

كتاب  
الحديث



## /بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ/

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

## سؤال وردَّ على الشيخ - رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال السائل:

الحمد لله رب العالمين .

يا متقنا علم الحديث ومن روى  
أصبحت في الإسلام طَوْدًا راسخاً  
هذى مسائل أشكلت فتصدقوا  
فالمستعان على الأمور بأهلها  
ولكم كأجر العاملين بستته  
سنن النبي المصطفى المختار  
يهدى به وعددت في الأحبار  
بيبانها يا ناقلى الأخبار!  
إن أشكلت قد جاء في الآثار  
حين سئلتمو يا أولى الأبصار

٦/١٨ /الأولى: ما حدُّ الحديث النبوي؟ أهو ما قاله في عمره، أو بعد البعثة أو تشريعاً؟

الثانية: ما حد الحديث الواحد؟ وهل هو كالسورة، أو كآلية، أو كاجملة؟

الثالثة: إذا صح الحديث، هل يلزم أن يكون صدقاً، أم لا؟

الرابعة: تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف تسمية صحيحة، أو متداخلة؟

الخامسة: ما الحديث المكرر المعاد بغير لفظه ومعناه من غير زيادة ولا نقص؟ وهل هو

كالقصص المكررة في القرآن العظيم؟

السادسة: كما في صحيح البخارى حديث بالمكرر؟ وكم دونه؟ وكم في مسلم حديث

به، ودونه؟ وعلى كم حديث اتفقاً؟ وبكم انفرد كل واحد منهما عن الآخر؟

## فأجاب شيخ الإسلام أبو العباس بن تيمية - رحمه الله - :

٧/١٨ الحمد لله رب العالمين، الحديث النبوي هو عند الإطلاق ينصرف/إلى ما حدث به عنه بعد النبوة: من قوله وفعله وإقراره، فإن ستنه ثبتت من هذه الوجوه الثلاثة. فما قاله إن كان خيراً وجب تصديقه به، وإن كان تشريعاً إيجاباً أو تحريماً أو إباحة وجب اتباعه فيه، فإن الآيات الدالة على نبوة الأنبياء دلت على أنهم معصومون فيما يخبرون به عن الله - عز وجل، فلا يكون خبرهم إلا حقاً، وهذا معنى النبوة، وهو يتضمن أن الله ينبئه بالغيب وأنه ينبيئ الناس بالغيب، والرسول مأمور بدعوة الخلق وتبليغهم رسالات ربه.

ولهذا كان كل رسول نبياً، وليس كل نبي رسولا، وإن كان قد يوصف بالإرسال المقيد في مثل قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْفَى الشَّيْطَانَ فِي أَمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحج: ٥٢]، وقد اتفق المسلمون على أنه لا يستقر فيما بلغه باطل، سواء قيل: إنه لم يجر على لسانه من هذا الإلقاء ما ينسخه الله، أو قيل: إنه جرى ما ينسخه الله، فعلى التقديرين قد نسخ الله ما ألقاه الشيطان وأحكم الله آياته والله عليم حكيم؛ ولهذا كان كل ما يقوله فهو حق.

وقد روى أن عبد الله بن عمرو كان يكتب ما سمع من النبي ﷺ، فقال له بعض ٨/١٨ الناس: إن رسول الله ﷺ يتكلم في الغضب فلا تكتب كل ما تسمع، فسأل النبي ﷺ عن ذلك فقال: «اكتب، فوالذي نفسى بيده، ما خرج من بينهما إلا حق» يعني: شفتيه الكريمتين<sup>(١)</sup>.

وقد ثبت عن أبي هريرة أنه قال: لم يكن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أحفظ مني إلا عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب بيده، ويعي بقلبه، وكنت أعي بقلبي ولا أكتب بيدي، وكان عند آل عبد الله بن عمرو بن العاص نسخة كتبها عن النبي ﷺ. وبهذا طعن بعض الناس في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه شعيب، عن جده، وقالوا: هي نسخة - وشعيب هو: شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص - وقالوا عن جده الأدنى محمد: فهو مرسل؛ فإنه لم يدرك النبي ﷺ، وإن عنى جده الأعلى فهو منقطع؛ فإن شعيباً لم يدركه.

وأما أئمة الإسلام وجمهور العلماء، فيحتجون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن

(١) أبو داود في العلم (٣٦٤٦).

جده إذا صح النقل إليه، مثل: مالك بن أنس وسفيان بن عيينة ونحوهما، ومثل: الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغيرهم، قالوا: الجد هو عبد الله؛ فإنه يجيء مسمى ومحمد أدركه، قالوا: وإذا كانت نسخة مكتوبة من عهد النبي ﷺ كان هذا أوكد لها وأدل على صحتها؛ ولهذا كان في نسخة عمرو بن شعيب/من الأحاديث الفقهية التي فيها ٩/١٨ مقدرات ما احتاج إليه عامة علماء الإسلام.

والمقصود أن حديث الرسول ﷺ إذا أطلق دخل فيه ذكر ما قاله بعد النبوة، وذكر ما فعله؛ فإن أفعاله التي أقر عليها حجة، لا سيما إذا أمرنا أن نتبعها كقوله: «صلوا كما رأيتموني أصلي»<sup>(١)</sup>، وقوله: «لتأخذوا عني مناسككم»<sup>(٢)</sup>، وكذلك ما أحله الله له فهو حلال للأمة ما لم يقيم دليل التخصيص؛ ولهذا قال: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ولما أحل له الموهوبة قال: ﴿وَأَمْرًا تُؤْمِنَهُ إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

ولهذا كان النبي ﷺ إذا سئل عن الفعل يذكر للسائل أنه يفعله؛ ليبين للسائل أنه مباح، وكان إذا قيل له: قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر قال: «إني أخشاكم لله وأعلمكم بحدوده»<sup>(٣)</sup>.

ومما يدخل في مسمى حديثه: ما كان يُقرُّهم عليه، مثل: إقراره على المضاربة التي كانوا يعتادونها، وإقراره لعائشة على اللعب بالبنات، وإقراره في الأعياد على مثل غناء الجاريتين، ومثل لعب الحبشة بالحِراب في المسجد ونحو ذلك، وإقراره لهم على أكل الضب على مائدته، وإن كان قد صح عنه أنه ليس بحرام. إلى أمثال ذلك، فهذا كله يدخل في مسمى ١٠/١٨ الحديث، وهو المقصود بعلم الحديث؛ فإنه إنما يطلب ما يستدل به على الدين، وذلك إنما يكون بقوله أو فعله أو إقراره.

وقد يدخل فيها بعض أخباره قبل النبوة وبعض سيرته قبل النبوة، مثل: تَحَنُّنُهُ بغار حراء، ومثل: حسن سيرته؛ لأن الخلال يستفاد منه ما كان عليه قبل النبوة: من كرائم الأخلاق ومحاسن الأفعال، كقول خديجة له: كلا والله لا يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتقرى الضيف، وتكسب المعدوم، وتعين على نوائب الحق، ومثل: المعرفة، فإنه كان أمياً لا يكتب ولا يقرأ، وأنه لم يجمع متعلم مثله وإن كان معروفاً بالصدق والأمانة، وأمثال ذلك مما يستدل به على أحواله التي تنفع في المعرفة بنبوته

(٢) مسلم في الحج (١٢٩٧/٣١٠).

(١) البخاري في الأذان (٦٣١) وأحمد ٥٣/٥.

(٣) مسلم في الصيام (١١١٠/٧٩).

وصدقه، فهذه الأمور ينتفع بها في دلائل النبوة كثيراً. ولهذا يذكر مثل ذلك من كتب سيرته، كما يذكر فيها نسبه وأقاربه وغير ذلك بما يعلم أحواله. وهذا أيضاً قد يدخل في مسمى الحديث.

والكتب التي فيها أخباره منها كتب التفسير، ومنها كتب السيرة والمغازي، ومنها كتب الحديث. وكتب الحديث هي ما كان بعد النبوة أخص، وإن كان فيها أمور جرت قبل النبوة، فإن تلك لا تذكر لتؤخذ وتشرع فعله قبل النبوة، بل قد أجمع المسلمون على أن الذي فرض على عباده الإيمان به والعمل به ما جاء به بعد النبوة.

ولهذا كان عندهم من ترك الجمعة والجماعة، وتخلي في الغيران<sup>(١)</sup> والجبال، حيث لا جمعة ولا جماعة، وزعم أنه يقتدى بالنبى ﷺ لكونه كان متحتاً في غار حراء قبل النبوة في ترك ما شرع له من العبادات الشرعية التي أمر الله بها رسوله، واقتدى بما كان يفعل قبل النبوة كان مخطئاً؛ فإن النبى ﷺ - بعد أن أكرمه الله بالنبوة - لم يكن يفعل ما فعله قبل ذلك من التحنث في غار حراء أو نحو ذلك، وقد أقام بمكة بعد النبوة بضع عشرة سنة، وأتاه بعد الهجرة في عمرة القضية، وفي غزوة الفتح، وفي عمرة الجعرانة، ولم يقصد غار حراء، وكذلك أصحابه من بعده لم يكن أحد منهم يأتي غار حراء، ولا يتخلون عن الجمعة والجماعة في الأماكن المنقطعة، ولا عمل أحد منهم خلوة أربعينية كما يفعله بعض المتأخرين، بل كانوا يعبدون الله بالعبادات الشرعية التي شرعها لهم النبى ﷺ، الذي فرض الله عليهم الإيمان به واتباعه؛ مثل: الصلوات الخمس وغيرها من الصلوات، ومثل: الصيام والاعتكاف في المساجد، ومثل: أنواع الأذكار والأدعية والقراءة، ومثل: الجهاد.

وقول السائل: مقاله في عمره أو بعد النبوة أو تشريعاً، فكل ما قاله بعد النبوة وأقر عليه ولم ينسخ فهو تشريع، لكن التشريع/يتضمن الإيجاب والتحرير والإباحة، ويدخل في ذلك ما دل عليه من المنافع في الطب؛ فإنه يتضمن إباحة ذلك الدواء والانتفاع به، فهو شرع لإباحته، وقد يكون شرعاً لاستحبابه؛ فإن الناس قد تنازعوا في التداوى هل هو مباح أو مستحب أو واجب؟

والتحقيق أن منه ما هو محرم، ومنه ما هو مكروه، ومنه ما هو مباح؛ ومنه ما هو مستحب، وقد يكون منه ما هو واجب، وهو ما يعلم أنه يحصل به بقاء النفس لا بغيره، كما يجب أكل الميتة عند الضرورة، فإنه واجب عند الأئمة الأربعة وجمهور العلماء، وقد قال مسروق: من اضطر إلى أكل الميتة فلم يأكل حتى مات دخل النار، فقد يحصل أحياناً للإنسان إذا استعجر المرض ما إن لم يتعالج معه مات، والعلاج المعتاد تحصل معه الحياة

(١) جمع الغار، وهو كالكهف في الجبل، وقيل: هو المنخفض في الجبل. انظر: لسان العرب، مادة «غور».

كالتغذية للضعيف، وكاستخراج الدم أحياناً.

والمقصود أن جميع أقواله يستفاد منها شرع، وهو ﷺ لما رآهم يلقحون النخل قال لهم: «ما أرى هذا - يعني شيئاً-» ثم قال لهم: «إنما ظننت ظناً فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن رذا حدثكم عن الله فلن أكذب على الله»<sup>(١)</sup>، وقال: «أنتم أعلم بأمور دينكم، فما كان من أمر دينكم فإلى»<sup>(٢)</sup> وهو لم ينههم عن التلقيح، لكن هم غلطوا في ظنهم أنه نهاهم، كما غلط من غلط في ظنه أن ﴿الْحَيْطُ الْأَبْيَضُ﴾ [البقرة: ١٨٧] و﴿الْحَيْطُ الْأَسْوَدُ﴾ [البقرة: ١٨٧]، هو الحبل الأبيض والأسود.

١٣/١٨

## فصل

وأما الحديث الواحد، فيراد به ما رواه الصحاح من الكلام المتصل بعضه ببعض ولو كان جملاً كثيرة، مثل: حديث توبة كعب بن مالك، وحديث بدء الوحي، وحديث الإفك، ونحو ذلك من الأحاديث الطوال؛ فإن الواحد منها يسمى حديثاً، وما رواه الصحاح أيضاً من جملة واحدة أو جملتين أو أكثر من ذلك، متصلاً بعضه ببعض؛ فإنه يسمى حديثاً، كقوله: «لا صلاة إلا بأمر القرآن»<sup>(٣)</sup> «الجار أحق بسبِّه»<sup>(٤)</sup>، «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»<sup>(٥)</sup>، وقوله: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى»<sup>(٦)</sup> إلى آخره، فإنه يسمى حديثاً.

وكذلك قوله: «لا تقاطعوا ولا تدابروا، ولا تباغضوا ولا تحاسدوا، وكونوا عباد الله إخواناً»<sup>(٧)</sup>، وقوله في البحر: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته»<sup>(٨)</sup>، وقد أكمل من أجناس مختلفة، لكن في الأمر العام تكون مشتركة في معنى عام، كقوله: «لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، ولا يبيع على بيع أخيه، ولا يستام على سؤم أخيه، ولا تسأل المرأة طلاقاً ١٤/١٨

(١) مسلم في الفضائل (٢٣٦١ / ١٣٩)، وابن ماجه في الرهون (٢٤٧٠) كلاهما عن طلحة بن عبيد الله.

(٢) مسلم في الفضائل (٢٣٦٣ / ١٤١)، وابن ماجه في الرهون (٢٤٧١) كلاهما عن أنس وعائشة.

(٣) البخارى فى الأذان (٧٥٦)، ومسلم فى الصلاة (٣٩٤/٣٤-٣٦) وأبو داود فى الصلاة (٨٢٢) كلهم عن عبادة بن الصامت.

(٤) البخارى فى الشفعة (٢٢٥٨)، وأبو داود فى البيوع (٣٥١٦)، وابن ماجه فى الشفعة (٢٤٩٥)، وأحمد ١٠ / ٦ كلهم عن أبى رافع.

ومعنى سبِّه: القرب والملاصقة.

(٥) البخارى فى الوضوء (١٣٥)، ومسلم فى الطهارة (٢/٢٢٥)، والترمذى فى الطهارة (٧٦)، وأحمد ٣٠٨ / ٢ كلهم عن أبى هريرة.

(٦) البخارى فى بدء الوحي (١) ومسلم فى الإمارة (١٥٥ / ١٩٠٧).

(٧) البخارى فى الأدب (٦٠٦٥) ومسلم فى البر والصلة (٣٠ / ٢٥٦٣).

(٨) أبو داود فى الطهارة (٨٣) والترمذى فى الطهارة (٦٩) وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

أختها لتكفأ ما في صحفتها ولتنكح، فإن لها ما قدر لها<sup>(١)</sup> فإن هذا يتضمن النهى عن مزاحمة المسلم في البيع والنكاح، وفي البيع لا يستام على سومه، ولا يبيع على بيعه، وإذا نهاه عن السوم فنهيه المشتري على شرائه عليه حرام بطريق الأولى، ونهاه أن يخطب على خطبته. وهذا نهى عن إخراج امرأته من ملكه بطريق الأولى، ونهى المرأة أن تسأل طلاق أختها لتنفرد هي بالزوج، فهذه وإن تعلقت بالبيع والنكاح فقد اشتركت في معنى عام.

وكذلك قوله: «ثلاثة لا يكلمهم الله، ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم: شيخ زان، وملك كذاب، وعائل مستكبر»<sup>(٢)</sup>، فهؤلاء الثلاثة اشتركوا في هذا الوعيد، واشتركوا في فعل هذه الذنوب مع ضعف دواعيهم؛ فإن داعية الزنا في الشيخ ضعيفة، وكذلك داعية الكذب في الملك ضعيفة؛ لاستغناؤه عنه، وكذلك داعية الكبر في الفقير، فإذا أتوا بهذه الذنوب مع ضعف الداعي دل على أن في نفوسهم من الشر الذي يستحقون به من الوعيد ما لا يستحقه غيرهم.

وقل أن يشتمل الحديث الواحد على جمل إلا لتناسب بينهما، وإن كان قد يخفى التناسب في بعضها على بعض الناس، فالكلام المتصل ببعضه ببعض يسمى حديثاً واحداً.

١٥/١٨ / وأما إذا روى صاحب كلاماً فرغ منه، ثم روى كلاماً آخر وفصل بينهما بأن قال: وقال رسول الله ﷺ، أو بأن طال الفصل بينهما، فهذان حديثان، وهذا بمنزلة ما يتصل بالكلام في الإنسان والإقرارات والشهادات، كما يتصل بعقد النكاح والبيع والإقرار والوقف. فإذا اتصل به الاتصال المعتاد كان شيئاً واحداً يرتبط ببعضه بعض، وانقضى كلامه، ثم بعد طول الفصل أنشأ كلاماً آخر بغير حكم الأول، كان كلاماً ثانياً، فالحديث الواحد ليس كالجمل الواحد؛ إذ قد يكون جملاً، ولا كالسورة الواحدة؛ فإن السورة قد يكون بعضها نزل قبل بعض أو بعد بعض، ويكون أجنبياً منه، بل يشبه الآية الواحدة أو الآيات المتصل بعضها ببعض، كما أنزل في أول البقرة أربع آيات في صفة المؤمنين، وآيتين في صفة الكافرين، ويضع عشرة آية في صفة المنافقين؛ وكما في قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْتكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْكَافِرِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥]، فإن هذا يتصل ببعضه ببعض، وهو نزل بسبب قصة بنى أبيرق إلى تمام الكلام.

وقد يسمى الحديث واحداً، وإن اشتمل على قصص متعددة، إذا حدث به الصحابي متصلاً ببعضه بعض، فيكون واحداً باعتبار اتصاله في كلام الصحابي، مثل حديث

(١) النسائي في البيوع (٤٥٠٢)، وأحمد ٤٨٧/٢ كلاهما عن أبي هريرة.

وقوله: «يستام»: المساومة: المحاذبة بين البائع والمشتري على السلعة وفصل ثمنها. انظر: النهاية ٤٢٥/٢.

(٢) مسلم في الإيمان (١٠٧/١٧٢)، وأحمد ٤٨٠/٢ كلاهما عن أبي هريرة.

جابر الطويل الذى يقول فيه: «كنا مع رسول الله ﷺ»<sup>(١)</sup> وذكر فيه ما يتعلق بمعجزاته، وما يتعلق بالصلاة، وبغير ذلك، فهذا يسمى حديثاً بهذا الاعتبار، وقد يكون الحديث طويلاً، ١٦/١٨ وأخذ يفرقه بعض الرواة فجعله أحاديث، كما فعل البخارى فى كتاب أبى بكر فى الصدقة، وهذا يجوز إذا لم يكن فى ذلك تغيير المعنى.

## فصل

وأما قول السائل: إذا صح الحديث هل يكون صدقاً؟

فجوابه: أن الصحيح أنواع، وكونه صدقاً يعنى به شيان: فمن الصحيح ما تواتر لفظه؛ كقوله: «من كذب على متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار»<sup>(٢)</sup>. ومنه ما تواتر معناه؛ كأحاديث الشفاعة، وأحاديث الرؤية، وأحاديث الحوض، وأحاديث نبع الماء من بين أصابعه وغير ذلك. فهذا يفيد العلم ويجزم بأنه صدق؛ لأنه متواتر؛ إما لفظاً وإما معنى.

ومن الحديث الصحيح ما تلقاه المسلمون بالقبول فعملوا به، كما عملوا بحديث الغرة فى الجنين، وكما عملوا بأحاديث الشفاعة، وأحاديث سجود السهو، ونحو ذلك. فهذا يفيد العلم، ويجزم بأنه صدق؛ لأن الأمة تلقته بالقبول تصديقاً وعملاً بموجبه، والأمة لا تجتمع على ضلالة. فلو كان فى نفس الأمر كذباً لكانت الأمة قد اتفقت على تصديق الكذب والعمل/به، وهذا لا يجوز عليها.

١٧/١٨

ومن الصحيح ما تلقاه بالقبول والتصديق أهل العلم بالحديث؛ كجمهور أحاديث البخارى ومسلم؛ فإن جميع أهل العلم بالحديث يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكتائب، وسائر الناس تبع لهم فى معرفة الحديث، فإجماع أهل العلم بالحديث على أن هذا الخبر صدق كإجماع الفقهاء على أن هذا الفعل حلال أو حرام أو واجب، وإذا أجمع أهل العلم على شىء فسائر الأمة تبع لهم؛ فإجماعهم معصوم لا يجوز أن يجمعوا على خطأ.

ومما قد يسمى صحيحاً ما يصححه بعض علماء الحديث، وآخرون يخالفونهم فى تصحيحه، فيقولون: هو ضعيف ليس بصحيح، مثل ألفاظ رواها مسلم فى صحيحه، ونازعه فى صحته غيره من أهل العلم، إما مثله أو دونه أو فوقه، فهذا لا يجزم بصدقه إلا بدليل، مثل: حديث ابن وعله عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «أيا إهاب دبغ فقد

(١) ابن أبى شيبة فى الفضائل (١١٧٥٥). (٢) البخارى فى العلم (١٠٧) ومسلم فى الزهد (٤/٣٠٠-٧٢).

طهر»<sup>(١)</sup> فإن هذا انفرد به مسلم عن البخارى، وقد ضعفه الإمام أحمد وغيره، وقد رواه مسلم، ومثل ما روى مسلم أن النبي ﷺ صلى الكسوف ثلاث ركوعات وأربع ركوعات<sup>(٢)</sup>، انفرد بذلك عن البخارى، فإن هذا ضَعَفَهُ حَدِّاقُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وقالوا: إن النبي ﷺ لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة يوم مات ابنه إبراهيم، وفى نفس هذه الأحاديث التى فيها الصلاة بثلاث ركوعات/وأربع ركوعات، أنه إنما صلى ذلك يوم مات إبراهيم، ومعلوم أن إبراهيم لم يمّت مرتين ولا كان له إبراهيمان، وقد تواتر عنه أنه صلى الكسوف يومئذ ركوعين فى كل ركعة، كما روى ذلك عنه عائشة وابن عباس وابن عمرو وغيرهم<sup>(٣)</sup>؛ فلهذا لم يَرَوِ البخارى إلا هذه الأحاديث وهو أحذق من مسلم؛ ولهذا ضعف الشافعى وغيره أحاديث الثلاثة والأربعة ولم يستحبوا ذلك، وهذا أصح الروايتين عن أحمد، وروى عنه أنه كان يجوز ذلك قبل أن يتبين له ضعف هذه الأحاديث.

ومثله حديث مسلم: «إن الله خلق التربة يوم السبت، وخلق الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم يوم الجمعة»<sup>(٤)</sup>، فإن هذا طعن فيه من هو أعلم من مسلم مثل: يحيى بن معين ومثل البخارى وغيرهما، وذكر البخارى أن هذا من كلام كعب الأحبار، وطائفة اعتبرت صحته مثل أبى بكر بن الأنبارى وأبى الفرج بن الجوزى وغيرهما، والبيهقى وغيره وافقوا الذين ضعفوه، وهذا هو الصواب؛ لأنه قد ثبت بالتواتر أن الله خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام، وثبت أن آخر الخلق كان يوم الجمعة، فيلزم أن يكون أول الخلق يوم الأحد، وهكذا هو عند أهل الكتاب، وعلى ذلك تدل أسماء الأيام، وهذا هو المنقول الثابت فى أحاديث وآثار أخر/ولو كان أول الخلق يوم السبت وآخره يوم الجمعة لكان قد خلق فى الأيام السبعة، وهو خلاف ما أخبر به القرآن، مع أن حدائق أهل الحديث يثبتون علة هذا الحديث من غير هذه الجهة، وأن رواية فلان غلط فيه لأمر يذكرونها، وهذا الذى يسمى معرفة علل الحديث بكون الحديث إسناده فى الظاهر جيدا، ولكن عرف من طريق آخر أن راويه غلط فرفعه وهو موقوف، أو أسنده وهو مرسل، أو دخل عليه حديث فى حديث، وهذا فن شريف، وكان يحيى بن سعيد الأنصارى ثم صاحبه على بن المدينى ثم البخارى من أعلم الناس به، وكذلك الإمام أحمد وأبو حاتم وكذلك النسائى والدارقطنى وغيرهم. وفيه مصنفات معروفة.

(١) مسلم فى الحيض (١٠٥/٣٦٦).

(٢) مسلم فى الكسوف (١-٩٠-١)، (٦/٩٠٢).

(٣) مسلم فى صفات المنافقين (٢٧/٢٧٨٩).

(٤) البخارى فى الكسوف (١٠٤٤).

وفى البخارى - نفسه - ثلاثة أحاديث نازعه بعض الناس فى صحتها مثل: حديث أبى بكره عن النبى ﷺ أنه قال عن الحسن: «إن ابنى هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»<sup>(١)</sup>، فقد نازعه طائفة منهم أبو الوليد الباجى، وزعموا أن الحسن لم يسمعه من أبى بكره، لكن الصواب مع البخارى وأن الحسن سمعه من أبى بكره، كما قد بين ذلك فى غير هذا الموضع، وقد ثبت ذلك فى غير هذا الموضع.

والبخارى أحذق وأخبر بهذا الفن من مسلم؛ ولهذا لا يتفقان على/حديث إلا يكون ٢٠/١٨ صحيحا لا ريب فيه قد اتفق أهل العلم على صحته ثم ينفرد مسلم فيه بالفاظ يعرض عنها البخارى، ويقول بعض أهل الحديث إنها ضعيفة، ثم قد يكون الصواب مع من ضعفها، كمثلى صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وأربع، وقد يكون الصواب مع مسلم، وهذا أكثر، مثل قوله فى حديث أبى موسى: «إنما جعل الإمام ليؤتمَّ به فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ فأَنْصَتُوا»<sup>(٢)</sup>، فإن هذه الزيادة صحَّحها مسلم، وقبله أحمد بن حنبل وغيره، وضعفها البخارى وهذه الزيادة مطابقة للقرآن، فلو لم يرد بها حديث صحيح لوجب العمل بالقرآن، فإن فى قوله: «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَعِزُّوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ» [الأعراف: ٢٠٤]، أجمع الناس على أنها نزلت فى الصلاة، وأن القراءة فى الصلاة مرادة من هذا النص.

ولهذا كان أعدل الأقوال فى القراءة خلف الإمام أن المأموم إذا سمع قراءة الإمام يستمع لها وينصت، لا يقرأ بالفاتحة ولا غيرها، وإذا لم يسمع قراءته بها يقرأ الفاتحة وما زاد، وهذا قول جمهور السلف والخلف، وهو مذهب مالك وأصحابه، وأحمد بن حنبل، وجمهور أصحابه، وهو أحد قولى الشافعى، واختاره طائفة من محققى أصحابه وهو قول محمد بن الحسن وغيره من أصحاب أبى حنيفة.

وأما قول طائفة من أهل العلم كأبى حنيفة وأبى يوسف: أنه/لا يقرأ خلف الإمام، لا ٢١/١٨ بالفاتحة ولا غيرها، لا فى السر ولا فى الجهر؛ فهذا يقابله قول من أوجب قراءة الفاتحة ولو كان يسمع قراءة الإمام، كالقول الآخر للشافعى وهو الجديد، وهو قول البخارى وابن حزم وغيرهما. وفيها قول ثالث: أنه يستحب القراءة بالفاتحة إذا سمع قراءة الإمام، وهذا مروى عن الليث والأوزاعى، وهو اختيار جدى أبى البركات.

ولكن أظهر الأقوال قول الجمهور؛ لأن الكتاب والسنة يدلان على وجوب الإنصات على المأموم إذا سمع قراءة الإمام، وقد تنازعوا فيما إذا قرأ المأموم وهو يسمع قراءة الإمام: هل تبطل صلاته؟ على قولين، وقد ذكرهما أبو عبد الله بن حامد على وجهين فى مذهب

(٢) مسلم فى الصلاة (٤/٦٢، ٦٣).

(١) البخارى فى فضائل الصحابة (٦/٣٧٤٦).

أحمد. وقد أجمعوا على أنه فيما زاد على الفاتحة كونه مستمعاً لقراءة إمامه خير من أن يقرأ معه، فعلم أن المستمع يحصل له أفضل مما يحصل للقارئ مع الإمام، وعلى هذا فاستماعه لقراءة إمامه بالفاتحة يحصل له به مقصود القراءة وزيادة تغنى عن القراءة معه التي نهى عنها، وهذا خلاف إذا لم يسمع، فإن كونه تالياً لكتاب الله يثاب بكل حرف عشر حسنات خيراً من كونه ساكناً بلا فائدة، بل يكون عرضة للوسواس وحديث النفس الذي لا ثواب فيه، فقراءة يثاب عليها خير من حديث نفس لا ثواب عليه. وبسط هذا له موضع آخر.

٢٢/١٨ / والمقصود هنا التمثيل بالحديث الذي يروى في الصحيح وينازع فيه بعض العلماء، وأنه قد يكون الراجح تارة، وتارة المرجوح، ومثل هذا من موارد الاجتهاد في تصحيح الحديث كموارد الاجتهاد في الأحكام، وأما ما اتفق العلماء على صحته فهو مثل ما اتفق عليه العلماء في الأحكام، وهذا لا يكون إلا صدقاً، وجمهور متون الصحيح من هذا الضرب، وعمامة هذه المتون تكون مروية عن النبي ﷺ من عدة وجوه، رواها هذا الصاحب وهذا الصاحب، من غير أن يتواطأ، ومثل هذا يوجب العلم القطعي؛ فإن المحدث إذا روى حديثاً طويلاً سمعه ورواه آخر ذكر أنه سمعه وقد علم أنهما لم يتواطأ على وضعه، علم أنه صدق؛ لأنه لو لم يكن صدقاً لكان كذباً إما عمداً وإما خطأ؛ فإن المحدث إذا حدث بخلاف الصدق إما أن يكون متعمداً للكذب، وإما أن يكون مخطئاً غالطاً. فإذا قدر أنه لم يتعمد الكذب ولم يغلط، لم يكن حديثه إلا صدقاً، والقصة الطويلة يمتنع في العادة أن يتفق الاثنان على وضعها من غير مواطأة منهما، وهذا يوجد كثيراً في الحديث يرويه أبو هريرة وأبو سعيد، أو أبو هريرة وعائشة، أو أبو هريرة وابن عمر، أو ابن عباس، وقد علم أن أحدهما لم يأخذه من الآخر، مثل حديث التجلي يوم القيامة الطويل؛ حدث به أبو هريرة وأبو سعيد ساكت لا ينكر منه حرفاً، بل وافق أبا هريرة عليه جميعه إلا على لفظ واحد في آخره.

٢٣/١٨ / وقد يكون النبي ﷺ حدث به في مجلس وسمعه كل واحد منهما في مجلس، فقال هذا ما سمعه منه في مجلس، وهذا ما سمعه منه في الآخر، وجميعه في حديث الزيادة، والله أعلم.

## فصل

وأما قسمة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، فهذا أول من عرف أنه قسمه هذه القسمة أبو عيسى الترمذى، ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله، وقد بين أبو عيسى مراده بذلك، فذكر أن الحسن ما تعددت طرقه ولم يكن فيهم متهم بالكذب، ولم يكن شاذاً، وهو دون الصحيح الذى عرفت عدالة ناقله وضبطهم. وقال: الضعيف الذى عرف أن ناقله متهم بالكذب ردىء الحفظ؛ فإنه إذا رواه المجهول خيف أن يكون كاذباً أو سئى الحفظ. فإذا وافقه آخر لم يأخذ عنه عرف أنه لم يتعمد كذبه، واتفق الاثنان على لفظ واحد طويل قد يكون ممتنعاً، وقد يكون بعيداً، ولما كان تجويز اتفاقهما فى ذلك ممكناً نزل عن درجة الصحيح.

وقد أنكر بعض الناس على الترمذى هذه القسمة وقالوا: إنه يقول: حسن غريب. والغريب الذى انفرد به الواحد، والحديث قد يكون صحيحاً غريباً كحديث ٢٤/١٨ «إنما الأعمال بالنيات»<sup>(١)</sup> وحديث «نهى عن بيع الولاء وهبته»<sup>(٢)</sup> وحديث «دخل مكة وعلى رأسه المغفر»<sup>(٣)</sup> فإن هذه صحيحة متلقاة بالقبول، والأول: لا يعرف ثابتاً عن غير عمر، والثانى: لا يعرف عن غير ابنه عبد الله، والثالث: لا يعرف إلا من حديث الزهرى عن أنس، ولكن هؤلاء - الذين طعنوا على الترمذى - لم يفهموا مراده فى كثير مما قاله؛ فإن أهل الحديث قد يقولون: هذا الحديث غريب، أى: من هذا الوجه، وقد يصرحون بذلك فيقولون: غريب من هذا الوجه، فيكون الحديث عندهم صحيحاً معروفاً من طريق واحد، فإذا روى من طريق آخر كان غريباً من ذلك الوجه، وإن كان المتن صحيحاً معروفاً، فالترمذى إذا قال: حسن غريب، قد يعنى به أنه غريب من ذلك الطريق؛ ولكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن.

وبعض ما يصححه الترمذى ينازعه غيره فيه، كما قد ينازعه فى بعض ما يضعفه ويحسنه، فقد يضعف حديثاً ويصححه البخارى؛ كحديث ابن مسعود لما قال له النبى ﷺ:

(١) سبق تخريجه ص ٢٩٩.

(٢) البخارى فى الفرائض (٦٧٥٦) وأبو داود فى الفرائض (٢٩١٩)، والدارمى فى الفرائض ٣٩٨/٢، كلهم عن ابن عمر.

(٣) البخارى فى الجهاد (٣٠٤٤) ومسلم فى الحج (١٣٥٧/٤٥٠).

«ابغنى أحجاراً أَسْتَفْضُ بهن» قال: فأتيته بحجرين وروثة، قال: فأخذ الحجريين وترك الروثة وقال: «إنها رجس»<sup>(١)</sup> فإن هذا قد اختلف فيه على أبي إسحاق السبيعي، فجعل الترمذى هذا الاختلاف/علة، ورجح روايته له عن أبي عبيدة عن أبيه وهو لم يسمع من أبيه، وأما البخارى فصححه من طريق أخرى؛ لأن أبا إسحاق كان الحديث يكون عنده عن جماعة يرويه عن هذا تارة وعن هذا تارة، كما كان الزهري يروى الحديث تارة عن سعيد بن المسيب، وتارة عن أبي سلمة، وتارة يجمعهما، فمن لا يعرفه فيحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا يظن بعض الناس أن ذلك غلط، وكلاهما صحيح. وهذا باب يطول وصفه.

وأما من قبل الترمذى من العلماء فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثي، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف، والضعيف عندهم نوعان:

ضعيف ضعفا لا يمتنع العمل به، وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذى.

وضعيف ضعفاً يوجب تركه، وهو الواهى، وهذا بمنزلة مرض المريض، قد يكون قاطعاً بصاحبه فيجعل التسرع من الثلث، وقد لا يكون قاطعاً بصاحبه، وهذا موجود فى كلام الإمام أحمد وغيره؛ ولهذا يقولون: هذا فيه لين، فيه ضعف، وهذا عندهم موجود فى الحديث.

٢٦/١٨ / ومن العلماء المحدثين أهل الإتيان مثل: شعبة ومالك والثورى ويحيى بن سعيد القَطَّان وعبد الرحمن بن مهدي، هم فى غاية الإتيان والحفظ، بخلاف من هو دون هؤلاء، وقد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط فى حديثه، ويكون حديثه إذاً الغالب عليه الصحة لأجل الاعتبار به والاعتضاد به؛ فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوى بعضها بعضاً، حتى قد يحصل العلم بها، ولو كان الناقلون فجاراً فساقاً، فكيف إذا كانوا علماء عدولاً ولكن كثر فى حديثهم الغلط؟!

ومثل هذا عبد الله بن لهيعة، فإنه من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضياً بمصر، كثير الحديث، لكن احترقت كتبه، فصار يحدث من حفظه، فوقع فى حديثه غلط كثير، مع أن الغالب على حديثه الصحة، قال أحمد: قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به، مثل: ابن لهيعة.

وأما من عرف منه أنه يتعمد الكذب، فمنهم من لا يروى عن هذا شيئاً، وهذه طريقة

(١) البخارى فى الوضوء (١٥٦)، والترمذى فى الطهارة (١٧) وقال: «حديث فيه اضطراب».

وقوله: «أستفرض» أى أستنجى. انظر: القاموس، مادة «نفض».

أحمد بن حنبل وغيره، لم يرو في مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب، لكن يروى عمن عرف منه الغلط للاعتبار به والاعتضاد.

ومن العلماء من كان يسمع حديث من يكذب، ويقول: إنه/يُميز بين ما يكذبه وبين ما لا ٢٧/١٨ يكذبه، ويذكر عن الثوري أنه كان يأخذ عن الكلبي وينهى عن الأخذ عنه، ويذكر أنه يعرف، ومثل هذا قد يقع لمن كان خبيراً بشخص إذا حدثه بأشياء يميز بين ما صدق فيه وما كذب فيه بقرائن لا يمكن ضبطها. وخبر الواحد قد يقترب به قرائن تدل على أنه صدق، أو تقترب به القرائن تدل على أنه كذب (١).

---

(١) إلى هنا آخر ما وجد.

## فصل

### فى أنواع الرواية وأسماء الأنواع

مثل : حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، وسمعت، وقرأت، والمشافهة والمناولة، والمكاتبة، والإجازة، والوجادة، ونحو ذلك، فنقول: الكلام فى شيئين: أحدهما: مما تصح الرواية به، ويثبت به الاتصال.

والثانى: فى التعبير عن ذلك، وذلك أنواع:

أحدها: أن يسمع من لفظ المحدث سواء رآه أو لم يره، كما سمع الصحابة القرآن من رسول الله ﷺ والحديث أيضاً؛ وكما كان يقرؤه عليهم، وقرأ على أبى سورة «لم يكن» ٢٩/١٨ فإن هذا لم يفرق الناس بينهما كما فرق بعض الفقهاء فى الشهادة، ثم ذلك/القائل؛ تارة يقصد التحديث لذلك الشخص وحده، أو لأقوام معينين هو أحدهم، وتارة يقصد التحديث المطلق لكل من سمعه منه فيكون هو أحد السامعين، وتارة يقصد تحديث غيره فيسمع هو، وفى جميع هذه المواضع إذا قال: سمعت فلاناً يقول فقد أصاب، وإن قال: حدثنا أو حدثنى - وكان المحدث قد قصد التحديث له معيناً أو مطلقاً - فقد أصاب، كما يقول الشاهد فيما أشهد عليه من الحكم والإقرار والشهادات: أشهدنى وأشهدنا، وإن كان قد قصد تحديث غيره فسمع هو، فهو كما لو استرعى الشهادة غيره فسمعها، فإنه تصح الشهادة، لكن لفظ أشهدنى وحدثنا فيه نظر، بل لو قال: حدث وأنا أسمع كان حسناً، وإن لم يكن يحدث أحداً وإنما سمعه يتكلم بالحديث، فهو يشبه الشهادة من غير استرعاء، ويشبه الشهادة على الإقرار من غير إشهاد والشهادة على الحكم، بخلاف الشهادة على الإثبات كالسمع ونحوه، فإنها تصح بدون التحميل بالاتفاق .

وأما الشهادة على الإخبارات؛ كالشهادات والإقرارات، ففيها نزاع ليس هذا موضعه، وباب الرواية أوسع، لكن ليس من قصد تحديث غيره بمنزلة من تكلم لنفسه؛ فإن الرجل يتكلم مع نفسه بأشياء ويسترسل فى الحديث، فإذا عرف أن الغير يتحمل ذلك تحفظ؛ ولهذا كانوا لا يروون أحاديث المذاكرة بذلك .

/وكان الإمام أحمد يذكر بأشياء من حفظه، فإذا طلب المستمع الرواية أخرج كتابه ٣٠/١٨  
فحدث من الكتاب. فهنا ثلاث مراتب:

أن يقصد استرعاء الحديث وتحمله ليرويه عنه، وأن يقصد محادثته به لا ليرويه عنه،  
وآلا يقصد إلا التكلم به مع نفسه.

**النوع الثاني:** أن يقرأ على المحدث فيقره، كما يقرأ المتعلم القرآن على المعلم، ويسميه  
الحجازيون العرض؛ لأن المتحمل يعرض الحديث على المحمل كعرض القراءة، وعرض ما  
يشهد به من الإقرار، والحكم والعقود، والشهادة على المشهود عليه: من الحاكم، والشاهد،  
والمقر والعاقد، وعرض ضمام بن ثعلبة على النبي ﷺ ما جاء به رسوله فيقول نعم<sup>(١)</sup>!  
وهذا عند مالك وأحمد وجمهور السلف كاللفظ.

ولهذا قلنا: إذا قال الخاطب للولى: أزوجت؟ فقال: نعم. وللزوج: أقبلت؟ فقال:  
نعم. انعقد النكاح وكان ذلك صريحاً؛ فإن نعم تقوم مقام التكلم بالجملة المستفهم عنها،  
فإنه إذا قيل لهم: هل وجدتم ما وعد ربكم حقاً؟ والله أمركم بذلك؟ وأحدثك فلان بكذا؟  
وأزوجت فلاناً بكذا؟ فقال: نعم فهو بمنزلة قوله: وجدت ما وعدنى ربي، والله أمرنى  
بكذا وكذا، وحدثنى فلان بكذا وكذا، وزوجت فلاناً كذا، لكن هذا جواب الاستفهام وذاك  
خبر مبتدأ، ونعم كلمة مختصرة تغنى عن التفصيل.

/وقد يقول العارض: حدثك بلا استفهام بل إخبار، فيقول: نعم. ثم من أهل المدينة ٣١/١٨  
وغيرهم من يرجح هذا العرض؛ لما فيه من كون المتحمل ضبط الحديث، وأن المحمل يرد  
عليه ويصححه له، ويذكر هذا عن مالك وغيره. ومنهم من يرجح السماع. وهو يشبه قول  
أبي حنيفة والشافعي. ومنهم من يجيز فيه أخبرنا وحدثنا، كقول الحجازيين. ومنهم من لا  
يقول فيه إلا أخبرنا، كقول جماعات، وعن أحمد روايتان. ثم منهم من قال: لا فرق في  
اللغة وإنما فرق من فرق اصطلاحاً؛ ولهذا يقال في الشهادة المعروضة من الحكم والإقرار  
والعقود أشهدنى بكذا، وقد يقال: الخبر في الأصل عن الأمور الباطنة، ومنه الخبرة  
بالأشياء، وهو العلم بواطنها، وفلان من أهل الخبرة بكذا، والخبير بالأمور المطلع على  
بواطنها، ومنه الخبير. وهو الفلاح الذى يجعل باطن الأرض ظاهراً، والأرض الخبأ اللينة  
التي تنقلب، والمخبرة من ذلك.

فقول المبلغ: نعم، لم يدل بمجرد ظاهر لفظه على الكلام المعروف وإنما دل بباطن معناه،  
وهو أن لفظها يدل على موافقة السائل والمخبر، فإذا قال: أحدثك؟ وأنكحت؟ فقال: نعم

(١) البخارى فى العلم (٦٣)، وابن ماجه فى إقامة الصلاة (١٤٠٢)، والدارمى فى الوضوء ١٦٤/١ كلهم عن  
أنس.

فهو موافق لقوله: حدثني وأنتكحت، وهذه الدلالة حصلت من مجموع لفظ نعم وسؤال ٣٢/١٨ السائل، كما أن أسماء الإشارة والمضمرات إنما تعين المشار إليه والظاهر/بلفظها، ولما اقترن بذلك من الدلالة على المشار إليه والظاهر المفسر للمضمر.

وأحسن من ذلك أن قوله: حدثني أن فلاناً قال وأخبرني أن فلاناً قال في العرض أحسن من أن يقول: أخبرنا فلان قال: أخبرنا وحدثنا فلان قال: حدثنا، كما أن هذا هو الذي يقال في الشهادة، فيقول: أشهد أن فلان ابن فلان أقر وأنه حكم وأنه وقف، كما فرق طائفة من الحفاظ بين الإجازة وغيرها، فيقولون فيها: أنا فلان أن فلاناً حدثهم، بخلاف السماع.

وقد اعتقد طائفة أنه لا فرق بينهما، بل ربما رجحوا «أن»؛ لأنهم زعموا فيها تأكيداً، وليس كما توهموا، فإن «أن» المفتوحة وما في خبرها بمنزلة المصدر، فإذا قال: حدثني أنه قال فهو في التقدير حدثني بقوله؛ ولهذا اتفق النحاة على أن «إن» المكسورة تكون في موضع الجمل، والمفتوحة في موضع المفردات، فقوله: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾ [آل عمران: ٣٩] - على قراءة الفتح - في تقدير قوله: فنادته ببشارته، وهو ذكر لمعنى ما نادته به وليس فيه ذكر اللفظ. ومن قرأ «إن الله» فقد حكي لفظه، وكذلك الفرق بين قوله أول ما أقول: أحمد الله، وأول ما أقول: إني أحمد الله.

٣٣/١٨ / وإذا كان مع الفتح هو مصدر فقولك: حدثني بقوله وبخبره لم تذكر فيه لفظ القول والخبر، وإنما عبرت عن جملة لفظه؛ فإنه قول وخبر، فهو مثل قولك: سمعت كلام فلان وخطبة فلان، لم تحك لفظها. وأما إذا قلت: قال: كذا فهو إخبار عن عين قوله؛ ولهذا لا ينبغي أن يوجب اللفظ في هذا أحد، بخلاف الأول فإنه إنما يسوغ على مذهب من يجوز الرواية بالمعنى، فإذا سمعت لفظه وقلت: حدثني فلان، قال: حدثني فلان بكذا وكذا فقد أتيت باللفظ، فإنك سمعته يقول: حدثني فلان بكذا، وإذا عرضت عليه فقلت: حدثك فلان بكذا؟ فقال: نعم وقلت: حدثني أن فلاناً حدثه بكذا، فأنت صادق على المذهبين؛ لأنك ذكرت أنه حدثك بتحديث فلان إياه بكذا، والتحديث لفظ مجمل ينتظم لذلك، كما أن قوله: نعم لفظ مجمل ينتظم لذلك، فقوله: نعم تحديث لك بأنه حدثه.

وأما إذا قلت: حدثني قال: حدثني فأنت لم تسمعه يقول: حدثني وإنما سمعته يقول: نعم وهي معناها، لكن هذا من المعاني المتداولة. وهذا العرض إذا كان المحمل يدرى ما يقرأه عليه العارض، كما يدرى المقرئ، فأما إذا كان لا يدرى فالسماع أجود بلا ريب، كما اتفق عليه المتأخرون؛ لغلبة الفعل على القارئ للحديث دون المقرء عليه، والتفصيل في

العرض بين أن يقصد المحمل الإخبار أو لا يقصد، كما تقدم فى التحديث والسماع.

/ النوع الثالث: «المناولة، والمكاتبة»: وكلاهما إنما أعطاه كتابا لا خطابا، لكن المناولة ٣٤/١٨ مباشرة والمكاتبة بواسطة. فالمناولة أرجح إذا اتفقا من غير هذه الجهة، مثل أن يناوله أحاديث معينة يعرفها المناول أو يكتب إليه بها، والمناولة عرض العرض فإن قوله لما معه<sup>(١)</sup>.

فإما إذا كتب إليه بأحاديث معينة وناوله كتابا مجملا ترجحت المكاتبة.

ثم المكاتبة يكفى فيها العلم بأنه خطه، ولم ينازع فى هذا من نازع فى كتاب القاضى إلى القاضى والشهادة بالكتابة، فإنه هناك اختلف الفقهاء هل يفتقر إلى الشهادة على الكتاب؟ وإذا افتقر فهل يفتقر إلى الشهادة على نفس مافى الكتاب؟ أو تكفى الشهادة على الكتاب؟ ومن اشترط الشهادة جعل الاعتماد على الشهود الشاهدين على الحاكم الكاتب، حتى يعمل بالكتاب غير الحاكم المكتوب إليه.

ثم المكاتبة هى مع قصد الإخبار بما فى الكتاب، ثم إن كان للمكتوب إليه، فقد صحَّ قوله: كتب إلى أو أرانى كتابه، وإن كتب إلى غيره فقرأ هو الكتاب، فهو بمنزلة أن يحدث غيره فيسمع/الخطاب، ولو لم يكتب أحداً بل كتب بخطه، فقراءة الخط كسماع اللفظ، ٣٥/١٨ وهو الذى يسمونه «وجادة». وقد تقدم أن المحدث لم يحدث بهذا ولم يردده، وإن كان قد قاله وكتبه، فليس كل ما يقوله المرء ويكتبه يرى أن يحدث به ويخبر به غيره، أو أنه يؤخذ عنه.

الرابع: الإجازة: فإذا كانت لشيء معين قد عرفه المجيز، فهى كالمناولة وهى: عرض العرض؛ فإن العارض تكلم بالمعروض مفصلاً، فقال الشيخ: نعم! والمستجيز قال: أجزت لى أن أحدث بما فى هذا الكتاب فقال المجيز: نعم فالفرق بينهما من جهة كونه فى العرض سمع الحديث كله، وهنا سمع لفظاً يدل عليه، وقد علم مضمون اللفظ برؤية مافى الكتاب ونحو ذلك، وهذه الإجازة تحديث وإخبار، وما روى عن بعض السلف المدنين وغيرهم من أنهم كانوا يقولون: الإجازة كالسماع، وأنهم قالوا: حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت واحد، فإنما أرادوا - واللّه أعلم - هذه الإجازة، مثل من جاء إلى مالك فقال: هذا الموطأ أجزه لى، فأجزه له.

فأما المطلقة فى المجاز فهى شبه المطلقة فى المجاز له؛ فإنه إذا قال: أجزت لك ما صح عندك من أحاديثى، صارت الرواية بذلك موقوفة على أن يعلم أن ذلك من حديثه، فإن علم ذلك من جهته استغنى عن الإجازة، وإن عرف ذلك من جهة غيره، فذلك الغير هو

(١) خرم بالأصل.

٣٦/١٨ الذى حدثه به عنه،/والإجازة لم تعرفه الحديث وتفيده علمه كما عرفه ذلك السماع منه والعرض عليه؛ ولهذا لا يوجد مثل هذه فى الشهادات.

وأما نظير المكاتبه والمناولة، فقد اختلف الفقهاء فى جوازها فى الشهادات، لكن قد ذكرت فى غير هذا الموضوع أن الرواية لها مقصودان: العلم، والسلسلة، فأما العلم فلا يحصل بالإجازة، وأما السلسلة فتحصل بها، كما أن الرجل إذا قرأ القرآن اليوم على شيخ، فهو فى العلم بمنزلة من قرأه من خمسمائة سنة، وأما فى السلسلة فقراءته على المقرئ القريب إلى النبى ﷺ أعلى فى السلسلة، وكذلك الأحاديث التى قد تواترت عن مالك، والثورى، وابن عليه، كتواتر الموطأ عن مالك، وسنن أبى داود عنه، وصحيح البخارى عنه، لا فرق فى العلم والمعرفة بين أن يكون بين البخارى وبين الإنسان واحد أو اثنان؛ لأن الكتاب متواتر عنه، فأما السلسلة فالعلو أشرف من النزول، ففائدة الإجازة المطلقة من جنس فائدة الإسناد العالى بالنسبة إلى النازل إذا لم يفد زيادة فى العلم.

وهل هذا المقصود دين مستحب؟ هذا يتلقى من الأدلة الشرعية، وقد قال أحمد: طلب الإسناد العالى سنة عن مضى، كان أصحاب عبد الله يرحلون من الكوفة إلى المدينة ليشافهوا الصحابة، فنقول: كلما قُربَ الإسناد كان أيسر مؤونة وأقل كلفة وأسهل فى الرواية، وإذا كان الحديث قد علمت صحته، وأن/فلانا رواه، وأن ما يروى عنه لاتصال الرواية بالقرب فيها خير من البعد، فهذا فائدة الإجازة.

ومناط الأمر أن يفرق بين الإسناد المفيد للصحة والرواية المحصلة للعلم، وبين الإسناد المفيد للرواية والرواية المفيدة للإسناد.

والله أعلم.

/وسئل عن معنى قولهم: حديث حسن أو مرسل أو غريب، وجمع الترمذى بين ٣٨/١٨  
الغريب والصحيح فى حديث واحد؟ وهل فى الحديث متواتر لفظاً ومعنى؟ وهل جمهور  
أحاديث الصحيح تفيد اليقين أو الظن؟ وما هو شرط البخارى ومسلم، فإنهم فرقوا بين  
شرط البخارى ومسلم فقالوا: على شرط البخارى ومسلم؟

## فأجاب:

أما المرسل من الحديث: أن يرويه من دون الصحابة ولا يذكر عن أخذ من الصحابة  
ويحتمل أنه أخذه من غيرهم.

ثم من الناس من لا يسمى مرسلًا إلا ما أرسله التابعى، ومنهم من يعد ما أرسله غير  
التابعى مرسلًا.

وكذلك ما يسقط من إسناده رجل، فمنهم من يخصه باسم المنقطع، ومنهم من يدرجه  
فى اسم المرسل، كما أن فيهم من يسمى كل مرسل منقطعاً، وهذا كله سائغ فى اللغة.

/وأما الغريب: فهو الذى لا يعرف إلا من طريق واحد، ثم قد يكون صحيحاً كحديث: ٣٩/١٨  
«إنما الأعمال بالنيات»<sup>(١)</sup>، و«نهى عن بيع الولاء وهبته»<sup>(٢)</sup>، وحديث «أنه دخل مكة وعلى  
رأسه المغفرة»<sup>(٣)</sup>، فهذه صحاح فى البخارى ومسلم، وهى غريبة عند أهل الحديث، فالأول  
إنما ثبت عن يحيى بن سعيد الأنصارى، عن محمد بن إبراهيم التيمى، عن علقمة بن  
وقاص الليثى، عن عمر بن الخطاب، والثانى إنما يعرف من حديث عبد الله بن دينار، عن  
ابن عمر، والثالث إنما يعرف من رواية مالك، عن الزهري، عن أنس، ولكن أكثر الغرائب  
ضعيفة.

وأما الحسن فى اصطلاح الترمذى فهو: ماروى من وجهين، وليس فى رواته من هو  
متهم بالكذب، ولا هو شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة. فهذه الشروط هى التى شرطها  
الترمذى فى الحسن، لكن من الناس من يقول: قد سمي حسناً ما ليس كذلك، مثل حديث  
يقول فيه: حسن غريب؛ فإنه لم يرو إلا من وجه واحد وقد سماه حسناً، وقد أجيب عنه  
بأنه قد يكون غريباً، لم يرو إلا عن تابعى واحد، لكن روى عنه من وجهين فصار حسناً؛  
لتعدد طرقه عن ذلك الشخص، وهو فى أصله غريب.

(١) سبق تخريجه ص ٢٩٩. (٢) سبق تخريجه ص ٣٠٥. (٣) سبق تخريجه ص ٣٠٥.

وكذلك الصحيح الحسن الغريب قد يكون؛ لأنه روى بإسناد صحيح غريب، ثم روى ٤٠/١٨ عن الراوى الأصيلى بطريق صحيح وطريق آخر،/فيصير بذلك حسناً مع أنه صحيح غريب؛ لأن الحسن ما تعددت طرقه وليس فيها متهم، فإن كان صحيحاً من الطريقتين فهذا صحيح محض، وإن كان أحد الطريقتين لم تعلم صحته فهذا حسن. وقد يكون غريب الإسناد، فلا يعرف بذلك الإسناد إلا من ذلك الوجه، وهو حسن المتن؛ لأن المتن روى من وجهين؛ ولهذا يقول: وفى الباب عن فلان وفلان، فيكون لعناه شواهد تبين أن متنه حسن وإن كان إسناده غريباً. وإذا قال مع ذلك: إنه صحيح، فيكون قد ثبت من طريق صحيح وروى من طريق حسن، فاجتمع فيه الصحة والحسن، وقد يكون غريباً من ذلك الوجه، لا يعرف بذلك الإسناد إلا من ذلك الوجه. وإن كان هو صحيحاً من ذلك الوجه فقد يكون صحيحاً غريباً، وهذا لا شبهة فيه، وإنما الشبهة فى اجتماع الحسن والغريب. وقد تقدم أنه قد يكون غريباً حسناً، ثم صار حسناً، وقد يكون حسناً غريباً كما ذكر من المعنيين.

وأما المتواتر: فالصواب الذى عليه الجمهور: أن المتواتر ليس له عدد محصور، بل إذا حصل العلم عن إخبار المخبرين كان الخبر متواتراً، وكذلك الذى عليه الجمهور أن العلم يختلف باختلاف حال المخبرين به، فرب عدد قليل أفاد خبرهم العلم بما يوجب صدقهم، وأضعافهم لا يفيد خبرهم العلم؛ ولهذا كان الصحيح أن خبر الواحد قد يفيد العلم إذا احتفت به قرائن تفيد العلم.

٤١/١٨ /وعلى هذا، فكثير من متون الصحيحين متواتر اللفظ عند أهل العلم بالحديث، وإن لم يعرف غيرهم أنه متواتر؛ ولهذا كان أكثر متون الصحيحين مما يعلم علماء الحديث علماً قطعياً أن النبى ﷺ قاله، تارة لتواتره عندهم، وتارة لتلقى الأمة له بالقبول.

وخبر الواحد المتلقى بالقبول يوجب العلم عند جمهور العلماء من أصحاب أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد، وهو قول أكثر أصحاب الأشعرى؛ كالإسفرائينى وابن فورك؛ فإنه، وإن كان فى نفسه لا يفيد إلا الظن، لكن لما اقترن به إجماع أهل العلم بالحديث على تلقيه بالتصديق، كان بمنزلة إجماع أهل العلم بالفقه على حكم مستدين فى ذلك إلى ظاهر أو قياس أو خبر واحد، فإن ذلك الحكم يصير قطعياً عند الجمهور وإن كان بدون الإجماع ليس بقطعى؛ لأن الإجماع معصوم، فأهل العلم بالأحكام الشرعية لا يجمعون على تحليل حرام ولا تحريم حلال، كذلك أهل العلم بالحديث لا يجمعون على التصديق بكذب ولا التكذيب بصدق. وتارة يكون علم أحدهم لقرائن تحفُّ بالأخبار<sup>(١)</sup> توجب لهم العلم، ومن علم ما علموه حصل له من العلم ما حصل لهم.

(١) أى: تحدفق بها ويحيط من كل جانب. انظر: اللسان، مادة «حفف» .

وأما «شرط البخارى ومسلم» فلهذا رجال يروى عنهم يختص بهم، ولهذا رجال يروى عنهم يختص بهم، وهما مشتركان فى رجال آخرين. وهؤلاء الذين اتفقا عليهم بملئهم مدار الحديث المتفق عليه. وقد يروى أحدهم عن رجل فى المتابعات والشواهد دون الأصل، وقد يروى عنه ما عرف من طريق غيره ولا يروى ما انفرد به، وقد يترك من حديث الثقة ما علم أنه أخطأ فيه، فيظن من لا خبرة له أن كل ما رواه ذلك الشخص يحتاج به أصحاب الصحيح وليس الأمر كذلك؛ فإن معرفة علل الحديث علم شريف يعرفه أئمة الفن؛ كيحيى ابن سعيد القَطَّان، وعلى بن المدينى، وأحمد بن حنبل، والبخارى صاحب الصحيح، والدارقطنى، وغيرهم. وهذه علوم يعرفها أصحابها، والله أعلم.

/ وسئل: ما معنى قول بعض العلماء: هذا حديث ضعيف أو ليس بصحيح؟ وإذا كان ٤٣/١٨

فى المسألة روايتان أو وجهان، فهل يباح للإنسان أن يقلد أحدهما؟ أم كيف الاعتماد فى ذلك؟

**فأجاب:**

العالم قد يقول: ليس بصحيح، أى: هذا القول ضعيف فى الدليل، وإن كان قد قال به بعض العلماء، والحديث الضعيف مثل الذى رواه من ليس بثقة؛ إما لسوء حفظه، وإما لعدم عدالته، وإذا كان فى المسألة قولان، فإن كان الإنسان يظهر له رجحان أحد القولين وإلا قلد بعض العلماء الذين يعتمد عليهم فى بيان أرجح القولين.

## ٤٤/١٨ / قال شيخ الإسلام - رحمه الله :-

الخبر إما أن يعلم صدقه أو كذبه أو لا :

الأول: ما علم صدقه، وهو فى غالب الأمر بانضمام القرائن إليه؛ إما رواية من لا يقتضى العقل تعمدهم وتواطؤهم على الكذب، أو احتفاف قرائن به، وهو على ضربين: أحدهما: ضرورى ليس للنفس فى حصوله كسب... و<sup>(١)</sup>، ومنه ما تلقته الأمة بالقبول وأجمعوا على العمل به، أو استندوا إليه فى العمل؛ لأنه لو كان باطلاً<sup>(١)</sup> اجتماعهم على الخطأ وهو<sup>(١)</sup> ولا يضره كونه بنفسه لا يفيد العلم كالحكم المجمع عليه المستند إلى قياس واجتهاد ورأى و<sup>(١)</sup> ل المختلف هو فى نفسه ظنى فكيف ينقلب قطعياً، ولم يعلم أن الظن والقطع من عوارض اعتقاد الناظر بحسب ما يظهر له من الأدلة، والخبر فى نفسه لم يكتسب صفة.

٤٥/١٨ الثانى: ما يعلم كذبه أو بتكذيب العقل الصريح أو الكتاب أو السنة أو الإجماع أو غير ذلك عند أقسام تلك التأويلات وهو كثير، أو بقرائن. والقرائن فى البابين لا تحصل محققة إلا لذى دراية بهذا الشأن، وإلا فغيرهم جهلة به.

الثالث: المحتمل، وينقسم إلى مستفيض وغيره، وله درجات، فالخبر الذى رواه الصديق والفاروق لا يساوى ما رواه غيرهما من أصاغر الصحابة وقليل الصحبة.

## فصل

الخطأ فى الخبر يقع من الراوى؛ إما عمداً أو سهواً؛ ولهذا اشترط فى الراوى العدالة لنا من تعمد الكذب، والحفظ والتيقظ لنا من السهو. والسهوله أسباب:

أحدها: الاشتغال عن هذا الشأن بغيره فلا ينضبط له، ككثير من أهل الزهد والعبادة. وثانيها: الخلو عن معرفة هذا الشأن.

٤٦/١٨ / وثالثها: التحديث من الحفظ، فليس كل أحد يضبط ذلك.

ورابعها: أن يدخل فى حديثه ما ليس منه، ويزور عليه.

(١) بياض بالأصل.

وخامسها: أن يركن إلى الطلبة، فيحدث بما يظن أنه من حديثه.

وسادسها: الإرسال، وربما كان الراوى له غير مرضٍ.

وسابعها: التحديث من كتاب؛ لإمكان اختلافه.

فلهذه الأسباب وغيرها، اشترط أن يكون الراوى حافظًا ضابطًا، معه من الشروط ما يؤمن معه كذبه من حيث لا يشعر، وربما كان لا يسهو، ثم وقع له السهو في الآخر من حديثه، فسبحان من لا يزل ولا يسهو، وذلك يعرفه أرباب هذا الشأن برواية النَّظْرَاءِ والأقران، وربما كان مغفلاً واقترب بحديثه ما يصححه، كقرائن تبين أنه حفظ ما حدث به وأنه لم يخلط في الجميع.

وتعمد الكذب له أسباب:

أحدها: الزندقة والإلحاد في دين الله ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَآ أَن يُنَزِّرَ نُورًا وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢].

وثانيها: نصره المذاهب والأهواء، وهو كثير في الأصول والفروع والوسائط.

٤٧/١٨

وثالثها: الترغيب والترهيب لمن يظن جواز ذلك.

ورابعها: الأغراض الدنيوية لجمع الحطام.

وخامسها: حب الرياسة بالحديث الغريب.

## فصل

الراوى؛ إما أن تقبل روايته مطلقًا، أو مقيدًا، فأما المقبول إطلاقًا فلا بد أن يكون مأمون الكذب بالمظنة، وشرط ذلك العدالة وخلوه عن الأغراض والعقائد الفاسدة التى يظن معها جواز الوضع، وأن يكون مأمون السهو بالحفظ والضبط والإتقان، وأما المقيد فيختلف باختلاف القرائن، ولكل حديث ذوق، ويختص بنظر ليس للآخر.

## فصل

كم من حديث صحيح الاتصال، ثم يقع فى أثناءه الزيادة والنقصان. فرب زيادة لفظة تحيل المعنى ونقص أخرى كذلك، ومن مارس هذا الفن لم يكذب يخفى عليه مواقع ذلك، ولتصحيح الحديث وتضعيفه أبواب تُدخل، وطرق تُسلك، ومسالك تُطرق.

## فصل

وأما عدة الأحاديث المتواترة التي في الصحيحين فلفظ المتواتر يراد به معان؛ إذ المقصود من المتواتر ما يفيد العلم، لكن من الناس من لا يسمى متواتراً إلا ما رواه عدد كثير يكون العلم حاصلًا بكثرة عددهم فقط، ويقولون: إن كل عدد أفاد العلم في قضية أفاد مثل ذلك العدد العلم في كل قضية، وهذا قول ضعيف.

والصحيح ما عليه الأكثرون: أن العلم يحصل بكثرة المخبرين تارة، وقد يحصل بصفاتهم لدينهم وضبطهم، وقد يحصل بقرائن تحتف بالخبر، يحصل العلم بمجموع ذلك، وقد يحصل العلم بطائفة دون طائفة.

وأيضاً، فالخبر الذي تلقاه الأئمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً بموجبه، يفيد العلم عند جماهير الخلف والسلف، وهذا في معنى المتواتر، لكن من الناس من يسميه المشهور والمستفيض، ويقسمون الخبر إلى: متواتر، / ومشهور، وخبر واحد، وإذا كان كذلك، فأكثر متون الصحيحين معلومة متقنة، تلقاها أهل العلم بالحديث بالقبول والتصديق، وأجمعوا على صحتها، وإجماعهم معصوم من الخطأ، كما أن إجماع الفقهاء على الأحكام معصوم من الخطأ، ولو أجمع الفقهاء على حكم كان إجماعهم حجة، وإن كان مستند أحدهم خبر واحد أو قياس أو عموم، فكذلك أهل العلم بالحديث إذا أجمعوا على صحة خبر أفاد العلم، وإن كان الواحد منهم يجوز عليه الخطأ، لكن إجماعهم معصوم عن الخطأ.

ثم هذه الأحاديث التي أجمعوا على صحتها قد تواتر وتستفيض عند بعضهم دون بعض، وقد يحصل العلم بصدقها لبعضهم؛ لعلمه بصفات المخبرين، وما اقترن بالخبر من القرائن التي تفيد العلم، كمن سمع خبراً من الصديق أو الفاروق يرويه بين المهاجرين والأنصار، وقد كانوا شهدوا منه ما شهد، وهم مصدقون له في ذلك، وهم مَقْرُونٌ له على ذلك، وقوله: «إنما الأعمال بالنيات»<sup>(١)</sup> هو مما تلقاه أهل العلم بالقبول والتصديق، وليس هو في أصله متواتراً، بل هو من غرائب الصحيح، لكن لما تلقوه بالقبول والتصديق صار مقطوعاً بصحته.

(١) سبق تخريجه ص ٢٩٩.

وفي السنن أحاديث تلقوها بالقبول والتصديق، كقوله ﷺ: «لا وصية لوارث»<sup>(١)</sup> فإن هذا مما تلقته الأمة بالقبول والعمل بموجبه، وهو في السنن ليس في الصحيح.

/وأما عدد ما يحصل به التواتر، فمن الناس من جعل له عددًا محصورًا، ثم يفرق ٥٠/١٨ هؤلاء، فقيل: أكثر من أربعة، وقيل: اثنا عشر، وقيل: أربعون، وقيل: سبعون، وقيل: ثلاثمائة وثلاثة عشر، وقيل: غير ذلك. وكل هذه الأقوال باطلة؛ لتكافئها في الدعوى.

والصحيح الذي عليه الجمهور أن التواتر ليس له عدد محصور، والعلم الحاصل بخبر من الأخبار يحصل في القلب ضرورة، كما يحصل الشيع عقيب الأكل والرّى عند الشرب، وليس لما يشيع كل واحد ويرويه قدر معين، بل قد يكون الشيع لكثرة الطعام، وقد يكون لجودته كاللحم، وقد يكون لاستغناء الأكل بقليله، وقد يكون لاشتغال نفسه بفرح، أو غضب، أو حزن، ونحو ذلك.

كذلك العلم الحاصل عقيب الخبر، تارة يكون لكثرة المخبرين، وإذا كثروا فقد يفيد خبرهم العلم، وإن كانوا كفارًا. وتارة يكون لدينهم وضبطهم. فرب رجلين أو ثلاثة يحصل من العلم بخبرهم ما لا يحصل بعشرة وعشرين، لا يوثق بدينهم وضبطهم، وتارة قد يحصل العلم بكون كل من المخبرين أخبر بمثل ما أخبر به الآخر، مع العلم بأنهما لم يتواطأ، وأنه يمتنع في العادة الاتفاق في مثل ذلك، مثل من يروى حديثًا طويلاً فيه فصول ويرويه آخر لم يلقه. وتارة يحصل العلم بالخبر لمن عنده الفطنة والذكاء والعلم بأحوال المخبرين وبما أخبروا به/ ما ليس لمن له مثل ذلك. وتارة يحصل العلم ٥١/١٨ بالخبر؛ لكونه روى بحضرة جماعة كثيرة شاركوا المخبر في العلم، ولم يكذبه أحد منهم؛ فإن الجماعة الكثيرة قد يمتنع تواطؤهم على الكتمان، كما يمتنع تواطؤهم على الكذب.

وإذا عرف أن العلم بأخبار المخبرين له أسباب غير مجرد العدد علم أن من قيد العلم بعدد معين، وسوى بين جميع الأخبار في ذلك فقد غلط غلطًا عظيمًا؛ ولهذا كان التواتر ينقسم إلى: عام، وخاص، فأهل العلم بالحديث والفقهاء قد تواتر عندهم من السنة ما لم يتواتر عند العامة؛ كسجود السهو، ووجوب الشفعة، وحمل العاقلة العقل، ورجم الزاني المحصن، وأحاديث الرؤية وعذاب القبر، والحوض والشفاعة، وأمثال ذلك.

(١) أبو داود في الوصايا (٢٨٧٠)، والترمذي في الوصايا (٢١٢٠)، (٢١٢١) وقال: «حسن صحيح»، والنسائي في الوصايا (٣٦٤١)، (٣٦٤٣)، وابن ماجه في الوصايا (٢٧١٣)، (٢٧١٤)، والدارمي في الوصايا ٤١٩/٢.

وإذا كان الخبر قد تواتر عند قوم دون قوم، وقد يحصل العلم بصدقه لقوم دون قوم، فمن حصل له العلم به وجب عليه التصديق به والعمل بمقتضاه، كما يجب ذلك في نظائره، ومن لم يحصل له العلم بذلك فعليه أن يسلم ذلك لأهل الإجماع، الذين أجمعوا على صحته، كما على الناس أن يسلموا الأحكام المجمع عليها إلى من أجمع عليها من أهل العلم؛ فإن الله عصم هذه الأمة أن تجتمع على ضلالة، وإنما يكون إجماعها بأن يسلم غير العالم للعالم؛ إذ غير العالم لا يكون له قول، وإنما القول للعالم، فكما أن من لا يعرف أدلة الأحكام لا يعتد بقوله فمن لا يعرف طرق العلم بصحة الحديث لا يعتد بقوله، بل على كل من ليس بعالم أن يتبع إجماع أهل العلم.

فى الرد على بعض أئمة أهل الكلام لما تكلموا فى المتأخرين من أهل الحديث وذمومهم بقلة الفهم، وأنهم لا يفهمون معانى الحديث، ولا يميزون بين صحيحه من ضعيفه، ويفتخرون عليهم بحذقهم، ودقة علومهم فيها، فقال - رحمه الله - تعالى:

لا ريب أن هذا موجود فى بعضهم، يحتجون بأحاديث موضوعة فى مسائل الفروع والأصول، وآثار مفتعلة، وحكايات غير صحيحة، ويذكرون من القرآن والحديث ما لا يفهمون معناه، وقد رأيت من هذا عجائب، لكنهم بالنسبة إلى غيرهم فى ذلك كالمسلمين بالنسبة إلى بقية الملل، فكل شر فى بعض المسلمين فهو فى غيرهم أكثر، وكل خير يكون فى غيرهم فهو فيه أعظم، وهكذا أهل الحديث بالنسبة إلى غيرهم، وبإزاء تكلم أولئك بأحاديث لا يفهمون معناها، تكلف هؤلاء من القول بغير علم ما هو أعظم من ذلك وأكثر، وما أحسن قول الإمام أحمد: ضعيف الحديث خير من الرأى.

وقد أمر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح بانتزاع مدرسة معروفة/ من أبى الحسن الأمدى، ٥٣/١٨ وقال: أخذها منه أفضل من أخذ عكا. مع أن الأمدى لم يكن فى وقته أكثر تبجحاً فى الفنون الكلامية والفلسفية منه، وكان من أحسنهم إسلاماً، وأمثلهم اعتقاداً، ومن المعلوم أن الأمور الدقيقة - سواء كانت حقاً أو باطلاً؛ إيماناً أو كفرةً - لا تدرك إلا بذكاء وفضة؛ فلذلك يستجهلون من لم يشركهم فى عملهم، وإن كان إيمانه أحسن من إيمانهم، إذا كان منه قصور فى الذكاء والبيان، وهم كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يَضْحَكُونَ . وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَرُونَ﴾ الآيات [المطففين: ٢٩، ٣٠]. فإذا تقلدوا عن طواغيتهم أن كل ما لم يحصل بهذه الطرق القياسية ليس بعلم، وقد لا يحصل لكثير منهم، منها ما يستفيد به الإيمان الواجب فيكون كافراً زنديقاً، منافقاً، جاهلاً، ضالاً، مضلاً، ظلوماً، كفوراً، ويكون من أكابر أعداء الرسل ومنافقى الملة، من الذين قال الله فيهم: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٣١].

وقد يحصل لبعضهم إيمان ونفاق ويكون مرتدّاً؛ إما عن أصل الدين أو بعض شرائعه، إما ردة نفاق وإما ردة كفر، وهذا كثير غالب، لا سيما فى الأعصار والأمصار، التى تغلب فيها الجاهلية والكفر والنفاق، فلهؤلاء من عجائب الجهل والظلم والكذب والكفر والنفاق والضلال ما لا يتسع لذكره المقال.

٥٤/١٨ / وإذا كان في المقالات الخفية، فقد يقال: إنه فيها مخطئ ضال، لم تقم عليه الحجة التي يكفر صاحبها، لكن ذلك يقع في طوائف منهم فى الأمور الظاهرة، التي يعلم الخاصة والعامه من المسلمين أنها من دين المسلمين، بل اليهود والنصارى والمشركون يعلمون أن محمداً ﷺ بعث بها، وكفر من خالفها، مثل أمره بعبادة الله وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادة أحد سوى الله؛ من الملائكة والنبين، وغيرهم، فإن هذا أظهر شعائر الإسلام، ومثل معاداة اليهود والنصارى والمشركين، ومثل تحريم الفواحش والربا والخمر والميسر، ونحو ذلك.

ثم تجد كثيراً من رؤوسهم وقعوا فى هذه الأنواع، فكانوا مرتدين، وإن كانوا قد يتوبون من ذلك ويعودون؛ كرؤوس القبائل مثل: الأقرع وعيينه، ونحوهم، ممن ارتد عن الإسلام ثم دخل فيه، ففيهم من كان يتهم بالنفاق ومرض القلب، وفيهم من لم يكن كذلك، فكثير من رؤوس هؤلاء هكذا، تجده تارة يرتد عن الإسلام ردة صريحة، وتارة يعود إليها ولكن مع مرض فى قلبه ونفاق، وقد يكون له حال ثالثة يغلب الإيمان فيها النفاق، لكن قل أن يسلموا من نوع نفاق، والحكايات عنهم بذلك مشهورة.

وقد ذكر ابن قتيبة عن ذلك طرفاً فى أول «مختلف الحديث»، وقد حكى أهل المقالات - ٥٥/١٨ بعضهم عن بعض - من ذلك طرفاً، كما يذكره/أبو الحسن الأشعري، والقاضى أبو بكر ابن الباقلانى، وأبو عبد الله الشهرستانى، وغيرهم.

وأبلغ من ذلك، أن منهم من يصنف فى دين المشركين والردة عن الإسلام؛ كما صنف الرازى كتابه فى عبادة الكواكب، وأقام الأدلة على حسن ذلك ومنفعته ورغب فيه، وهذه ردة عن الإسلام باتفاق المسلمين، وإن كان قد يكون عاد إلى الإسلام، وجميع ما يأمر به من العلوم والأعمال والأخلاق لا يكفى فى النجاة من عذاب الله، فضلاً أن يكون موصلاً لنعيم الآخرة، قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ أُولَٰئِكَ يَنَالُهُمُ نَصِيبُهُم مِّنَ الْكُفْرَانِ﴾ [الأعراف: ٣٧]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِأَمْعَانِهِمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [غافر: ٨٣] إلى آخر السورة، فأخبر هنا بمثل ما أخبر به فى الأعراف، وأن هؤلاء المعرضين عما جاءت به الرسل لما رأوا بأس الله وحَدَّوْا الله وتركوا الشرك فلم ينفعهم ذلك، وكذلك أخبر عن فرعون - وهو كافر بالتوحيد والرسالة - أنه لما أدركه الغرق: ﴿قَالَ ءَأَمْسَتْ أَنْتُمْ لَآ إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَأَمْسَتْ بِهِ﴾ الآية [يونس: ٩٠]. وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي ءَادَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

وهذا فى القرآن فى مواضع يبين أن الرسل أمروا بعبادة الله وحده لا شريك له، ونهوا

عن عبادة شيء من المخلوقات سواه، وأن/أهل السعادة هم أهل التوحيد، وأن المشركين هم ٥٦/١٨  
 أهل الشقاوة، وبين أن الذين لم يؤمنوا بالرسول مشركون، فعلم أن التوحيد والإيمان بالرسول  
 متلازمان، وكذلك الإيمان باليوم الآخر، فالثلاثة متلازمة؛ ولهذا يجمع بينهما في مثل  
 قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِتِجَارَتِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ  
 يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

وأخبر في غير موضع أن الرسالة عمت جميع بنى آدم، فهذه الأصول الثلاثة: توحيد  
 الله والإيمان برسله، وباليوم الآخر أمور متلازمة؛ ولهذا قال - سبحانه - : ﴿وَكَذَلِكَ  
 جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾ إلى قوله: ﴿وَلِيَقْتَرِفُوا أَثَمَهُمْ مُّقْتَرِفُونَ﴾ [الأنعام:  
 ١١٢، ١١٣]، فأخبر أن جميع الأنبياء لهم أعداء، وهم شياطين الإنس والجن، يوحى  
 بعضهم إلى بعض القول المزخرف، وهو المزين المحسن يغرون به، والغرور: التلبس  
 والتسويه، وهذا شأن كل كلام وكل عمل يخالف ما جاءت به الرسل من أمر المتكلمة  
 وغيرهم من الأولين والآخرين، ثم قال: ﴿وَلِيَصْعَقَ إِلَيْهِ أَقْعَدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾  
 [الأنعام: ١١٣]، فعلم أن مخالفة الرسل وترك الإيمان بالآخرة متلازمان، فمن لم يؤمن  
 بالآخرة أصغى إلى زخرف أعدائهم فخالف الرسل، كما هو موجود في أصناف الكفار  
 والمنافقين في هذه الأمة وغيرها؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتَهُمْ بِكُتُبٍ فَصَلَّنَاهُ عَلَيَّ عَلَيْهِمْ﴾  
 إلى قوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلًا  
 مِنَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٢، ٥٣] فأخبر أن الذين تركوا الكتاب - وهو الرسالة -  
 يقولون إذا جاء تأويله - وهو ما أخبر به - : جاءت رسل ربنا بالحق.

وهذا كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ الآيتين [طه: ١٢٤]،  
 أخبر أن الذين تركوا اتباع آياته يصيبهم ما ذكر. فقد تبين أن أصل السعادة والنجاة من  
 العذاب هو توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له، والإيمان برسله واليوم الآخر، والعمل  
 الصالح. وهذه الأمور ليست في حكمتهم، ليس فيها الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له،  
 والنهي عن عبادة المخلوقات، بل كل شرك في العالم إنما حدث برأى جنسهم، فهم الآمرون  
 بالشرك، والفاعلون له. ومن لم يأمر بالشرك منهم فلم ينه عنه، بل يقر هؤلاء وهؤلاء وإن  
 رجح الموحدون ترجيحاً ما، فقد يرجح غيره المشركين، وقد يعرض عن الأمرين جميعاً.

فتدبر هذا فإنه نافع جداً. وقد رأيت من مصنفاتهم في عبادة الكواكب والملائكة وعبادة  
 الأنفس المفارقة؛ أنفس الأنبياء وغيرهم ما هو أصل الشرك، وهم إذا ادعوا التوحيد وإنما  
 توحيدهم بالقول لا بالعبادة والعمل، والتوحيد الذي جاءت به الرسل لا بد فيه من التوحيد

بإخلاص الدين لله، وعبادته وحده لا شريك له، وهذا شيء لا يعرفونه.

٥٨/١٨ / والتوحيد الذي<sup>(١)</sup> يدعونه إنما هو تعطيل حقائق الأسماء والصفات وفيه من الكفر والضلال ما هو من أعظم أسباب الإشراك؛ فلو كانوا موحدين بالقول والكلام، وهو: أن يصفوا الله بما وصفته به رسله لكان معهم التوحيد دون العمل، وذلك لا يكفي في السعادة والنجاة، بل لابد أن يعبدوا الله وحده، ويتخذوه إلهاً دون ما سواه، وهذا معنى قول: «لا إله إلا الله» فكيف وهم في القول والكلام معطلون جاحدون، لا موحدون ولا مخلصون؟! فإذا كان ما تحصل به السعادة والنجاة من الشقاوة ليس عندهم أصلاً كان ما يأمر به من الأخلاق والأعمال والسياسات كما قال تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ [الروم: ٧]، وقد جعل الله لكل شيء قدراً.

والقوم، وإن كان لهم ذكاء وفطنة وفيهم زهد وأخلاق، فهذا القول لا يوجب السعادة والنجاة من العذاب إلا بالأصول المتقدمة، وإنما قوة الذكاء بمنزلة قوة البدن والإرادة، فالذي يؤتى فضائل علمية وإرادية - بدون هذه الأصول - بمنزلة من يؤتى قوة في جسمه وبدنه بدون هذه الأصول، وأهل الرأي والعلم بمنزلة أهل الملك والإمارة، وكل من هؤلاء وهؤلاء لا ينفعه ذلك شيئاً إلا أن يعبد الله وحده لا شريك له، ويؤمن برسله واليوم الآخر.

٥٩/١٨ ولما كان كل واحد من أهل الملك والعلم قد يعارضون الرسل،/وقد يتابعونهم ذكر الله ذلك في غير موضع؛ فذكر فرعون، والذي حاج إبراهيم لما آتاه الله الملك، والملا من قوم نوح وعاد، وغيرهم، وذكر قول علمائهم كقوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [غافر: ٨٣]، وقال: ﴿مَا يَجْدِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر: ٤]، إلى قوله: ﴿وَجَدَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ [غافر: ٥]، إلى قوله: ﴿الَّذِينَ يَجْدِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ كَبْرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ﴾ الآية [غافر: ٣٥] والسلطان: هو الوحي المنزل من عند الله.

وقد ذكر في هذه السورة «حم غافر» من حال مخالف الرسل من الملوك والعلماء ومجادلتهم ما فيه عبرة، مثل قوله: ﴿الَّذِينَ يَجْدِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُمْ بِسَلْفِيَةٍ﴾ [غافر: ٥٦]، ومثل قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَجْدِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ أَنَّهُمْ يُصْرَفُونَ﴾ [غافر: ٦٩]، إلى قوله: ﴿ذَلِكَ بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ [غافر: ٧٥].

(١) في المطبوعة: «الذين» والصواب ما أثبتناه.

وكذلك فى سورة الأنعام والأعراف وعامة السور المكية وطائفة من السور المدنية، فإنها تشتمل على خطاب هؤلاء وضرب المقاييس والأمثال لهم، وذكر قصصهم وقصص الأنبياء وأتباعهم معهم؛ ولهذا قال - سبحانه - : ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَرًا وَأَفْئِدَةً﴾ الآية [الأحقاف: ٢٦]. فأخبر بما مكنوا فيه من أصناف الإدراكات والحركات، وأخبر أن ذلك لم يغن عنهم شيئاً حيث جحدوا بآيات الله والرسالة؛ ولهذا حدثنى ابن الشيخ الفقيه الخضرى عن والده شيخ الحنفية فى زمنه قال: كان فقهاء بخارى يقولون فى ابن سينا: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَءَانَارًا فِي الْأَرْضِ﴾ الآية [غافر: ٢١]، والقوة تعم قوة الإدراك النظرية، وقوة الحركة العملية، وقال فى الآية الأخرى: ﴿كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً﴾ [غافر: ٨٢] فأخبر بفضلهم فى الكم والكيف، وأنهم أشد فى أنفسهم وفى آثارهم فى الأرض.

وقد قال - سبحانه - عن أتباع هؤلاء الأئمة من أهل الملك والعلم المخالفين للرسول: ﴿يَوْمَ تَقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَّا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ﴾ إلى قوله: ﴿وَالْعَنَهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٦، ٦٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِذِ يَتَخَفَتُونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الضُّعْفَتُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِنَ النَّارِ﴾ [غافر: ٤٧]، ومثل هذا فى القرآن كثير، يذكر فيه قول أعداء الرسل وأفعالهم، وما أوتوه من قوى الإدراكات والحركات التى لم تنفعهم لما خالفوا الرسل.

وقد ذكر الله - سبحانه - ما فى المنتسبين إلى اتباع الرسل من العلماء والعباد والملوك من النفاق والضلال فى مثل قوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُفُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَطْلِ﴾ الآية [التوبة: ٣٤]، و﴿يُضَدُّونَ﴾ يستعمل لازماً، يقال: ضد صدوداً أعرض، كقوله: ﴿رَأَيْتَ الْمُتَنَفِّقِينَ يُضَدُّونَ عَنْكَ ضُدُّوْا﴾ [النساء: ٦١]، ويقال: ٦١/١٨ صد غيره يصدّه، والوصفان يجتمعان فيهم. ومثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْحَيِّبِ وَالطَّغُوتِ﴾ الآية [النساء: ٥١].

وفى الصحيحين عن أبى موسى عن النبى ﷺ: «مثل المؤمن الذى يقرأ القرآن مثل الأترجة، طعمها طيب وريحها طيب. ومثل المؤمن الذى لا يقرأ القرآن مثل التمرة، طعمها طيب ولا ريح لها، ومثل المنافق الذى يقرأ القرآن مثل الریحانة، ريحها طيب وطعمها مر، ومثل المنافق الذى لا يقرأ القرآن مثل الحنظلة طعمها مر ولا ريح لها»<sup>(١)</sup>، فبين أن فى الذين

(١) البخارى فى الاطعمة (٥٤٢٧) ومسلم فى صلاة المسافرين (٢٤٣/٧٩٧).

يقرؤون القرآن مؤمنين ومنافقين، وإذا كان سعادة الأولين والآخرين هي اتباع المرسلين فمن  
المعلوم أن أحق الناس بذلك أعلمهم بآثار المرسلين، وأتبعهم لذلك، فالعالمون بأقوالهم  
وأفعالهم، المتبعون لها هم أهل السعادة في كل زمان ومكان، وهم الطائفة الناجية من أهل  
كل ملة، وهم أهل السنة والحديث من هذه الأمة، والرسول عليهم البلاغ المبين، وقد بلغوا  
البلاغ المبين.

وخاتم الرسل ﷺ أنزل إليه كتاباً مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيماً عليه، فهو  
١٦٢/١٨ الأمين على جميع الكتب، وقد بلغ/أبين البلاغ وأتمه وأكمله، وكان أنصح الخلق لعباد الله،  
وكان بالمؤمنين رؤوفاً رحيماً، بلغ الرسالة وأدى الأمانة وجاهد في الله حق جهاده، وعبدَ  
الله حتى أتاه اليقين، فأسعد الخلق وأعظمهم نعيماً وأعلاهم درجة، أعظمهم اتباعاً له  
وموافقة علماً وعملاً، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

## فصل

## فى أحاديث يحتج بها بعض الفقهاء على أشياء وهى باطلة

منها: قولهم: أنه «نهى عن بيع وشرط» فإن هذا حديث باطل ليس فى شىء من كتب المسلمين، وإنما يروى فى حكاية منقطعة.

ومنها: قولهم: «نهى عن قَفِيزٍ<sup>(١)</sup> الطَّحَّان» وهذا أيضاً باطل.

ومنها: حديث محلل السباق إذا أدخل فرس بين فرسين، فإن هذا معروف عن سعيد بن المسيب من قوله: هكذا رواه الثقات من أصحاب الزهري، عن الزهري، عن سعيد، وغلط سفيان بن حسين فرواه عن الزهري، عن سعيد، عن أبى هريرة مرفوعاً، وأهل العلم بالحديث يعرفون أن هذا ليس من قول النبى ﷺ، وقد ذكر ذلك أبو داود السجستاني وغيره من أهل العلم.

/وهم متفقون على أن سفيان بن حسين هذا يغلط فيما يرويه عن الزهري، وأنه لا يحتج ٦٤/١٨ بما يتفرد به، ومحلل السباق لا أصل له فى الشريعة، ولم يأمر النبى ﷺ أمته بمحلل السباق. وقد روى عن أبى عبيدة بن الجراح وغيره: أنهم كانوا يتسابقون بجعل ولا يدخلون بينهم محللاً، والذين قالوا هذا من الفقهاء ظنوا أنه يكون قماراً، ثم منهم من قال بالمحلل يخرج عن شبه القمار وليس الأمر كما قالوه، بل بالمحلل من...<sup>(٢)</sup> المخاطرة وفى المحلل ظلم لأنه إذا سبق أخذ؛ وإذا سبق لم يعط، وغيره إذا سبق أعطى، فدخل المحلل ظلم لا تأتى به الشريعة. والكلام على هذا مبسوط فى مواضع آخر، والله أعلم.

(١) القفيز: مكيال يتواضع الناس عليه. انظر: النهاية فى غريب الحديث ٩٠/٤.

(٢) بياض بالأصل.

## فصل

قول أحمد بن حنبل: إذا جاء الحلال والحرام شددنا في الأسانيد، وإذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد، وكذلك ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال: ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذي لا يحتج به؛ فإن الاستحباب حكم شرعي فلا يثبت إلا بدليل شرعي، ومن أخبر عن الله أنه يجب عملاً من الأعمال من غير دليل شرعي فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، كما لو أثبت الإيجاب أو التحريم؛ ولهذا يختلف العلماء في الاستحباب كما يختلفون في غيره، بل هو أصل الدين المشروع.

وإنما مرادهم بذلك: أن يكون العمل مما قد ثبت أنه مما يحبه الله أو مما يكرهه الله بنص أو إجماع؛ كتلاوة القرآن، والتسبيح، والدعاء، والصدقة، والعق، والإحسان إلى الناس، ٦٦/١٨ وكرهه الكذب والخيانة، ونحو ذلك، فإذا روى حديث في فضل بعض الأعمال المستحبة وثوابها وكرهه بعض الأعمال وعقابها - فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا روى فيها حديث لا نعلم أنه موضوع جازت روايته والعمل به، بمعنى: أن النفس ترجو ذلك الثواب أو تخاف ذلك العقاب، كرجل يعلم أن التجارة تربح، لكن بلغه أنها تربح ربحاً كثيراً، فهذا إن صدق نفعه وإن كذب لم يضره، ومثال ذلك الترغيب والترهيب بالإسرائيليات، والمنامات، وكلمات السلف والعلماء، ووقائع العلماء، ونحو ذلك، مما لا يجوز بمجرد إثبات حكم شرعي، لا استحباب ولا غيره، ولكن يجوز أن يذكر في الترغيب والترهيب، والترجية والتخويف.

فما علم حسنه أو قبحه بأدلة الشرع فإن ذلك ينفع ولا يضر، وسواء كان في نفس الأمر حقاً أو باطلاً، فما علم أنه باطل موضوع لم يجز الالتفات إليه؛ فإن الكذب لا يفيد شيئاً، وإذا ثبت أنه صحيح أثبتت به الأحكام، وإذا احتمل الأمرين روى لإمكان صدقه ولعدم المضرة في كذبه، وأحمد إنما قال: إذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا في الأسانيد، ومعناه: أنا نروى في ذلك بالأسانيد، وإن لم يكن محدثوها من الثقات الذين يحتج بهم. وكذلك قول من قال: يعمل بها في فضائل الأعمال، إنما العمل بها العمل بما فيها من

٦٧/١٨ / الأعمال الصالحة، مثل: التلاوة والذكر والاجتناب لما كره فيها من الأعمال السيئة.

ونظير هذا قول النبي ﷺ في الحديث الذي رواه البخارى عن عبد الله بن عمرو: «بَلَّغُوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»<sup>(١)</sup> مع قوله ﷺ في الحديث الصحيح: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم»<sup>(٢)</sup>، فإنه رخص في الحديث عنهم، ومع هذا نهى عن تصديقهم وتكذيبهم، فلو لم يكن في التحديث المطلق عنهم فائدة لما رخص فيه وأمر به، ولو جاز تصديقهم بمجرد الإخبار لما نهى عن تصديقهم، فالنفوس تنتفع بما تظن صدقه في مواضع.

فإذا تضمنت أحاديث الفضائل الضعيفة تقديراً وتحديداً مثل صلاة في وقت معين بقراءة معينة أو على صفة معينة لم يجز ذلك؛ لأن استحباب هذا الوصف المعين لم يثبت بدليل شرعى، بخلاف ما لو روى فيه من دخل السوق فقال: لا إله إلا الله كان له كذا وكذا! فإن ذكر الله في السوق مستحب لما فيه من ذكر الله بين الغافلين كما جاء في الحديث المعروف: «ذاكر الله في الغافلين كالشجرة الخضراء بين الشجر اليابس»<sup>(٣)</sup>.

/ فأما تقدير الثواب المروى فيه فلا يضر ثبوته ولا عدم ثبوته، وفي مثله جاء الحديث الذى ٦٨/١٨ رواه الترمذى: «من بلَّغ عن الله شيء فيه فضل فعمل به رجاء ذلك الفضل أعطاه الله ذلك وإن لم يكن ذلك كذلك»<sup>(٤)</sup>.

فالخاص أن هذا الباب يروى ويعمل به فى الترغيب والترهيب لا فى الاستحباب، ثم اعتقاد موجه وهو مقادير الثواب والعقاب يتوقف على الدليل الشرعى.

- (١) البخارى فى الأنبياء (٣٤٦١). (٢) البخارى فى التفسير (٤٤٨٥).
- (٣) أبو نعيم فى حلية الأولياء ١٨١/٦، والبيهقى فى الشعب (٥٦١) السلفية، وابن عدى فى الكامل ٩١/٥، وذكره الذهبى فى الميزان ٢٤٢/٣، والحديث فيه عمران بن مسلم قال عنه البخارى: «منكر الحديث». وقال العراقى فى تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ١/٣٥٠: «أخرجه البيهقى فى الشعب وأبو نعيم فى الحلية عن ابن عمر بسند ضعيف».
- (٤) الخطيب فى تاريخ بغداد ٢٩٦/٨، والديلمى فى الفردوس (٥٧٥٧)، وكنز العمال (٤٣١٣٢)، وابن الجوزى فى الموضوعات ٢٥٨/١ وقال: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، ولو لم يكن فى إسناده سوى أبى جابر البياضى. قال يحيى: وهو كذاب. وقال النسائى: متروك الحديث. وكان الشافعى يقول: «من حدث عن أبى جابر البياضى بيض الله عينيه»، وتنزيه الشريعة ١/٢٦٥ كلهم عن جابر. وقد رواه أبو يعلى فى مسنده ١٦٣/٦، والديلمى فى الفردوس (٥٧٥٨)، وكنز العمال (٤٣١٣٣)، وتنزيه الشريعة ١/٢٦٥، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ١٥٤/١ وقال: «رواه أبو يعلى والطبرانى فى الأوسط وفيه بزيع أبو الخليل وهو ضعيف». كلهم عن أنس. ولم أعره عليه فى الترمذى.

٦٩/١٨ /وسئل عن قوم اجتمعوا على أمور متنوعة فى الفساد؛ ومنهم من يقول: لم يثبت عن

النبي ﷺ حديث واحد بالتواتر؛ إذ التواتر نقل الجَمِّ الغفير عن الجم الغفير؟

## فأجاب:

أما من أنكر تواتر حديث واحد فيقال له: التواتر نوعان: تواتر عن العامة، وتواتر عن الخاصة، وهم أهل علم الحديث. وهو أيضاً قسمان: ما تواتر لفظه، وما تواتر معناه. فأحاديث الشفاعة والصراط والميزان والرؤية وفضائل الصحابة، ونحو ذلك متواتر عند أهل العلم، وهى متواترة المعنى، وإن لم يتواتر لفظ بعينه، وكذلك معجزات النبي ﷺ الخارجة من القرآن متواترة أيضاً، وكذلك سجود السهو متواتر أيضاً عند العلماء، وكذلك القضاء بالشفعة ونحو ذلك.

٧٠/١٨ وعلماء الحديث يتواتر عندهم ما لا يتواتر عند غيرهم؛ لكونهم/سمعوا ما لم يسمع غيرهم، وعلموا من أحوال النبي ﷺ ما لم يعلم غيرهم، والتواتر لا يشترط له عدد معين، بل من العلماء من ادعى أن له عدداً يحصل له به العلم من كل ما أخبر به كل مخبر. ونفوا ذلك عن الأربعة وتوقفوا فيما زاد عليها، وهذا غلط فالعلم يحصل تارة بالكثرة، وتارة بصفات المخبرين، وتارة بقرائن تقترب بأخبارهم وبأمر آخر.

وأيضاً، فالخبر الذى رواه الواحد من الصحابة والاثنان، إذا تلقته الأمة بالقبول والتصديق أفاد العلم عند جماهير العلماء، ومن الناس من يسمى هذا: المستفيض. والعلم هنا حصل بإجماع العلماء على صحته؛ فإن الإجماع لا يكون على خطأ؛ ولهذا كان أكثر متون الصحيحين مما يعلم صحته عند علماء الطوائف؛ من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية والأشعرية، وإنما خالف فى ذلك فريق من أهل الكلام كما قد بسط فى موضعه.

وسئل شيخ الإسلام عن رجل سمع كتب الحديث والتفسير وإذا قرئ عليه «كتاب ٧١/١٨

الحلية» لم يسمعه، فقيل له: لمَ لا تسمع أخبار السلف؟ فقال: لا أسمع من كتاب أبي نعيم شيئاً. فقيل: هو إمام ثقة، شيخ المحدثين في وقته، فلمَ لا تسمع ولا تثق بنقله؟ فقيل له: بيننا وبينك عالم الزمان وشيخ الإسلام ابن تيمية في حال أبي نعيم؟ فقال: أنا أسمع ما يقول شيخ الإسلام وأرجع إليه. فأرسل هذا السؤال من دمشق.

### فأجاب فيه الشيخ:

الحمد لله رب العالمين، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني صاحب كتاب «حلية الأولياء»، و «تاريخ أصبهان» و «المستخرج على البخاري ومسلم»، و «كتاب الطب» و «عمل اليوم والليلة»، و «فضائل الصحابة»، و «دلائل النبوة»، و «صفة الجنة»، و «محجة الواثقين» وغير ذلك من المصنفات من أكبر حفاظ الحديث، ومن أكثرهم تصنيفات، و «عن انتفع الناس بتصانيفه، وهو أجل من أن يقال له: ثقة؛ فإن درجته فوق ذلك وكتابه «كتاب الحلية» من أجود الكتب المصنفة في أخبار الزهاد، والمنقول فيه أصح من المنقول في رسالة القشيري ٧٢/١٨ ومصنفات أبي عبد الرحمن السلمى شيخه، ومناقب الأبرار لابن خميس وغير ذلك، فإن أبا نعيم أعلم بالحديث وأكثر حديثاً وأثبت رواية ونقلأً من هؤلاء، ولكن كتاب الزهد للإمام أحمد، والزهد لابن المبارك، وأمثالهما أصح نقلأً من الحلية.

وهذه الكتب وغيرها لا بد فيها من أحاديث ضعيفة وحكايات ضعيفة، بل باطلة، وفي الحلية من ذلك قطع، ولكن الذى فى غيرها من هذه الكتب أكثر مما فيها؛ فإن فى مصنفات أبى عبد الرحمن السلمى، ورسالة القشيري، ومناقب الأبرار، ونحو ذلك من الحكايات الباطلة، بل ومن الأحاديث الباطلة ما لا يوجد مثله فى مصنفات أبى نعيم، ولكن «صفوة الصفوة» لأبى الفرج ابن الجوزى نقلها من جنس نقل الحلية، والغالب على الكتاين الصحة، ومع هذا ففيهما أحاديث وحكايات باطلة، وأما الزهد للإمام أحمد، ونحوه فليس فيه من الأحاديث والحكايات الموضوعة مثل ما فى هذه؛ فإنه لا يذكر فى مصنفاته عمن هو معروف بالوضع، بل قد يقع فيها ما هو ضعيف بسوء حفظ ناقله، وكذلك الأحاديث المرفوعة ليس فيها ما يعرف أنه موضوع قصد الكذب فيه، كما ليس ذلك فى مسنده. لكن فيه ما يعرف أنه غلط. غلط فيه رواته، ومثل هذا يوجد فى غالب كتب الإسلام، فلا يسلم

٧٣/١٨ | وأجل ما يوجد في الصفحة «كتاب البخارى» وما فيه متن يعرف أنه غلط على صاحب، لكن في بعض ألفاظ الحديث ما هو غلط، وقد بين البخارى في نفس صحيحه ما بين غلط ذلك الراوى، كما بين اختلاف الرواة في ثمن بعير جابر، وفيه عن بعض الصحابة ما يقال: إنه غلط، كما فيه عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم<sup>(١)</sup>. والمشهور عند أكثر الناس أنه تزوجها حلالاً. وفيه عن أسامة أن النبي ﷺ لم يصل في البيت. وفيه عن بلال: أنه صلى فيه، وهذا أصح عند العلماء.

وأما مسلم ففيه ألفاظ عرف أنها غلط، كما فيه: «خلق الله التربة يوم السبت»<sup>(٢)</sup>. وقد بين البخارى أن هذا غلط، وأن هذا من كلام كعب، وفيه أن النبي ﷺ صلى الكسوف بثلاث ركعات في كل ركعة، والصواب: أنه لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة<sup>(٣)</sup>، وفيه أن أبا سفيان سأله التزوج بأب حبيبة، وهذا غلط.

وهذا من أجل فنون العلم بالحديث، يسمى: علم «علل الحديث» وأما كتاب «حلية الأولياء» فمن أجود مصنفات المتأخرين في أخبار الزهاد، وفيه من الحكايات ما لم يكن به حاجة إليه، والأحاديث المروية في أوائلها أحاديث كثيرة ضعيفة، بل موضوعة.

(١) مسلم في النكاح (٤٦/١٤١٠) والترمذى في الحج (٨٤٤) وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

(٢) سبق تخريجه ص ٣٠٢.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٠٢.

/وسئل عن نسخ بيده صحيح البخارى ومسلم والقرآن، وهو ناو كتابة الحديث وغيره، ٧٤/١٨  
وإذا نسخ لنفسه أو للبيع هل يؤجر؟ إلخ.

## فأجاب:

وأما كتب الحديث المعروفة مثل: البخارى ومسلم، فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخارى ومسلم بعد القرآن، وما جمع بينهما مثل الجمع بين الصحيحين للحميدى ولعبد الحق الأشبيلى، وبعد ذلك كتب السنن، كسنن أبى داود، والنسائى، وجامع الترمذى، والمسند؛ كمسند الشافعى، ومسند الإمام أحمد.

وموطأ مالك فيه الأحاديث والآثار وغير ذلك، وهو من أجل الكتب، حتى قال الشافعى: ليس تحت أديم السماء - بعد كتاب الله - أصح من موطأ مالك، يعنى بذلك ما صنف على طريقته، فإن المتقدمين كانوا يجمعون فى الباب بين المأثور عن النبى ﷺ والصحابة والتابعين، ولم تكن وضعت كتب الرأى التى تسمى «كتب/الفقه» وبعد هذا جمع ٧٥/١٨ الحديث المسند فى جمع الصحيح للبخارى ومسلم والكتب التى تحب، ويؤجر الإنسان على كتابتها، سواء كتبها لنفسه أو كتبها لبيعه، كما قال النبى ﷺ: «إن الله يدخل بالسهم الواحد الجنة ثلاثة: صانعه، والرامى به، والممد به»<sup>(١)</sup>. فالكتابة كذلك: لينتفع به أو لينفع به غيره، كلاهما يثاب عليه.

(١) أبو داود فى الجهاد (٢٥١٣)، وأحمد ٤/١٥٤، والطبرانى فى الكبير ١٧/٣٤٠، والحاكم فى المستدرک ٩٥/٢ وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، كلهم عن عقبه بن عامر الجهنى.

## رب أعن

أخبرنا الزين أبو محمد عبد الرحمن بن العماد أبي بكر بن زُرَيْقُ الحنبلي في كتابه إلى غير مرة، أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن أحمد بن عبد الحميد المقدسي، سماعاً في يوم السبت ٢٤ صفر سنة ٧٩٧، (ح) وكتب إلى الأشياخ الثلاثة: أبو إسحاق الحرملی، وأبو محمد البقری، وأبو العباس الرسلاني، قالوا: أخبرنا الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي إذناً مطلقاً، قالوا: أخبرنا الشيخ الإمام العالم العلامة البارع الأوحد القدوة الحافظ أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيممة. قال الذهبي: بقراءة عليه في جمادى الآخرة سنة ٧٢١. قال:

٧٧/١٨ الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون. وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا.

## الحديث الأول

أخبرنا الإمام زين الدين أبو العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة بن أحمد المقدسي، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٦٦٧، أخبرنا أبو الفرج عبد المنعم بن عبد الوهاب بن سعد بن كُليب، قراءة عليه، أخبرنا أبو القاسم علي بن أحمد بن محمد بن بيان الرزاز، قراءة عليه، أخبرنا أبو الحسن محمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن مخلد البراز، أخبرنا أبو علي إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصفار، حدثنا الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي<sup>(١)</sup>، حدثني أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق السبيعي، عن البراء بن عازب، قال:

٧٨/١٨ خرج رسول الله ﷺ وأصحابه، فأحرمنا بالحج. قال: فلما قدمنا مكة قال: «اجعلوا

(١) هو: أبو علي الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي البغدادي المؤدب، إمام محدث ثقة، وكان - رحمه الله - صاحب سنة واتباع، وكان يقول: كتب عنى خمسة قرون، ولد سنة ١٥٠هـ، ومات سنة ٢٥٧هـ. [سير أعلام النبلاء ١١/٥٤٧، وشذرات الذهب ٢/١٣٦].

حَجَّكُمْ عَمْرَةً»، قال: فقال الناس: يا رسول الله، قد أحرمتنا بالحج فكيف نجعلها عمرة؟ قال: فقال رسول الله ﷺ: «انظروا الذى أمركم به فافعلوا»، قال: فردوا عليه القول، فغضب، ثم انطلق حتى دخل على عائشة - رضى الله عنها- غضبان، فرأت الغضب فى وجهه، فقالت: من أغضبك أغضبه الله. قال: «ومالى لا أغضب وأنا أمر بالأمر ولا أتبع».

رواه النسائى وابن ماجه من حديث أبى بكر بن عياش<sup>(١)</sup>.

مولده فى صفر سنة ٥٧٥. وتوفى يوم الإثنين ثامن رجب سنة ٦٦٨.

## الحديث الثانى

أخبرنا الشيخ المسند كمال الدين أبو نصر عبد العزيز بن عبد المنعم بن الخضر بن شبلى ابن عبد الحارثى، قراءة عليه وأنا أسمع فى يوم الجمعة سادس شعبان سنة ٦٦٩ بجامع دمشق، أخبرنا الحافظ أبو محمد القاسم بن الحافظ أبى القاسم على بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر، /قراءة عليه فى ربيع الآخر سنة ٥٩٦، أخبرنا أبو الفضائل ناصر بن محمود بن ٧٩/١٨ على القدسى الصائغ. وأبو القاسم نصر بن أحمد بن مقاتل السوسى<sup>(٢)</sup>، قراءة عليهما، قالوا: أخبرنا أبو الحسن على بن أحمد بن زهير المالكى، حدثنا أبو الحسن على بن محمد ابن شعاع الربعى المالكى، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن عبيد الله الفطّان، حدثنا خيثمة، حدثنا العباس بن الوليد، حدثنا عقبة بن علقمة، حدثنا سعيد بن عبدالعزيز، عن عطية بن قيس، عن عبد الله بن عمرو، قال:

قال رسول الله ﷺ: «إنى رأيت عمود الكتاب انتزع من تحت وسادتى، فنظرت فإذا هو نور ساطع، عمد به إلى الشام ألا إن الإيمان - إذا وقعت الفتن - بالشام»<sup>(٣)</sup>.

مولده سنة ٥٨٩. وتوفى فى شعبان سنة ٦٧٢.

(١) النسائى فى الكبرى فى عمل اليوم والليلة (١٧/١٠٠)، وأحمد ٢٨٦/٤، وابن ماجه فى المناسك (٢٩٨٢)، وفى الزوائد: «رجال إسناده ثقات. إلا أن فيه أبا إسحاق، واسمه عمرو بن عبد الله، وقد اختلط بآخره، ولم يتبين حال ابن عياش، هل روى قبل الاختلاط أو بعده، فيتوقف حديثه حتى يتبين حاله».

(٢) هو أبو القاسم نصر أحمد بن مقاتل بن مطكود السوسى ثم الدمشقى قال ابن عساكر: «شيخ مستور، لم يكن الحديث من شأنه»، مات فى ١٩ من ربيع الأول سنة ٥٤٨هـ. [سير أعلام النبلاء ٢٠/٢٤٨، وشذرات الذهب ٤/١٥١].

(٣) الحاكم فى المستدرک ٤/٥٠٩. وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبى، وابن عساكر فى تهذيب تاريخ دمشق ٤/٢٥١، والسيوطى فى الدر المنثور ٣/١١٣ كلهم عن عبد الله بن عمرو من طرق مختلفة.

وقد رواه أحمد فى المسند ٤/١٩٨ عن عمرو بن العاص.

## الحديث الثالث

أخبر الإمام تقي الدين أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر التُّوخي، قراءة عليه وأنا أسمع في سنة ٦٦٩، أخبرنا أبو طاهر بركات بن إبراهيم الخشوعي، قراءة عليه، ٨٠/١٨ أخبرنا أبو محمد عبد الكريم بن حمزة بن/الخضر السلمي، أخبرنا أبو الحسين طاهر بن أحمد بن علي بن محمود المحمودي العاني، أخبرنا أبو الفضل منصور بن نصر بن عبدالرحيم بن بنت الكاغدي، حدثنا أبو عمرو الحسن بن علي بن الحسن العطار، حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن عمر بن بكير بن الحارث القيسي، حدثنا وكيع بن الجراح بن مليح الرواسي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، قال:

قال رسول الله ﷺ: «يدعى نوح يوم القيامة، فيقال له: هل بلغت؟ فيقول: نعم، فيدعى قومه فيقال لهم: هل بلغتكم؟ فيقولون: ما أتانا من نذير وما أتانا من أحد، فيقال لنوح: من يشهد لك؟ فيقول: محمد وأمه فذلك قوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. قال: الوسط العدل»<sup>(١)</sup>.

مولده سنة ٥٨٩. توفي في صفر سنة ٦٧٢.

## الحديث الرابع

أخبرنا الفقيه سيف الدين أبو زكريا يحيى بن عبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهاب ٨١/١٨ الحنبلي، قراءة عليه وأنا أسمع في يوم الجمعة عاشر شوال/سنة ٦٦٩، وأبو عبد الله محمد ابن عبد المنعم بن القواس، والمؤمل بن محمد البالسي، وأبو عبد الله محمد بن أبي بكر العامري في التاريخ، وأبو العباس أحمد بن شيبان، وأبو بكر بن محمد الهروي. وأبو زكريا يحيى بن أبي منصور بن الصيرفي، وأبو الفرج عبد الرحمن بن سليمان البغدادي والشمس بن الزين، والكمال عبد الرحيم، وابن العسقلاني، وزينب بنت مكى، وست العرب.

قال الأمل وابن شيبان وزينب: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد طبرزد.

وقال الباقون وابن شيبان: أخبرنا زيد بن الحسن الكندي، زاد ابن الصيرفي فقال: وأبو

(١) البخاري في الأنبياء (٣٣٣٩)، والترمذي في تفسير القرآن (٢٩٦١) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائي في الكبرى في التفسير (٢/١١٠٠٧)، وابن ماجه في الفتن (٤٢٨٤)، وأحمد ٥٨/٣.

محمد عبد العزيز بن معالى بن غنيمه بن منينا، قراءة عليه، قالوا: أخبرنا القاضى أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد بن عبد الله الأنصارى، أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن عمر ابن أحمد البرمكى، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسى، حدثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكجى. حدثنا محمد بن عبد الله الأنصارى، حدثنى حميد عن أنس:

أن الربيع بنت النضر عمته لَطَمَتْ جارية فكسرت سنها، فعرضوا عليهم الأرش فأبوا. فطلبوا العفو فأبوا، فاتوا النبي ﷺ فأمرهم بالقصاص، فجاء أخوها أنس بن النضر فقال: ٨٢/١٨ يا رسول الله، أتكسر سن الربيع؟! والذي بعثك بالحق لا تكسر سنها - قال -: «يا أنس، كتاب الله القصاص»، فعفا القوم، فقال رسول الله ﷺ: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره».

أخرجه البخارى عن الأنصارى (١).

مولده سنة ٥٩٢. وتوفى فى شوال سنة ٦٧٢.

### الحديث الخامس

أخبرنا الحاج المسند أبو محمد أبو بكر بن محمد بن أبى بكر بن عبد الواسع الهروى، فى رابع ربيع الأول سنة ٦٦٨. والمذكورون بسندهم إلى الأنصارى، قال: حدثنى حميد، عن أنس، قال:

قال رسول الله ﷺ: «انصُرْ أخاك ظالماً أو مظلوماً» قال: قلت: يا رسول الله، أنصره مظلوماً، فكيف أنصره ظالماً؟ قال: «تمنعه من الظلم، فذاك نصرك إياه».

أخرجه البخارى عن عثمان بن أبى شيبة عن هشيم. وأخرجه/الترمذى عن محمد بن ٨٣/١٨ حاتم عن الأنصارى - كما أخرجه - وقال: حسن صحيح (٢).

وأخبرنا به الشيخ شمس الدين بن أبى عمر، قراءة عليه، أخبرنا أبو اليمن الكندى (فذكره).

مولده سنة ٥٩٤. وتوفى فى رجب سنة ٦٧٣.

(١) البخارى فى الصلح (٢٧٠٣)، وفى الجهاد (٢٨٠٦)، وفى التفسير (٤٥٠٠)، وأبو داود فى الديات

(٤٥٩٥)، والنسائى فى القسامه (٤٧٥٥)، وابن ماجه فى الديات (٢٦٤٩)، وأحمد ٣/١٢٨، ١٦٧.

(٢) البخارى فى المظالم (٢٤٤٣، ٢٤٤٤)، والترمذى فى الفتن (٢٢٥٥).

## الحديث السادس

أخبرنا الشيخ المسند زين الدين أبو العباس المؤمل بن محمد بن علي بن محمد بن علي ابن منصور بن المؤمل البالى، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٦٦٩، والمذكورون بسندهم إلى الأنصارى، قال: حدثنى سليمان التيمى، عن أنس بن مالك، قال:

قال رسول الله ﷺ: «من كَذَبَ عَلَىَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار». رواه البخارى ومسلم بمعناه من رواية عبد العزيز بن صهيب، عن أنس<sup>(١)</sup>. مولده سنة ٦٠٢ وقيل ثلاث. وتوفى فى رجب سنة ٦٧٧.

## / الحديث السابع

٨٤/١٨

أخبرنا الشيخ العدل رشيد الدين أبو عبد الله محمد بن أبى بكر محمد بن محمد بن سليمان العامرى، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٦٦٩، والمذكورون بسندهم إلى الأنصارى، حدثنى التيمى، حدثنا أنس بن مالك، قال:

عَطَسَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلَانِ فَسَمَّتْ - أَوْ فَسَمَّتَ<sup>(٢)</sup> - أَحَدُهُمَا وَلَمْ يَشْمْتَ الْآخَرَ - أَوْ فَسَمَّتَهُ وَلَمْ يَسْمْتَ الْآخَرَ - فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَطَسَ عِنْدَكَ رَجُلَانِ فَشَمْتَ أَحَدَهُمَا وَلَمْ تَشْمْتَ الْآخَرَ؟! - أَوْ فَسَمَّتَهُ وَلَمْ تَسْمْتَ الْآخَرَ - فَقَالَ: «إِنْ هَذَا حَمِدَ اللَّهَ فَشَمَّتَهُ، وَإِنْ هَذَا لَمْ يَحْمِدِ اللَّهَ فَلَمْ أَشْمْتَهُ».

رواه البخارى، عن محمد بن كثير، عن سفيان الثورى. ورواه مسلم، عن محمد بن عبد الله بن نُمَيْرٍ، عن حفص بن غياث. كلاهما عن التيمى<sup>(٣)</sup>. توفى فى ذى الحجة سنة ٦٨٢.

(١) البخارى فى العلم (١٠٨)، والنسائى فى الكبرى فى العلم (٣/٥٩١٣)، ورواه مسلم فى الزهد (٧٢/٣٠٠٤) عن أبى سعيد الخدرى.

(٢) التسميت - بالشين والسين - : الدعاء بالخير والبركة، وقيل: هى بالسين المهملة من السمت، وهو الهيئة الحسنة، أى: جعلك الله على سمت حسن؛ لأن هيئته تنزعج للعطاس. انظر: النهاية ٣٩٧/٢، ٤٩٩.

(٣) البخارى فى الأدب (٦٢٢١)، (٦٢٢٥)، ومسلم فى الزهد (٥٣/٢٩٩١).

## / الحديث الثامن /

أخبرنا الإمام العالم الزاهد كمال الدين أبو زكريا يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح بن رافع بن علي الخرائني ابن الصيرفي، قراءة عليه في شوال سنة ٦٦٨، أخبرنا أبو العباس أحمد بن يحيى بن بركة بن الديقي، قراءة عليه وأنا أسمع، أخبرنا أبو منصور عبد الرحمن ابن محمد بن عبد الواحد بن الحسن القزاز قراءة عليه في حادي عشرين جمادى الأولى سنة ٥٣٤، أخبرنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن عمر بن المسلم المعدل، إملاء من لفظه باستملاء شيخنا أبي بكر الخطيب في صفر سنة ٤٦٣، أخبرنا أبو الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد الزهري، أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن ابن المستفاض الفريابي، حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن أبي سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال:

«آية المنافق ثلاث: إذا حدّثَ كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أوْتِمِنَ خَانَ» (١).

## / الحديث التاسع /

أخبرنا الشيخ الفقيه الإمام العالم البارع جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن سليمان بن سعيد بن سليمان البغدادي، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٦٦٨، أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي، قراءة عليه، أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن علي بن أحمد ابن المقرئ، أخبرنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن النصور، أخبرنا أبو طاهر محمد بن عبد الرحمن بن العباس المخلص سنة ٣٩٠، حدثنا يحيى، حدثنا يونس، حدثنا أبو الأحوص، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن محمد بن عمير، عن أبي هريرة، قال:

نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين وعن لبستين: أن يلبس الرجل الثوب الواحد ويشتمل به يطرح أحد جانبيه على منكبه، ويحتبى في الثوب الواحد، وأن يقول: انبذ إلي ثوبك وأنبذ

(١) البخارى في الإيمان (٣٣)، ومسلم في الإيمان (١٠٧/٥٩)، والترمذى في الإيمان (٢٦٣١) وقال: «هذا حديث صحيح»، والنسائي في الإيمان وشرائعه (٥٠٢١).

إليك ثوبى من غير أن يقلبا<sup>(١)</sup>.

مولده سنة ٥٨٥ بحران. وتوفى فى شعبان سنة ٦٧٠ بدمشق.

## / الحديث العاشر

٨٧/١٨

أخبرنا شرف الدين أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم بن عمر بن عبد الله بن غدِير بن القواس الطائى، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٦٧٥، وأبو الحسن بن البخارى، قالوا: أخبرنا أبو العباس الخضر بن كامل بن سالم السروجى، قراءة عليه، أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن على بن أحمد المقرئ.

وقال الفخر البخارى: أخبرنا أبو اليمن الكندى أيضاً، أخبرنا أبو القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر السمرقندى، قالوا: أخبرنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله ابن النفور، أخبرنا أبو الحسين محمد بن عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن هارون ابن أخى ميمى الدقاق، حدثنا عبد الله، حدثنا داود، حدثنا الوليد بن مسلم، عن أبى غسان محمد بن مطرف، عن زيد بن أسلم، عن على بن الحسين، عن سعيد بن مرجانة، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ قال:

٨٨/١٨ «من أعتق رقبة أعتق الله - عز وجل - بكل عَصْوٍ منها عضواً منه/ من النار، حتى فرجه بفرجه».

رواه البخارى، عن محمد بن عبد الرحيم، عن داود بن رشيد، ورواه مسلم، عن داود نفسه. ورواه الترمذى، عن قتيبة، عن الليث عن ابن الهاد، عن عمر بن على بن الحسين، عن سعيد بن مرجانة<sup>(٢)</sup>.

ولد سنة ٦٠٢. وتوفى فى ربيع الآخر سنة ٦٨٢.

(١) النسائى فى الكبرى فى الزينة (٩٧٥٠ / ٥)، وفى تحفة الأشراف (١٤٥٩٧) عزاه إلى النسائى فى الكبرى، قال النسائى: «هذا منكر، محمد بن عمير مجهول».

وفى ميزان الاعتدال ٣ / ٦٧٦: محمد بن عمير المحاربى عن أبى هريرة، لا يكاد يعرف وخبره منكر، وهو مجهول قاله النسائى، وذكره ابن حبان فى ثقاته.

والحديث روى من طرق أخرى عن على، وابن عمر وعائشة وأبى سعيد وجابر وأبى أمامة، وروى عن أبى هريرة من غير وجه كما فى الترمذى فى اللباس (١٧٥٨).

وقوله «يحتبى»: الاحتباء: هو أن يضم الإنسان رجله إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره، ويشده عليها. انظر: النهاية ١ / ٣٣٥.

(٢) البخارى فى كفارات الأيمان (٦٧١٥)، ومسلم فى العتق (١٥٠٩ / ٢٢)، والترمذى فى النذور والأيمان (١٥٤١)، وقال: «حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه».

## الحديث الحادى عشر

أخبرنا المشايخ الصلحاء المسندون أبو عبد الله محمد بن بدر بن محمد بن يعيش الجزرى، وأبو العباس أحمد بن شيبان، وأبو الفضل إسماعيل بن أبى عبد الله بن العسقلانى، وزينب بنت أحمد بن كامل، قراءة عليهم، وأنا أسمع فى شعبان سنة ٦٧٥ بقاسيون، قالوا: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزد البغدادي، قراءة عليه، ونحن نسمع، أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن عبد القادر بن يوسف، وأبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن عبد الواحد القزاز، وأبو الفتح عبد الله بن محمد بن محمد البيضاوى، قراءة عليهم وأنا أسمع، قالوا: أخبرنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن المسلم المعدل، أخبرنا أبو طاهر محمد بن/عبد الرحمن بن العباس المخلص، أخبرنا ٨٩/١٨ أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوى، حدثنى عبد الله بن مطيع، حدثنا إسماعيل بن جعفر.

قال البغوى: وحدثنى صالح بن مالك، حدثنا عبد العزيز بن عبد الله. قال البغوى: وحدثنى جدى، حدثنا يزيد بن هارون، كلهم عن حميد. عن أنس:

أن النبى ﷺ قال: «دخلت الجنة، فإذا أنا بقصر من ذهب فقلت: لمن هذا القصر؟» فقالوا لشاب من قريش، «فظننت أنى أنا هو. فقلت: ومن هو؟» قالوا: عمر بن الخطاب<sup>(١)</sup>.

واللفظ لابن مطيع.

توفى فى شعبان سنة ٦٧٥.

## الحديث الثانى عشر

أخبرنا الفقيه الإمام العالم زين الدين أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن أبى الفرج ابن أبى طاهر بن محمد بن نصر - عرف بابن السديد/الأنصارى الحنفى، قراءة عليه فى ٩٠/١٨ رجب سنة ٦٧٥. أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندى، قراءة عليه. وأخبرتنا زينب بنت مكى، قالت: أخبرنا أبو حفص بن طبرزد، قالوا: أخبرنا القاضى أبو بكر محمد (١) الترمذى فى المناقب (٣٦٨٨) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الكبرى فى المناقب (١٧/٨١٢٧)، وأحمد ٣/١٧٩، ١٩١، ٢٦٣.

ابن عبد الباقي بن محمد بن الأنصاري، أخبرنا أبو الحسن علي بن إبراهيم بن عيسى الباقلائي، حدثنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي، حدثنا محمد بن موسى القرشي، حدثنا عون بن عمارة، حدثنا حميد الطويل، عن أنس بن مالك قال:

قال رسول الله ﷺ: «الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار»<sup>(١)</sup>.

توفي في جمادى الأولى سنة ٦٧٧، وله ثلاث وسبعون سنة.

### الحديث الثالث عشر

أخبرنا الشيخ الإمام المقرئ الرئيس الفاضل كمال الدين أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل بن فارس التميمي السعدي، قراءة عليه وأنا أسمع في رمضان سنة ٦٧٤. أخبرنا ٩١/١٨ أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي، أخبرنا القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري، أخبرنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن حسنون النرسي سنة ٤٥٥، أخبرنا أبو طاهر محمد بن عبد الرحمن المخلص، حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي، حدثنا شريح بن يونس، ومحمد بن يزيد الأدمي، وابن البزار، وهارون بن عبد الله، قالوا: حدثنا معن، عن معاوية بن صالح، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن عقبة بن عامر الجهني، قال:

قال رسول الله ﷺ: «المُسِرُّ بالقرآن كالمسر بالصدقة، والجَاهِرُ بالقرآن كالجاهر بالصدقة»<sup>(٢)</sup>.

أخبرناه عاليًا بدرجة، ويوافقه أحمد بن عبد الدائم، أخبرنا ابن كليب، أخبرنا ابن بيان، حدثنا ابن مخلد، أخبرنا الصَّفَّار، حدثنا ابن عرفة، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن بحير (فذكره).

مولده سنة ٥٩٦. وتوفي في صفر سنة ٦٧٦.

(١) البيهقي في السنن الكبرى ٤/ ٢٧٧، وابن عساكر في تهذيب تاريخ دمشق ٤/ ٤٥٨.

والحديث فيه عون بن عمارة ضعفه البيهقي وأبو داود وأبو حاتم، وقال البخاري: يعرف وينكر. كما في ميزان الاعتدال ٣/ ٣٠٦.

(٢) الترمذي في فضائل القرآن (٢٩١٩)، وأبو داود في الصلاة (١٣٣٣)، والنسائي في الزكاة (٢٥٦١)، وأحمد ٤/ ١٥١، ١٥٨، ٢٠١.

## الحديث الرابع عشر

أخبرنا الإمام المسند زين الدين أبو العباس أحمد بن أبي الخير سلامة بن إبراهيم بن سلامة بن الحداد الدمشقي، بقراءتي عليه، وأنا/أسمع في ربيع الأول سنة ٦٧٥، قلت له: ٩٢/١٨ أخبرك أبو سعيد خليل بن أبي الرجاء بن أبي الفتح الراراني، إجازةً، وقرىء علي والدي وأنا أسمع بحران سنة ٦٦٦، أخبرك يوسف بن خليل أخبرنا الراراني، أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد، أخبرنا أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الحافظ، أخبرنا أبو بكر أحمد بن يوسف بن خلاد، حدثنا الحارث بن أبي أسامة، حدثنا عبد الله بن بكر، حدثنا حميد، عن أنس قال:

رأى رسول الله ﷺ حَبْلًا ممدودًا بين ساريتين من سوارى المسجد. قال: «ما هذا الحبل؟» قالوا: يا رسول الله فلانة تصلى ما عَقَلَتْ، فإذا غلبت أخذت به. قال: «فلتصل ما عقلت، فإذا غلبت فَلْتَمِمْ»<sup>(١)</sup>.

مولده في ربيع الأول سنة ٦٠٩، وتوفى في يوم عاشوراء سنة ٦٧٨.

## الحديث الخامس عشر

أخبرنا العدل المسند أمين الدين أبو محمد القاسم بن أبي بكر بن قاسم بن غنيمة الإربلي، وأبو بكر بن عمر بن يونس المزى الحنفي، وأبو عبد الله محمد بن محمد بن ٩٣/١٨ سليمان العامري، قراءة عليهم وأنا أسمع سنة ٦٧٧.

قال الأول: أخبرنا أبو الحسن المؤيد، عن محمد بن الفضل بن أحمد الفراوى. وقال الآخرون: أخبرنا أبو القاسم عبد الصمد بن الحرساني، قراءة عليه، أخبرنا الفراوى إجازةً، أخبرنا أبو الحسين عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر الفارسي، أخبرنا أبو أحمد محمد بن عيسى بن عمرويه الجلودى، أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، حدثنا مسلم ابن الحجاج القشيري، حدثنا خلف بن هشام، وأبو الربيع الزهراني، وقتيبة بن سعيد، كلهم عن حماد. قال خلف: حدثنا حماد بن زيد، عن محمد بن زياد، حدثنا أبو هريرة

(١) البخارى فى التهجد (١١٥٠)، ومسلم فى صلاة المسافرين (٧٨٤ / ٢١٩)، وأبو داود فى الصلاة (١٣١٢)، والنسائى فى قيام الليل وتطوع النهار (١٦٤٣)، وابن ماجه فى إقامة الصلاة (١٣٧١)، وأحمد ٣ / ١٠١، ١٨٤، ٢٠٤، ٢٥٦.

قال: قال محمد ﷺ: «أما يخشى الذى يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار؟» (١).

ولد الإربلى فى سنة ٥٩٥ أو قبلها بإربل، وتوفى فى جمادى الأولى سنة ٦٨٠، وولد المزى سنة ٥٩٣، وتوفى فى شعبان سنة ٦٨٠.

## الحديث السادس عشر

٩٤/١٨

أخبرنا الشيخ الإمام العالم قاضى القضاة شمس الدين أبو محمد عبد الله بن محمد بن عطاء بن حسن الحنفى، قراءة عليه وأنا أسمع فى سنة ٦٦٧، وأبو العباس بن علان، وأبو العباس بن شيان، قالوا: أخبرنا أبو على حنبل بن عبد الله بن الفرغ الرصافى، قراءة عليه، أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحصين الشيبانى، أخبرنا أبو على الحسن بن على بن محمد بن المذهب التميمى، أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعى، حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله ابن الإمام أبى عبد الله أحمد ابن محمد بن حنبل الشيبانى -رضى الله عنه- حدثنى أبى أحمد بن محمد، حدثنا سفیان، عن عبد الله بن دينار سمعت ابن عمر (٢) يقول:

قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا -إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كَلْبَ فَنَصٍ - نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ» (٣).

مولده سنة ٥٩٥. وتوفى فى جمادى الأولى سنة ٦٧٣.

## الحديث السابع عشر

أخبرنا الشيخ الإمام العالم العلامة الزاهد قاضى القضاة شمس الدين أبو محمد

عبد الرحمن بن أبى عمر محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى الحنبلى، قراءة عليه وأنا أسمع فى شعبان سنة ٦٦٧ بقاسيون، وابن شيان وابن العسقلانى، وابن الحموى، قالوا: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزد، أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن محمد بن

(١) البخارى فى الأذان (٦٩١)، ومسلم فى الصلاة (٤٢٧ / ١١٤)، وأبو داود فى الصلاة (٦٢٣)، والترمذى فى الجمعة (٥٨٢) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الإمامة (٨٢٨)، وابن ماجه فى إقامة الصلاة (٩٦١)، والدارمى فى الصلاة / ١ / ٣٠٢، وأحمد ٢ / ٢٦٠، ٢٧١، ٤٢٥.

(٢) فى المطبوعة: «عمر»، والصواب ما أثبتناه من كتب السنة.

(٣) البخارى فى الذبائح والصيد (٥٤٨١)، ومسلم فى المساقاة (١٥٧٤ / ٥٢)، وأحمد ٢ / ٣٧، ٦٠ كلهم عن ابن عمر وجاء عند الترمذى والنسائى وابن ماجه عن ابن عمر أيضاً من طرق أخرى.

عبد الواحد بن الحصين، أخبرنا أبو طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان البزاز، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، حدثنا محمد بن سلمة الواسطي، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن أبي موسى الأشعري - رضى الله عنه - قال:

كنا مع رسول الله ﷺ، وكان القوم يصعدون عقبة أو ثنية، فإذا صعد الرجل قال: لا إله إلا الله والله أكبر - قال: أحسبه قال بأعلى صوته - ورسول الله ﷺ على بغلته يعرضها في الجبل، فقال النبي ﷺ: «يا أبا موسى، إنكم لا تنادون أصمَّ ولا غائبًا». ثم قال: «يا ٩٦/١٨ عبد الله بن قيس - أو يا أبا موسى - ألا أدلك على كلمة من كنوز الجنة!». قال: قلت: بلى يا رسول الله. قال: «قل: لا حول ولا قوة إلا بالله»<sup>(١)</sup>.

مولده سنة ٥٩٧. وتوفي في سنة ٦٨٢.

### الحديث الثامن عشر

أخبرنا المسند الأصيل العدل مجد الدين أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن عثمان بن المظفر بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، قراءة عليه، وأنا أسمع في شعبان سنة ٦٦٧، أخبرنا الحافظ أبو محمد القاسم بن على بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، قراءة عليه، أخبرنا أبو الدر ياقوت بن عبد الله الرومي التاجر مولى ابن البخاري، قراءة عليه، وأخبرتنا زينب بنت مكي، وإسماعيل بن العسقلاني، قالوا: أخبرنا ابن طبرزد، أخبرنا القاضي أبوبكر الأنصاري، وأبو بكر أحمد بن الأشقر الدلال، وأبو غالب محمد بن أحمد بن قريش، وأبو بكر أحمد بن دحروج. قالوا جميعهم: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد ابن عبد الله بن/هزار مرد الصريفيني، قراءة عليه، حدثنا أبو طاهر محمد بن عبد الرحمن ٩٧/١٨ ابن العباس المخلص، إملاء في شعبان سنة ٣٩٣، حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن البغوي، حدثنا شيبان بن فروخ، حدثنا مبارك بن فضالة، حدثنا الحسن، عن أنس، قال:

كان رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة إلى جانب خشبة مسنداً ظهره إليها، فلما كثر الناس قال: «ابنوا لى منبراً له عتبتان» فلما قام على المنبر يخطب حنت الخشبة إلى رسول الله ﷺ. قال أنس: وأنا في المسجد، فسمعت الخشبة تحن حنين الوالده، فما زالت تحن

(١) البخارى فى الدعوات (٦٣٨٤)، (٦٤٠٩)، ومسلم فى الذكر والدعاء (٢٧٠٤ / ٤٤، ٤٥)، وأبو داود فى الوتر (١٥٢٦)، والترمذى فى الدعوات (٣٤٦١) وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن ماجه فى الأدب (٣٨٢٤)، وأحمد ٤/٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٧.

حتى نزل إليها فاحتضنهما فسكت»<sup>(١)</sup>.

وكان الحسن إذا حدث بهذا الحديث بكى، ثم قال: يا عباد الله، الخشبة تحن إلى رسول الله شوقاً إليه لمكانه من الله - عز وجل - فأنتم أحق أن تشناقوا إلى لقائه.

مولده سنة ٥٨٧. وتوفى في ذى القعدة سنة ٦٩٩.

## الحديث التاسع عشر

أخبرنا الشيخ الإمام الصدر الرئيس شمس الدين أبو الغنائم المسلم بن محمد بن المسلم ٩٨/١٨ ابن علان القيسى، قراءة عليه، وأنا أسمع في سنة ٦٨٠، وأبو الحسن بن البخارى، قالوا: أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندى، قراءة عليه، أخبرنا القاضى أبو بكر بن محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصارى، حدثنا أبو محمد الحسن بن على بن محمد بن الحسن الجوهري، إملاء، أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعى، حدثنا بشر بن موسى، حدثنا أبو نعيم، حدثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال:

قال رسول الله ﷺ: «قال الله - عز وجل - : الصوم لى وأنا أجزى به، يدع شهوته وأكله وشربه من أجلى، والصوم جنّة، وللصائم فرحتان: فرحة حين يفطر، وفرحة حين يلقي الله - عز وجل - ولخُلوْفُ فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»<sup>(٢)</sup>.

ولد سنة ٥٩٤. وتوفى في سادس ذى الحجة سنة ٦٨٠.

## الحديث العشرون

أخبرنا الرئيس عماد الدين أبو محمد عبد الرحمن بن أبى الصعر بن السيد بن الصانع ٩٩/١٨ الأنصارى، قراءة عليه، وأنا أسمع في سنة ٦٧٦، وأبو العز يوسف بن يعقوب بن المجاور، والمسلم بن علان، قالوا: أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندى، قراءة عليه، أخبرنا أبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن زريق القزاز الشيبانى، قراءة عليه، أخبرنا

(١) الترمذى فى المناقب (٣٦٢٧)، وابن ماجه فى إقامة الصلاة (١٤١٥) وفى الزوائد: «إسناده صحيح ورجاله ثقات»، والدارمى فى المقدمة ١/١٩، وأحمد ٣/٢٦٦.

(٢) البخارى فى الصوم (١٩٠٤)، ومسلم فى الصيام (١٦٣ / ١١٥١)، والترمذى فى الصوم (٧٦٤)، وقال: «حديث حسن غريب»، والنسائى فى الصيام (٢٢١٥)، وابن ماجه فى الصيام (١٦٣٨)، وأحمد ٢/٢٣٤، ٢٣٦٦.

والخُلوْفُ: تغير ريح الفم. انظر: النهاية ٦٧/٢.

الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، أخبرنا أبو عمر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدي، حدثنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي، حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى، حدثنا ابن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة - رضي الله عنها :

أن النبي ﷺ لما جاء إلى مكة دخلها من أعلاها وخرج من أسفلها.  
رواه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى عن أبى موسى (١).

توفى فى رمضان سنة ٦٧٩ .

### الحديث الحادى والعشرون

أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن يحيى بن علوى بن الحسين الدرعى القرشى، قراءة عليه، وأنا أسمع فى رجب سنة ٦٨٠، أخبرنا أبو جعفر محمد بن ١٠٠/١٨ أحمد بن نصر بن أبى الفتح الصيدلانى، إجازة، أخبرنا أبو على الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد، أخبرنا أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الحافظ، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس، قال: سمعت سفیان بن عيينة يقول: حدثنا عاصم، عن زر، قال:

أتيت صفوان بن عَسَّال المرادى، فقال لى: ما جاء بك؟ قلت: جئت ابتغاء العلم. قال: فإن الملائكة تضع أجنحتها لطالب العلم؛ رضا بما يطلب. قلت: حاك في نفسى - أو صدرى - مسحاً على الخفين بعد الغائط والبول، فهل سمعت من رسول الله ﷺ فى ذلك شيئاً؟ قال: نعم، كان يأمرنا إذا كنا سفرًا - أو مسافرين - ألا نتزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة، ولكن من غائط أو بول أو نوم. قلت: هل سمعته يذكر الهدى؟ قال: نعم؛ بينا نحن معه فى مسير إذ ناداه أعرابى - بصوت له جهورى - فقال: يا محمد؛ فأجابه على نحو من كلامه: «هاؤم» قال: أرأيت رجلاً يحب قومًا ولم يلحق بهم؟ قال: «المرء مع من أحب». ثم لم يزل يحدثنا أن من قبل المغرب بابًا يفتح الله - عز وجل - للتوبة مسيرة عرضه أربعون سنة، ولا يُغلق حتى تطلع الشمس من قبله، وذلك قول الله:

﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ أُمَّتِكَ لَا يَبْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانًا﴾ (٢) [الأنعام: ١٥٨].

(١) البخارى فى الحج (١٥٧٧)، ومسلم فى الحج (١٢٥٨ / ٢٢٤)، وأبو داود فى المناسك (١٨٦٩)، والترمذى فى الحج (٨٥٣) وقال: «حسن صحيح»، والنسائى فى الكبرى فى الحج (١/٤٢٤١)، وأحمد ٤٠/٦.  
(٢) الترمذى فى الدعوات (٣٥٣٦) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الطهارة (١٢٦، ١٢٧)، وابن ماجه فى الطهارة (٤٧٨)، وأحمد ٤/٢٤٠، واللفظ لأحمد.

ولد سنة ٥٩٩ . وتوفي في صفر سنة ٦٧١ .

## الحديث الثاني والعشرون

١٠١/١٨

أخبرنا نجيب الدين أبو المرفف المقداد بن أبي القاسم هبة الله بن المقداد بن علي القيسي، قراءة عليه، وأنا أسمع، أخبرنا أبو محمد عبد العزيز بن محمود بن المبارك بن الأخضر، قراءة عليه، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري. أخبرنا أبو إسحاق البرمكي، أخبرنا أبو محمد بن ماسي، حدثنا أبو مسلم الكجى، حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، حدثني سليمان التيمي، عن أنس بن مالك، قال:

قال رسول الله ﷺ: «لا هجرة بين المسلمين فوق ثلاثة أيام» - أو قال ثلاث ليال<sup>(١)</sup>.

## الحديث الثالث والعشرون

أخبرنا الإمام أبو عبد الله محمد بن عامر بن أبي بكر الغسولى، بقراءتي عليه في سنة ٦٨٢، أخبرنا أبو البركات داود بن أحمد بن محمد بن ملاعب، قراءة عليه، أخبرنا ١٠٢/١٨ أبو الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموى، قراءة عليه، أخبرنا أبو الغنائم عبد الصمد ابن علي بن محمد بن المأمون، أخبرنا أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، حدثنا صالح بن حاتم بن وردان، حدثنا المعتمر بن سليمان، حدثني عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عامر ابن سعد، عن أبيه، قال:

قلت: يا رسول الله، أعطيت فلاناً وفلاناً ومنعت فلاناً وهو مؤمن. قال: «أو مسلم»<sup>(٢)</sup>.

توفي في جمادى الآخرة سنة ٦٨٤، وقد قارب الثمانين.

(١) الخطيب في تاريخ بغداد ٣/٣١٢، وكنز العمال (٢٤٨٧٠) وعزاه إلى الخرائطي في مساوي الأخلاق، والخطيب عن أنس، وابن عساكر في تهذيب تاريخ دمشق ٣/١٤٣. وهذا الحديث له معنى في الصحيحين: البخارى (٦٠٧٣ - ٦٠٧٧) ومسلم في البر (٢٥/٢٥٦٠).

(٢) البخارى في الإيمان (٢٧) ومسلم في الإيمان (١٥٠/٢٣٦، ٢٣٧)، وأبو داود في السنة (٤٦٨٣)، والنسائي في الإيمان وشرائعه (٤٩٩٢، ٤٩٩٣)، وأحمد ١/١٧٦.

## الحديث الرابع والعشرون

أخبرنا الشيخ فخر الدين أبو الحسن على بن أحمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن منصور بن البخارى المقدسى، قراءة عليه، وأنا أسمع سنة ٦٨١، والشيخ شمس الدين عبد الرحمن بن أبى عمر سنة ٦٦٧، أخبرنا أبو المحاسن محمد ابن كامل بن أحمد التنوخى، قراءة عليه، أخبرنا أبو محمد طاهر بن سهل بن بشر الإسفرائينى، أخبرنا أبو القاسم الحسين بن الحسن بن محمد بن إبراهيم الخنائى، /حدثنا أبو ١٠٣/١٨ الحسن عبد الوهاب بن الوليد بن موسى بن راشد بن خالد بن يزيد بن عبد الله الكلابى من لفظه، أخبرنا أبو بكر محمد بن خريم بن مروان العقيلى، قراءة عليه وأنا أسمع، أخبرنا أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمى، حدثنا مالك بن أنس، حدثنا إسحاق ابن عبد الله بن أبى طلحة، عن أنس بن مالك:

أن رسول الله ﷺ قال: «الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة».

رواه البخارى عن القَعْنَبِيِّ عن مالك<sup>(١)</sup>.

ولد فى سلخ سنة ٥٩٥. وتوفى فى ربيع الآخر سنة ٦٩٠.

## الحديث الخامس والعشرون

أخبرنا أبو العباس أحمد بن شيبان بن تغلب بن حيدرة الشيبانى، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٦٨٤، أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزد البغدادى، قراءة عليه، أخبرنا أبو غالب أحمد بن الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء، قراءة عليه ونحن نسمع، أخبرنا أبو محمد الحسن بن على بن محمد بن الحسن بن عبد الله الجوهري، قراءة عليه /فى ١٠٤/١٨ رمضان سنة ٤٥٢، أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعى، قراءة عليه وأنا حاضر أسمع، حدثنا أبو على بشر بن موسى بن صالح الأسدى، حدثنا أبو نعيم حدثنا الأعمش، عن شقيق بن سلمة قال: قال عبد الله - رضى الله عنه :

كنا إذا صلينا خلف النبى ﷺ قلنا: السلام على الله دون عباد الله، السلام على جبريل

(١) البخارى فى التعبير (٦٩٨٣).

وميكائيل، السلام على فلان وعلى فلان. فالتفت إلينا النبي ﷺ فقال: «الله هو السلام، فإذا صلى أحدكم فليقل: التحيات لله والصلوات والطيبات. السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته. السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله».

أخرجه البخارى، وأخرجه مسلم، عن ابن المثنى، عن غندر، عن شعبة، عن منصور، كلاهما عن شقيق<sup>(١)</sup>.

مولده سنة ٥٩٩. وتوفى فى صفر سنة ٦٨٥.

## /الحديث السادس والعشرون

١٠٥/١٨

أخبرنا أبو يحيى إسماعيل بن أبى عبد الله بن حماد بن عبد الكريم العسقلانى، بقراءتى عليه فى سنة ٦٨١، وأبو العباس بن شيبان، والجمال أحمد بن أبى بكر الحموى، وأبو الحسن بن البخارى، وعلى بن محمود بن شهاب، قالوا: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد ابن طبرزد البغدادي، قراءة عليه، أخبرنا هبة الله بن محمد بن الحصين الشيبانى، أخبرنا أبو طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان البزار، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعى، أخبرنا أبو الحسن على بن الحسن بن عبدويه الجرار، حدثنا عبد الله بن بكر السهمى، حدثنا حميد عن أنس، قال:

كان رسول الله ﷺ فى طريق، ومعه أناس من أصحابه، فعرضت له امرأة فقالت: يارسول الله، لى إليك حاجة. فقال: «يا أم فلان، اجلسى فى أدنى نواحي السكك حتى أجلس إليك»، ففعلت، فجلس إليها حتى قصت حاجتها.

رواه أحمد عن عبد الله بن بكر<sup>(٢)</sup>.

١٠٦/١٨ /سمع ابن العسقلانى فى الرابعة سنة ٥٩٩. وتوفى فى رمضان سنة ٦٨٢، ومولد ابن شهاب فى سنة ٥٩٥، وتوفى فى رمضان سنة ٦٨٠.

(١) البخارى فى الأذان (٨٣١، ٨٣٥)، ومسلم فى الصلاة (٤٠٢ / ٥٥، ٥٨)، وأبو داود فى الصلاة (٩٦٨) والنسائى فى التطبيق (١١٦٨)، وابن ماجه فى إقامة الصلاة (٨٩٩)، والدارمى فى الصلاة ٣٠٨/١، وأحمد ٣٨٢/١.

(٢) مسلم فى الفضائل (٢٣٢٦ / ٧٦)، وأبو داود فى الأدب (٤٨١٨)، وأحمد ٢١٤/٣، والبغوى فى شرح السنة ٢٤٠/١٣.

## الحديث السابع والعشرون

أخبرنا الشيخ الجليل الصالح كمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن عبد الملك بن يوسف ابن قدامة المقدسى، قراءة عليه وأنا أسمع فى صفر سنة ٦٨٠، وأبو العباس بن شيان، أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزد البغدادي، قراءة عليه، أخبرنا القاضى أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد البزار، وأبو المواهب أحمد بن محمد بن عبد الملك بن ملوك الوراق، قالوا: أخبرنا القاضى أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبرى، أخبرنا محمد بن أحمد بن الغطريف، حدثنا أبو خليفة، حدثنا مسلم بن إبراهيم، عن هشام، وشعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عباس، قال:

قال رسول الله ﷺ: «العائِدُ فى هبته كالعائِدِ فى قَيْته»، متفق عليه<sup>(١)</sup>.

ولد فى حدود سنة ٥٩٨. وتوفى فى جمادى الأولى سنة ٦٨٠.

١٠٧/١٨

## / الحديث الثامن والعشرون

أخبرنا الشيخ الثقة زين الدين أبو بكر محمد بن أبى طاهر إسماعيل بن عبد الله بن عبد المحسن الأتخاطى، قراءة عليه وأنا أسمع فى رجب سنة ٦٦٨، وأبو حامد بن الصابونى، والرشييد محمد بن محمد العامرى، قالوا: أخبرنا أبو القاسم عبد الصمد بن محمد بن أبى الفضل الحرسثانى، أخبرنا أبو محمد طاهر بن سهل بن بشر الإسفرائينى، أخبرنا أبو الحسين محمد بن بكر بن عثمان الأردى، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن زريق بانتقاء خلف الحافظ، حدثنا أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الحجاج بن رشدين المهدي، قراءة عليه، حدثنا أبو عمرو الحارث بن مسكين، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهرى عن سالم، عن أبيه.

أن رسول الله ﷺ قال: «اقتلوا الحيات وذا الطُفُتَيْنِ والأبتر؛ فإنهما يَلْتَمِسَانِ البصر، وَيُسْقِطَانِ الحَبْلَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) البخارى فى الهبة (٢٦٢١)، ومسلم فى الهبات (١٦٢٢/٧).

(٢) البخارى فى بدء الخلق (٣٢٩٧)، ومسلم فى السلام (١٢٨/٢٢٣٣)، وأبو داود فى الأدب (٥٢٥٢)،

والترمذى فى الأحكام والفوائد (١٤٨٣)، وأحمد ٩/٢، ١٢١.

وقوله: «ذو الطُفُتَيْنِ»: قال العلماء: هما الخطان الأبيضان على ظهر الحية. وأصل الطفية خوصة المقل

وجمعها طُفَى. والمُقل: ثمر الدوم. انظر: النهاية ٣/٣٠٣.

وقوله: «يلتمسان البصر» أى: يخطفانه ويطمسانه. انظر: النهاية ٤/٢٧٠.

وكان ابن عمر يقتل كل حية، فرآه أبو لبابة - أو زيد بن الخطاب - وهو يطارد حية فقال له: قد نهى عن دواب البيوت<sup>(١)</sup>.

أخبرنا به هبة الله بن محمد الحارثي، والشيخ شمس الدين ابن أبي عمر، وأحمد بن شيبان، قالوا: أخبرنا ابن ملاعب، أخبرنا الأرموي، أخبرنا أبو القاسم ابن البسري، أخبرنا أبو أحمد الفرضي، حدثنا أبو بكر المطيري، أخبرنا بشر بن مطر، حدثنا سفيان (فذكره). ولد سنة ٦٠٩، وتوفي في ذي الحجة سنة ٦٨٤ بالقاهرة.

## الحديث التاسع والعشرون

أخبرنا الإمام شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الملك بن عثمان بن عبد الله بن سعد المقدسي سنة ٦٨١، وأبو العباس بن شيبان، وإسماعيل بن العسقلاني، قال الأولان: أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي، وقال الآخران: أخبرنا أبو حفص بن طبرزد. قالوا: أخبرنا القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري، أخبرنا أبو القاسم عمر بن الحسين بن إبراهيم بن محمد الخفاف، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٤٤٧، أخبرنا أبو الفضل عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد الزهري، قراءة عليه ١٠٩/١٨ في سنة ٣٧٣، حدثنا محمد بن هارون، حدثنا محمد بن سليمان بن حبيب، حدثنا سعيد ابن راشد، عن عطاء، عن ابن عمر:

عن النبي ﷺ قال: «لا يقيم إلا من أذن»<sup>(٢)</sup>.

مولده سنة ٦٠٦. وتوفي في ذي القعدة سنة ٦٨٩.

## الحديث الثلاثون

أخبرنا الأصيل المسند نجم الدين أبو العز يوسف بن يعقوب بن محمد بن علي المجاور الشيباني، قراءة عليه وأنا أسمع في المحرم سنة ٦٨٠، والمسلم بن علان، قالوا: أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي، قراءة عليه، أخبرنا أبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن زريق القزاز الشيباني، أخبرنا الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب،

(١) البخاري في بدء الخلق (٣٢٩٨)، ومسلم في السلام (١٢٩/٢٢٣٣، ١٣٠)، وأبو داود في الأدب (٥٢٥٢).

(٢) أبو داود في الصلاة (٥١٤)، والترمذي في أبواب الصلاة (١٩٩)، وقال: «حديث زياد إنما نعرفه من حديث الإفريقي والإفريقي ضعيف عند أهل الحديث...»، وابن ماجه في الأذان (٧١٧)، وأحمد ٤/١٩٦، كلهم عن زياد بن الحارث الصدائي بلفظ مقارب.

وأما حديث ابن عمر، فقال الترمذي: «وفي الباب عن ابن عمر»، والبيهقي في السنن الكبرى ١/٣٩٩ ذكر حديث زياد بن الحارث الصدائي وقال: «له شاهد من حديث ابن عمر في إسناده ضعف».

أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن محمد بن الحسن المؤدب، حدثني علي بن الحسن بن المثنى العنبري بأستراবাদ، حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر بن سعيد الجوهري البغدادي بأرجان، حدثنا الحسن بن عرفة.

قال الخطيب: وأخبرنا أبو عمر بن مهدي، وجماعة، قالوا: أخبرنا إسماعيل بن محمد الصفار، حدثنا الحسن بن عرفة، حدثنا إسماعيل بن/عياش، حدثنا موسى بن عقبة، عن ١١٠/١٨ نافع، عن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال:

قال رسول الله ﷺ: «لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن».

لفظ حديث الجوهري رواه الترمذى عن ابن عرفة، وابن حُجر. ورواه ابن ماجه عن هشام بن عمار. كلهم عن إسماعيل<sup>(١)</sup>.

وأخبرنا عاليًا أحمد بن عبد الدائم، قراءة عليه، أخبرنا أبو الفرج بن كليب، أخبرنا أبو القاسم بن بيان، أخبرنا أبو الحسن بن مخلد، أخبرنا الصفار (فذكره). مولده فى سنة ٦٠١. وتوفى فى ذى القعدة سنة ٦٩٠.

### الحديث الحادى والثلاثون

أخبرنا الشيخ الإمام الحافظ جمال الدين أبو حامد محمد بن علي بن محمود بن أحمد ابن علي بن الصابونى، قراءة عليه وأنا أسمع فى رمضان سنة ٦٦٨، أخبرنا أبو القاسم عبد الصمد بن محمد بن أبى الفضل/الحريانى، قراءة عليه، أخبرنا جمال الإسلام أبو ١١١/١٨ الحسن علي بن المسلم بن محمد بن علي بن الفتح السلمى سنة ٥٢٦، أخبرنا أبو عبد الله الحسن بن أحمد بن عبد الواحد بن محمد بن أبى الحديد، أخبرنا أبو الحسن علي بن موسى بن الحسين، أخبرنا أبو القاسم علي بن يعقوب بن إبراهيم بن أبى الصَّعب، حدثنا أبو زُرعة عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان البصرى، حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعى، قال: سألت الزهرى عن التى استعادت من رسول الله ﷺ، فقال: أخبرنى عروة، عن عائشة:

أن رسول الله ﷺ لما أتى بابنة الجون، فدنا منها، قالت: أعوذ بالله منك. قال: «الحقنى بأهلك تطليقة»<sup>(٢)</sup>.

(١) الترمذى فى الطهارة (١٣١) وقال: «حديث ابن عمر لا تعرفه إلا من حديث إسماعيل بن عياش عن موسى

ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ وذكره»، وابن ماجه فى الطهارة (٥٩٥).

(٢) البخارى فى الطلاق (٥٢٥٤)، والنسائى فى الكبرى فى الطلاق (١/٥٦١)، وابن ماجه فى الطلاق (٢٠٥٠).

قال أبو زرعة: لم يروه من الأئمة في الحديث غير الأوزاعي .  
مولده سنة ٦٠٤ . وتوفي في ذى القعدة سنة ٦٨٠ .

## الحديث الثاني والثلاثون

أخبرنا الجمال أحمد بن أبي بكر بن سليمان الواعظ ابن الحموي، بقراءتي عليه وأنا  
١١٢/١٨ أسمع في رجب سنة ٦٨٠، وقراءة عليه في سنة ٦٨١ أيضاً،/أخبرنا أبو محمد بن عبد  
الجليل بن أبي غالب بن أبي المعالي بن مندويه، قراءة عليه وأنا أسمع في سنة ٦١٠، أخبرنا  
أبو المحاسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن الثقور البزار، قراءة عليه، أخبرنا أبو القاسم  
عبيد الله بن محمد بن إسحاق بن حبابة، حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد  
العزيز البغوي في سنة ٣١٥، حدثنا أبو عثمان طلوت بن عباد الصيرفي من كتابه، حدثنا  
فضال بن جبير، سمعت أبا أمامة الباهلي يقول:

سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اَكْفُلُوا لِي بَسْتًا أَكْفَلُ لَكُمْ بِالْجَنَّةِ: إِذَا حَدَّثَ أَحَدَكُمْ فَلَا  
يَكْذِبُ، وَإِذَا أَوْثَمَنَ فَلَا يَخُنُّ، وَإِذَا وَعَدَ فَلَا يَخْلِفُ، غَضُوا أَبْصَارَكُمْ، وَكَفُوا أَيْدِيَكُمْ،  
وَاحْفَظُوا فُرُوجَكُمْ»<sup>(١)</sup>.

ولد في حدود سنة ستمائة، وتوفي في ذى الحجة سنة ٦٨٧.

## الحديث الثالث والثلاثون

أخبرنا الشيخ الأمين الصدوق شمس الدين أبو غالب المظفر بن عبد الصمد بن خليل  
الأنصاري، قراءة عليه وأنا أسمع في جمادى الآخرة سنة ٦٨٤، وأبو محمد عبد الرحمن  
ابن أحمد بن عباس الفاقوسي وأبو عبد الله محمد بن محمد بن سليمان العامري، أخبرنا  
١١٣/١٨ القاضي أبو القاسم/عبد الصمد بن محمد بن أبي الفضل بن الحرساني، أخبرنا أبو محمد  
ظاهر بن سهل بن بشر بن أحمد الأسفرائيني، أخبرنا أبو الحسين محمد بن مكى بن عثمان  
ابن عبد الله الأزدي المصري، حدثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن العباس الأحميني بانتقاء  
عبد الغنى بن سعيد، حدثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، حدثنا يونس بن  
عبد الأعلى، حدثنا عبد الله بن وهب، حدثني طلحة بن أبي سعيد، أن سعيداً المقبري  
حدثه، عن أبي هريرة:

(١) أخرجه أحمد بنحوه ٣٢٣/٥ والطبراني في الكبير (٨٠١٨)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٣٠٤/١٠  
وقال: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه فضال بن الزبير، ويقال: ابن جبير وهو ضعيف».

عن رسول الله ﷺ قال: «من احتبس فرسًا في سبيل الله - عز وجل - إيمانًا بالله، وتصديقًا بموعد الله، كان شبعه وريته وروثه وبوله حسنات في ميزانه يوم القيامة»<sup>(١)</sup>.

توفي في جمادى الأولى سنة ٦٨٨، وعمره اثنان وثمانون سنة.

وتوفي الفاقوسي في شعبان سنة ٦٨٢، وله خمس وسبعون سنة.

## الحديث الرابع والثلاثون

أخبرنا الشيخ الإمام محيي الدين أبو حفص عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي عصرون التميمي، بقراءتي عليه وأنا أسمع سنة ٦٨٢، وأبو حامد الصابوني. قال: ١١٤/١٨  
أخبرنا أبو القاسم عبد الصمد بن محمد بن أبي الفضل الحرساني، أخبرنا أبو محمد طاهر ابن سهل الاسفرائيني، أخبرنا أبو الحسين محمد بن مكى الأزدي، أخبرنا القاضي أبو الحسين علي بن محمد بن إسحاق بن يزيد الحلبي سنة ٣٩٠، حدثنا أبو القاسم عبد الصمد بن سعيد القاضي، حدثنا عبد الرحمن بن جابر الكلاعي، حدثنا يحيى بن صالح الوحاظي، حدثنا العلاء بن سليمان، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال:

قال رسول الله ﷺ: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلماء. فإذا لم يبق عالمًا اتخذ الناس رؤساء جهالًا، فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا»<sup>(٢)</sup>.

وأخبرناه عاليًا أبو الحسن ابن البخاري، أخبرنا ابن طبرزد، أخبرنا القاضي أبو بكر، أخبرنا علي بن إبراهيم الباقلاني، حدثنا محمد بن إسماعيل الوراق، إمامنا، حدثنا أبو بكر محمد بن محمد بن سليمان الواسطي، حدثنا سويد بن سعيد، حدثنا مالك بن أنس، وحفص بن ميسرة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو (فذكره).

١١٥/١٨

أخرجه البخاري ومسلم من حديث هشام<sup>(٣)</sup>.

مولده سنة ٥٩٩. وتوفي في ثالث ذي القعدة سنة ٦٨٢.

(١) البخاري في الجهاد (٢٨٥٣)، والنسائي في الكبرى في الخيل (١/٤٤٢٣)، وأحمد ٢/٣٧٤.

(٢) ابن عدى في الكامل ٥/٢٢٣، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١/٢٠٦ وقال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه العلاء بن سليمان الرقي ضعفه ابن عدى وغيره».

(٣) البخاري في العلم (١٠٠)، ومسلم في العلم (١٣/٢٦٧٣)، والترمذي في العلم (٢٦٥٢)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن ماجه في المقدمة (٥٢)، والدارمي في المقدمة ١/٧٧، وأحمد ٢/١٦٢، ١٩٠، ٢٠٣.

## الحديث الخامس والثلاثون

أخبرنا أفضى القضاة نفيس الدين أبو القاسم هبة الله بن محمد بن علي بن جرير الحارثي الشافعي، قراءة عليه وأنا أسمع في سنة ٦٧٩، والشيخ شمس الدين عبد الرحمن ابن أبي عمر، وأحمد بن شيبان: قالوا: أخبرنا أبو البركات داود بن أحمد بن ملاعب البغدادي، قراءة عليه، أخبرنا الإمام أبو الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٥٤٦، أخبرنا أبو القاسم علي بن أحمد بن محمد بن البسري سنة ٤٦٥، أخبرنا أبو أحمد عبيد الله بن محمد بن أحمد بن أبي مسلم الفرضي، حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر بن أحمد المطيري سنة ٣٣٣، أخبرنا أبو أحمد بشر بن مطر الواسطي، بسر من رأى. حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم. عن أبيه:

١١٦/١٨ | عن النبي ﷺ قال: «لا حسدَ إلا في اثنتين: رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار، ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار في حقه»<sup>(١)</sup>.  
توفي في صفر سنة ٦٨٠ وله ثلاث وسبعون سنة.

## الحديث السادس والثلاثون

أخبرنا الشيخ الإمام الزاهد شمس الدين أبو عبد الله محمد بن الكمال عبد الرحيم بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن، وشمس الدين عبد الرحمن بن الزين أحمد بن عبد الملك المقدسيان، قراءة عليهما وأنا أسمع في سنة ٦٨١. قالوا: أخبرنا الشريف أبو الفتوح محمد بن محمد بن محمد بن عمرو البكري، قراءة عليه، أخبرنا أبو الأسعد هبة الرحمن بن عبد الواحد بن أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري، أخبرنا جدي أخبرنا أبو الحسين الخفاف، أخبرنا أبو العباس السراج، حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا الليث، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال:

١١٧/١٨ | «إن الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وترَ أهله وماله»<sup>(٢)</sup>.

ولد في سنة ٦٠٧. وتوفي في جمادى الأولى سنة ٦٨٨.

(١) البخاري في التوحيد (٧٥٢٩)، ومسلم في صلاة المسافرين (٢٦٦/٨١٥)، والترمذي في البر والصلة (١٩٣٦) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائي في الكبرى في فضائل القرآن (١/٨٠٧٢)، وابن ماجه في الزهد (٤٢٠٩)، وأحمد ٩/٢، ٣٦.

(٢) البخاري في المواقيت (٥٥٢) ومسلم في المساجد (٦٢٦/٢٠٠) والترمذي في الصلاة (١٧٥) وقال: «حديث حسن صحيح» والنسائي في الكبرى في الصلاة (١/٣٦٤). والحديث جاء من طرق أخرى كثيرة.

## الحديث السابع والثلاثون

أخبرتنا الشيخة الصالحة أم الخير ست العرب بنت يحيى بن قايماز بن عبد الله التاجية الكندية، قراءة عليها وأنا أسمع في رمضان سنة ٦٨١، وأبو العباس بن شيبان، وابن العسقلاني، وأبو الحسن بن البخارى. قالوا: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزد، قراءة عليه ونحن نسمع، أخبرنا أبو غالب أحمد بن الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٥٢٤، أخبرنا أبو محمد الحسن بن علي بن محمد بن الحسن الجوهري، قراءة عليه، أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي، حدثنا محمد بن يونس بن موسى، حدثنا أبو عاصم النبيل، عن حنظلة بن أبي سفيان، عن القاسم، عن عائشة:

أن رسول الله ﷺ كان يغتسل من جنابة، فيأخذ/حَفَنَةً لشق رأسه الأيمن، ثم يأخذ حفنة ١١٨/١٨ لشق رأسه الأيسر.

أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائي، عن أبي موسى الزمن، عن أبي عاصم<sup>(١)</sup>. ولدت في سنة ٥٩٩، وتوفيت سنة ٦٨٤.

## الحديث الثامن والثلاثون

أخبرتنا الشيخة الجليلة الأصيلة أم العرب فاطمة بنت أبي القاسم علي بن أبي محمد القاسم بن أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين بن عساكر، قراءة عليها وأنا أسمع في رمضان سنة ٦٨١، وأبو العباس بن شيبان، وست العرب بنت يحيى ابن قايماز. قالوا: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزد، قراءة عليه ونحن نسمع، أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن الحصين الشيباني، قراءة عليه، أخبرنا أبو طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان، قراءة عليه، أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكى النيسابوري، قراءة عليه في سنة ٣٥٤، أخبرنا أبو القاسم محمد بن/إسحاق، حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا جعفر بن سليمان، عن ثابت، ١١٩/١٨ عن أنس، قال:

(١) البخارى في الغسل (٢٥٨)، ومسلم في الطهارة (٣١٨/٣٩)، وأبو داود في الطهارة (٢٤٠)، والنسائي في الغسل (٤١٢).

مُطْرِنًا مع رسول الله ﷺ فَحَسِرَ عن رأسه حتى أصابه المطر، فقلت له: لم صنعت هذا يا رسول الله؟ قال: «إنه حديث عهد بربه - عز وجل»<sup>(١)</sup>.  
ولدت سنة ٥٩٨، وتوفيت في شعبان سنة ٦٨٣.

## الحديث التاسع والثلاثون

أخبرتنا الصالحة العابدة المجتهدة أم أحمد زينب بنت مكى بن على بن كامل الحرانى، وأحمد بن شيان، وإسماعيل بن العسقلانى، وفاطمة بنت على بن عساكر، قراءة عليهم. قالوا: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزد البغدادي، أخبرنا أبو غالب أحمد بن الحسن بن أحمد بن البناء، أخبرنا أبو محمد الحسن بن على بن محمد الجوهري، أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي، قراءة عليه، حدثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم البصرى، حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا شعبة عن عدى بن ثابت، سمعت البراء قال:

لما مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ: «له مرضع<sup>(٢)</sup> في الجنة». رواه البخارى عن سلمان بن حرب<sup>(٣)</sup>.  
ولدت في سنة ٥٩٨. وتوفيت في شوال سنة ٦٨٨.

## الحديث الأربعون

أخبرتنا الشيخة الصالحة أم محمد زينب بنت أحمد بن عمر بن كامل المقدسية، قراءة عليها وأنا أسمع سنة ٦٨٤، وأبو عبد الله بن بدر، وأبو العباس بن شيان، وابن العسقلانى. قالوا: أخبرنا ابن طبرزد، أخبرنا ابن البيضاوى، والقزاز، وابن يوسف، قالوا: أخبرنا ابن المسلمة، أخبرنا المخلص، أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن محمد، حدثنا الحسن ابن إسرائيل النهري، حدثنا عيسى بن يونس، عن أسامة بن زيد، عن سليمان بن يسار،  
١٢١/١٨ عن أم سلمة زوج النبي ﷺ، قالت:

كان رسول الله ﷺ يصبح جنبًا من غير احتلام ثم يتم صومه<sup>(٤)</sup>.  
ولدت سنة ٦٠١، وتوفيت في شوال سنة ٦٨٧.

(١) مسلم في صلاة الاستسقاء (١٣/٨٩٨)، وأبو داود في الأدب (٥١٠٠)، والنسائي في الكبرى في الاستسقاء (٤/١٨٣٧)، وأحمد ٢٦٧/٣.

(٢) في المطبوعة: «موضع» والصحيح ما أثبتناه من البخارى (١٣٨٢).

(٣) البخارى في الجنائز (١٣٨٢)، وفي بدء الخلق (٣٢٥٥)، وفي الأدب (٦١٩٥).

(٤) مسلم في الصيام (١١٠٩/٨٠)، والنسائي في الكبرى في الصيام (٢/٣٠١٠)، (٣/٣٠١١).

سئل شيخ الإسلام عما يروى عن النبي ﷺ عن الله - عز وجل - قال: «ما وسعني ١٢٢/١٨  
لا سمائي ولا أرضي، ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن»<sup>(١)</sup>.

## فأجاب:

الحمد لله، هذا ما ذكره في الإسرائيليات ليس له إسناد معروف عن النبي ﷺ، ومعناه: وسع قلبه محبتي ومعرفتي. وما يروى: القلب بيت الرب، هذا من جنس الأول، فإن القلب بيت الإيمان بالله تعالى ومعرفته ومحبته.

وما يروونه: كنت كثرًا لا أعرف! فأحببت أن أعرف، فخلقت خلقًا فعرفتهم بي، فبي عرفوني، هذا ليس من كلام النبي ﷺ ولا أعرف له إسنادًا صحيحًا ولا ضعيفًا.

وما يروونه عن النبي ﷺ: «إن الله خلق العقل، فقال له: أقبل. فأقبل، ثم قال له: أدبر. فأدبر، فقال: وعزتي/وجلالتي ما خلقت خلقًا أشرف منك، فبك أخذ وبك ١٢٣/١٨ أعطى»<sup>(٢)</sup> هذا الحديث باطل موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث.

وما يروونه: «حب الدنيا رأس كل خطيئة»<sup>(٣)</sup>، هذا معروف عن جندب بن عبد الله البجلي، وأما عن النبي ﷺ فليس له إسناد معروف.

(١) الغزالي في الإحياء ١٦/٣، قال العراقي في تخريجه: «لم أر له أصلاً»، والسخاوي في المقاصد الحسنة ص ٣٧٢، والعجلوني في كشف الحفاء ١٩٥/٢ ونقل كلام الإمام ابن تيمية على الحديث.

(٢) ابن عساكر في تهذيب تاريخ دمشق ٤٥٥/٣.

(٣) البيهقي في الشعب (١٠٥٠١)، والسيوطي في الدر المنثور ٣٤١/٦ كلاهما بإسناد حسن إلى الحسن البصري رفعه مرسلًا، والغزالي في إحياء علوم الدين ٢١٦/٣ وقال العراقي: «أخرجه ابن أبي الدنيا في ذم الدنيا والبيهقي في شعب الإيمان من رواية الحسن مرسلًا».

والبيهقي في الشعب (١٠٤٥٨) من كلام عيسى ابن مريم، وذكره السخاوي في المقاصد الحسنة ص ١٨٢ وقد ذكر قول ابن تيمية وعقب عليه بقوله: «يرد عليه وعلى غيره ممن صرح بالحكم عليه بالوضع، لقول ابن المدينة: مرسلات الحسن إذا رواها عنه الثقات صحاح ما أقل ما يسقط منها، وقال أبو زرعة: كل شيء يقول الحسن قال رسول الله ﷺ: وجدت له أصلاً ثابتاً ما خلا أربعة أحاديث وليته ذكرها...»، والعجلوني في كشف الحفاء ٣٤٤/١.

وقد ذكره المنذرى في الترغيب والترهيب ٢٥٧/٣ عن حذيفة مرفوعاً وقال: «ذكره رزين، ولم أره في شيء من أصوله».

وما يروونه: «الدنيا حظوة»<sup>(١)</sup> رجل مؤمن»<sup>(٢)</sup> هذا لا يعرف عن النبي ﷺ ولا غيره من سلف الأمة ولا أئمتها.

وما يروونه: «من بورك له في شيء فليلزمه»<sup>(٣)</sup>، ومن ألزم نفسه شيئاً لزمه، الأول: يؤثر عن بعض السلف، والثاني: باطل فإن من ألزم نفسه شيئاً قد يلزمه وقد لا يلزمه، بحسب ما يأمر به الله ورسوله.

وما يروونه عن النبي ﷺ: «اتخذوا مع الفقراء أيادي فإن لهم في غد دولة وأى دولة؟!»<sup>(٤)</sup>، «الفقر فخري وبه أفتخر»<sup>(٥)</sup> كلاهما كذب لا يعرف في شيء من كتب المسلمين المعروفة.

وما يروونه عن النبي ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلى بابها»<sup>(٦)</sup> هذا الحديث ضعيف، بل ١٢٤/١٨ موضوع عند أهل العلم بالحديث، ولكن قد رواه الترمذى وغيره، ورفع هذا وهو كذب.

وما يروونه: أنه يقعد الفقراء يوم القيامة ويقول: «وعزتي وجلالي ما زويت الدنيا عنكم لهوانكم على، ولكن أردت أن أرفع قدركم في هذا اليوم، انطلقوا إلى الموقف. فمن أحسن إليكم بكسرة، أو سقاكم شربة ماء، أو كساكم خرقة انطلقوا به إلى الجنة»، قال الشيخ: الثاني كذب لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث، وهو باطل خلاف الكتاب والسنة والإجماع.

وما يروونه عن النبي ﷺ: لما قدم إلى المدينة خرجن بنات النجار بالدفوف وهن يقلن:

(١) في المطبوعة: «خطوة»، والصواب ما أثبتناه.

والخطوة: بالفتح وهو السهم الصغير الذي لا نصل له. انظر: النهاية ٤٠٥/١.

(٢) تنزيه الشريعة ٤٠٢/٢ وذكر قول ابن تيمية.

(٣) ابن ماجه في التجارات (٢١٤٧) عن أنس، بلفظ: «من أصاب»، وقال البوصيري في الزوائد: «في إسناده فروة أبو يونس، وهو مختلف فيه. قاله الذهبي في الكاشف. وقال الأزدى: ضعيف. وذكره ابن حبان في الثقات. وهلال بن جبير البصرى، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: وروى عن أنس، إن كان سمع منه». والبيهقى في الشعب (١٢٤١) عن أنس بلفظ: «من رزق»، وذكره السخاوى في المقاصد الحسنة ص ٣٩٨ وقال: «والذى يدور على الألسنة بمعناه وهو: «من بورك له في شيء فليلزمه»، وذكره العجلونى فى كشف الحفاء ٢٢٧/٢، وقال: «نسبه ابن تيمية إلى بعض السلف».

(٤) الغزالي فى الإحياء ٢٠٩/٤ وقال العراقى: «أخرجه أبو نعيم فى الحلية من حديث الحسين بن على بسند ضعيف»، وذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ١٦، وقال: «هذا باطل، وسبق الذهبى وابن تيمية وغيرهما للحكم بذلك»، والعجلونى فى كشف الحفاء ٣٧/١ وقال: «قال الحافظ ابن حجر. لا أصل له».

(٥) ذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٠٠، والعجلونى فى كشف الحفاء ٨٧/٢، وقال: «قال الحافظ ابن حجر: باطل موضوع».

(٦) الترمذى فى المناقب (٣٧٢٣) وقال: «حديث غريب منكر».

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع

إلى آخر الشعر، فقال لهن رسول الله ﷺ: «هزوا غراييلكم بارك الله فيكم» حديث النسوة وضرب الدف في الأفراح صحيح؛ فقد كان على عهد رسول الله ﷺ. وأما قوله: «هزوا غراييلكم» هذا لا يعرف عنه.

وما يروونه عن النبي ﷺ أنه قال: «اللهم إنك أخرجتني من أحب البقاع إلى، فأسكنني في أحب البقاع إليك»<sup>(١)</sup>، هذا حديث باطل كذب، وقد رواه الترمذى وغيره، بل إنه قال ١٢٥/١٨ لمكة: «إنك أحب بلاد الله إلى»<sup>(٢)</sup>. وقال «إنك لأحب البلاد إلى الله»<sup>(٣)</sup>.

وما يروونه عن النبي ﷺ: «من زارنى وزار أبى إبراهيم فى عام دخل الجنة»<sup>(٤)</sup>، هذا كذب موضوع، ولم يروه أحد من أهل العلم بالحديث.

وما يروونه عن على - رضى الله عنه - أن أعرابياً صلى ونقر صلاته فقال على: لا تنقر صلاتك. فقال الأعرابى: يا على، لو نقرها أبوك ما دخل النار. هذا كذب.

وما يروونه عن عمر: أنه قتل أباه، هذا كذب. فإن أباه مات قبل مبعث النبي ﷺ.

وما يروونه عن النبي ﷺ: «كنت نبياً وآدم بين الماء والطين»<sup>(٥)</sup>. «وكنت وآدم لا ماء ولا طين»، هذا اللفظ كذب باطل.

وما يروونه: «العازب فراشه من نار، مسكين رجل بلا امرأة، ومسكينة امرأة بلا رجل»، هذا ليس من كلام النبي ﷺ.

/ولم يثبت عن إبراهيم الخليل - عليه السلام - لما بنى البيت صلى فى كل ركن ألف ١٢٦/١٨ ركعة؛ فأوحى الله تعالى إليه: «يا إبراهيم، ما هذا سد جوعاً أو ستر عورة»، هذا كذب ظاهر، ليس هو فى شىء من كتب المسلمين.

(١) الحاكم فى المستدرک ٣/٣ وقال: «هذا حديث رواه مدنيون من بيت أبى سعيد المقبرى»، وقال الذهبى: «لكنه موضوع فقد ثبت أن أحب البلاد إلى الله مكة، وسعد ليس بثقة، وذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٨٩ وقال: «عبد الله بن أبى سعيد المقبرى ضعيف جداً، وهذا الحديث من منكراته، وكذا قال ابن عبد البر: لا يختلف أهل العلم فى نكارته ووضعه، وقال ابن حزم: هو حديث لا يسند»، وذكره العجلونى فى كشف الخفاء ١/١٨٦.

(٢) أبو يعلى الموصلى (٢٦٦٢) عن ابن عباس .

(٣) الترمذى فى المناقب (٣٩٢٥) وقال: «حديث حسن غريب صحيح» .

(٤) ذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٤١٣، والعجلونى فى كشف الخفاء ٢/٢٥١، وقال: «قال النووى فى آخر الحج من شرح المذهب: «موضوع لا أصل له».

(٥) ذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٢٧، والعجلونى فى كشف الخفاء ٢/١٢٩، وقال: «وأما الذى يجرى على الألسنة بهذا اللفظ فلم نقف عليه، وقال الزركشى: لا أصل له بهذا اللفظ».

وما يروونه: «لا تکرهوا الفتنة، فإن فيها حصاد المنافقين»<sup>(١)</sup>، هذا ليس معروفاً عن النبي ﷺ.

وما يروونه: «من علم أخاه آية من كتاب الله ملك رقه»، هذا كذب ليس في شيء من كتب أهل العلم.

وما يروونه عن النبي ﷺ: «اطلعت على ذنوب أمتي، فلم أجد أعظم ذنباً ممن تعلم آية ثم نسيها»<sup>(٢)</sup>. إذا صح هذا الحديث فهذا عنى بالنسيان التلاوة. ولفظ الحديث أنه قال: «يوجد من سيئات أمتي الرجل يؤتيه الله آية من القرآن، فينام عنها حتى ينساها» والنسيان الذي هو بمعنى الإعراض عن القرآن، وترك الإيمان والعمل به، وأما إهمال درسه حتى ينسى فهو من الذنوب.

وما يروونه: «أن آية من القرآن خير من محمد وآل محمد». القرآن كلام الله، منزل، غير مخلوق، فلا يشبهه بغيره. اللفظ المذكور غير مأثور.

وما يروونه عن النبي ﷺ: «من علم علماً نافعاً وأخفاه عن المسلمين أجمعه الله يوم القيامة بلجام من نار»، هذا معناه معروف في السنن عن النبي ﷺ: «من سئل عن علم يعلمه، فكتمه، أجمعه الله يوم القيامة بلجام من نار»<sup>(٣)</sup>.

وما يروونه عن النبي ﷺ: «إذا وصلتكم إلى ما شجر بين أصحابي فأمسكوا، وإذا وصلتكم إلى القضاء والقدر فأمسكوا» هذا مأثور بأسانيد منقطعة.

وما يروونه عن النبي ﷺ أنه قال لسلمان الفارسي - وهو يأكل العنب -: «دو، دو» يعني: عنبتين، عنبتين هذا ليس من كلام النبي ﷺ، وهو باطل.

وما يروونه عن النبي ﷺ: «مَنْ زَنَى بِامْرَأَةٍ، فَجَاءَتْ مِنْهُ بِنْتٌ، فَلِلزَّانِي أَنْ يَتَزَوَّجَ بِابْنَتِهِ مِنَ الزَّانَا» هذا يقوله من ليس من أصحاب الشافعي، وبعضهم ينقله عن الشافعي. ومن أصحاب الشافعي من أنكر ذلك عنه، وقال: إنه لم يصرح بتحليل ذلك، ولكن صرح بحل ذلك من الرضاعة إذا رضع من لبن المرأة الحامل من الزنا. وعامة العلماء؛ كأحمد وأبي

(١) الديلمي في الفردوس (٧٣٩٠)، وكتز العمال (٣١١٧٠) وعزاه إلى أبي نعيم كلاهما عن علي، وتزويه الشريعة ٣٥١/٢، وذكره ابن حجر في الفتح ٤٤/١٣ وقال: «في سننه ضعيف ومجهول»، والسخاوي في المقاصد الحسنة ص ٤٦٤ وقال: نقل شيخنا في فتح الباري عن ابن وهب أنه سئل عنه فقال: «إنه باطل وأقره وهو كذلك»، والعجلوني في كشف الخفاء ٣٥٩/٢.

(٢) أبو داود في الصلاة (١٤٧٤)، والدارمي في فضائل القرآن ٤٣٧/٢ بلفظ مقارب عن سعيد بن عباد.

(٣) أبو داود في العلم (٣٦٥٨)، والترمذي في العلم (٢٦٤٩) وقال: «حديث حسن»، وابن ماجه في المقدمة (٢٦١)، وأحمد ٢/٢٦٣، كلهم عن أبي هريرة.

حنيئة وغيرهما متفقون على تحريم ذلك . وهذا أظهر القولين في مذهب مالك .

وما يروونه: «أحق ما أخذتم عليه أجره كتاب الله»<sup>(١)</sup> نعم، ثبت/ذلك أنه قال: «أحق ما ١٢٨/١٨ أخذتم عليه أجره كتاب الله» لكنه في حديث الرقية، وكان الجعل على عافية مريض القوم لا على التلاوة.

وهل يحرم اتخاذ أبراج الحمام إذا طارت من الأبراج تحط على زراعات الناس وتأكل الحب. فهل يحرم اتخاذ أبراج الحمام في القرى والبلدان لهذا السبب؟ نعم، إذا كان يضر بالناس منع منه.

وما يروونه عن النبي ﷺ: «من ظلم ذمياً كان الله خصمه يوم القيامة»<sup>(٢)</sup> هذا ضعيف، لكن المعروف عنه أنه قال: «من قتل معاهداً بغير حق لم يرح راحة الجنة»<sup>(٣)</sup>.

وما يروونه عنه: «من أسرج سراجاً في مسجد لم تزل الملائكة وحملة العرش تستغفر له ما دام في المسجد ضوء ذلك السراج»<sup>(٤)</sup>، هذا لا أعرف له إسناداً عن النبي ﷺ.

---

(١) البخارى فى الطب (٥٧٣٧)، وفى الإجارة معلقاً (الفتح ٤/٤٥٢). عن ابن عباس .  
(٢) أبو داود فى الخراج والإمارة (٣٠٥٢) عن عدة من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ، قال السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٩٢: «وسنده لا بأس به ولا يضره جهالته من لم يسم من أبناء الصحابة فإنهم عدد يتجبر به جهالتهم، ولذا سكت عليه أبو داود».  
ورواه البيهقى فى السنن الكبرى ٢٠٥/٩ عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ، وذكره العجلونى فى كشف الخفاء ٢١٨/٢ وقال: «قال الإمام أحمد: لا أصل له إلا أن يحمل على أنه لا أصل له بلفظه المشهور على الألسنة وهو: من آذى ذمياً كنت خصمه يوم القيامة فتدبر».  
(٣) البخارى فى الدييات (٦٩١٤) وابن ماجه فى الدييات (٢٦٨٦) كلاهما عن عبد الله بن عمرو، والترمذى فى الدييات (١٤٠٣) وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن ماجه فى الدييات (٢٦٨٧) كلاهما عن أبى هريرة .  
وقوله: «لم يرح» أى: لم يشم ريحها. انظر: النهاية فى غريب الحديث ٢/٢٧٢ .  
(٤) القرطبى فى التفسير ٢٧٥/١٢، والسيوطى فى الدر المنثور ٣/٢١٧، وذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٩٦، والعجلونى فى كشف الخفاء ٢/٢٢٦ وقال: «رواه الحارث بن أبى أسامة وأبو الشيخ بسند ضعيف عن أنس».

١٢٩/١٨ / **وسئل شيخ الإسلام عن قوله ﷺ فيما يروى عن ربه -عز وجل-: «وما ترددت**

عن شيء أنا فاعله ترددى عن قبض نفس عبدى المؤمن، يكره الموت وأكره مساءته» (١) ما معنى تردد الله؟

## فأجاب:

هذا حديث شريف، قد رواه البخارى من حديث أبى هريرة، وهو أشرف حديث روى فى صفة الأولياء، وقد رد هذا الكلام طائفة وقالوا: إن الله لا يوصف بالتردد، وإنما يتردد من لا يعلم عواقب الأمور، والله أعلم بالعواقب. وربما قال بعضهم: إن الله يعامل معاملة المتردد.

والتحقيق أن كلام رسوله حق، وليس أحد أعلم بالله من رسوله، ولا أنصح للأمة منه، ولا أفصح ولا أحسن بياناً منه، فإذا كان كذلك كان المتحذلق والمنكر عليه من أضل الناس؛ وأجهلهم وأسوأهم أدباً، بل يجب تأديبه وتعزيره، ويجب أن يُصان كلام رسول الله ﷺ (٢) عن الظنون الباطلة؛ والاعتقادات الفاسدة، ولكن المتردد منا، وإن كان تردده فى الأمر لأجل كونه ما يعلم عاقبة الأمور، لا يكون ما وصف الله به نفسه بمنزلة ما يوصف به الواحد منا. فإن الله ليس كمثل شيء، لا فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله، ثم هذا باطل؛ فإن الواحد منا يتردد تارة لعدم العلم بالعواقب، وتارة لما فى الفعلين من المصالح والمفاسد، فيريد الفعل لما فيه من المصلحة، ويكرهه لما فيه من المفاسد، لا لجهله منه بالشىء الواحد الذى يحب من وجه ويكره من وجه، كما قيل:

الشيب كرهه وكرهه أن أفارقه فاعجب لشيء على البغضاء محبوب

وهذا مثل إرادة المريض لدوائه الكريه، بل جميع ما يريده العبد من الأعمال الصالحة

التي تكرهها النفس هو من هذا الباب، وفى الصحيح «حفت النار بالشهوات، وحفت الجنة بالمكاره» (٣) وقال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢١٦].

(١) البخارى فى الرقاق (٦٥٠٢).

(٢) فى المطبوعة: «رسول ﷺ»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) مسلم فى الجنة (١/٢٨٢٢)، والترمذى فى صفة الجنة (٢٥٥٩) وقال: «حديث حسن غريب من هذا الوجه»، كلاهما عن أنس.

ومن هذا الباب، يظهر معنى التردد المذكور فى هذا الحديث، فإنه قال: «لا يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه»<sup>(١)</sup> فإن العبد الذى هذا حاله صار محبوباً للحق، محباً له، يتقرب إليه أولاً بالفرائض، وهو/يحبها، ثم اجتهد فى النوافل التى يحبها ويحب فاعلمها، ١٣١/١٨ فأتى بكل ما يقدر عليه من محبوب الحق، فأحبه الحق لفعل محبوبه من الجانبين، بقصد اتفاق الإرادة، بحيث يحب ما يحبه محبوبه، ويكره ما يكرهه محبوبه، والرب يكره أن يسوء عبده ومحبوبه، فلزم من هذا أن يكره الموت ليزداد من محاب محبوبه.

والله - سبحانه وتعالى - قد قضى بالموت، فكل ما قضى به فهو يريد ولا بد منه، فالرب يريد لموته لما سبق به قضاؤه، وهو مع ذلك كاره لمساءة عبده؛ وهى المساءة التى تحصل له بالموت، فصار الموت مراداً للحق من وجه، مكروهاً له من وجه، وهذا حقيقة التردد وهو: أن يكون الشيء الواحد مراداً من وجه، مكروهاً من وجه، وإن كان لا بد من ترجيح أحد الجانبين، كما ترجح إرادة الموت، لكن مع وجود كراهة مساءة عبده، وليس إرادته لموت المؤمن الذى يحبه ويكره مساءته، كإرادته لموت الكافر الذى يبغضه ويريد مساءته.

ثم قال بعد كلام سبق ذكره: ومن هذا الباب ما يقع فى الوجود من الكفر والفسوق والعصيان، فإن الله - تعالى - يبغض ذلك ويسخطه، ويكرهه وينهى عنه، وهو - سبحانه - قد قدره وقضاه وشاء بإرادته الكونية، وإن لم يرده بإرادة دينية، وهذا هو فصل الخطاب فيما تنازع فيه الناس، من أنه - سبحانه - هل يأمر بما لا يريد؟

/ فالمشهور عند متكلمة أهل الإثبات، ومن وافقهم من الفقهاء أنه يأمر بما لا يريد، ١٣٢/١٨ وقالت القدرية والمعتزلة وغيرهم: إنه لا يأمر إلا بما يريد.

والتحقيق أن الإرادة فى كتاب الله نوعان: إرادة دينية شرعية وإرادة كونية قدرية، فالأول كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَكُن يُرِيدُ لِطَهْرِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُجِبَنَّ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٦، ٢٧]، فإن الإرادة هنا بمعنى المحبة والرضا وهى الإرادة الدينية. وإليه الإشارة بقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

وأما الإرادة الكونية القدرية فمثل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ صِدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُمْ يُجْعَلْ صِدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، ومثل قول المسلمين: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. فجميع الكائنات داخله فى هذه

(١) البخارى فى الرقاق (٦٥٠٢) عن أبى هريرة .

الإرادة والإشاعة لا يخرج عنها خير ولا شر، ولا عرف ولا نكر، وهذه الإرادة والإشاعة تتناول ما لا يتناوله الأمر الشرعى، وأما الإرادة الدينية فهى مطابقة للأمر الشرعى لا يختلفان، وهذا التقسيم الوارد فى اسم الإرادة يرد مثله فى اسم الأمر والكلمات، والحكم ١٣٣/١٨ والقضاء، والكتاب والبعث،/ والإرسال ونحوه؛ فإن هذا كله ينقسم إلى: كونى قدرى، وإلى دينى شرعى.

والكلمات الكونية هى: التى لا يخرج عنها بر ولا فاجر، وهى التى استعان بها النبى ﷺ فى قوله: «أعوذ بكلمات الله التامات، التى لا يجاوزهن بر ولا فاجر» (١) قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

وأما الدينية فهى: الكتب المنزلة التى قال فيها النبى ﷺ: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله» (٢) وقال تعالى: ﴿وَصَدَقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا﴾ [التحریم: ١٢]. وكذلك الأمر الدينى، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، والكونية: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا﴾ [يس: ٨٢].

والبعث الدينى، كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢]، والبعث الكونى: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا﴾ [الإسراء: ٥].

والإرسال الدينى، كقوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ﴾ [الفتح: ٢٨]، والكونى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكٰفِرِينَ تَوۡزِيۡهُمُ أَزۡوَٰجًا﴾ [مريم: ٨٣].

١٣٤/١٨ / وهذا مبسوط فى غير هذا الموضوع. فما يقع فى الوجود من المنكرات هى مرادة لله إرادة كونية، داخله فى كلماته التى لا يجاوزهن بر ولا فاجر، وهو - سبحانه - مع ذلك لم يردّها إرادة دينية، ولا هى موافقة لكلماته الدينية، ولا يرضى لعباده الكفر، ولا يأمر بالفحشاء، فصارت له من وجه مكروهة. ولكن هذه ليست بمنزلة قبض المؤمن، فإن ذلك يكرهه؛ والكرهة مساءة المؤمن، وهو يريد له لما سبق فى قضائه له بالموت فلا بد منه، وإرادته لعبده المؤمن خير له ورحمة به، فإنه قد ثبت فى الصحيح: «أن الله - تعالى - لا يقضى للمؤمن قضاءً إلا كان خيراً له، إن أصابته سراء شكر فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له» (٣).

(١) مالك فى الموطأ ١٠٩٥١/٢ (١٠) وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد (١٢٩/١٠): «رواه الطبرانى وفيه المسبب بن واضح وقد وثقه غير واحد وضعفه جماعة وكذلك الحسن بن على العمري وبقية رجاله رجال الصحيح» .  
(٢) البخارى فى الجهاد (٢٨١٠)، ومسلم فى الإمارة (١٥٠/١٩٠٤، ١٥١)، وابن ماجه فى الجهاد (٢٧٨٣)، وأحمد ٣٩٢/٤، ٣٩٧ كلهم عن أبى موسى .  
(٣) مسلم فى الزهد (٦٤/٢٩٩٩) عن صهيب .

وأما المنكرات، فإنه يبغضها ويكرهها؛ فليس لها عاقبة محمودة من هذه الجهة إلا أن يتوبوا منها فيرحمون بالتوبة، وإن كانت التوبة لا بد أن تكون مسبقة بمعصية؛ ولهذا يجاب عن قضاء المعاصي على المؤمن بجوابين:

أحدهما: أن هذا الحديث لم يتناولها وإنما تناول المصائب.

والثاني: أنه إذا تاب منها كان ما تعقبه التوبة خيراً فإن التوبة حسنة وهي من أحب الحسنات إلى الله، والله يفرح بتوبة عبده إذا تاب إليه أشد ما يمكن أن يكون من الفرح، وأما المعاصي التي لا يتاب منها فهي شر على صاحبها، والله - سبحانه - قدر كل شيء وقضاه؛ لما له في ذلك من الحكمة، كما قال: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ١٨/١٣٥]، وقال تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [السجدة: ٧]، فما من مخلوق إلا والله فيه حكمة.

ولكن هذا بحر واسع قد بسطناه في مواضع، والمقصود هنا التنبيه على أن الشيء المعين يكون محبوباً من وجه، مكروهاً من وجه وأن هذا حقيقة التردد، وكما أن هذا في الأفعال فهو في الأشخاص. والله أعلم.

١٣٦/١٨ / سئل شيخ الإسلام عن معنى حديث أبي ذر - رضى الله عنه - عن رسول الله ﷺ فيما يروى عن الله - تبارك وتعالى - أنه قال: «ياعبادى إنى حرمت الظلم على نفسى، وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا. يا عبادى كلکم ضال إلا من هديته، فاستهدونى أهدکم. يا عبادى، کلکم جائع إلا من أطعمته، فاستطعمونى أطعمکم. يا عبادى کلکم عار إلا من كسوته، فاستكسونى أكسکم. يا عبادى، إنکم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعاً، فاستغفرونى أغفر لکم. يا عبادى، إنکم لن تبلغوا ضرى فتضرونى، ولن تبلغوا نفعى فتنفعونى. يا عبادى، لو أن أولکم وآخرکم وإنسکم وجنکم كانوا على اتقى قلب رجل واحد منکم مازاد ذلك فى ملكى شيئاً. يا عبادى، لو أن أولکم وآخرکم وإنسکم وجنکم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منکم ما نقص ذلك من ملكى شيئاً. يا عبادى، لو أن أولکم وآخرکم وإنسکم وجنکم قاموا فى صعيد واحد، فسألونى، فأعطيت كل إنسان منهم مسألته ما نقص ذلك مما عندى إلا كما ينقص المحيط إذا أدخل البحر. يا عبادى، إنما هى أعمالکم أحصیها لکم ثم أوفیکم/إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله - عز وجل - ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه»<sup>(١)</sup>.

## فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله. أما قوله تعالى: «ياعبادى، إنى حرمت الظلم على نفسى» ففيه مسألتان كبيرتان، كل منهما ذات شعب وفروع:

إحدهما: فى الظلم الذى حرمه الله على نفسه، ونفاه عن نفسه بقوله: ﴿وَمَا ظَلَمْتَنَّهُمْ﴾ [هود: ١٠١]، وقوله: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، وقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠]، وقوله: ﴿قُلْ مَنَعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَى وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٧٧]، ونفى إرادته بقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٨]، وقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣١]، ونفى خوف العباد له بقوله: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، فإن الناس تنازعوا فى

(١) مسلم فى البر والصلة (٥٥/٢٥٧٧).

معنى هذا الظلم تنازعاً صاروا فيه بين طرفين متباعدين ووسط بينهما، وخيار الأمور أوساطها، وذلك بسبب البحث في القدر ومجامعته للشرع؛ إذ الخوض في ذلك بغير علم تام أوجب ضلال عامة الأمم؛ ولهذا نهى النبي ﷺ أصحابه عن التنازع فيه.

/ فذهب المكذبون بالقدر القائلون: بأن الله لم يخلق أفعال العباد، ولم يرد أن يكون إلا ١٣٨/١٨ ما أمر بأن يكون. وغلاتهم المكذبون بتقديم علم الله وكتابه بما سيكون من أفعال العباد من المعتزلة وغيرهم، إلى أن الظلم منه هو نظير الظلم من الآدميين بعضهم لبعض، وشبهوه ومثلوه في الأفعال بأفعال العباد، حتى كانوا هم ممثلة الأفعال، وضربوا الله الأمثال، ولم يجعلوا له المثل الأعلى، بل أوجبوا عليه وحرموا ما رأوا أنه يجب على العباد ويحرم، بقياسه على العباد، وإثبات الحكم في الأصل بالرأى، وقالوا عن هذا: إذا أمر العبد ولم يعنه بجميغ ما يقدر عليه من وجوه الإعانة كان ظالماً له، والتزموا أنه لا يقدر أن يهدى ضالاً، كما قالوا: إنه لا يقدر أن يضل مهتدياً، وقالوا عن هذا: إذا أمر اثنين بأمر واحد وخص أحدهما بإعانتة على فعل المأمور كان ظالماً، إلى أمثال ذلك من الأمور التي هي من باب الفضل والإحسان، جعلوا تركه لها ظلماً.

وكذلك ظنوا أن التعذيب لمن كان فعله مقدرًا ظلم له، ولم يفرقوا بين التعذيب لمن قام به سبب استحقاق ذلك ومن لم يقم، وإن كان ذلك الاستحقاق خلقه لحكمة أخرى عامة أو خاصة.

وهذا الموضع زلت فيه أقدام، وضلت فيه أفهام، فعارض هؤلاء آخرون من أهل الكلام المثبتين للقدر، فقالوا: ليس للظلم منه حقيقة/ يمكن وجودها، بل هو من الأمور الممتنعة ١٣٩/١٨ لذاتها، فلا يجوز أن يكون مقدوراً ولا أن يقال: إنه هو تارك له باختياره ومشيته. وإنما هو من باب الجمع بين الضدين، وجعل الجسم الواحد في مكانين، وقلب القديم محدثاً، والمحدث قديماً، وإلا فمهما قدر في الذهن وكان وجوده ممكناً والله قادر عليه فليس بظلم منه، سواء فعله أو لم يفعله.

وتلقى هذا القول عن هؤلاء طوائف من أهل الإثبات من الفقهاء وأهل الحديث، من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، ومن شراح الحديث ونحوهم، وفسروا هذا الحديث بما يبنى على هذا القول، وربما تعلقوا بظاهر من أقوال مأثورة، كما روينا عن إياس ابن معاوية أنه قال: ما ناظرت بعقلي كله أحداً إلا القدرية، قلت لهم: ما الظلم؟ قالوا: أن تأخذ ما ليس لك، أو أن تتصرف فيما ليس لك. قلت: فله كل شيء. وليس هذا من إياس إلا ليبين أن التصرفات الواقعة هي في ملكه، فلا يكون ظلماً بموجب حدهم، وهذا مما لا نزاع بين أهل الإثبات فيه؛ فإنهم متفقون مع أهل الإيمان بالقدر على أن كل ما فعله

الله فهو عدل .

وفي حديث الكرب الذى رواه الإمام أحمد عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أصاب عبداً قط هم ولا حزن فقال: اللهم إني عبدك ابن عبدك ابن أمك، ١٤٠/١٨ ناصيتي بيدك، ماضٍ فى حكمك، عدل فى قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته فى كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به فى علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيعاً قلبى، ونور صدرى، وجلاء حزنى، وذهب همى وغمى، إلا أذهب الله همه وغمه، وأبدله مكانه فرحاً». قالوا: يا رسول الله، أفلا نتعلمهن؟ قال: «بلى ينبغى لمن سمعهن أن يتعلمهن»<sup>(١)</sup>، فقد بين أن كل قضائه فى عبده عدل؛ ولهذا يقال: كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل. ويقال: أعطتك بفضلك والمنة لك، وعصيتك بعلمك - أو بعدلك - والحجة لك، فأسألك بوجوب حجتك على وانقطاع حاجتى إلا ما غفرت لى .

وهذه المناظرة من إياس كما قال ربيعة بن أبى عبد الرحمن<sup>(٢)</sup> لغيلان<sup>(٣)</sup> حين قال له غيلان: نشدتك الله! أترى الله يحب أن يعصى؟ فقال: نشدتك الله! أترى الله يعصى قسراً؟ يعنى: قهراً. فكأنما ألقمه حجراً فإن قوله: يحب أن يعصى لفظ فيه إجمال، وقد لا يتأتى فى المناظرة تفسير المجملات خوفاً من لدد الخصم فيؤتى بالواضحات، فقال: أفتراه يعصى قسراً؟ فإن هذا إلزام له بالعجز الذى هو لازم للقدرية، ولمن هو شر منهم من الدهرية الفلاسفة وغيرهم .

وكذلك إياس رأى أن هذا الجواب المطابق لخدمهم خاصم لهم، ولم يدخل معهم فى التفصيل الذى يطول .

١٤١/١٨ | وبالجملة، فقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، قال أهل التفسير من السلف: لا يخاف أن يظلم فيحمل عليه سيئات غيره، ولا يهضم فينقص من حسناته، ولا يجوز أن يكون هذا الظلم هو شيء ممتنع غير مقدور عليه، فيكون التقدير: لا يخاف ما هو ممتنع لذاته، خارج عن الممكنات والمقدورات، فإن

(١) أحمد ١/٣٩١، ٤٥٢، والحاكم فى المستدرک ١/٥٠٩ .

(٢) هو أبو عثمان ربيعة بن أبى عبد الرحمن فروخ، الإمام، مفتى المدينة وعالم الوقت، ويقال له: ربيعة الرأى، قيل له ذلك؛ لأنه كان يتقوى بالرأى، مات سنة ١٣٦هـ. [تاريخ بغداد ٨/٤٢٠، وسير أعلام النبلاء ٦/٨٩، وشذرات الذهب ١/١٩٤].

(٣) هو أبو مروان غيلان بن مسلم الدمشقى، كان من بلغاء الكتاب، تسبب إليه فرقة «الغيلانية» من القدرية، وهو ثانى من تكلم فى القدر ودعا إليه، لم يسبقه سوى معبد الجهنى المقتول فى القدر. [لسان الميزان ٤/٤٩٢، والأعلام ٥/١٢٤].

مثل هذا إذا لم يكن وجوده ممكناً حتى يقولوا: إنه غير مقدور، ولو أَرَادَهُ كَخَلَقَ المثل له فكيف يعقل وجوده؟ فضلاً أن يتصور خوفه حتى ينفي خوفه، ثم أى فائدة فى نفي خوف هذا؟ وقد علم من سياق الكلام أن المقصود بيان أن هذا العامل المحسن لا يجزى على إحسانه بالظلم والهضم. فعلم أن الظلم والهضم المنفى يتعلق بالجزاء - كما ذكره أهل التفسير، وأن الله لا يجزيه إلا بعمله؛ ولهذا كان الصواب الذى دلت عليه النصوص: أن الله لا يعذب فى الآخرة إلا من أذنب؛ كما قال: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمَنْ يَتَّبِعُكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥]، فلو دخلها أحد من غير أتباعه لم تمتىء منهم؛ ولهذا ثبت فى الصحيحين فى حديث تهاج الجنة والنار من حديث أبى هريرة وأنس: «أن النار لا تمتلىء من كان ألقى فيها حتى ينزوي بعضها إلى بعض، وتقول قط قط! بعد قولها: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠] وأما الجنة فيبقى فيها فضل عمن يدخلها من أهل الدنيا، فينشئ الله لها خلقاً آخر» (١).

/ولهذا كان الصواب الذى عليه الأئمة فيمن لم يكلف فى الدنيا من أطفال المشركين، ١٤٢/١٨ ونحوهم ما صح به الحديث، وهو: أن الله أعلم بما كانوا عاملين، فلا نحكم لكل منهم بالجنة ولا لكل منهم بالنار، بل هم ينقسمون بحسب ما يظهر من العلم إذا كلفوا يوم القيامة فى العرصات كما جاءت بذلك الآثار.

وكذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ۚ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [فصلت: ٤٦]، يدل الكلام على أنه لا يظلم محسناً، فينقصه من إحسانه أو يجعله لغيره، ولا يظلم مسيئاً، فيجعل عليه سيئات غيره، بل لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت. وهذا كقوله: ﴿أَمْ لَمْ يُنْتَأِ بِمَا فِي صُحُفٍ مُّوسَىٰ . وَإِنزِيلِهِمَ الَّذِي وُقِّيَ . أَلَا نُزِرُ وِزْرَهُ وِزْرَ أُخْرَىٰ . وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٦ - ٣٩]، فأخبر أنه ليس على أحد من وزر غيره شىء، وأنه لا يستحق إلا ما سعاه، وكلا القولين حق على ظاهره، وإن ظن بعض الناس أن تعذيب الميت ببيكاء أهله ينافى الأول فليس كذلك؛ إذ ذلك الناتج يعذب بنوحه لا يحمل الميت وزره، ولكن الميت يناله ألم من فعل هذا، كما يتألم الإنسان من أمور خارجة عن كسبه وإن لم يكن جزاء الكسب.

والعذاب أعم من العقاب، كما قال ﷺ: «السفر قطعة من العذاب» (٢).

/وكذلك ظن قوم أن انتفاع الميت بالعبادات البدنية من الحي ينافي قوله: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]، فليس الأمر كذلك؛ فإن انتفاع الميت بالعبادات البدنية

(١) البخارى فى التفسير (٤٨٥٠) عن أبى هريرة، وفى التوحيد (٣٧٨٤) عن أنس، ومسلم فى الجنة (٣٦/٢٨٤٦) عن أبى هريرة (٣٨/٢٨٤٨) عن أنس.

(٢) البخارى فى العمرة (١٨٠٤) ومسلم فى الإمارة (١٧٩/١٩٢٧).

من الحى بالنسبة إلى الآية كانتفاعه بالعبادات المالية، ومن ادعى أن الآية تخالف أحدهما دون الآخر فقولهُ ظاهر الفساد، بل ذلك بالنسبة إلى الآية كانتفاعه بالدعاء والاستغفار والشفاعة، وقد بينا فى غير هذا الموضوع نحواً من ثلاثين دليلاً شرعياً يبين انتفاع الإنسان بسعى غيره؛ إذ الآية إنما نفت استحقاق السعى وملكه، وليس كل ما لا يستحقه الإنسان ولا يملكه لا يجوز أن يحسن إليه مالكة ومستحقه بما ينتفع به منه، فهذا نوع وهذا نوع، وكذلك ليس كل ما لا يملكه الإنسان لا يحصل له من جهته منفعة؛ فإن هذا كذب فى الأمور الدينية والدنيوية.

وهذه النصوص النافية للظلم تثبت العدل فى الجزاء، وأنه لا يبخس عامل عمله، وكذلك قوله فىمن عاقبهم: ﴿وَمَا ظَلَمْنَهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [هود: ١٠١]، وقوله: ﴿وَمَا ظَلَمْتَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، بين أن عقاب المجرمين عدلاً لذنوبهم، لا لأننا ظلمناهم فعاقبناهم بغير ذنب. والحديث الذى فى السنن: «لو عذب الله أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيراً من أعمالهم»<sup>(١)</sup> يبين أن العذاب لو وقع؛ لكان لاستحقاقهم ذلك، لا لكونه بغير ذنب، وهذا يبين أن من/الظلم المنفى عقوبة من لم يذنب.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ ءَامَنَ يَفْقَهُوا إِذْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ يَوْمِ الْأَخْرَابِ . مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣٠، ٣١]، بين أن هذا العقاب لم يكن ظلماً؛ لاستحقاقهم ذلك، وأن الله لا يريد الظلم، والأمر الذى لا يمكن القدرة عليه لا يصلح أن يمدح المدوح بعدم إرادته، وإنما يكون المدح بترك الأفعال إذا كان المدوح قادراً عليها، فعلم أن الله قادر على ما نزه نفسه عنه من الظلم وأنه لا يفعله، وبذلك يصح قوله: «إنى حرمت الظلم على نفسى»، وأن التحريم هو المنع، وهذا لا يجوز أن يكون فيما هو ممتنع لذاته، فلا يصلح أن يقال: حرمت على نفسى أو منعت نفسى من خلق مثلى، أو جعل المخلوقات خالقة، ونحو ذلك من المحالات. وأكثر ما يقال فى تأويل ذلك ما يكون معناه: إنى أخبرت عن نفسى بأن ما لا يكون مقدوراً لا يكون منى. وهذا المعنى مما يتيقن المؤمن أنه ليس مراد الرب، وأنه يجب تنزيه الله ورسوله عن إرادة مثل هذا المعنى الذى لا يليق الخطاب بمثله، إذ هو مع كونه شبه التكرير وإيضاح الواضح ليس فيه مدح ولا ثناء، ولا ما يستفيدة المستمع، فعلم أن الذى حرمه على نفسه هو أمر مقدور عليه لكنه لا يفعله؛ لأنه حرمه على نفسه، وهو - سبحانه - منزّه عن فعله

(١) أبو داود فى السنة (٤٦٩٩)، وابن ماجه فى المقدمة (٧٧)، وأحمد ١٨٢/٥، كلهم عن أبى بن كعب.

/ يبين ذلك أن ما قاله الناس فى حدود الظلم يتناول هذا دون ذلك، كقول بعضهم: ١٤٥/١٨  
الظلم وضع الشيء فى غير موضعه، كقولهم: من أشبه أباه فما ظلم. أى: فما وضع  
الشبه غير موضعه، ومعلوم أن الله - سبحانه - حكم عدل لا يضع الأشياء إلا مواضعها،  
ووضعها غير مواضعها ليس ممتنعاً لذاته، بل هو ممكن لكنه لا يفعله؛ لأنه لا يريد، بل  
يكرهه ويبغضه، إذ قد حرمه على نفسه .

وكذلك من قال: الظلم إضرار غير مستحق. فإن الله لا يعاقب أحداً بغير حق. وكذلك  
من قال: هو نقص الحق وذكر أن أصله النقص كقوله: ﴿كَلْنَا الْجِنِّينَ ءَأَنْتَ أَكْلَهَا وَلَمْ تَظَلِمِ  
مِنَهُ شَيْئاً﴾ [الكهف: ٣٣].

وأما من قال: هو التصرف فى ملك الغير فهذا ليس بمطرد ولا منعكس، فقد يتصرف  
الإنسان فى ملك غيره بحق ولا يكون ظالماً، وقد يتصرف فى ملكه بغير حق فيكون ظالماً،  
وظلم العبد نفسه كثير فى القرآن. وكذلك من قال: فعل المأمور خلاف ما أمر به، ونحو  
ذلك إن سلم صحة مثل هذا الكلام فالله - سبحانه - قد كتب على نفسه الرحمة وحرم على  
نفسه الظلم، فهو لا يفعل خلاف ما كتب ولا يفعل ما حرم.

وليس هذا الجواب موضع بسط هذه الأمور التى نبهنا عليها فيه وإنما يشير إلى النكت، ١٤٦/١٨  
وبهذا يتبين القول المتوسط، وهو أن الظلم الذى حرمه الله على نفسه مثل: أن يترك  
حسانات المحسن فلا يجزيه بها ويعاقب البرىء على ما لم يفعل من السيئات، ويعاقب هذا  
بذنب غيره، أو يحكم بين الناس بغير القسط، ونحو ذلك من الأفعال التى ينزه الرب عنها  
لقسطه وعدله وهو قادر عليها، وإنما استحق الحمد والثناء؛ لأنه ترك هذا الظلم وهو قادر  
عليه. وكما أن الله منزه عن صفات النقص والعيب فهو - أيضاً - منزه عن أفعال النقص  
والعيب.

وعلى قول الفريق الثانى ما ثم فعل يجب تنزيه الله عنه أصلاً، والكتاب والسنة وإجماع  
سلف الأمة وأئمتها يدل على خلاف ذلك، ولكن متكلمو أهل الإثبات لما ناظرو متكلمة  
النفى ألزموهم لوازم لم ينفصلوا عنها إلا بمقابلة الباطل بالباطل، وهذا مما عابه الأئمة  
وذموا، كما عاب الأوزاعى والزبيدى والشورى وأحمد بن حنبل وغيرهم مقابلة القدرية  
بالغلو فى الإثبات، وأمروا بالاعتصام بالكتاب والسنة، وكما عابوا أيضاً على من قابل  
الجهمية نفاة الصفات بالغلو فى الإثبات حتى دخل فى تمثيل الخالق بالمخلوق. وقد بسطنا  
الكلام فى هذا وهذا، وذكرنا كلام السلف والأئمة فى هذا فى غير هذا الموضع.

ولو قال قائل: هذا مبنى على «مسألة تحسين العقل وتقييحه»، فمن قال: العقل يعلم به

١٤٧/١٨ حسن الأفعال وقبحها فإنه ينزه الرب عن بعض الأفعال، ومن قال: لا يعلم ذلك إلا بالسمع فإنه يجوز جميع الأفعال عليه لعدم النهي في حقه، قيل له: ليس بناء هذه على تلك بلازم، وبتقدير لزومها ففي تلك تفصيل وتحقيق قد بسطناه في موضعه، وذلك أنا فرضنا أننا نعلم بالعقل حسن بعض الأفعال وقبحها، لكن العقل لا يقول: إن الخالق كالمخلوق، حتى يكون ما جعله حسناً لهذا أو قبيحاً له جعله حسناً للآخر أو قبيحاً له، كما يفعتل مثل ذلك القدرية؛ لما بين الرب والعبد من الفروق الكثيرة. وإن فرضنا أن حسن الأفعال وقبحها لا يعلم إلا بالشرع، فالشرع قد دل على أن الله قد نزه نفسه عن أفعال وأحكام - فلا يجوز أن يفعلها - تارة بخبره مثنياً على نفسه بأنه لا يفعلها، وتارة بخبره أنه حرّمها على نفسه.

وهذا يبين المسألة الثانية. فنقول: الناس لهم في أفعال الله باعتبار ما يصلح منه ويجوز وما لا يجوز منه ثلاثة أقوال: طرفان ووسط.

فالطرف الواحد: طرف القدرية، وهم الذين حجروا عليه أن يفعل إلا ما ظنوا بعقلهم أنه الجائز له، حتى وضعوا له شريعة التعديل والتجوز، فأوجبوا عليه بعقلهم أموراً كثيرة، وحرّموا عليه بعقلهم أموراً كثيرة، لا بمعنى أن العقل أمر له ونهيه؛ فإن هذا لا يقوله عاقل. ١٤٨/١٨ بل بمعنى أن تلك الأفعال مما علم بالعقل وجوبها وتحريمها، ولكن أدخلوا في ذلك المنكرات ما بنوه على بدعتهم في التكذيب بالقدر وتوابع ذلك.

والطرف الثاني: طرف الغلاة في الرد عليهم، وهم الذين قالوا: لا ينزه الرب عن فعل من الأفعال، ولا نعلم وجه امتناع الفعل منه إلا من جهة خبره أنه لا يفعله، المطابق لعلمه بأنه لا يفعله. وهؤلاء منوعوا حقيقة ما أخبر به من أنه كتب على نفسه الرحمة وحرّم على نفسه الظلم، قال الله - تعالى -: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤].

وفي الصحيحين عن أبي هريرة - رضى الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «إن الله لما قضى الخلق كتب على نفسه كتاباً، فهو موضوع عنده فوق العرش: إن رحمتي تغلب غضبي»<sup>(١)</sup>، ولم يعلم هؤلاء أن الخبر المجرد المطابق للعلم لا يبين وجه فعله وتركه؛ إذ العلم يطابق المعلوم، فعلمه بأنه يفعل هذا وأنه لا يفعل هذا ليس فيه تعرض؛ لأنه كتب هذا على نفسه وحرّم هذا على نفسه، كما لو أخبر عن كائن من كان أنه يفعل كذا ولا يفعل كذا، لم يكن في هذا بيان؛ لكونه محموداً ممدوحاً على فعل هذا وترك هذا، ولا في ذلك ما يبين قيام المقتضى لهذا والمانع من هذا؛ فإن الخبر المحض كاشف عن المخبر

(١) البخارى فى بدء الخلق (٣١٩٤) ومسلم فى التوبة (٢٧٥١ / ١٤-١٦).

عنه، ليس فيه بيان ما يدعو إلى الفعل ولا إلى الترك، بخلاف قوله: ﴿ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ ۙ ۱۸/۱۴۹ الرَّحْمَةَ ﴾ [الأنعام: ۱۲]، «وحرّم على نفسه الظلم» فإنّ التحريم مانع من الفعل، وكتابتها على نفسه داعية إلى الفعل، وهذا بين واضح؛ إذ ليس المراد بذلك مجرد كتابته أنه يفعل، وهو كتابة التقدير، كما قد ثبت في الصحيح: «أنه قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء» (۱)؛ فإنه قال: ﴿ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾، ولو أريد كتابة التقدير لكان قد كتب على نفسه الغضب، كما كتب على نفسه الرحمة؛ إذ كان المراد مجرد الخبر عما سيكون، ولكان قد حرم على نفسه كل ما لم يفعله من الإحسان كما حرم الظلم.

وكما أن الفرق ثابت في حقنا بين قوله: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ [البقرة: ۱۷۸] وبين قوله: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ [القمر: ۵۲]. وقوله: ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا ﴾ [الحديد: ۲۲]. وقوله: «فبيعت إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات، فيقال له: اكتب رزقه وأجله وعمله، وشقى أو سعيد» (۲). فهكذا الفرق - أيضاً - ثابت في حق الله.

ونظير ما ذكره من كتابته على نفسه كما تقدم قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم: ۴۷]، وقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «يا معاذ، أتدري ما حق الله على عباده؟» قلت: الله/ورسوله أعلم، قال «حقه عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به ۱۸/۱۵۰ شيئاً. أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟» قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «حقهم عليه ألا يعذبهم» (۳)، ومنه قوله في غير حديث: «كان حقاً على الله أن يفعل به كذا». فهذا الحق الذي عليه هو أحقه على نفسه بقوله.

ونظير تحريمه على نفسه وإيجابه على نفسه ما أخبر به من قسمه ليفعلن وكلمته السابقة، كقوله: ﴿ وَلَوْ لَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [يونس: ۱۹]، وقوله: ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ [ص: ۸۵]، و﴿ لَنُثَلِّكََنَّ الظَّالِمِينَ ﴾ [إبراهيم: ۱۳]، ﴿ فَأَلَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُودُوا فِي سَبِيلِ وَقْتَلُوا وَقْتَلُوا لَا كُفْرَانَ عَنْهُمْ سِيْفَاتِهِمْ وَلَا ذُنُوبَهُمْ جَنَدَتْ بَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [آل عمران: ۱۹۵]، ﴿ فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [الأعراف: ۶]، ونحو ذلك من صيغ القسم المتضمنة معنى الإيجاب والمعنى، بخلاف القسم المتضمن للخبر المحض.

ولهذا قال الفقهاء: اليمين إما أن توجب حقاً، أو منعاً، أو تصديقاً، أو تكذيباً. وإذا

(۱) مسلم في القدر (۲/۲۶۵۳ / ۱۶) عن عبد الله بن عمرو .

(۲) البخارى في بدء الخلق (۸/۳۲) ومسلم في القدر (۱/۲۶۴۳) .

(۳) البخارى في الجهاد (۲۸۵۶) ومسلم في الإيمان (۳۰/۴۸، ۴۹) .

كان معقولاً في الإنسان أنه يكون آمراً مأموراً كقوله: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، وقوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ حَافٍ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْفُحْشِ﴾ [النازعات: ٤٠]، مع أن العبد له أمر ونهيه فوقه، والرب الذي ليس فوقه أحد لأن يتصور أن يكون هو الأمر الكاتب ١٥١/١٨ على نفسه الرحمة، والناهي المحرم على نفسه الظلم أولى/وأحرى، وكتابتته على نفسه ذلك تستلزم إرادته لذلك ومحبه له ورضاه بذلك، وتحريمه الظلم على نفسه يستلزم بغضه لذلك وكراهته له، وإرادته ومحبه للفعل توجب وقوعه منه، وبغضه له وكراهته لأن يفعله يمنع وقوعه منه. فأما ما يحبه ويبغضه من أفعال عباده فذلك نوع آخر، ففرق بين فعله هو وبين ماهو مفعول مخلوق له، وليس في مخلوقه ماهو ظلم منه وإن كان بالنسبة إلى فاعله الذي هو الإنسان هو ظلم، كما أن أفعال الإنسان هي بالنسبة إليه تكون سرقة وزنا وصلاة وصوماً، واللّه تعالى خالقها بمشيئته، وليست بالنسبة إليه كذلك؛ إذ هذه الأحكام هي للفاعل الذي قام به هذا الفعل، كما أن الصفات هي صفات للموصوف الذي قامت به لا للمخلوق الذي خلقها وجعلها صفات، واللّه - تعالى - خلق كل صانع وصنعتة كما جاء ذلك في الحديث، وهو خالق كل موصوف وصفته.

ثم صفات المخلوقات ليست صفات له؛ كالألوان والطعوم والروائح لعدم قيام ذلك به. وكذلك حركات المخلوقات ليست حركات له ولا أفعالاً له بهذا الاعتبار؛ لكونها مفعولات هو خلقها. وبهذا الفرق تزول شبه كثيرة. والأمر الذي كتبه على نفسه يستحق عليه الحمد والثناء وهو مقدس عن ترك هذا الذي لو ترك لكان تركه نقصاً، وكذلك الأمر الذي حرّمه على نفسه يستحق الحمد والثناء على تركه، وهو مقدس عن فعله الذي لو كان لأوجب نقصاً.

١٥٢/١٨ / وهذا كله بين - ولله الحمد - عند الذين أتوا العلم والإيمان، وهو أيضاً مستقر في قلوب عموم المؤمنين، ولكن القدرية شبهوا على الناس بشبههم، فقابلهم من قابلهم بنوع من الباطل، كالكلام الذي كان السلف والأئمة يذمونهم؛ وذلك أن المعتزلة قالوا: قد حصل الاتفاق على أن اللّه ليس بظالم، كما دل عليه الكتاب والسنة، والظالم من فعل الظلم، كما أن العادل من فعل العدل، هذا هو المعروف عند الناس من مسمى هذا الاسم سمعاً وعقلاً، قالوا: ولو كان الله خالقاً لأفعال العباد التي هي الظلم لكان ظالماً. فعارضهم هؤلاء بأن قالوا: ليس الظالم من فعل الظلم، بل الظالم من قام به الظلم. وقال بعضهم: الظالم من اكتسب الظلم وكان منهياً عنه. وقال بعضهم: الظالم من فعل محرماً عليه أو ما نهى عنه. ومنهم من قال: من فعل الظلم لنفسه. وهؤلاء يعنون: أن يكون الناهي له والمحرّم عليه غيره الذي يجب عليه طاعته؛ ولهذا كان تصور الظلم منه ممتنعاً عندهم لذاته؛ كاستناع

أن يكون فوقه أمر له وناه. ويمتنع عند الطائفتين أن يعود إلى الرب من أفعاله حكم لنفسه.  
وهؤلاء لم يمكنهم أن ينازعوا أولئك في أن العادل من فعل العدل بل سلموا ذلك لهم،  
وإن نازعهم بعض الناس منازعة عنادية.

/والذى يكشف تلبيس المعتزلة أن يقال لهم: الظالم والعادل الذى يعرفه الناس، وإن كان ١٥٣/١٨  
فاعلا للظلم والعدل فذلك يَأْتُم به أيضاً، ولا يعرف الناس من يسمى ظلماً ولم يَقم به  
الفعل الذى به صار ظلماً، بل لا يعرفون ظلماً إلا من قام به الفعل الذى فعله وبه صار  
ظلماً، وإن كان فعله متعلقاً بغيره وله مفعول منفصل عنه. لكن لا يعرفون الظالم إلا بأن  
يكون قد قام به ذلك، فكونكم أخذتم في حد الظالم أنه من فعل الظلم وعينتم بذلك من  
فعله في غيره - فهذا تلبيس وإفساد للشرع والعقل واللغة، كما فعلتم في مسمى المتكلم  
حيث قلتم: هو من فعل الكلام ولو في غيره. وجعلتم من أحدث كلاماً منفصلاً عنه قائماً  
بغيره متكلماً وإن لم يَقم به هو كلام أصلاً. وهذا من أعظم البهتان والقرمطة والسفسطة.

ولهذا ألزمهم السلف أن يكون ما أحدثه من الكلام في الجمادات، وكذلك أيضاً ما خلقه  
في الحيوانات، ولا يفرق حينئذ بين نطق وأنطق وإنما قالت الجلود: ﴿أَنْطَقْنَا اللهُ الَّذِي أَنْطَقَ  
كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١]، ولم تقل: نطق الله بذلك؛ ولهذا قال من قال من السلف  
كسليمان بن داود الهاشمي وغيره ما معناه: إنه على هذا يكون الكلام الذي خلق في  
فرعون حتى قال: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤]، كالكلام الذي خلق في الشجرة  
حتى قالت: ﴿إِنِّي أَنَا اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [طه: ١٤]، فإما أن يكون فرعون محقاً، أو تكون ١٥٤/١٨  
الشجرة كفرعون. وإلى هذا المعنى يَنحُو الاتحادية من الجهمية وينشدون:

وكل كلام فى الوجود كلامه سواء علينا نشره ونظامه

وهذا يستوعب أنواع الكفر؛ ولهذا كان من الأمر البين للخاصة والعامة أن مَنْ قال:  
المتكلم لا يقوم به كلام أصلاً - فإن حقيقة قوله أنه ليس بمتكلم؛ إذ ليس المتكلم إلا هذا؛  
ولهذا كان أولوهم يقولون: ليس بمتكلم. ثم قالوا: هو متكلم بطريق المجاز، وذلك لما  
استقر فى الفطر أن المتكلم لا بد أن يقوم به كلام وإن كان مع ذلك فاعلاً له، كما يقوم  
بالإنسان كلامه وهو كاسب له. أما أن يجعل مجرد أحداث الكلام فى غيره كلاماً له -  
فهذا هو الباطل.

وهكذا القول فى الظلم، فَهَبْ أن الظالم من فعل الظلم فليس هو من فعله فى غيره،  
ولم يَقم به فعل أصلاً، بل لا بد أن يكون قد قام به فعل، وإن كان متعدياً إلى غيره، فهذا  
جواب. ثم يقال لهم: الظلم فيه نسبة وإضافة، فهو ظلم من الظالم، بمعنى أنه عدوان

وبغى منه، وهو ظلم للمظلوم، بمعنى أنه بغى واعتداء عليه. وأما من لم يكن متعدى عليه به ولا هو منه عدوان على غيره فهو فى حقه ليس بظلم، لا منه ولا له.

١٥٥/١٨ /والله - سبحانه - إذا خلق أفعال العباد فذلك من جنس خلقه لصفاتهم فهم الموصوفون بذلك، فهو - سبحانه - إذا جعل بعض الأشياء أسود، وبعضها أبيض، أو طويلاً، أو قصيراً، أو متحركاً، أو ساكناً. أو عالماً، أو جاهلاً، أو قادراً، أو عاجزاً، أو حياً، أو ميتاً. أو مؤمناً أو كافراً، أو سعيداً، أو شقيماً، أو ظالماً. أو مظلوماً- كان ذلك المخلوق هو الموصوف بأنه الأبيض والأسود، والطويل والقصير، والحى والميت، والظالم والمظلوم، ونحو ذلك. والله - سبحانه - لا يوصف بشئ من ذلك، وإنما إحداثه للفعل الذى هو ظلم من شخص وظلم لآخر بمنزلة إحداثه الأكل والشرب الذى هو أكل من شخص وأكل لآخر، وليس هو بذلك أكلاً ولا مأكولاً.

ونظائر هذا كثيرة، وإن كان فى خلق أفعال العباد لازمها ومتعديها حكم بالغة، كما له حكمة بالغة فى خلق صفاتهم وسائر المخلوقات، لكن ليس هذا موضع تفصيل ذلك. وقد ظهر بهذين الوجهين تدليس القدرية.

وأما تلك الحدود التى عورضوا بها فهى دعاوى ومخالفة أيضاً للمعلوم من الشرع واللغة والعقل، أو مشتملة على نوع من الإجمال، فإن قول القائل: الظالم من قام به الظلم ١٥٦/١٨ يقتضى أنه لا بد أن يقوم به، لكن يقال له: وإن لم يكن فاعلاً له/أمراً له لا بد أن يكون فاعلاً له مع ذلك، فإن أراد الأول كان اقتضاه على تفسير الظالم بمن قام به الظلم كإقتضار أولئك على تفسير الظالم فى فعل الظلم، والذى يعرفه الناس عامهم وخاصهم أن الظالم فاعل للظلم وظلمه فعل قائم به، وكل من الفريقين جحد بعض الحق.

وأما قولهم: من فعل محرماً عليه أو منهياً عنه ونحو ذلك، فالإطلاق صحيح. لكن يقال: قد دل الكتاب والسنة على أن الله تعالى كتب على نفسه الرحمة، وكان حقاً عليه نصر المؤمنين، وكان حقاً عليه أن يجزى المطيعين، وأنه حرم الظلم على نفسه، فهو - سبحانه - الذى حرم بنفسه على نفسه الظلم، كما أنه هو الذى كتب بنفسه على نفسه الرحمة لا يمكن أن يكون غيره محرماً عليه أو موجباً عليه، فضلاً عن أن يعلم ذلك بعقل أو غيره، وإذا كان كذلك فهذا الظلم الذى حرمه على نفسه هو ظلم بلا ريب، وهو أمر ممكن مقدور عليه، وهو - سبحانه - يتركه مع قدرته عليه بمشيئته واختياره؛ لأنه عادل ليس بظالم، كما يترك عقوبة الأنبياء والمؤمنين، وكما يترك أن يحمل البرىء ذنوب المعتدين.

## فصل

قوله: «وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا» ينبغى أن يعرف أن هذا الحديث شريف القدر، عظيم المنزلة؛ ولهذا كان الإمام أحمد/يقول: هو أشرف حديث لأهل الشام، وكان ١٥٧/١٨ أبو إدريس الخولاني إذا حدث به جثاً على ركبتيه. ورواه أبو ذر الذى ما أَظَلَّت الخضرَاء ولا أَقَلَّت الغبراء أصدق لهجة منه، وهو من الأحاديث الإلهية التى رواها الرسول ﷺ عن ربه، وأخبر أنها من كلام الله - تعالى - وإن لم تكن قرآناً، وقد جمع فى هذا الباب زاهر الشحامى<sup>(١)</sup> وعبد الغنى المقدسى<sup>(٢)</sup> وأبو عبد الله المقدسى وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

وهذا الحديث قد تضمن من قواعد الدين العظيمة فى العلوم والأعمال والأصول والفروع؛ فإن تلك الجملة الأولى وهى قوله: «حرمت الظلم على نفسى» يتضمن جل مسائل الصفات والقدر إذا أعطيت حقها من التفسير، وإنما ذكرنا فيها ما لا بد من التنبية عليه من أوائل النكت الجامعة.

وأما هذه الجملة الثانية وهى قوله: «وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا» فإنها تجمع الدين كله؛ فإن ما نهى الله عنه راجع إلى الظلم، وكل ما أمر به راجع إلى العدل؛ ولهذا قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ﴾ [الحديد: ٢٥]، فأخبر أنه أرسل الرسل، وأنزل الكتاب والميزان؛ لأجل قيام الناس بالقسط. وذكر أنه أنزل الحديد الذى به ينصر هذا الحق، فالكاتب يهدى والسيف ينصر، وكفى بريك هادياً ونصيراً. ١٥٨/١٨

ولهذا كان قوام الناس بأهل الكتاب وأهل الحديد، كما قال من قال من السلف: صنفان إذا صلحوا صلح الناس: الأمراء والعلماء. وقالوا فى قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا

(١) فى المطبوعة: «الشحامى»، والصواب ما أثبتناه.

وهو أبو القاسم زاهر بن طاهر بن محمد النيسابورى، مسند نيسابور ومحدثها فى عصره خرج «التاريخ» وأملى نحو ألف مجلس، ولد فى ذى القعدة سنة ٤٤٦ هـ، ومات سنة ٥٢٣ هـ عن سبع وثمانين سنة. [سير أعلام النبلاء ٩/٢٠، ولسان الميزان ٥٨١/٢، والأعلام ٤٠/٣].

(٢) هو أبو محمد عبد الغنى بن عبد الواحد بن على بن جعفر المقدسى الحنبلى، صنف التصانيف الكثيرة الكبيرة الشهيرة، وإليه انتهى حفظ الحديث متنّاً وإسناداً ومعرفةً بفنونه، ولد سنة ٥٤١ هـ، ومات فى ربيع سنة ٦٠٠ هـ. [سير أعلام النبلاء ٤٣٣/٢١، وشذرات الذهب ٣٤٥/٤].

(٣) فى المطبوعة: «وغيرهما»، والصواب ما أثبتناه.

الرَّسُولُ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴿٥٩﴾ [النساء: ٥٩]، أقوالاً تجمع العلماء والأمرء؛ ولهذا نص الإمام أحمد وغيره على دخول الصنفين في هذه الآية؛ إذ كل منهما تجب طاعته فيما يقوم به من طاعة الله، وكان نواب رسول الله ﷺ في حياته؛ كعلي، ومعاذ، وأبي موسى، وعتاب بن أسيد، وعثمان بن أبي العاص، وأمثالهم، يجمعون الصنفين. وكذلك خلفاؤه من بعده؛ كأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ونوابهم.

ولهذا كانت السنة أن الذي يصلى بالناس صاحب الكتاب، والذي يقوم بالجهاد صاحب الحديد. إلى أن تفرق الأمر بعد ذلك، فإذا تفرق صار كل من قام بأمر الحرب من جهاد الكفار وعقوبات الفجار يجب أن يطاع فيما يأمر به من طاعة الله في ذلك، وكذلك من قام بجمع الأموال وقسمها يجب أن يطاع فيما يأمر به من طاعة الله في ذلك، وكذلك من قام بالكتاب بتبليغ أخباره وأوامره وبيانها يجب أن يصدق ويطاع فيما أخبر به من الصدق في ذلك، وفيما يأمر به من طاعة الله في ذلك.

١٥٩/١٨ / والمقصود هنا أن المقصود بذلك كله هو أن يقوم الناس بالقسط؛ ولهذا لما كان المشركون يحرمون أشياء ما أنزل الله بها من سلطان، ويأمرون بأشياء ما أنزل الله بها من سلطان، أنزل الله في سورة الأنعام والأعراف وغيرهما يذمهم على ذلك، وذكر ما أمر به هو وما حرمه هو فقال: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وهذه الآية تجمع أنواع المحرمات كما قد بيناه في غير هذا الموضع. وتلك الآية تجمع أنواع الواجبات كما بيناه أيضاً، وقوله: ﴿أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، أمر مع القسط بالتوحيد الذي هو عبادة الله وحده لا شريك له، وهذا أصل الدين، وضده هو الذنب الذي لا يغفر، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وهو الدين الذي أمر الله به جميع الرسل، وأرسلهم به إلى جميع الأمم، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَسَلِّ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجْعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥] وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى:

﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ . وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥١، ٥٢].

ولهذا ترجم البخارى فى صحيحه «باب ما جاء فى أن دين الأنبياء واحد» وذكر الحديث الصحيح فى ذلك، وهو الإسلام العام الذى اتفق عليه جميع النبيين. قال نوح عليه السلام: ﴿وَأَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢] وقال تعالى فى قصة إبراهيم: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ . وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ يَنْبَى إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَى لَكُمْ الَّذِينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣١، ١٣٢]، ﴿وَقَالَ مُوسَى يَقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤]، وقال تعالى: ﴿قَالَ الْخَوَارِجُ نَحْنُ أَهْلُ الْإِسْلَامِ وَاللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَنُورٌ يُحْكَمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ [المائدة: ٤٤].

/وهذا التوحيد - الذى هو أصل الدين - هو أعظم العدل، وضده وهو الشرك أعظم ١٦١/١٨ الظلم، كما أخرجنا فى الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، شق ذلك على أصحاب النبي ﷺ، وقالوا: أينا لم يظلم نفسه؟ فقال: «الم تسمعوا إلى قول العبد الصالح: إن الشرك لظلم عظيم»؟<sup>(١)</sup> . وفى الصحيحين عن ابن مسعود قال: قلت: يا رسول الله، أى الذنب أعظم؟ قال: «أن تجعل لله نداً وهو خلقك» قلت: ثم أى؟ قال: «ثم أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك» قلت: ثم أى؟ قال: «أن تزاني بحليلة جارك»<sup>(٢)</sup> . فأنزل الله تصديق ذلك: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ الآية [الفرقان: ٦٨].

وقد جاء عن غير واحد من السلف، وروى مرفوعاً «الظلم ثلاثة دواوين: فديوان لا يغفر الله منه شيئاً، وديوان لا يترك الله منه شيئاً، وديوان لا يعبأ الله به شيئاً؛ فأما الديوان الذى لا يغفر الله منه شيئاً فهو الشرك؛ فإن الله لا يغفر أن يشرك به. وأما الديوان الذى لا يترك الله منه شيئاً فهو ظلم العباد بعضهم بعضاً؛ فإن الله لا يبد أن ينصف المظلوم من الظالم. وأما الديوان الذى لا يعبأ الله به شيئاً فهو ظلم العبد نفسه فيما بينه وبين

(١) البخارى فى الأنبياء (٣٤٢٩) ومسلم فى الإيمان (١٩٧/١٢٤).

(٢) البخارى فى التفسير (٤٤٧٧) ومسلم فى الإيمان (١٤١/٨٦، ١٤٢).

١٨/١٦٢/ربه<sup>(١)</sup> أى: مغفرة هذا الضرب ممكنة بدون رضا الخلق؛ فإن شاء عذب هذا الظالم لنفسه وإن شاء غفر له.

وقد بسطنا الكلام فى هذه الأبواب الشريفة والأصول الجامعة فى القواعد، وبيننا أنواع الظلم، وبيننا كيف كان الشرك أعظم أنواع الظلم، ومسمى الشرك جليله ودقيقه؛ فقد جاء فى الحديث: «الشرك فى هذه الأمة أخفى من ديب النمل»<sup>(٢)</sup>. وروى أن هذه الآية نزلت فى أهل الرياء ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]، وكان شداد بن أوس يقول: يا بقايا العرب، يا بقايا العرب، إنما أخاف عليكم الرياء والشهوة الخفية. قال أبو داود السجستاني - صاحب السنن المشهورة -: الخفية حب الرياسة. وذلك أن حب الرياسة هو أصل البغى والظلم، كما أن الرياء هو من جنس الشرك أو مبدأ الشرك.

والشرك أعظم الفساد كما أن التوحيد أعظم الصلاح؛ ولهذا قال تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضِعُّ مِنْهُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَذِخُّهُمُ أَنْ يَنْسَأَهُمُ اللَّهُ إِنَّهُمْ كَانُوا مِنَ الْفَاسِقِينَ﴾ [القصص: ٤]، إلى أن ختم السورة بقوله: ﴿تِلْكَ الْأَمْثَلُ لِمَنْ جَعَلَهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: ٨٣]، وقال: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لِنُفْسِدَنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلِنَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٤]، وقال: ﴿مَنْ أَجَلُ ذَلِكَ كِتَابًا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]، وقالت الملائكة: ﴿أَجْمَعُلْ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ [البقرة: ٣٠].

فأصل الصلاح: التوحيد والإيمان، وأصل الفساد: الشرك والكفر. كما قال عن المنافقين: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ . أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١١، ١٢]، وذلك أن صلاح كل شيء أن يكون بحيث يحصل له وبه المقصود الذى يراد منه؛ ولهذا يقول الفقهاء: العقد الصحيح ما ترتب عليه أثره

(١) أبو داود الطيالسى فى مسنده (٢١٠٩)، وأبو نعيم فى حلية الأولياء ٣٠٩/٦، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ٣٥١/١٠ وقال: «رواه البزار عن شيخه أحمد بن مالك القشبرى ولم أعرفه، وبقية رجاله قد وثقوا على ضعفهم» وفى الصحيحة للألبانى (١٩٢٧) كلهم عن أنس.

ورواه الطبرانى فى الكبير (٦١٣٣)، وابن حبان فى المجروحين ١٠٢/٣، وذكره الهيثمى فى المجمع ٣٥١/١٠ وقال: «رواه الطبرانى فى الكبير والصغير وفيه يزيد بن سفيان بن عبد الله بن رواحة وهو ضعيف تكلم فيه ابن حبان وبقية رجاله ثقات». كلهم عن سلمان الفارسى. والحديث له طرق أخرى عن عائشة وأبى هريرة.

(٢) أحمد ٤ / ٤٠٣ وابن أبى شيبه فى المصنف (٩٥٩٦).

وحصل به مقصوده. والفاسد ما لم يترتب عليه أثره ولم يحصل به مقصود، والصحيح المقابل للفاسد فى اصطلاحهم هو الصالح.

وكان يكثر فى كلام السلف: هذا لا يصلح أو يصلح، كما كثر فى كلام المتأخرين يصح ولا يصح، والله تعالى إنما خلق الإنسان لعبادته، وبدنه تبع لقلبه، كما قال النبى ﷺ فى الحديث الصحيح: «ألا إن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد. وإذا فسدت فسدت لها سائر الجسد، ألا وهى القلب»<sup>(١)</sup> وصلاح القلب: فى أن يحصل له وبه المقصود الذى خلق له من معرفة الله ومحبه وتعظيمه، وفساده فى ضد ذلك. فلا صلاح للقلوب ١٦٤/١٨ بدون ذلك قط.

والقلب له قوتان: العلم، والقصد. كما أن للبدن الحس، والحركة الإرادية، فكما أنه متى خرجت قوى الحس والحركة عن الحال الفطرى الطبيعى فسدت. فإذا خرج القلب عن الحال الفطرية التى يولد عليها كل مولود وهى أن يكون مقرراً لربه، مريداً له، فيكون هو منتهى قصده وإرادته وذلك هى العبادة؛ إذ العبادة: كمال الحب بكمال الذل، فمتى لم تكن حركة القلب ووجهه وإرادته لله تعالى كان فاسداً؛ إما بأن يكون معرضاً عن الله وعن ذكره غافلاً عن ذلك مع تكذيب أو بدون تكذيب، أو بأن يكون له ذكر وشعور، ولكن قصده وإرادته غيره؛ لكون الذكر ضعيفاً لم يجتذب القلب إلى إرادة الله ومحبه وعبادته. وإلا فمتى قوى علم القلب وذكره أوجب قصده وعلمه، قال تعالى: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّىٰ عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا . ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعَالَمِ﴾ [النجم: ٢٩، ٣٠]، فأمر نبيه بأن يعرض عمن كان معرضاً عن ذكر الله، ولم يكن له مراد إلا ما يكون فى الدنيا.

وهذه حال من فسدت قلبه، ولم يذكر ربه، ولم ينب إليه، فيريد وجهه ويخلص له الدين. ثم قال: ﴿ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعَالَمِ﴾ [النجم: ٣٠] فأخبر أنهم لم يحصل لهم علم ١٦٥/١٨ فوق ما يكون فى الدنيا، فهى أكبر همهم ومبلغ علمهم. وأما المؤمن فأكبر همه هو الله، وإليه انتهى علمه وذكره. وهذا الآن باب واسع عظيم قد تكلمنا عليه فى مواضعه.

وإذا كان التوحيد أصل صلاح الناس، والإشراك أصل فسادهم، والقسط مقرون بالتوحيد؛ إذ التوحيد أصل العدل، وإرادة العلو مقرونة بالفساد؛ إذ هو أصل الظلم - فهذا مع هذا وهذا مع هذا كالملزوزين<sup>(٢)</sup> فى قرن، فالتوحيد وما يتبعه من الحسنات هو صلاح وعدل؛ ولهذا كان الرجل الصالح هو القائم بالواجبات، وهو البر، وهو العدل. والذنوب التى فيها تفريط أو عدوان فى حقوق - الله تعالى - وحقوق عباده هى فساد وظلم؛ ولهذا

(١) البخارى فى الإيمان (٥٢) ومسلم فى المساقاة (١٠٧/١٥٩٩).

(٢) أى: كالملتصقين، أو المشدودين. انظر: القاموس المحيط، مادة «لرز».

سمى قطاع الطريق مفسدين، وكانت عقوبتهم حقاً لله - تعالى - لاجتماع الوصفين، والذي يريد العلو على غيره من أبناء جنسه هو ظالم له باغ؛ إذ ليس كونك عالياً عليه بأولى من كونه عالياً عليك، وكلاهما من جنس واحد. فالقسط والعدل أن يكونوا إخوة كما وصف الله المؤمنين بذلك.

والتوحيد، وإن كان أصل الصلاح، فهو أعظم العدل؛ ولهذا قال تعالى: ﴿قُلْ يٰٓأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]؛ ولهذا كان تخصيصه/بالذكر في مثل قوله: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، لا يمنع أن يكون داخلاً في القسط، كما أن ذكر العمل الصالح بعد الإيمان لا يمنع أن يكون داخلاً في الإيمان، كما في قوله: ﴿وَمَلَأْ كِنْدَ وَرُؤْسِهِمْ وَجَبْرِيلَ وَمِمْكِنْدَ﴾ [البقرة: ٩٨]، و﴿مِنَ النَّبِيِّنَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنَكَ﴾ [الأحزاب: ٧]، هذا إذا قيل: إن اسم الإيمان يتناوله. سواء قيل: إنه في مثل هذا يكون داخلاً في الأول، فيكون مذكوراً مرتين، أو قيل: بل عطفه عليه يقتضى أنه ليس داخلاً فيه هنا وإن كان داخلاً فيه منفرداً، كما قيل مثل ذلك في لفظ الفقراء والمساكين، وأمثال ذلك مما تتنوع دلالاته بالإفراد والاقتران. لكن المقصود أن كل خير فهو داخل في القسط والعدل، وكل شر فهو داخل في الظلم.

ولهذا كان العدل أمراً واجباً في كل شيء وعلى كل أحد، والظلم محرماً في كل شيء ولكل أحد، فلا يحل ظلم أحد أصلاً، سواء كان مسلماً أو كافراً أو كان ظالماً، بل الظلم إنما يباح، أو يجب فيه العدل عليه أيضاً، قال تعالى: ﴿يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوِّمِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ﴾ [المائدة: ٨] أي: لا يحملنكم شنان، أي: بغض قوم - وهم الكفار - على عدم العدل ﴿قَوِّمُوا عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ ءَاعَدْتُمْ عَلَىٰكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ءَاعَدْتُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِن عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠].

وقد دل على هذا قوله في الحديث: «يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا»<sup>(١)</sup> فإن هذا خطاب لجميع العباد ألا يظلم أحد أحداً، وأمر العالم في الشريعة مبنى على هذا، وهو العدل في الدماء والأموال والأبضاع والأنساب،

(١) سبق تخريجه ص ٣٦٨.

والأعراض؛ ولهذا جاءت السنة بالقصاص في ذلك، ومقابلة العادى بمثل فعله. لكن المماثلة قد يكون علمها أو عملها متعذراً أو متعسراً؛ ولهذا يكون الواجب ما يكون أقرب إليها بحسب الإمكان، ويقال: هذا أمثل، وهذا أشبه. وهذه الطريقة المثلى لما كان أمثل بما هو العدل والحق في نفس الأمر إذ ذلك معجوز عنه؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْكَيْلِ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٢]، فذكر أنه لم يكلف نفساً إلا وسعها حين أمر بتوفية الكيل والميزان بالقسط؛ لأن الكيل لا بد له أن يفضل أحد المكيلين على الآخر ولو بحبة أو حبات، وكذلك التفاضل في الميزان قد يحصل بشيء يسير لا يمكن الاحتراز منه، فقال تعالى: ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [الأنعام: ١٥٢].

ولهذا كان القصاص مشروعاً إذا أمكن استيفاؤه من غير حيف، كالاتقاص في الجروح التي تنتهي إلى عظم. وفي الأعضاء التي تنتهي إلى مفصل، فإذا كان الجنف واقعاً في الاستيفاء عدل إلى بدله وهو/الدية؛ لأنه أشبه بالعدل من إتلاف زيادة في المقتص منه، ١٦٨/١٨ وهذه حجة من رأى من الفقهاء أنه لا قود إلا بالسيف في العنق. قال: لأن القتل بغير السيف، وفي غير العنق لا نعلم فيه المماثلة، بل قد يكون التحريق والتغريق والتوسيط، ونحو ذلك أشد إيلاماً. لكن الذين قالوا: يفعل به مثل ما فعل قولهم أقرب إلى العدل، فإنه مع تحرى التسوية بين الفعلين يكون العبد قد فعل ما يقدر عليه من العدل. وما حصل من تفاوت الألم خارج عن قدرته.

وأما إذا قطع يديه ورجليه، ثم وسطه، فقبول ذلك بضرب عنقه بالسيف، أو رض رأسه<sup>(١)</sup> بين حجرين فضرب بالسيف، فهنا قد تيقنا عدم المعادلة والمماثلة. وكنا قد فعلنا ما تيقنا انتفاء المماثلة فيه، وأنه يتعذر معه وجودها، بخلاف الأول فإن المماثلة قد تقع؛ إذ التفاوت فيه غير متيقن.

وكذلك القصاص في الضربة واللطمة، ونحو ذلك، عدل عنه طائفة من الفقهاء إلى التعزيز؛ لعدم إمكان المماثلة فيه. والذي عليه الخلفاء الراشدون، وغيرهم من الصحابة، وهو منصوب أحمد: ما جاءت به سنة رسول الله ﷺ من ثبوت القصاص به؛ لأن ذلك أقرب إلى العدل والمماثلة. فإننا إذا تحرينا أن نعمل به من جنس فعله ونقرب/القدر من القدر، ١٦٩/١٨ كان هذا أمثل من أن نأتى بجنس من العقوبة تخالف عقوبته جنساً وقدرًا وصفة.

وهذا النظر أيضاً في ضمان الحيوان والعقار، ونحو ذلك بمثله تقريباً أو بالقيمة، كما نص أحمد على ذلك في مواضع ضمان الحيوان وغيره. ونص عليه الشافعي فيمن خرب حائط غيره، أنه يبنيه كما كان. وبهذا قضى سليمان - عليه السلام - في حكومة الحرث التي حكم فيها هو وأبوه، كما قد بين ذلك في موضعه.

(١) رض رأسه: أى دقها وجرشها. انظر: القاموس المحيط، مادة «رضض».

فجميع هذه الأبواب المقصود للشريعة فيها تحرى العدل بحسب الإمكان، وهو مقصود العلماء، لكن أفهمهم من قال بما هو أشبه بالعدل في نفس الأمر، وإن كان كل منهم قد أوتى علماً وحكماً؛ لأنه هو الذى أنزل الله به الكتب وأرسل به الرسل، وضده الظلم، كما قال سبحانه: «يا عبادى، إنى حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا»<sup>(١)</sup>.

ولما كان العدل لا بد أن يتقدمه علم - إذ من لا يعلم لا يدري ما العدل؟ والإنسان ظالم جاهل إلا من تاب الله عليه فصار عالماً عادلاً - صار الناس من القضاة وغيرهم ثلاثة أصناف: ١٧٠/١٨ أصناف: العالم الجائر، والجاهل الظالم؛ فهذان من أهل النار، كما قال النبي ﷺ: «القضاة ثلاثة: قاضيان فى النار، وقاضٍ فى الجنة: رجل علم الحق وقضى به فهو فى الجنة، ورجل قضى للناس على جهل فهو فى النار، ورجل علم الحق وقضى بخلافه فهو فى النار»<sup>(٢)</sup> فهذان القسمان كما قال: «من قال فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ، ومن قال فى القرآن برأيه فأخطأ فليتوباً مقعده من النار»<sup>(٣)</sup>.

وكل من حكم بين اثنين فهو قاض، سواء كان صاحب حرب أو متولى ديوان أو منتصباً للاحتساب بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. حتى الذى يحكم بين الصبيان فى الخطوط فإن الصحابة كانوا يعدونه من الحكام. ولما كان الحكام مأمورين بالعدل والعلم، وكان المفروض إنما هو بما يبلغه جهد الرجل قال النبي ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر»<sup>(٤)</sup>.

## فصل

فلما ذكر فى أول الحديث ما أوجبه من العدل وحرمة من الظلم على نفسه وعلى عباده - ذكر بعد ذلك إحسانه إلى عباده مع غناه عنهم وقرهم إليه. وأنهم لا يقدرون على جلب منفعة لأنفسهم ولا دفع مضرة إلا أن يكون هو الميسر لذلك. وأمر العباد أن يسألوه ذلك، ١٧١/١٨ وأخيراً أنهم لا يقدرون على نفعه ولا ضره مع عظم ما يوصل إليهم من النعماء، ويدفع عنهم من البلاء. وجلب المنفعة ودفع المضرة؛ إما أن يكون فى الدين أو فى الدنيا، فصارت أربعة أقسام: الهداية والمغفرة، وهما: جلب المنفعة ودفع المضرة فى الدين. والطعام والكسوة، وهما: جلب المنفعة ودفع المضرة فى الدنيا. وإن شئت قلت: الهداية والمغفرة يتعلقان بالقلب الذى هو ملك البدن، وهو الأصل فى الأعمال الإرادية. والطعام والكسوة يتعلقان بالبدن؛ الطعام لجلب منفعته، واللباس لدفع مضرته.

(١) سبق تخريجه ص ٣٦٨. (٢) أبو داود فى الأفضية (٣٥٧٣) وابن ماجه فى الأحكام (٢٣١٥). (٣) الترمذى فى التفسير (٢٩٥٠-٢٩٥٢) بنحوه. (٤) البخارى فى الاعتصام (٧٣٥٢) ومسلم فى الأفضية (١٥/١٧١٦).

وفتح الأمر بالهداية فإنها، وإن كانت الهداية النافعة، هي المتعلقة بالدين، فكل أعمال الناس تابعة لهدى الله إياهم، كما قال سبحانه: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى . وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ١ - ٣]، وقال موسى: ﴿رَبَّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠]، وقال: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

ولهذا قيل: الهدى أربعة أقسام:

أحدها: الهداية إلى مصالح الدنيا؛ فهذا مشترك بين الحيوان الناطق والأعجم، وبين المؤمن والكافر.

**والثاني:** الهدى بمعنى دعاء الخلق إلى ما ينفعهم وأمرهم بذلك، وهو نصب الأدلة ١٧٢/١٨ وإرسال الرسل وإنزال الكتب، فهذا أيضاً يشترك فيه جميع المكلفين، سواء آمنوا أو كفروا، كما قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، فهذا مع قوله: ﴿إِنَّكَ لَتَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦]، يبين أن الهدى الذى أثبتته هو البيان والدعاء، والأمر والنهى، والتعليم وما يتبع ذلك، ليس هو الهدى الذى نفاه، وهو القسم الثالث الذى لا يقدر عليه إلا الله.

**والقسم الثالث:** الهدى الذى هو جعل الهدى فى القلوب. وهو الذى يسميه بعضهم بالإلهام والإرشاد، وبعضهم يقول: هو خلق القدرة على الإيمان؛ كالتوفيق عندهم، ونحو ذلك، وهو بناء على أن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل. فمن قال ذلك من أهل الإثبات جعل التوفيق والهدى، ونحو ذلك خلق القدرة على الطاعة.

وأما من قال: إنهما استطاعتان:

إحدهما: قبل الفعل، وهي الاستطاعة المشروطة في التكليف، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقال النبي ﷺ لعمران بن ١٧٣/١٨ حصين: «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب»<sup>(١)</sup> وهذه الاستطاعة يقترن بها الفعل تارة، والترك أخرى، وهي الاستطاعة التى لم تعرف القدرية غيرها، كما أن أولئك المخالفين لهم من أهل الإثبات لم يعرفوا إلا المقارنة. وأما الذى عليه المحققون من أئمة الفقه والحديث والكلام وغيرهم فإثبات النوعين جميعاً، كما قد بسطناه

(١) البخارى فى تفسير الصلاة (١١١٧) وأبو داود فى الصلاة (٩٥٢) وأحمد ٤/٤٢٦.

في غير هذا الموضع؛ فإن الأدلة الشرعية والعقلية تثبت النوعين جميعاً.

والثانية: المقارنة للفعل، وهي الموجبة له، وهي المنفية عمن لم يفعل في مثل قوله: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠]، وفي قوله: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١]. وهذا الهدى الذي يكثر ذكره في القرآن في مثل قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، وقوله: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِإِسْلَامِهِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وفي قوله: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ وَلِيًا مُرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧]، وأمثال ذلك.

وهذا هو الذي تنكر القدرية أن يكون الله هو الفاعل له، ويزعمون أن العبد هو الذي يهدي نفسه. وهذا الحديث وأمثاله حجة عليهم، حيث قال: «يا عبادي، كلكم ضال إلا من هديته، فاستهدوني أهدكم»<sup>(١)</sup>، فأمر العباد بأن يسألوه الهداية، كما أمرهم بذلك في ١٧٤/١٨ أم الكتاب في قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، وعند القدرية أن الله لا يقدر من الهدى إلا على ما فعله من إرسال الرسل، ونصب الأدلة، وإزاحة العلة، ولا مزية عندهم للمؤمن على الكافر في هداية الله - تعالى، ولا نعمة له على المؤمن أعظم من نعمته على الكافر في باب الهدى.

وقد بين الاختصاص في هذه بعد عموم الدعوة في قوله: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ أَسْلَابِهِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥]، فقد جمع الحديث تنزيهه عن الظلم الذي يجوزه عليه بعض المثبتة، وبيان أنه هو الذي يهدي عباده، رداً على القدرية. فأخبر هناك بعدله الذي يذكره بعض المثبتة، وأخبر هنا بإحسانه وقدرته الذي تنكره القدرية، وإن كان كل منهما قصده تعظيماً لا يعرف ما اشتمل عليه قوله.

والقسم الرابع: الهدى في الآخرة، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ. وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ وَهُدُوا إِلَى صِرَاطٍ الْحَمِيدِ﴾ [الحج: ٢٣، ٢٤]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتٍ الْعَظِيمِ﴾ [يونس: ٩]، فقوله: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ﴾ كقوله: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الطور: ٢١]، على أحد

القولين في الآية. وهذا الهدى ثواب الاهتداء في الدنيا، كما أن ضلال الآخرة جزاء ضلال الدنيا، وكما أن قصد الشر في الدنيا جزاؤه الهدى إلى طريق الناس، كما قال تعالى:

(١) سبق تخريجه ص ٣٦٨.

﴿أَخْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْرَجْتَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ . مِنْ دُونِ اللَّهِ فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْحَنِيمِ﴾  
[الصافات: ٢٢، ٢٣].

وقال: ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٢]،  
وقال: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى . وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى . قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا . قَالَ كَذَلِكَ أَنْتَ أَيْتَانَا فَتَسْبِئُنَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ نُنَسِّيكَ﴾ [طه: ١٢٣ - ١٢٦]، وقال:  
﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ يَجْدَلَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ . وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمِيًَّا وَبِكَمَا وَصَّمْنَا﴾ [الإسراء: ٩٧]، فأخبر أن الضالين في الدنيا يحشرون يوم القيامة عمياً

وبكما وصما، فإن الجزاء - أبداً - من جنس العمل، كما قال ﷺ: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»<sup>(١)</sup>، وقال: «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون العبد في عون أخيه»<sup>(٢)</sup>. وقال: «من سئل عن علم يعلمه فكتمه ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار»<sup>(٣)</sup>.

وقد قال تعالى: ﴿وَلْيَعْمُوا وَلِيَصْفَحُوا ۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]، وقال:  
﴿إِنْ تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تَخْفَوْهُ أَوْ تَعْفُوا عَنْ سَوْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٤٩]، وأمثال هذا كثير في الكتاب والسنة.

ولهذا - أيضاً - يجزي الرجل في الدنيا على ما فعله من خير الهدى بما يفتح عليه من هدى آخر؛ ولهذا قيل: من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم. وقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَبِيئًا﴾ إلى قوله: ﴿مُسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٦ - ٦٨]، وقال:  
﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ . يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦]. وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ . يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنَ رَحْمَتِهِ . وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ . وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٨]. وقال: ﴿إِنْ تَقَفُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]، فسروه بالنصر والنجاة، كقوله: ﴿يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١].  
وقد قيل: نور يفرق به بين الحق والباطل. ومثله قوله: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا . وَنُورًا مِمَّنْ حَيْثُ لَا يَحْسَبُ﴾ [الطلاق: ٢، ٣]، وعد المتقين بالمخارج من الضيق

(١) أبو داود في الأدب (٤٩٤١) والترمذي في البر والصلة (١٩٢٤) وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

(٢) سبق تخريجه ص ٣٦٢.

(٣) مسلم في الذكر (٣٨/٢٦٩٩).

١٧٧/١٨ ومن هذا الباب قوله: ﴿وَالَّذِينَ أَهْتَدُوا زَادَهُمْ هُدًى وَوَسَّعَتْهُمْ أَسْوَاطُ رِزْقِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]. ومنه قوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا . لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا . وَيَنْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيمًا﴾ [الفتح: ١ - ٣].

وبإزاء ذلك أن الضلال والمعاصي تكون بسبب الذنوب المتقدمة، كما قال الله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [البقرة: ٨٨]، ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، وقال: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ ثَبَتَتْهُمْ أَعْيُنُهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَنَاسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣]. وقال: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ إلى قوله: ﴿يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩، ١١٠]، وهذا باب واسع .

ولهذا قال من قال من السلف: إن من ثواب الحسنة الحسنة بعدها، وإن من عقوبة السيئة السيئة بعدها. وقد شاع في لسان العامة أن قوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، من الباب الأول؛ حيث يستدلون بذلك على أن التقوى سبب تعليم الله، وأكثر الفضلاء يطعنون في هذه الدلالة؛ لأنه لم يربط الفعل الثاني بالأول ربط الجزاء بالشرط، فلم يقل: واتقوا الله ويعلمكم، ولا قال: فيعلمكم. وإنما أتى بواو العطف، وليس من العطف ما يقتضى أن الأول سبب الثاني، وقد يقال: العطف قد يتضمن معنى الاقتران ١٧٨/١٨ والتلازم، كما يقال: زرنى وأزورك، وسلم علينا ونسلم/عليك، ونحو ذلك مما يقتضى اقتران الفعلين والتعارض من الطرفين، كما لو قال لسيده: اعتقني ولك على ألف، أو قالت المرأة لزوجها: طلقني ولك ألف، أو اخلعني ولك ألف، فإن ذلك بمنزلة قولها: بألف أو على ألف .

وكذلك - أيضاً - لو قال: أنت حر وعليك ألف، أو أنت طالق وعليك ألف، فإنه كقوله: على ألف أو بألف عند جمهور الفقهاء. والفرق بينهما قول شاذ. ويقول أحد المتعاضدين للآخر: أعطيك هذا وأخذ هذا، ونحو ذلك من العبارات، فيقول الآخر: نعم وإن لم يكن أحدهما هو السبب للآخر دون العكس. فقوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، قد يكون من هذا الباب، فكل من تعليم الرب وتقوى العبد يقارن الآخر ويلازمه ويقتضيه، فمتى علمه الله العلم النافع اقترن به التقوى بحسب ذلك، ومتى اتقاه زاده من العلم، وهلمَّ جرّاً.

## فصل

وأما قوله: «يا عبادى، كلكم جائع إلا من أطعمته، فاستطعمونى أطعمكم، وكلكم عارٍ إلا من كسوته، فاستكسونى أكسكم»<sup>(١)</sup> فيقتضى أصليين عظيمين:

/أحدهما: وجوب التوكل على الله فى الرزق المتضمن جلب المنفعة كالطعام، ودفع ١٧٩/١٨ المضرة كاللباس، وأنه لا يقدر غير الله على الإطعام والكسوة قدرة مطلقة. وإنما القدرة التي تحصل لبعض العباد تكون على بعض أسباب ذلك؛ ولهذا قال: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ يَرْزُقُهُنَّ وَيَكْسُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقال: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾ [النساء: ٥]، فالأمور به هو المقدور للعباد، وكذلك قوله: ﴿أَوْ إِطْعَمُوهُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ . يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ . أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤ - ١٦]، وقوله: ﴿وَاطْعَمُوا الضَّالِّينَ وَالْمَعْزُورَ﴾ [الحج: ٣٦]، وقوله: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الضَّالِّينَ الضَّالِّينَ﴾ [الحج: ٢٨]، وقال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ﴾ [يس: ٤٧] فذم من يترك المأمور به اكتفاء بما يجري به القدر.

ومن هنا، يعرف أن السبب المأمور به أو المباح لا ينافى وجوب التوكل على الله فى وجود السبب، بل الحاجة والفقر إلى الله ثابتة مع فعل السبب؛ إذ ليس فى المخلوقات ما هو وحده سبب تام لحصول المطلوب؛ ولهذا لا يجب أن تقترن الحوادث بما قد يجعل سبباً إلا بمشيئة الله تعالى، فإنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

فمن ظن الاستغناء بالسبب عن التوكل فقد ترك ما أوجب الله عليه من التوكل، وأخلَّ بواجب التوحيد؛ ولهذا يخذل أمثال هؤلاء إذا اعتمدوا على الأسباب. فمن رجا ١٨٠/١٨ نصراً أو رزقاً من غير الله خذله الله، كما قال على - رضى الله عنه - : لا يَرْجُونَ عَبْدٌ إِلَّا ربه، ولا يخافن إلا ذنبه. وقد قال تعالى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [فاطر: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [يونس: ١٠٧]، وقال: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ

(٢) فى المطبوعة: «أرايتم» والصواب ما أثبتناه.

(١) سبق تخريجه ص ٣٦٨.

هَلْ هُنَّ كَشَفْتُمْ ضُرُوبَهُ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَتُ رَحْمَتِي قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ  
 يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٣٨﴾ [الزمر: ٣٨].

وهذا كما أن من أخذ يدخل في التوكل تاركاً لما أمر به من الأسباب فهو - أيضاً - جاهل  
 ظالم، عاص لله بترك ما أمره، فإن فعل المأمور به عبادة لله. وقد قال تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ  
 عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وقال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقال: ﴿قُلْ  
 هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠]، وقال شعيب - عليه السلام - :  
 ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]، وقال: ﴿وَمَا أَخْلَقْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمْ اللَّهُ  
 رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٠]. وقال: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي  
 إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُوكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كُفْرًا بِكُرْبَىٰ وَيَدَا بَيْنَنَا  
 وَبَيْنَكُمْ أَلْعَادُوهُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ  
 لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [الممتحنة: ٤]، فليس

من فعل شيئاً أمر به وترك ما أمر به من التوكل بأعظم ذنباً ممن فعل توكلأً أمر به وترك فعل  
 ما أمر به من السبب؛ إذ كلاهما مخل ببعض ما وجب عليه، وهما، مع اشتراكهما في  
 جنس الذنب، فقد يكون هذا ألوم، وقد يكون الآخر، مع أن التوكل في الحقيقة من جملة  
 الأسباب.

وقد روى أبو داود في سننه أن النبي ﷺ قضى بين رجلين. فقال المقضى عليه: حسبي  
 الله ونعم الوكيل. فقال النبي ﷺ: «إن الله يلوم على العجز، ولكن عليك بالكيس، فإن  
 غلبك أمر فقل: حسبي الله ونعم الوكيل»<sup>(١)</sup>.

وفى صحيح مسلم عن أبي هريرة - رضى الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال:  
 «المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفى كل خير، احرص على  
 ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز، فإن أصابك شيء فلا تقل: لو أنى فعلت لكان  
 كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان»<sup>(٢)</sup>، وفى  
 قوله ﷺ: «احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز» أمر بالتسبب المأمور به،  
 وهو احرص على المنافع. وأمر مع/ذلك بالتوكل وهو الاستعانة بالله، فمن اكتفى  
 بأحدهما فقد عصى أحد الأمرين، ونهى عن العجز الذى هو ضد الكيس. كما قال فى  
 الحديث الآخر: «إن الله يلوم على العجز، ولكن عليك بالكيس»، وكما فى الحديث

(١) أبو داود فى الأفضية (٣٦٢٧). (٢) مسلم فى القدر (٢٦٦٤ / ٣٤).

الشامى: «الكيسُ من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها وغنى على الله»<sup>(١)</sup>، فالعاجز فى الحديث مقابل الكيس، ومن قال: العاجز هو مقابل البر فقد حرف الحديث ولم يفهم معناه. ومنه الحديث: «كل شىء بقدر حتى العجز والكيس»<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك ما روى البخارى فى صحيحه عن ابن عباس قال: كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون، يقولون: نحن المتوكلون. فإذا قدموا سألو الناس فقال الله تعالى: ﴿وَكَزَّوْدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ [البقرة: ١٩٧]<sup>(٣)</sup>، فمن فعل ما أمر به من التزود فاستعان به على طاعة الله وأحسن منه إلى من يكون محتاجاً كان مطيعاً لله فى هذين الأمرين، بخلاف من ترك ذلك ملتفتاً إلى أزواد الحجيج، كلاً على الناس، وإن كان مع هذا قلبه غير ملتفت إلى معين، فهو ملتفت إلى الجملة، لكن إن كان المتزود غير قائم بما يجب عليه من التوكل على الله ومواساة المحتاج، فقد يكون فى تركه لما أمر به من جنس هذا التارك للتزود المأمور به.

/ وفى هذه النصوص بيان غلط طوائف؛ طائفة تضعف أمر السبب المأمور به فتعده نقصاً، ١٨٣/١٨ أو قدحاً فى التوحيد والتوكل، وأن تركه من كمال التوكل والتوحيد، وهم فى ذلك ملبوس عليهم، وقد يقترن بالغلط اتباع الهوى فى إخلاد النفس إلى البطالة؛ ولهذا تجد عامة هذا الضرب - التاركين لما أمروا به من الأسباب - يتعلقون بأسباب دون ذلك، فإما أن يعلقوا قلوبهم بالخلق رغبة ورهبة، وإما أن يتركوا لأجل ما تبتلوا له من الغلو فى التوكل واجبات أو مستحبات أنفع لهم من ذلك، كمن يصرف همته فى توكله إلى شفاء مرضه بلا دواء أو نيل رزقه بلا سعى فقد يحصل ذلك، لكن كان مباشرة الدواء الخفيف، والسعى اليسير، وصرف تلك الهمة، والتوجه فى عمل صالح، أنفع له، بل قد يكون أوجب عليه من تبتله لهذا الأمر اليسير الذى قدره درهم، أو نحوه.

وفوق هؤلاء من يجعل التوكل والدعاء - أيضاً - نقصاً وانقطاعاً عن الخاصة؛ ظناً أن ملاحظة ما فرغ منه فى القدر هو حال الخاصة.

وقد قال فى هذا الحديث: «كلكم جائع إلا من أطعمته، فاستطعمونى أطعمكم» وقال: «فاستكسونى أكسكم»<sup>(٤)</sup> وفى الطبرانى - أو غيره - عن النبى ﷺ قال: «لَيْسَ أَلْحَدُكُمْ رَبَّهُ

(١) الترمذى فى القيامة (٢٤٥٩) وابن ماجه فى الزهد (٤٢٦٠). وضعفه الألبانى.

(٢) مسلم فى القدر (١٨/٢٦٥٥)، وأحمد ١١٠/٢، كلاهما عن عبد الله بن عمر.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٦٨.

(٤) البخارى فى الحج (١٥٢٣).

حاجته كلها، حتى شُئِعُ نعله إذا انقطع، فإنه إن لم يسره لم يتيسر<sup>(١)</sup>. وهذا قد يلزمه أن يجعل ١٨٤/١٨ - أيضاً - استهداء الله وعمله بطاعته من ذلك/وقولهم يوجب دفع المأمور به مطلقاً، بل دفع المخلوق والمأمور، وإنما غلطوا من حيث ظنوا أن سبق التقدير يمنع أن يكون بالسبب المأمور به، كمن يتزندق فيترك الأعمال الواجبة، بناء على أن القدر قد سبق بأهل السعادة وأهل الشقاوة، ولم يعلم أن القدر سبق بالأمر على ما هي عليه، فمن قدره الله من أهل السعادة كان مما قدره الله تيسيره لعمل أهل السعادة، ومن قدره من أهل الشقاء كان مما قدره أنه يسره لعمل أهل الشقاء، كما قد أجاب النبي ﷺ عن هذا السؤال في حديث على بن أبي طالب، وعمران بن حصين، وسراقة بن جعشم، وغيرهم.

ومنه حديث الترمذی: حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، عن الزهري، عن أبي خزيمة، عن أبيه. قال: سألت النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله، أرأيت أدوية نتداوى بها، ورُقِيَّ نسترقى بها، وتقاة نتقيها، هل ترد من قدر الله شيئاً؟ فقال: «هي من قدر الله»<sup>(٢)</sup>.

وطائفة تظن أن التوكل إنما هو من مقامات الخاصة المتقربين إلى الله بالنوافل، وكذلك قولهم في أعمال القلوب وتوابعها، كالحب والرجاء والخوف والشكر، ونحو ذلك. وهذا ضلال مبين، بل جميع هذه الأمور فروض على الأعيان باتفاق أهل الإيمان، ومن ١٨٥/١٨ تركها بالكلية فهو إما كافر، وإما منافق، لكن الناس هم فيها كما هم في الأعمال الظاهرة؛ فمنهم ظالم لنفسه، ومنهم مقتصد، ومنهم سابق بالخيرات، ونصوص الكتاب والسنة طَافِحَةٌ بذلك، وليس هؤلاء المعرضون عن هذه الأمور - علمًا وعملاً - بأقل لوما من التاركين لما أمروا به من أعمال ظاهرة مع تلبسهم ببعض هذه الأعمال، بل استحقاق الذم والعقاب يتوجه إلى من ترك المأمور من الأمور الباطنة والظاهرة، وإن كانت الأمور الباطنة مبتدأ الأمور الظاهرة وأصولها، والأمور الظاهرة كمالها وفروعها التي لا تتم إلا بها.

(١) الترمذی فی الدعوات (٣٦٨٣)، كما فی التحفة، وابن حبان فی الإحسان (٨٩١، ٨٩٢)، وفي موارد الظمان (٢٤٠٢)، وذكره الهيثمي في المجمع ١٥٣/١٠ وقال: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير سيار بن حاتم وهو ثقة».

وقوله: «شسع»: الشُّعُ: أحد سيور النعل، وهو الذي يدخل بين الأصبعين. انظر: النهاية ٤٧٢/٢.

(٢) الترمذی فی الطب (٢٠٦٥) وقال: «حديث حسن صحيح».

## فصل

وأما قوله: «يا عبادى، إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعاً» - وفى رواية: «وأنا أغفر الذنوب ولا أبالى» - «فاستغفرونى أغفر لكم» فالمغفرة العامة لجميع الذنوب نوعان:

أحدهما: المغفرة لمن تاب، كما فى قوله تعالى: ﴿قُلْ يَبْعَادَى الَّذِينَ اسْرَفُوا عَلَيَّ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [الزمر: ٥٣، ٥٤]، فهذا السياق - مع سبب نزول الآية - يبين أن المعنى لا ييأس مذنب من مغفرة الله، ولو كانت ذنوبه ما كانت، فإن الله - سبحانه - لا يتعاضمه ذنب أن يغفره لعبده التائب. وقد دخل فى هذا العموم ١٨٦/١٨ الشرك وغيره من الذنوب، فإن الله تعالى - يغفر ذلك لمن تاب منه، قال تعالى: ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرْمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وقال فى الآية الأخرى: ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١]، وقال: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ إلى قوله: ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، [٧٤].

وهذا القول الجامع بالمغفرة لكل ذنب للتائب منه - كما دل عليه القرآن والحديث - هو الصواب عند جماهير أهل العلم، وإن كان من الناس من يستثنى بعض الذنوب، كقول بعضهم: إن توبة الداعية إلى البدع لا تقبل باطنياً؛ للحديث الإسرائيلى الذى فيه: «فكيف من أضللت».

وهذا غلط؛ فإن الله قد بين فى كتابه وسنة رسوله أنه يتوب على أئمة الكفر، الذين هم أعظم من أئمة البدع. وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمُ وَهُمْ وَعَدَابُ الْحَرِيقِ﴾ [البروج: ١٠]، قال الحسن البصري: انظروا إلى هذا الكرم! عذبوا أولياءه وفتنوههم، ثم هو يدعوهم إلى التوبة.

/وكذلك توبة القتال ونحوه، وحديث أبى سعيد، المتفق عليه، فى الذى قتل تسعة ١٨٧/١٨

وتسعين نفساً يدل على قبول توبته<sup>(١)</sup>، وليس في الكتاب والسنة ما ينافي ذلك، ولا نصوص الوعيد - فيه وفي غيره من الكبائر - بمنافية لنصوص قبول التوبة، فليست آية الفرقان بمسوخة بآية النساء؛ إذ لا منافاة بينهما، فإنه قد علم يقيناً أن كل ذنب فيه وعيد فإن لحوق الوعيد مشروط بعدم التوبة؛ إذ نصوص التوبة مبينة لتلك النصوص، كالوعيد في الشرك وأكل الربا، وأكل مال اليتيم والسحر، وغير ذلك من الذنوب. ومن قال من العلماء: توبته غير مقبولة. فحقيقة قوله التي تلائم أصول الشريعة أن يراد بذلك أن التوبة المجردة تسقط حق الله من العقاب.

وأما حق المظلوم فلا يسقط بمجرد التوبة، وهذا حق. ولا فرق في ذلك بين القاتل وسائر الظالمين. فمن تاب من ظلم لم يسقط بتوبته حق المظلوم، لكن من تمام توبته أن يعرضه بمثل مظلمته، وإن لم يعرضه في الدنيا فلا بد له من العوض في الآخرة، فينبغي للظالم التائب أن يستكثر من الحسنات، حتى إذا استوفى المظلومون حقوقهم لم يبق مفلساً. ومع هذا فإذا شاء الله أن يعرض المظلوم من عنده فلا راد لفضله، كما إذا شاء أن يغفر ما دون الشرك لمن يشاء؛ ولهذا في حديث القصاص الذي ركب فيه جابر بن عبد الله إلى عبد الله بن أنيس شهراً حتى شافهه به، وقد رواه الإمام أحمد، وغيره، واستشهد به البخاري في صحيحه، وهو من جنس حديث الترمذي صحاحه أو حسانه، قال فيه: «إذا كان يوم القيامة فإن الله يجمع الخلائق في صعيد واحد، يسمعون داعي، وينفذهم البصر. ثم يناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك، أنا الديان، لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة، ولا لأحد من أهل النار قبلكم مظلمة، ولا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار ولا لأحد من أهل الجنة حتى أقصه منه»<sup>(٢)</sup>. فبين في الحديث العدل والقصاص بين أهل الجنة وأهل النار.

وفي صحيح مسلم، من حديث أبي سعيد: «أن أهل الجنة إذا عبروا الصراط وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض، فإذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة»<sup>(٣)</sup>، وقد قال - سبحانه - لما قال: ﴿وَلَا يَنْتَبِ بِمَعْصِيَتِكُمْ بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢] - والاعتياب من ظلم الأعراس - قال: ﴿يَجِبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]. فقد نبههم على التوبة من الاعتياب وهو من

(١) ابن ماجه في الديات (٢٦٢٢) وأحمد ٣/ ٢٠.

(٢) البخاري في التوحيد معلقاً (الفتح ١٣/ ٤٥٣)، وأحمد ٣/ ٤٩٥، واللفظ لأحمد.

(٣) البخاري في الرقاق (٦٥٣٥)، وفي المظالم (٢٤٤٠) ولم أعر عليه في مسلم كما في تحفة الاشراف (٤٢٥٧).

الظلم.

وفى الحديث الصحيح: «من كان عنده لأخيه مظلمة فى دم أو مال أو عرض فليأته فليستحل منه قبل أن يأتى يوم ليس فيه درهم/ولا دينار إلا الحسنات والسيئات. فإن كان له ١٨٩/١٨ حسنات وإلا أخذ من سيئات صاحبه فطح عليه، ثم يلقى فى النار»<sup>(١)</sup> أو كما قال. وهذا فيما علمه المظلوم من العِوَض، فأما إذا اغتابه أو قذفه ولم يعلم بذلك فقد قيل: من شرط توبته إعلامه، وقيل: لا يشترط ذلك، وهذا قول الأكثرين، وهما روايتان عن أحمد. لكن قوله مثل هذا أن يفعل مع المظلوم حسنات، كالدعاء له، والاستغفار، وعمل صالح يهدى إليه، يقوم مقام اغتيابه وقذفه. قال الحسن البصرى: كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبه.

وأما الذنوب التى يطلق الفقهاء فيها نفى قبول التوبة، مثل قول أكثرهم: لا تقبل توبة الزنديق وهو المنافق، وقولهم: إذا تاب المحارب قبل القدرة عليه تسقط عنه حدود الله، وكذلك قول كثير منهم أو أكثرهم فى سائر الجرائم، كما هو أحد قولى الشافعى وأصح الروایتين عن أحمد، وقولهم فى هؤلاء: إذا تابوا بعد الرفع إلى الإمام لم تقبل توبتهم - فهذا إنما يريدون به رفع العقوبة المشروعة عنهم، أى: لا تقبل توبتهم بحيث يخلى بلا عقوبة، بل يعاقب: إما لأن توبته غير معلومة الصحة، بل يظن به الكذب فيها، وإما لأن رفع العقوبة بذلك يفضى إلى انتهاك المحارم وسد باب العقوبة على الجرائم، ولا يريدون بذلك أن من تاب من هؤلاء توبة صحيحة فإن الله لا يقبل توبته فى الباطن؛ إذ ليس هذا ١٩٠/١٨ قول أحد من أئمة الفقهاء، بل هذه التوبة لا تمنع إلا إذا عاين أمر الآخرة، كما قال تعالى:

﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا. وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْفَنَّا وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارًا﴾ [النساء: ١٧، ١٨].

قال أبو العالية: سألت أصحاب محمد ﷺ عن ذلك، فقالوا لى: كل من عصى الله فهو جاهل، وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب. وأما من تاب عند معاينة الموت فهذا كفرعون الذى قال: أنا الله، فلما أدركه الغرق قال: آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل وأنا من المسلمين. قال الله: ﴿الْفَنَّا وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١]، وهذا استفهام إنكار بين به أن هذه التوبة ليست هى التوبة المقبولة المأمور بها، فإن استفهام الإنكار؛ إما بمعنى النفى إذا قابل الإخبار، وإما بمعنى الذم والنهى إذا قابل

(١) البخارى فى المظالم (٢٤٤٩)، وفى الرقاق (٦٥٣٤)، وأحمد ٤٣٥/٢، ٥٠٦ كلاهما عن أبى هريرة.

الإنشاء، وهذا من هذا.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ . فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُمُ الَّذِي كَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ . فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾ الآية [غافر: ٨٣ - ٨٥]. بين أن التوبة بعد رؤية اليأس لا

تنفع، وأن هذه سنة الله التي قد خلت في عباده؛ كفرعون وغيره، وفي الحديث: «إن الله يقبل توبة العبد ما لم يُغررْ»، وروى: «ما لم يعاين»<sup>(١)</sup>.

وقد ثبت في الصحيحين أنه ﷺ عرض على عمه التوحيد في مرضه الذي مات فيه<sup>(٢)</sup>، وقد عاد يهودياً كان يخدمه فعرض عليه الإسلام فأسلم، فقال: «الحمد لله الذي أنقذ به من النار»، ثم قال لأصحابه: «آووا أخاكم»<sup>(٣)</sup>.

ومما يبين أن المغفرة العامة في «الزمر» هي للتائبين أنه قال في سورة «النساء»: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ١١٦]، فقيد المغفرة بما دون الشرك وعلقها على المشيئة، وهناك أطلق وعمم، فدل هذا التقييد والتعليق على أن هذا في حق غير التائب؛ ولهذا استدل أهل السنة بهذه الآية على جواز المغفرة لأهل الكبائر في الجملة، خلافاً لمن أوجب نفوذ الوعيد بهم من الخوارج والمعتزلة، وإن كان المخالفون لهم قد أسرف فريق منهم من المرجئة، حتى توقفوا في حقوق الوعيد بأحد من أهل القبلة، كما يذكر عن غلاتهم أنهم نفوه مطلقاً، ودين الله وسط بين الغالي فيه والجافي عنه، ونصوص الكتاب ١٩٢/١٨ والسنة مع اتفاق سلف الأمة وأئمتها متطابقة على أن من أهل الكبائر/من يعذب، وأنه لا يبقى في النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان.

النوع الثاني: من المغفرة العامة التي دل عليها قوله: «يا عبادي، إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعاً» المغفرة بمعنى تخفيف العذاب، أو بمعنى تأخيرها إلى أجل مسمى، وهذا عام مطلقاً؛ ولهذا شفع النبي ﷺ في أبي طالب - مع موته على الشرك - فنقل من غمرة من نار، حتى جعل في ضحضاح من نار، في قدميه نعلان من نار يغلي

(١) الترمذى في الدعوات (٣٥٣٧) وقال: «حديث حسن غريب»، وابن ماجه في الزهد (٤٢٥٣) وقال البوصيرى في الزوائد: «في إسناده الوليد بن مسلم، وهو مدلس، وقد عنعنه. وكذلك مكحول الدمشقي»، وأحمد ١٣٢/٢، ١٥٣ كلهم عن ابن عمر.

(٢) البخارى في الجنائز (١٣٦٠)، ومسلم في الإيمان (٣٩/٢٤).

(٣) البخارى في الجنائز (١٣٥٦)، وأبو داود في الجنائز (٣٠٩٥)، والنسائى في الكبرى في السير (١/٨٥٨٨)، وأحمد ٢٢٧/٣، ٢٨٠ كلهم عن أنس بن مالك.

منهما دماغه<sup>(١)</sup>. قال: «ولولا أنا لكان فى الدرك الأسفل من النار»<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا المعنى دل قوله سبحانه: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهِمْ كَدَابَّةً﴾ [فاطر: ٤٥]، ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ [النحل: ٦١]، ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُمْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].

## فصل

وأما قوله عز وجل: «يا عبادى إنكم لن تبلغوا ضرى فتضرونى، ولن تبلغوا نفعى فتنفعونى» فإنه هو بين بذلك أنه ليس هو فيما يحسن به إليهم من إجابة الدعوات، وغفران الزلات بالمستعيض/بذلك منهم جلب منفعة أو دفع مضرة، كما هى عادة المخلوق الذى ١٩٣/١٨ يعطى غيره نفعاً ليكافئه عليه بنفع، أو يدفع عنه ضرراً؛ ليتقى بذلك ضرره، فقال: «إنكم لن تبلغوا نفعى فتنفعونى، ولن تبلغوا ضرى فتضرونى»، فلست إذا أخصكم بهداية المستهدى وكفاية المستكفى المستطعم والمستكسى بالذى أطلب أن تنفعونى، ولا أنا إذا غفرت خطاياكم بالليل والنهار أتقى بذلك أن تضرونى، فإنكم لن تبلغوا نفعى فتنفعونى ولن تبلغوا ضرى فتضرونى؛ إذ هم عاجزون عن ذلك، بل ما يقدرون عليه من الفعل لا يقدرون عليه إلا بتقديره وتدبيره، فكيف بما لا يقدرون عليه؟ فكيف بالغنى الصمد، الذى يمتنع عليه أن يستحق من غيره نفعاً أو ضرراً؟ وهذا الكلام كما بين أن ما يفعله بهم من جلب المنافع ودفع المضار فإنهم لن يبلغوا أن يفعلوا به مثل ذلك، فكذلك يتضمن أن ما يأمرهم به من الطاعات وما ينهاهم عنه من السيئات فإنه لا يتضمن استجلاب نفعهم، كأمر السيد لعبده، أو الوالد لولده، والأمير لرعيته، ونحو ذلك. ولا دفع مضرتهم، كنهى هؤلاء أو غيرهم لبعض الناس عن مضرتهم.

فإن المخلوقين يبلغ بعضهم نفع بعض ومضرة بعض، وكانوا فى أمرهم ونهيهم قد يكونون كذلك، والخالق - سبحانه - مقدس عن ذلك، فبين تنزيهه عن حقوق نفعهم وضرهم فى إحسانه إليهم بما يكون من/أفعاله بهم وأوامره لهم، قال قتادة: إن الله لم يأمر ١٩٤/١٨ العباد بما أمرهم به لحاجته إليهم، ولا نهاهم عما نهاهم عنه بخلاً به عليهم، ولكن أمرهم بما فيه صلاحهم، ونهاهم عما فيه فسادهم.

(١) البخارى فى مناقب الأنصار (٣٨٨٥)، ومسلم فى الإيمان (٢١٠/٣٦٠) كلاهما عن أبى سعيد الخدرى.  
وقوله: «ضحضاح»: الضحضاح فى الأصل: ما رُق من الماء على وجه الأرض، ما يبلغ الكعبين، فاستعاره للنار، انظر: النهاية ٧٥/٣.

(٢) البخارى فى مناقب الأنصار (٣٨٨٣)، ومسلم فى الإيمان (٢٠٩/٣٥٧) كلاهما عن العباس بن عبد المطلب.

## فصل

ولهذا ذكر هذين الأصلين بعد هذا، فذكر أن برهم وفجورهم - الذى هو طاعتهم ومعصيتهم - لا يزيد فى ملكه ولا ينقص، وأن إعطاءه إياهم غاية ما يسألونه نسبتة إلى ما عنده أدنى نسبة، وهذا بخلاف الملوك وغيرهم ممن يزداد ملكه بطاعة الرعية، وينقص ملكه بالمعصية. وإذا أعطى الناس ما يسألونه أنفد ما عنده ولم يغبهم، وهم فى ذلك يبلغون مضرتة ومنفعتة، وهو يفعل ما يفعله من إحسان وعفو وأمر ونهى لرجاء المنفعة وخوف المضرة. فقال: «يا عبادى لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل منكم ما زاد ذلك فى ملكى شيئاً. يا عبادى لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل منكم ما نقص ذلك من ملكى شيئاً»<sup>(١)</sup>، إذ ملكه هو قدرته على التصرف. فلا تزداد بطاعتهم ولا تنقص بمعصيتهم، كما تزداد قدرة الملوك بكثرة المطيعين لهم، وتنقص بقلّة المطيعين لهم، فإن ملكه متعلق/بنفسه، وهو خالق كل شىء وربّه ومليكه، وهو الذى يؤتى الملك من يشاء، وينزع الملك ممن يشاء.

والملك قد يراد به القدرة على التصرف والتدبير، ويراد به نفس التدبير والتصرف، ويراد به المملوك نفسه الذى هو محل التدبير، ويراد به ذلك كلهم. وبكل حال، فليس بر الأبرار وفجور الفجار موجباً لزيادة شىء من ذلك ولا نقصه، بل هو بمشيئته وقدرته يخلق ما يشاء، فلو شاء أن يخلق مع فجور الفجار ما شاء لم يمنعه من ذلك مانع، كما يمنح الملوك فجور رعاياهم التى تعارض أوامرهم عما يختارونه من ذلك، ولو شاء ألا يخلق مع بر الأبرار شيئاً مما خلقه لم يكن برهم محوجاً له إلى ذلك، ولا معيناً له كما يحتاج الملوك ويستعينون بكثرة الرعايا المطيعين.

(١) سبق تخريجه ص ٣٦٨.

## فصل

ثم ذكر حالهم فى النوعين سؤال بره وطاعة أمره اللذين<sup>(١)</sup> ذكرهما فى الحديث، حيث ذكر الاستهداء والاستطعام والاستكساء، وذكر الغفران والبر والفجور، فقال: «لو أن أولكم وأخركم وإنسكم وجنكم كانوا فى صعيد واحد، فسألونى، فأعطيت كل إنسان منهم مسألته ما نقص ذلك مما عندى إلا كما ينقص المِخِيطُ إذا أدخل البحر»، والخياط والمخيط: ما يخاط ١٩٦/١٨ به، إذ الفعل والمفعل والمفعول من صبغ الآلات التى يفعل بها، كالمسعر، والمخلاب، والمنشار. فبين أن جميع الخلائق إذا سألوا - وهم فى مكان واحد وزمان واحد - فأعطى كل إنسان منهم مسألته، لم ينقصه ذلك مما عنده إلا كما ينقص الخياط - وهى الإبرة - إذا غمس فى البحر.

وقوله: «لم ينقص مما عندى» فيه قولان:

أحدهما: أنه يدل على أن عنده أموراً موجودة يعطيهم منها ما سألوه إياه، وعلى هذا يقال: لفظ النقص على حاله؛ لأن الإعطاء من الكثير، وإن كان قليلاً، فلا بد أن ينقصه شيئاً ما. ومن رواه: «لم ينقص من ملكى» يحمل على ما عنده، كما فى هذا اللفظ؛ فإن قوله: «مما عندى» فيه تخصيص ليس هو فى قوله: «من ملكى». وقد يقال: المعطى؛ إما أن يكون أعياناً قائمة بنفسها، أو صفات قائمة بغيرها. فأما الأعيان فقد تنقل من محل إلى محل، فيظهر النقص فى المحل الأول. وأما الصفات فلا تنقل من محلها، وإن وجد نظيرها فى محل آخر، كما يوجد نظير علم المعلم فى قلب المتعلم من غير زوال علم المعلم، وكما يتكلم المتكلم بكلام المتكلم قبله من غير انتقال كلام المتكلم الأول إلى الثانى. وعلى هذا فالصفات لا تنقص مما عنده شيئاً، وهى من المسؤل ١٩٧/١٨ كالهدى.

وقد يجاب عن هذا بأنه هو من الممكن فى بعض الصفات ألا يثبت مثلها فى المحل الثانى حتى تزول عن الأول؛ كاللون الذى ينقص، كالروائح التى تعبق بمكان وتزول، كما دعا النبى ﷺ على حمى المدينة أن تنقل إلى مَهَيْعَة وهى الجحفة<sup>(٢)</sup>، وهل مثل هذا الانتقال بانتقال عين العرض الأول، أو بوجود مثله من غير انتقال عينه؟ فيه للناس قولان: إذ منهم من يجوز انتقال الأعراض، بل من يجوز أن تجعل الأعراض أعياناً، كما هو قول ضرار

(١) فى المطبوعة: «الذين» والصواب ما أثبتناه. (٢) البخارى فى الحج (١٥٢٨) ومسلم فى الحج (١٤/١١٨٢).

والنجار وأصحابهما، كبرغوث وحفص الفرد، لكن إن قيل: هو بوجود مثله من غير انتقال عينه فذلك يكون مع استحالة العرض الأول وفنائه، فيعدم عن ذلك المحل ويوجد مثله في المحل الثاني.

**القول الثاني:** أن لفظ النقص هنا كلفظ النقص في حديث موسى والخضر الذي في الصحيحين من حديث ابن عباس، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ، وفيه: «أن الخضر قال لموسى - لما وقع عصفور على قارب السفينة فنقر في البحر - فقال: يا موسى، ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور من هذا البحر»<sup>(١)</sup>.  
 ١٩٨/١٨ ومن المعلوم أن نفس علم الله القائم بنفسه لا يزول منه/شئ بتعلم العباد، وإنما المقصود أن نسبة علمي وعلمك إلى علم الله كنسبة ما علق بمنقار العصفور إلى البحر.

ومن هذا الباب كون العلم يورث، كقوله: «العلماء ورثة الأنبياء»<sup>(٢)</sup> ومنه قوله: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمٰنُ دَاوُدَ﴾ [النمل: ١٦]، ومن توريث الكتاب أيضاً كقوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتٰبَ الَّذِيْنَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢]، ومثل هذه العبارة من النقص، ونحوه تستعمل في هذا، وإن كان العلم الأول ثابتاً، كما قال سعيد بن المسيب لقتادة، وقد أقام عنده أسبوعاً سألته فيه مسائل عظيمة حتى عجب من حفظه، وقال: نَزَفْتِنِيْ يَا أَعْمَى! وإنزاف القلب، ونحوه هو رفع ما فيه بحيث لا يبقى فيه شيء. ومعلوم أن قتادة لو تعلم جميع علم سعيد لم يزل علمه من قلبه كما يزول الماء من القلب، لكن قد يقال: التعليم إنما يكون بالكلام، والكلام يحتاج إلى حركة وغيرها مما يكون بالمحل ويزول عنه؛ ولهذا يوصف بأنه يخرج من التكلم؛ كما قال تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

ويقال: قد أخرج العالم هذا الحديث ولم يخرج هذا، فإذا كان تعليم العلم بالكلام المستلزم زوال بعض ما يقوم بالمحل وهذا نزيف وخروج - كان كلام سعيد بن المسيب على حقيقته. ومضمونه أنه في تلك السبع الليالي من كثرة ما أجابه وكلمه فارقه أمور قامت به من حركات وأصوات، بل ومن صفات قائمة بالنفس كان ذلك نزيفاً، ومما يقوى هذا المعنى أن الإنسان، وإن كان علمه في نفسه، فليس هو أمراً لازماً للنفس لزوم الألوان للمتلونات، بل قد يذهل الإنسان عنه ويغفل، وقد ينساه ثم يذكره، فهو شيء يحضر تارة ويغيب أخرى. وإذا تكلم به الإنسان وعلمه فقد تكلت النفس وتعى، حتى لا يقوى على استحضاره

(١) البخارى فى العلم (١٢٢)، ومسلم فى الفضائل (١٧٠/٢٣٨٠)، كلاهما عن ابن عباس .

(٢) أبو داود فى العلم (٣٦٤١)، وابن ماجه فى المقدمة (٢٢٣)، كلاهما عن أبى الدرداء .

إلا بعد مدة، فتكون في تلك الحال خالية عن كمال تحققه واستحضاره الذى يكون به العالم عالمًا بالفعل، وإن لم يكن نفس ما زال هو بعينه القائم في نفس السائل والمستمع، ومن قال هذا يقول: كون التعليم يرسخ العلم من وجه لا ينافى ما ذكرناه، وإذا كان مثل هذا النقص والتزيف معقولاً في علم العباد كان استعمال لفظ النقص في علم الله بناء على اللغة المعتادة في مثل ذلك، وإن كان هو - سبحانه - منزهاً عن اتصافه بضد العلم بوجه من الوجوه، أو عن زوال علمه عنه، لكن في قيام أفعال به وحركات نزاع بين الناس من المسلمين وغيرهم.

وتحقيق الأمر أن المراد ما أخذ علمي وعلمك من علم الله، وما نال علمي وعلمك من علم الله، وما أحاط علمي وعلمك من علم الله، كما قال: ﴿وَلَا يُجِطُونَ سِتْرِي مِّنْ عَلِيمِي إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، إلا كما نقص أو أخذ أو نال هذا العصفور من هذا البحر، أى: نسبة هذا إلى هذا كنسبة هذا إلى هذا، وإن كان المشبه به جسمًا ينتقل من محل إلى محل ويزول/عن المحل الأول، وليس المشبه كذلك؛ فإن هذا الفرق هو فرق ظاهر يعلمه ٢٠٠/١٨ المستمع من غير التباس، كما قال ﷺ: «إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر»<sup>(١)</sup>، فشبّه الرؤية بالرؤية، وهى، وإن كانت متعلقة بالمرئى في الرؤية المشبهة والرؤية المشبه بها، لكن قد علم المستمعون أن المرئى ليس مثل المرئى، فكذلك هنا شبه النقص بالنقص، وإن كان كل من الناقص والمنقوص والمنقوص منه المشبه به، ليس مثل الناقص والمنقوص، والمنقوص منه المشبه به.

ولهذا كل أحد يعلم أن المعلم لا يزول علمه بالتعليم، بل يشبهونه بضوء السراج الذى يحدث، يقتبس منه كل أحد، ويأخذون ما شاؤوا من الشهب، وهو باق بحاله، وهذا تمثيل مطابق، فإن المستوقد من السراج يحدث الله فى فتيلته أو وقوده ناراً من جنس تلك النار، وإن كان قد يقال: إنها تستحيل عن ذلك الهواء مع أن النار الأولى باقية، كذلك المتعلم يجعل فى قلبه مثل علم المعلم مع بقاء علم المعلم؛ ولهذا قال على - رضى الله عنه -: العلم يزكو على العمل، أو قال: على التعليم، والمال ينقصه النفقة. وعلى هذا فيقال فى حديث أبى ذر: إن قوله: «مما عندى»، وقوله: «من ملكى» هو من هذا الباب، وحيث أنه وجهان:

أحدهما: أن يكون ما أعطاهم خارجاً عن مسمى ملكه ومسمى ما/عنده، كما أن علم ٢٠١/١٨ الله لا يدخل فيه نفس علم موسى والخضر.

والثانى: أن يقال: بل لفظ الملك وما عنده يتناول كل شيء، وما أعطاهم فهو جزء من ملكه وما عنده، ولكن نسبته إلى الجملة هذه النسبة الحقيقية. وما يحقق هذا القول الثانى أن

(١) البخارى فى مواقيت الصلاة (٥٥٤).

الترمذى روى هذا الحديث من طريق عبد الرحمن بن غنم، عن أبي ذر مرفوعاً، فيه: «لو أن أولكم وأخركم، وإنسكم وجنكم، ورطبكم ويابسكم، سألونى حتى تنتهى مسألة كل واحد منهم فأعطيهم ما سألونى، ما نقص ذلك مما عندى كمغرز إبرة لو غمسها أحدكم فى البحر، وذلك أنى جَوَادُ ماجد واجد، عطائى كلام، وعذايى كلام، إنما أمرى لشيء إذا أردته أن أقول له: كن فيكون»<sup>(١)</sup>، فذكره - سبحانه - أن عطاءه كلام، وعذايه كلام، يدل على أنه هو أراد بقوله: «من ملكى» و«مما عندى» أى: من مقدورى، فيكون هذا فى القدرة كحديث الخضر فى العلم، والله أعلم.

ويؤيد ذلك أن فى اللفظ الآخر الذى فى نسخة أبى مسهر: «لم ينقص ذلك من ملكى شيئاً إلا كما ينقص البحر»، وهذا قد يقال فيه: إنه استثناء منقطع، أى: لم ينقص من ملكى شيئاً، لكن يكون حاله حال هذه النسبة، وقد يقال: بل هو تام، والمعنى على ما سبق.

## فصل

٢٠٢/١٨

ثم ختمه بتحقيق ما بينه فيه من عدله وإحسانه، فقال: «يا عبادى، إنما هى أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفىكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنَّ إلا نفسه»، فبين أنه متحسناً إلى عباده فى الجزاء على أعمالهم الصالحة إحساناً يستحق به الحمد؛ لأنه هو المنعم بالأمر بها، والإرشاد إليها، والإعانة عليها، ثم إحصائها، ثم توفية جزائها. فكل ذلك فضل منه وإحسان؛ إذ كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، وهو، وإن كان قد كتب على نفسه الرحمة، وكان حقاً عليه نصر المؤمنين - كما تقدم بيانه - فليس وجوب ذلك كوجوب حقوق الناس بعضهم على بعض، الذى يكون عدلاً لا فضلاً؛ لأن ذلك إنما يكون لكون بعض الناس أحسن إلى البعض فاستحق المعاوضة، وكان إحسانه إليه بقدرة المحسن دون المحسن إليه؛ ولهذا لم يكن المتعاوضان ليخص أحدهما بالفضل على الآخر لتكافئتهما، وهو قد بين فى الحديث أن العباد لن يبلغوا ضره فيضروه، ولن يبلغوا نفعه فينفعوه، فامتنع حينئذ أن يكون لأحد من جهة نفسه عليه حق، بل هو الذى أحقَّ الحق على نفسه بكلماته، فهو المحسن بالإحسان وإحقاقه/وكتابته على نفسه، فهو فى كتابة الرحمة على نفسه، وإحقاقه نصر عباده المؤمنين، ونحو ذلك محسن إحساناً مع إحسان.

(١) الترمذى فى صفة القيامة (٢٤٩٥) وقال: «حديث حسن»، وابن ماجه فى الزهد (٤٢٥٧)، وأحمد ٥/١٥٤،

فليتدبر اللبيب هذه التفاصيل التي يتبين بها فصل الخطاب في هذه المواضع التي عظم فيها الاضطراب، فمن بين موجبٍ على ربه بالمنع أن يكون محسناً متفضلاً، ومن بين مسوّ بين عدله وإحسانه وما تنزهه عنه من الظلم والعدوان، وجاعل الجميع نوعاً واحداً. وكل ذلك حيداً عن سنن الصراط المستقيم، والله يقول الحق وهو يهdy السبيل.

وكما بين أنه محسن في الحسنات، متم إحسانه بإحصائها والجزاء عليها، بين أنه عادل في الجزاء على السيئات، فقال: «ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه» كما تقدم بيانه في مثل قوله: ﴿وَمَا ظَلَمْتَهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [هود: ١٠١]. وعلى هذا الأصل استقرت الشريعة الموافقة لفقرة الله التي فطر الناس عليها، كما في الحديث الصحيح الذي رواه البخارى؛ عن شداد بن أوس؛ عن النبي ﷺ، أنه قال: «سيد الاستغفار أن يقول العبد: اللهم أنت ربي، لا إله إلا أنت، خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك عليّ، وأبوء بذنبي، فاغفر لي، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت»<sup>(١)</sup>، ففي قوله: «أبوء لك بنعمتك عليّ» اعتراف بنعمته عليه في الحسنات وغيرها. وقوله: «وأبوء بذنبي» اعتراف منه بأنه مذنب، ظالم لنفسه، وبهذا ٢٠٤/١٨ يصير العبد شكوراً لربه مستغفراً لذنبه، فيستوجب مزيد الخير، وغفران الشر من الشكور الغفور، الذي يشكر اليسير من العمل ويغفر الكثير من الزلل.

وهنا انقسم الناس ثلاثة أقسام في إضافة الحسنات والسيئات التي هي الطاعات والمعاصي إلى ربههم وإلى نفوسهم، فشرهم الذي إذا أساء أضاف ذلك إلى القدر، واعتذر بأن القدر سبق بذلك، وأنه لا خروج له على القدر، فركب الحجّة على ربه في ظلمه لنفسه، وإن أحسن أضاف ذلك إلى نفسه، ونسى نعمة الله عليه في تيسيره لليسرى. وهذا ليس مذهب طائفة من بنى آدم، ولكنه حال شرار الجاهلين الظالمين، الذين لا حفظوا حدود الأمر والنهى، ولا شهدوا حقيقة القضاء والقدر، كما قال فيهم الشيخ أبو الفرج ابن الجوزى: أنت عند الطاعة قدرى، وعند المعصية جبرى. أى مذهب وافق هواك تمذهب به.

وخير الأقسام، وهو القسم المشروع، وهو الحق الذي جاءت به الشريعة: أنه إذا أحسن شكر نعمة الله عليه وحمده؛ إذ أنعم عليه بأن جعله محسناً ولم يجعله مسيئاً، فإنه فقير محتاج في ذاته وصفاته وجميع حركاته وسكناته إلى ربه، ولا حول ولا قوة إلا به، فلو لم يهده لم يهتد، كما قال أهل الجنة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ

(١) البخارى في الدعوات (٦٣٢٣).

٢٠٥/١٨ لَوْلَا أَنْ هَدَيْنَا اللَّهَ لَقَدْ جَاءَتْ رَسُولَ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﴿ [الأعراف: ٤٣]، وإذا/أساء اعترف بذنبه، واستغفر ربه وتاب منه، وكان كآبيه آدم الذي قال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، ولم يكن كإبليس الذي قال: ﴿يَا أَغْوِيَنِي لِأَزِيَنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخَلَصِينَ﴾ [الحجر: ٣٩]، [٤٠]. ولم يحتج بالقدر على ترك مأمور ولا فعل محظور، مع إيمانه بالقدر خيره وشره، وأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، وأنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه يهدى من يشاء ويضل من يشاء، ونحو ذلك.

وهؤلاء هم الذين أطاعوا الله في قوله في هذا الحديث الصحيح: «فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه»، ولكن بسط ذلك وتحقيق نسبة الذنب إلى النفس مع العلم بأن الله خالق أفعال العباد فيه أسرار ليس هذا موضعها، ومع هذا فقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا . مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٨، ٧٩]، ليس المراد بالحسنات والسيئات في هذه الآية الطاعات والمعاصي، كما يظنه كثير من الناس حتى يحرف بعضهم القرآن ويقرأ ﴿فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، ومعلوم أن معنى هذه القراءة يناقض القراءة المتواترة، وحتى يضمم بعضهم القول على وجه الإنكار له، وهو قول/الله الحق، فيجعل قول الله الصديق الذي يحمد ويرضى قولاً للكفار يكذب به ويذم، ويسخط بالإضمار الباطل الذي يدعيه، من غير أن يكون في السياق ما يدل عليه.

ثم إن من جهل هؤلاء ظنهم أن في هذه الآية حجة للقدرية واحتجاج بعض القدرية بها؛ وذلك أنه لا خلاف بين الناس في أن الطاعات والمعاصي سواء من جهة القدر. فمن قال: إن العبد هو الموجد لفعله دون الله، أو هو الخالق لفعله، وأن الله لم يخلق أفعال العباد، فلا فرق عنده بين الطاعة والمعصية.

ومن أثبت خلق الأفعال وأثبت الجبر أو نفاها، أو أمسك عن نفيه وإثباته مطلقاً، وفصل المعنى أو لم يفصله - فلا فرق عنده بين الطاعة والمعصية. فتبين أن إدخال هذه الآية في القدر في غاية الجهالة؛ وذلك أن الحسنات والسيئات في الآية المراد بها المسار والمضار دون الطاعات والمعاصي، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَلْوَنُهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٨]، وهو الشر والخير في قوله: ﴿وَتَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥].

وكذلك قوله: ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَذْقَنَهُ نِعْمَةً<sup>(١)</sup> بَعْدَ ضَرَاءٍ مَسَّتَهُ لِيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي﴾ [هود: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ . ثُمَّ بَدَلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٤، ٩٥]، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١].

فهذه حال فرعون وملئه مع موسى ومن معه، كحال الكفار والمنافقين والظالمين مع محمد وأصحابه، إذا أصابهم نعمة وخير قالوا: لنا هذه، أو قالوا: هذه من عند الله، وإن أصابهم عذاب وشر تطيروا بالنبي والمؤمنين، وقالوا: هذه بذنوبهم، وإنما هي بذنوب أنفسهم لا بذنوب المؤمنين، وهو - سبحانه - ذكر هذا في بيان حال الناكِلين عن الجهاد الذين يلومون المؤمنين على الجهاد، فإذا أصابهم نصر، ونحوه قالوا: هذا من عند الله، وإن أصابتهم محنة قالوا: هذه من عند هذا الذي جاءنا بالأمر والنهي والجهاد، قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾، إلى قوله: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَن لَّيَبْتَغِيَنَّ﴾، إلى قوله: ﴿أَلَّا تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ﴾، إلى قوله: ﴿أَتَيْنَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾ [النساء: ٧١ - ٧٨]، أي هؤلاء المذمومين ﴿يَقُولُوا هَذِهِ مِن عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِن عِنْدِكَ﴾ [النساء: ٧٨]، أي بسبب أمرك ونهيك، قال الله تعالى: ﴿فَإِلَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا . مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ [النساء: ٧٨، ٧٩]، أي: من نعمة ﴿فَإِنَّ اللَّهَ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، أي: فبذنبك. كما قال: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّن مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، وقال: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [الروم: ٣٦].

وأما القسم الثالث في هذا الباب: فهم قوم لبسوا الحق بالباطل، وهم بين أهل الإيمان - أهل الخير - وبين شرار الناس وهم الخائضون في القدر بالباطل، فقوم يرون أنهم هم الذين يهدون أنفسهم ويضلونها، ويوجبون لها فعل الطاعة وفعل المعصية، بغير إعانة منه وتوفيق للطاعة، ولا خذلان منه في المعصية. وقوم لا يثبتون لأنفسهم فعلاً ولا قدرة ولا أمراً.

(١) في المطبوعة: «ولئن أذقناه رحمة منا من» والصواب ما أثبتناه.

ثم من هؤلاء من يَنْحَلُّ عن الأمر والنهى فيكون أكفر الخلق، وهم فى احتجاجهم بالقدر متناقضون؛ إذ لا بد من فعلٍ يحبونه وفعلٍ يبغضونه، ولا بد لهم ولكل أحد من دفع الضرر الحاصل بأفعال المعتدين، فإذا جعلوا الحسنات والسيئات سواسية لم يمكنهم أن يذموا أحداً، ولا يدفعوا ظالماً، ولا يقابلوا مسيئاً، وأن يبيحوا للناس من أنفسهم كل ما يشتهيهِ مُشْتَهَى، ونحو ذلك من الأمور التى لا يعيـش/عليها بنو آدم؛ إذ هم مضطرون إلى شرع فيه أمر ونهى أعظم من اضطرارهم إلى الأكل واللباس.

وهذا باب واسع لشرحه موضع غير هذا. وإنما نبهنا على ما فى الحديث من الكلمات الجامعة والقواعد النافعة بِنُكْتٍ مختصرة، تنبه الفاضل على ما فى الحقائق من الجوامع والفوارق، التى تفصل بين الحق والباطل فى هذه المضائق، بحسب ما احتملته أوراق السائل. والله ينفعنا - وسائر إخواننا المؤمنين - بما علمناه، ويعلمنا ما ينفعنا ويزيدنا علماً، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولا ملجأ منه إلا إليه، له النعمة وله الفضل، وله الشاء الحسن، وأستغفر الله العظيم لى وجميع إخواننا المؤمنين.

والحمد لله رب العالمين. وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليمًا.

## وقال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ -:

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ تسليمًا.

### فَصْل

في صحيح البخارى وغيره من حديث عمران بن حصين - رضى الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «يا بنى تميم، اقبلوا البشرى» قالوا: قد بشرتنا فأعطنا، فأقبل على أهل اليمن فقال: «يا أهل اليمن اقبلوا البشرى؛ إذ لم يقبلها بنو تميم»، فقالوا: قد قبلنا يا رسول الله. قالوا: ٢١١/١٨ جئناك لتنتفقه في الدين، ولنسألك عن أول هذا الأمر، فقال: «كان الله ولم يكن شىء قبله»، وفي لفظ «معه»، وفي لفظ «غيره»، «وكان عرشه على الماء»، وكتب في الذكر كل شىء، «وخلق السموات والأرض»، وفي لفظ: «ثم خلق السموات والأرض»، ثم جاءنى رجل فقال: أدرك ناقتك، فذهبت فإذا السراب ينقطع دونها، فوالله لوددت أنى تركتها ولم أقم<sup>(١)</sup>.

قوله: «كتب في الذكر» يعني: اللوح المحفوظ، كما قال: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] أي: من بعد اللوح المحفوظ، يسمى ما يكتب في الذكر ذكراً كما يسمى ما يكتب فيه كتاباً، كقوله - عز وجل - : ﴿إِنَّهُمْ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ . فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٧، ٧٨].

والناس في هذا الحديث على قولين: منهم من قال: إن مقصود الحديث إخباره بأن الله كان موجوداً وحده، ثم إنه ابتداءً لإحداث جميع الحوادث، وإخباره بأن الحوادث لها ابتداءً بجنسها، وأعيانها مسبوقه بالعدم، وأن جنس الزمان حادث لا فى زمان، وجنس الحركات والمتحركات حادث، وأن الله صار فاعلاً بعد أن لم يكن يفعل شيئاً من الأزل إلى حين ابتداء الفعل ولا كان الفعل ممكناً.

(١) البخارى فى بدء الخلق (٣١٩٠، ٣١٩١)، وفى المنهازى (٤٣٦٥)، (٤٣٨٦)، والترمذى فى المناقب (٣٩٥١)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وأحمد ٤/٤٢٦، ٤٣١، ٤٣٦.

٢١٢/١٨ ثم هؤلاء على قولين: منهم من يقول: وكذلك صار متكلمًا بعد/ أن لم يكن يتكلم بشيء، بل ولا كان الكلام ممكنًا له. ومنهم من يقول: الكلام أمر يوصف به بأنه يقدر عليه، لا أنه يتكلم بمشيئته وقدرته، بل هو أمر لازم لذاته بدون قدرته ومشيئته.

ثم هؤلاء منهم من يقول: هو المعنى دون اللفظ المقروء، عبر عنه بكل من التوراة والإنجيل والزيور والفرقان. ومنهم من يقول: بل هو حروف وأصوات لازمة لذاته لم تزل ولا تزال، وكل ألفاظ الكتب التي أنزلها، وغير ذلك.

والقول الثانى فى معنى الحديث: أنه ليس مراد الرسول هذا، بل إن الحديث يناقض هذا، ولكن مراده إخباره عن خلق هذا العالم المشهود الذى خلقه الله فى ستة أيام ثم استوى على العرش، كما أخبر القرآن العظيم بذلك فى غير موضع، فقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧]، وقد ثبت فى صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو، عن النبى ﷺ أنه قال: «قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء»<sup>(١)</sup>، فأخبر ﷺ أن تقدير خلق هذا العالم المخلوق فى ستة أيام، وكان حينئذ عرشه على الماء. كما أخبر بذلك القرآن والحديث المتقدم الذى رواه البخارى فى صحيحه؛ عن عمران - رضى الله عنه.

٢١٣/١٨ /ومن هذا: الحديث الذى رواه أبو داود والترمذى وغيرهما، عن عبادة بن الصامت، عن النبى ﷺ أنه قال: «أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب. قال: وما أكتب؟ قال: ما هو كائن إلى يوم القيامة»<sup>(٢)</sup>، فهذا القلم خلقه لما أمره بالتقدير المكتوب قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان مخلوقًا قبل خلق السموات والأرض، وهو أول ما خلق من هذا العالم، وخلق بعد العرش كما دلت عليه النصوص، وهو قول جمهور السلف، كما ذكرت أقوال<sup>(٣)</sup> السلف فى غير هذا الموضوع.

والمقصود هنا بيان ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة.

والدليل على هذا القول الثانى وجوه:

أحدها: أن قول أهل اليمن: «جئناك لنسألك عن أول هذا الأمر»، إما أن يكون الأمر المشار إليه هذا العالم، أو جنس المخلوقات، فإن كان المراد هو الأول كان النبى ﷺ قد أجابهم؛ لأنه أخبرهم عن أول خلق هذا العالم، وإن كان المراد الثانى لم يكن قد أجابهم؛ لأنه لم يذكر أول الخلق مطلقًا، بل قال: «كان الله ولا شيء قبله، وكان عرشه على الماء،

(١) مسلم فى القدر (١٦/٢٦٥٣).

(٢) أبو داود فى السنة (٤٧٠٠)، والترمذى فى القدر (٢١٥٥) وقال: «هذا حديث غريب من هذا الوجه».

(٣) فى المطبوعة: «قوال» والصواب ما أثبتناه.

وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السموات والأرض، فلم يذكر إلا خلق السموات والأرض،/لم يذكر خلق العرش، مع أن العرش مخلوق أيضاً، فإنه يقول: «وهو رب ٢١٤/١٨ العرش العظيم» وهو خالق كل شيء؛ العرش وغيره، ورب كل شيء؛ العرش وغيره. وفي حديث أبي رزین قد أخبر النبي ﷺ بخلق العرش. وأما في حديث عمران فلم يخبر بخلقه، بل أخبر بخلق السموات والأرض، فعلم أنه أخبر بأول خلق هذا العالم، لا بأول الخلق مطلقاً.

وإذا كان إنما أجابهم بهذا علم أنهم إنما سألوه عن هذا، لم يسألوه عن أول الخلق مطلقاً، فإنه لا يجوز أن يكون أجابهم عما لم يسألوه عنه ولم يجبهم عما سألوا عنه، بل هو ﷺ منزّه عن ذلك، مع أن لفظه إنما يدل على هذا، لا يدل على ذكره أول الخلق، وإخباره بخلق السموات والأرض بعد أن كان عرشه على الماء يقصد به الإخبار عن ترتيب بعض المخلوقات على بعض، فإنهم لم يسألوه عن مجرد الترتيب، وإنما سألوه عن أول هذا الأمر، فعلم أنهم سألوه عن مبدأ خلق هذا العالم فأخبرهم بذلك، كما نطق في أولها في أول الأمر «خلق الله السموات والأرض». وبعضهم يشرحها في البدء، أو في الابتداء خلق الله السموات والأرض.

والمقصود أن فيها الإخبار بابتداء خلق السموات والأرض، وأنه كان الماء عامراً للأرض، وكانت الرياح تهب على الماء، فأخبر أنه/حيثذ كان هذا ماءً وهواءً وتراباً، وأخبر في القرآن ٢١٥/١٨ العظيم أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام وكان عرشه على الماء، وفي الآية الأخرى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وقد جاءت الآثار عن السلف بأن السماء خلقت من بخار الماء وهو الدخان.

والمقصود هنا أن النبي ﷺ أجابهم عما سألوه عنه ولم يذكر إلا ابتداء خلق السموات والأرض، فدل على أن قولهم: «جئنا لسألك عن أول هذا الأمر» كان مرادهم خلق هذا العالم. والله أعلم.

الوجه الثاني: أن قولهم: «هذا الأمر» إشارة إلى حاضر موجود، والأمر يراد به المصدر، ويراد به المفعول به وهو المأمور الذي كونه الله بأمره، وهذا مرادهم، فإن الذي هو قوله: كن ليس مشهوداً مشاراً إليه، بل المشهود إليه هذا المأمور به، قال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿أَنَّىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل: ١]، ونظائره متعددة. ولو سألوه عن أول الخلق مطلقاً لم يشيروا إليه بهذا، فإن ذلك لم يشهده فلا يشيرون إليه بهذا، بل لم يعلموه أيضاً، فإن ذلك لا يعلم إلا بخبر الأنبياء، والرسول ﷺ

٢١٦/١٨ لم يخبرهم بذلك، ولو كان قد أخبرهم به لما سألوه عنه، فعلم أن سؤالهم كان عن أول هذا العالم المشهود.

الوجه الثالث: أنه قال: «كان الله ولم يكن شيء قبله»، وقد روى: «معه»، وروى: «غيره»، والألفاظ الثلاثة في البخارى، والمجلس كان واحداً، وسؤالهم وجوابه كان في ذلك المجلس، وعمران الذى روى الحديث لم يقيم منه حين انقضى المجلس، بل قام لما أخبر بذهاب راحلته قبل فراغ المجلس، وهو المخبر بلفظ الرسول، فدل على أنه إنما قال أحد الألفاظ، والآخرا رويًا بالمعنى. وحينئذ فالذى ثبت عنه لفظ «القبيل»، فإنه قد ثبت فى صحيح مسلم عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ أنه كان يقول فى دعائه: «أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء»<sup>(١)</sup>، وهذا موافق ومفسر لقوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣].

وإذا ثبت فى هذا الحديث لفظ القبيل فقد ثبت أن الرسول ﷺ قاله، واللفظان الآخرا لم يثبت واحد منهما أبداً، وكان أكثر أهل الحديث إنما يروونه بلفظ القبيل: «كان الله ولا شيء قبله»، مثل الحميدى، والبغوى، وابن الأثير، وغيرهم. وإذا كان إنما قال: «كان الله ولم يكن شيء قبله» لم يكن فى هذا اللفظ تعرض لابتداء الحوادث، ولا لأول مخلوق.

٢١٧/١٨ /الوجه الرابع: أنه قال فيه: «كان الله ولم يكن شيء قبله، أو معه، أو غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب فى الذكر كل شيء»، فأخبر عن هذه الثلاثة بلفظ الواو، لم يذكر فى شيء منها ثم، وإنما جاء ثم فى قوله: «خلق السموات والأرض». وبعض الرواة ذكر فى خلق السموات والأرض بثم، وبعضهم ذكرها بالواو.

فأما الجمل الثلاث المتقدمة، فالرواة متفقون على أنه ذكرها بلفظ الواو، ومعلوم أن لفظ الواو لا يفيد الترتيب على الصحيح الذى عليه الجمهور، فلا يفيد الإخبار بتقديم بعض ذلك على بعض، وإن قدر أن الترتيب مقصود، إما من ترتيب الذكر لكونه قَدَمَ بعض ذلك على بعض، وإما من الواو عند من يقول به، فإنما فيه تقديم كونه على كون العرش على الماء، وتقديم كون العرش على الماء على كتابته فى الذكر كل شيء، وتقديم كتابته فى الذكر كل شيء على خلق السموات والأرض، وليس فى هذا ذكر أول المخلوقات مطلقاً، بل ولا فيه الإخبار بخلق العرش والماء، وإن كان ذلك كله مخلوقاً، كما أخبر به فى مواضع آخر، لكن فى جواب أهل اليمن إنما كان مقصوده إخباره إياهم عن بدء خلق السموات والأرض وما بينهما، وهى المخلوقات التى خلقت فى ستة أيام، لا بابتداء

(١) مسلم فى الذكر والدعاء (٦١/٢٧١٣).

ما خلقه الله قبل ذلك .

الوجه الخامس: أنه ذكر تلك الأشياء بما يدل على كونها ووجودها/ولم يتعرض لابتداء ٢١٨/١٨ خلقها، وذكر السموات والأرض بما يدل على خلقها، وسواء كان قوله: «وخلق السموات والأرض» أو «ثم خلق السموات والأرض» فعلى التقديرين أخبر بخلق ذلك، وكل مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن، وإن كان قد خلق من مادة، كما في صحيح مسلم، عن عائشة - رضى الله عنها - عن النبي ﷺ أنه قال: «خلق الله الملائكة من نور، وخلق الجان من مارج من نار، وخلق آدم مما وُصِفَ لكم»<sup>(١)</sup>.

فإن كان لفظ الرسول ﷺ «ثم خلق» فقد دل على أن خلق السموات والأرض بعد ما تقدم ذكره من كون عرشه على الماء ومن كتابته في الذكر، وهذا اللفظ أولى بلفظ رسول الله ﷺ؛ لما فيه من تمام البيان وحصول المقصود بلفظة الترتيب، وإن كان لفظه الواو فقد دل سياق الكلام على أن مقصوده أنه خلق السموات والأرض بعد ذلك، وكما دل على ذلك سائر النصوص، فإنه قد علم أنه لم يكن مقصوده الإخبار بخلق العرش ولا الماء، فضلا عن أن يقصد أن خلق ذلك كان مقارناً لخلق السموات والأرض، وإذا لم يكن في اللفظ ما يدل على خلق ذلك إلا مقارنة خلقه لخلق السموات والأرض - وقد أخبر عن خلق السموات مع كون ذلك - علم أن مقصوده أنه خلق السموات والأرض حين كان العرش على الماء، كما أخبر بذلك في القرآن، وحينئذ يجب أن يكون العرش كان على الماء ٢١٩/١٨ قبل خلق السموات والأرض، كما أخبر بذلك في الحديث الصحيح حيث قال: «قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء»<sup>(٢)</sup>، فأخبر أن هذا التقدير السابق لخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة حين كان عرشه على الماء.

الوجه السادس: أن النبي ﷺ؛ إما أن يكون قد قال: «كان ولم يكن قبله شيء»، وإما أن يكون قد قال: «ولا شيء معه»، أو «غيره». فإن كان إنما قال اللفظ الأول لم يكن فيه تعرض لوجوده تعالى قبل جميع الحوادث. وإن كان قد قال الثانى، أو الثالث فقوله: «ولم يكن شيء معه»، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر؛ إما أن يكون مراده أنه حين كان لا شيء معه كان عرشه على الماء، أو كان بعد ذلك كان عرشه على الماء. فإن أراد الأول كان معناه لم يكن معه شيء من هذا الأمر المسؤول عنه، وهو هذا العالم، ويكون المراد أنه كان الله قبل هذا العالم المشهود، وكان عرشه على الماء.

(٢) سبق تخريجه ص ٤١٠.

(١) مسلم في الزهد والرقائق (٦٠/٢٩٩٦) وأحمد ١٦٨/٦.

وأما القسم الثالث، وهو أن يكون المراد به كان لا شيء معه، وبعد ذلك كان عرشه ٢٢٠/١٨ على الماء، وكتب في الذكر، ثم خلق السموات والأرض، فليس في هذا إخبار بأول ما خلقه الله مطلقاً، بل ولا فيه إخباره بخلق العرش والماء، بل إنما فيه إخباره بخلق السموات والأرض، ولا صرح فيه بأن كون عرشه على الماء كان بعد ذلك، بل ذكره بحرف الواو، والواو للجمع المطلق، والتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه. وإذا كان لم يبين الحديث أول المخلوقات، ولا ذكر متى كان خلق العرش الذي أخبر أنه كان على الماء مقروناً بقوله: «كان الله ولا شيء معه»، دل ذلك على أن النبي ﷺ لم يقصد الإخبار بوجود الله وحده قبل كل شيء، وبابتداء المخلوقات بعد ذلك؛ إذ لم يكن لفظه دالاً على ذلك، وإنما قصد الإخبار بابتداء خلق السموات والأرض.

الوجه السابع: أن يقال: لا يجوز أن يجزم بالمعنى الذي أراده الرسول ﷺ إلا بدليل يدل على مراده، فلو قدر أن لفظه يحتمل هذا المعنى، وهذا المعنى لم يجز الجزم بأحدهما إلا بدليل، فيكون إذا كان الراجح هو أحدهما، فمن جزم بأن الرسول ﷺ أراد ذلك المعنى الآخر فهو مخطئ.

الوجه الثامن: أن يقال: هذا المطلوب لو كان حقاً لكان أجلُّ من أن يحتج عليه بلفظ محتمل في خبر لم يروه إلا واحداً، ولكان ذكر هذا في القرآن والسنة من أهم الأمور؛ ٢٢١/١٨ حاجة الناس إلى معرفة ذلك؛ لما وقع فيه من الاشتباه والنزاع واختلاف الناس. فلما لم يكن في السنة ما يدل على هذا المطلوب، لم يجز إثباته بما يظن أنه معنى الحديث بسياقه، وإنما سمعوا أن النبي ﷺ قال: «كان الله ولا شيء معه» فظنوه لفظاً ثابتاً مع تجرده عن سائر الكلام الصادر عن النبي ﷺ، وظنوا معناه الإخبار بتقدمه تعالى على كل شيء، وبنوا على هذين الظنين نسبة ذلك إلى النبي ﷺ، وليس عندهم بوحدة من المقدمتين علم، بل ولا ظن يستند إلى إماره.

وهب أنهم لم يجزموا بأن مراده المعنى الآخر، فليس عندهم ما يوجب الجزم بهذا المعنى وجاء بينهم الشك، وهم ينسبون إلى الرسول ما لا علم عندهم بأنه قاله، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْآثِمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]. وهذا كله لا يجوز.

الوجه العاشر: أنه قد زاد فيه بعض الناس: «وهو الآن على ما عليه كان»، وهذه الزيادة إنما زادها بعض الناس من عنده، وليست في شيء من الروايات. ثم إن منهم من يتأولها

(١) في المطبوعة: «ماليس به» والصواب ما أثبتناه.

على أنه ليس معه الآن موجود، بل وجوده عين وجود المخلوقات، كما يقوله أهل/وحدة ٢٢٢/١٨ الوجود الذين يقولون: عين وجود الخالق هو عين وجود المخلوق، كما يقوله ابن عربي، وابن سبعين، والقَوْنَوِيُّ، والتلمساني، وابن الفارض، ونحوهم. وهذا القول مما يعلم بالاضطرار شرعا وعقلا أنه باطل.

الوجه الحادى عشر: أن كثيراً من الناس يجعلون هذا عمدتهم من جهة السمع، أن الحوادث لها ابتداء، وأن جنس الحوادث مسبق بالعدم إذ لم يجدوا فى الكتاب والسنة ما ينطق به، مع أنهم يحكون هذا عن المسلمين واليهود والنصارى، كما يوجد مثل هذا فى كتب أكثر أهل الكلام المبتدع فى الإسلام الذى ذمه السلف، وخالفوا به انشراح والعقل. وبعضهم يحكيه إجماعاً للمسلمين، وليس معهم بذلك نقل؛ لا عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن الكتاب والسنة، فضلاً عن أن يكون هو قول جميع المسلمين.

وبعضهم يظن أن من خالف ذلك فقد قال بقدم العالم، ووافق الفلاسفة الدهرية؛ لأنه نظر فى كثير من كتب الكلام فلم يجد فيها إلا قولين: قول الفلاسفة القائلين بقدم العالم؛ إما صورته وإما مادته، سواء قيل: هو موجود بنفسه، أو معلول غيره. وقول من رد على هؤلاء من أهل الكلام؛ الجهمية، والمعتزلة، والكرامية، الذين يقولون: إن الرب لم يزل لا يفعل شيئاً ولا يتكلم بشيء، ثم أحدث الكلام والفعل بلا سبب أصلاً.

وطائفة أخرى كالكلابية - ومن وافقهم - يقولون: بل الكلام قديم العين؛ إما معنى واحد، وإما أحرف وأصوات قديمة أزلية قديمة الأعيان، ويقول هؤلاء: إن الرب لم يزل لا يفعل شيئاً، ولا يتكلم بمشيئته وقدرته، ثم حدث ما يحدث بقدرته ومشيئته؛ إما قائماً بذاته، أو منفصلاً عنه عند من يجوز ذلك، وإما منفصلاً عنه عند من لم يجوز قيام ذلك بذاته.

ومعلوم أن هذا القول أشبه بما أخبرت به الرسل من أن الله خالق كل شيء، وأن الله خلق السموات والأرض فى ستة أيام. فمن ظن أنه ليس للناس إلا هذان القولان - وكان مؤمناً بأن الرسل لا يقولون إلا حقاً - يظن أن هذا قول الرسل ومن اتبعهم. ثم إذا طوِّب بنقل هذا القول عن الرسل لم يمكنه ذلك، ولم يمكن لأحد أن يأتي بآية ولا حديث يدل على ذلك، لا نصاً ولا ظاهراً، بل ولا يمكنه أن ينقل ذلك عن أحد من أصحاب النبي ﷺ والتابعين لهم بإحسان.

وقد جعلوا ذلك معنى حدوث العالم الذى هو أول مسائل أصول/الدين عندهم. فيبقى ٢٢٤/١٨ أصل الدين الذى هو دين الرسل عندهم، ليس عندهم ما يعلمون به أن الرسول قاله، ولا

فى العقل ما يدل عليه، بل العقل والسمع يدل على خلافه. ومن كان أصل دينه الذى هو عنده دين الله ورسوله لا يعلم أن الرسول جاء به كان من أصل الناس فى دينه.

**الوجه الثانى عشر:** أنهم لما اعتقدوا أن هذا هو دين الإسلام أخذوا يحتجون عليه بالحجج العقلية المعروفة لهم، وعمدتهم التى هى أعظم الحجج، مبناه على امتناع حوادث لا أول لها، وبها أثبتوا حدوث كل موصوف بصفة، وسموا ذلك إثباتاً لحدوث الأجسام، فلزمهم - على ذلك - نفى صفات الرب - عز وجل -، وأنه ليس له علم ولا قدرة ولا كلام يقوم به، بل كلامه مخلوق منفصل عنه، وكذلك رضاه وغضبه، والتزموا على ذلك أن الله لا يُرى فى الآخرة، وأنه ليس فوق العرش، إلى غير ذلك من اللوازم التى نفوا بها ما أثبتته الله ورسوله، وكان حقيقة قولهم تكذيباً لما جاء به الرسول ﷺ، وتسلط أهل العقول على تلك الحجج التى لهم، فبينوا فسادها.

وكان ذلك مما سلط الدهرية القائلين بقدم العالم لما علموا حقيقة قولهم وأدلتهم ونسوا فسادها. ثم لما ظنوا أن هذا قول الرسول ﷺ واعتقدوا أنه باطل، قالوا: إن الرسول لم يبين ٢٢٥/١٨ الحقائق سواء علمها أو لم يعلمها، وإنما خاطب الجمهور بما يخيل لهم ما يتفغون به. فصار أولئك المتكلمون النفاة مخطئين فى السمعيات والعقليات، وصار خطوهم من أكبر أسباب تسلط الفلاسفة، لما ظن أولئك الفلاسفة الدهرية أنه ليس فى هذا المطلوب إلا قولان: قول أولئك المتكلمين وقولهم. وقد رأوا أن قول أولئك باطل، فجعلوا ذلك حجة فى تصحيح قولهم، مع أنه ليس للفلاسفة الدهرية على قولهم بقدم الأفلاك حجة عقلية أصلاً، وكان من أعظم أسباب هذا أنهم لم يحققوا معرفة ما بعث الله به رسوله ﷺ.

**الوجه الثالث عشر:** أن الغلط فى معنى هذا الحديث هو من عدم المعرفة بنصوص الكتاب والسنة، بل والمعقول الصريح؛ فإنه أوقع كثيراً من النظر وأتباعهم فى الحيرة والضلال، فإنهم لم يعرفوا إلا قولين: قول الدهرية القائلين بالقدم، وقول الجهمية القائلين بأنه لم يزل معطلا عن أن يفعل أو يتكلم بقدرته ومشيئته، ورأوا لوازم كل قول تقتضى فسادها وتناقضه، فبقوا حائرين مرتابين جاهلين، وهذه حال من لا يحصى منهم، ومنهم من صرح بذلك عن نفسه كما صرح به الرازى وغيره.

ومن أعظم أسباب ذلك أنهم نظروا فى حقيقة قول الفلاسفة فوجدوا أنه لم يزل المفعول ٢٢٦/١٨ المعين مقارناً للفاعل أزلاً وأبداً، وصريح العقل يقتضى بأنه لا يبد أن يتقدم الفاعل على فعله، وأن تقدير مفعول الفاعل مع تقدير أنه لم يزل مقارناً له لم يتقدم الفاعل عليه، بل هو معه أزلاً وأبداً - أمر يناقض صريح العقل. وقد استقر فى الفطر أن كون الشيء المفعول مخلوقاً يقتضى أنه كان بعد أن لم يكن. ولهذا كان ما أخبر الله به فى كتابه من أنه خلق

السموات والأرض مما يفهم جميع الخلائق أنهما حدثتا بعد أن لم تكونا، وأما تقدير كونهما لم يزالا معه مع كونهما مخلوقين له فهذا تنكره الفطر، ولم يقله إلا شردمة قليلة من الدهرية كابن سينا وأمثاله .

وأما جمهور الفلاسفة الدهرية - كأرسطو وأتباعه - فلا يقولون: إن الأفلاك معلولة لعلة فاعلة كما يقوله هؤلاء، بل قولهم، وإن كان أشد فساداً من قول متأخريهم، فلم يخالفوا صريح المعقول في هذا المقام الذي خالفه هؤلاء، وإن كانوا خالفوه من جهات أخرى، ونظروا في حقيقة قول أهل الكلام الجهمية والقدرية ومن اتبعهم، فوجدوا أن الفاعل صار فاعلاً بعد أن لم يكن فاعلاً من غير حدوث شيء أوجب كونه فاعلاً، ورأوا صريح العقل يقتضى بأنه إذا صار فاعلاً بعد أن لم يكن فاعلاً، فلا بد من حدوث شيء، وأنه يمتنع في العقل أن يصير ممكناً بعد أن كان ممتنعاً بلا حدوث، وأنه لا سبب يوجب حصول وقت حدث وقت الحدوث، وأن حدوث جنس الوقت ممتنع، فصاروا/يظنون إذا جمعوا بين هؤلاء ٢٢٧/١٨ أنه يلزم الجمع بين النقيضين، وهو أن يكون الفاعل قبل الفعل، وأنه يمتنع أن يصير فاعلاً بعد أن لم يكن فيكون الفعل معه، فيكون الفعل مقارناً غير مقارن بأن كان بعد أن لم يكن حادثاً مسبقاً بالعدم، فامتنع على هذا التقدير أن يكون فعل الفاعل مسبوقاً بالعدم، ووجب على التقدير الأول أن يكون فعل الفاعل مسبوقاً بالعدم، ووجدوا عقولهم تقصر عما يوجب هذا الإثبات وما يوجب هذا النفي، والجمع بين النقيضين ممتنع، فأوقعهم ذلك في الحيرة والشك .

ومن أسباب ذلك أنهم لم يعرفوا حقيقة السمع والعقل، فلم يعرفوا ما دل عليه الكتاب والسنة، ولم يميزوا في المعقولات بين المشتبهات؛ وذلك أن العقل يفرق بين كون المتكلم متكلماً بشيء بعد شيء دائماً، وكون الفاعل يفعل شيئاً بعد شيء دائماً، وبين آحاد الفعل والكلام، فيقول: كل واحد من أفعاله لا بد أن يكون مسبوقاً بالفاعل وأن يكون مسبوقاً بالعدم، ويمتنع كون الفعل المعين مع الفاعل أزلاً وأبداً وأما كون الفاعل لم يزل يفعل فعلاً بعد فعل فهذا من كمال الفاعل، فإذا كان الفاعل حياً، وقيل: إن الحياة مستلزمة الفعل والحركة كما قال ذلك أئمة أهل الحديث، كالبخارى والدارمي، وغيرهما، وأنه لم يزل ٢٢٨/١٨ متكلماً إذا شاء وبما شاء، ونحو ذلك، كما قاله ابن المبارك وأحمد، وغيرهما من أئمة أهل الحديث والسنة - كان كونه متكلماً أو فاعلاً من لوازم حياته، وحياته لازمة له، فلم يزل متكلماً فعلاً، مع العلم بأن الحى يتكلم ويفعل بمشيئته وقدرته، وأن ذلك يوجب وجود كلام بعد كلام وفعل بعد فعل، فالفاعل يتقدم على كل فعل من أفعاله، وذلك يوجب أن كل ما سواه محدث مخلوق، ولا نقول: إنه كان في وقت من الأوقات ولا قدرة حتى خلق له قدرة والذي ليس له قدرة هو عاجز، ولكن نقول: لم يزل الله عالماً قادراً مالكا،

لا شبه له ولا كيف .

فليس مع الله شيء من مفعولاته قديم معه، لا بل هو خالق كل شيء، وكل ما سواه مخلوق له، وكل مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن، وإن قدر أنه لم يزل خالقاً فعلاً .

وإذا قيل: إن الخلق صفة كمال؛ لقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، أمكن أن تكون خالقيته دائمة وكل مخلوق له محدث مسبوق بالعدم، وليس مع الله شيء قديم. وهذا أبلغ في الكمال من أن يكون معطلا غير قادر على الفعل ثم يصير قادراً، والفعل ممكناً له بلا سبب. وأما جعل المفعول المعين مقارناً له أولاً وأبداً فهذا في الحقيقة تعطيل لخلقه وفعله، فإن كون الفاعل مقارناً لمفعوله أولاً وأبداً مخالف لصريح المعقول .

٢٢٩/١٨ / فهؤلاء الفلاسفة الدهرية، وإن ادعوا أنهم يشنون دوام الفاعلية، فهم في الحقيقة معطلون للفاعلية، وهي الصفة التي هي أظهر صفات الرب تعالى، ولهذا وقع الإخبار بها في أول ما أنزل على الرسول ﷺ فإن أوله: ﴿أَفَرَأَى بِأَسْمَارِكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ . الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ . عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١ - ٥] فأطلق الخلق، ثم خص الإنسان، وأطلق التعليم ثم خص التعليم بالقلم، والخلق يتضمن فعله، والتعليم يتضمن قوله، فإنه يعلم بتكليمه وتكليمه بالإيحاء، وبالتكلم من وراء حجاب، وإرسال رسول يوحى بإذنه ما يشاء، قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١١٣]، وقال تعالى ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٦١]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، وقال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ . عَلَّمَهُ الْبَيَانَ . الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ١ - ٥] .

وهؤلاء الفلاسفة يتضمن قولهم في الحقيقة أنه لم يخلق ولم يعلم، فإن ما يشنونه من الخلق والتعليم إنما يتضمن التعطيل، فإنه على قولهم لم يزل الفلك مقارناً له أولاً وأبداً، فامتنع حينئذ أن يكون مفعولاً له، فإن الفاعل لا بد أن يتقدم على فعله، وعندهم أنه لا يعلم شيئاً من جزئيات العلم، والتعليم فرع العلم، فمن لم يعلم الجزئيات يمتنع أن يعلمها غيره، وكل موجود فهو جزئي لا كلي، كذا الكلبيات إنما وجودها في الأذهان لا في الأعيان، فإذا لم يعلم شيئاً من الجزئيات لم يعلم شيئاً من الموجودات، فامتنع أن يعلم غيره شيئاً، من العلم بالموجودات المعينة .

ومن قال منهم: لا يعلم لا كلياً ولا جزئياً فقولوه أقيح . ومن قال: يعلم الكلبيات الثابتة دون المتغيرة فهو عندهم لا يعلم شيئاً من الحوادث، ولا يعلمها لأحد من خلقه، كما

يقتضى قولهم أنه لم يخلقها، فعلى قولهم لا خلق ولا علم - وهذا حقيقة قول مقدمهم أرسطو، فإنه لم يثبت أن الرب مبدع للعالم، ولا جعله علة فاعلة، بل الذى أثبت أنه علة غائية يتحرك الفلك لتشبهه به كتحريرك المعشوق للعاشق، وصرح بأنه لا يعلم الأشياء، فعنده لا خلق ولا علم. وأول ما أنزل الله على نبيه محمد ﷺ: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ . أَلَمْ يَكُنْ الْأَكْرَمُ . الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ . عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١ - ٥].

الوجه الرابع عشر: أن الله تعالى أرسل الرسل، وأنزل الكتب لدعوة الخلق إلى عبادته وحده لا شريك له، وذلك يتضمن معرفته لما أبدعه من مخلوقاته، وهى المخلوقات المشهودة الموجودة؛ من السموات والأرض وما بينهما، فأخبر فى الكتاب الذى لم يأت من عنده كتاب/أهدى منه بأنه خلق أصول هذه المخلوقات الموجودة المشهودة فى ستة أيام ثم استوى ٢٣١/١٨ على العرش.

وشرع لأهل الإيمان أن يجتمعوا كل أسبوع يوماً يعبدون الله فيه ويحتفلون بذلك، ويكون ذلك آية على الأسبوع الأول الذى خلق الله فيه السموات والأرض. ولما لم يعرف الأسبوع إلا بخبر الأنبياء فقد جاء فى لغتهم عليهم السلام أسماء أيام الأسبوع، فإن التسمية تتبع النصوص، فالاسم يعبر عما تصوره، فلما كان تصور اليوم والشهر والحول معروفاً بالعقل تصورت ذلك الاسم وعبرت عن ذلك، وأما الأسبوع، فلما لم يكن فى مجرد العقل ما يوجب معرفته، فإنما عرف بالسمع صارت معرفته عند أهل السمع المتلقين عن الأنبياء دون غيرهم، وحيث أن خبروا الناس بخلق هذا العالم الموجود المشهود وابتداء خلقه، وأنه خلقه فى ستة أيام، وأما ما خلقه قبل ذلك شيئاً بعد شئء فهذا بمنزلة ما سيخلق بعد قيام القيامة ودخول أهل الجنة وأهل النار منازلهما. وهذا مما لا سبيل للعباد إلى معرفته تفصيلاً.

ولهذا قال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه -: قام فينا رسول الله ﷺ مقاماً، فأخبرنا عن بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم. رواه البخارى<sup>(١)</sup>. فالنبي ﷺ أخبرهم ببدء الخلق إلى دخول أهل الجنة والنار منازلهما.

/وقوله: «بدأ الخلق» مثل قوله فى الحديث الآخر: «قدر الله مقادير الخلائق قبل أن ٢٣٢/١٨ يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة»<sup>(٢)</sup> فإن الخلائق - هنا - المراد بها الخلائق المعروفة المخلوقة بعد خلق العرش وكونه على الماء؛ ولهذا كان التقدير للمخلوقات هو

(١) البخارى فى بدء الخلق (٣١٩٢).

(٢) مسلم فى القدر (١٦/٢٦٥٣) والترمذى فى القدر (٢١٥٦) وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب».

التقدير لخلق هذا العالم، كما في حديث القلم: إن الله لما خلقه قال: اكتب قال: وماذا اكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة<sup>(١)</sup>.

وكذلك في الحديث الصحيح: «إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء» وقوله في الحديث الآخر الصحيح: «كان الله ولا شيء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السموات والأرض»<sup>(٢)</sup>، يراد به أنه كتب كل ما أراد خلقه من ذلك؛ فإن لفظ كل شيء يعم في كل موضع بحسب ما سيقت له، كما في قوله: ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]، و﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وقوله: ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] و﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، و﴿أُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، و﴿فَتَحَنَّنَّا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤]، و﴿مِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلْقًا رَاجِحِينَ﴾ [الذاريات: ٤٩] وأخبرت الرسل بتقديم أسمائه وصفاته كما في قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَزِيرًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٥٨]، ﴿سَمِيمًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]، ﴿عَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٣]، وأمثال ذلك.

٢٣٣/١٨ قال ابن عباس: «كان ولا يزال». ولم يقيد كونه بوقت دون وقت/ويمتنع أن يحدث له غيره صفة، بل يمتنع توقف شيء من لوازمه على غيره سبحانه، فهو المستحق لغاية الكمال، وذاته هي المستوجبة لذلك. فلا يتوقف شيء من كماله ولوازم كماله على غيره، بل نفسه المقدسة، وهو المحمود على ذلك أزلا وأبدًا، وهو الذي يحمد نفسه ويشئ عليها بما يستحقه. وأما غيره فلا يحصى ثناء عليه، بل هو نفسه كما أثني على نفسه، كما قال سيد ولد آدم في الحديث الصحيح: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصى ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»<sup>(٣)</sup>.

وإذا قيل: لم يكن متكلمًا ثم تكلم، أو قيل: كان الكلام ممتنعًا ثم صار ممكنًا له، كان هذا - مع وصفه له بالنقص في الأزل وأنه تجدد له الكمال، ومع تشبيهه له بالمخلوق الذي ينتقل من النقص إلى الكمال - ممتنعًا من جهة أن الممتنع لا يصير ممكنًا بلا سبب، والعدم المحض لا شيء فيه. فامتنع أن يكون الممتنع فيه يصير ممكنًا بلا سبب حادث.

وكذلك إذا قيل: كلامه كله معنى واحد لازم لذاته ليس له فيه قدرة ولا مشيئة، كان هذا في الحقيقة تعطيلًا للكلام، وجمعًا بين المتناقضين؛ إذ هو إثبات لموجود لا حقيقة له، بل يمتنع أن يكون موجوداً مع أنه لا مدح فيه ولا كمال.

(٣) مسلم في الصلاة (٤٨٦/٢٢٢) عن عائشة.

(١، ٢) سبق تخريجهما ص ٤١٠.

/ وكذلك إذا قيل: كلامه كله قديم العين، وهو حروف وأصوات قديمة لازمة لذاته ليس ٢٣٤/١٨  
له فيه قدرة ولا مشيئة، كان هذا مع ما يظهر من تناقضه وفساده في المعقول لا كمال فيه؛  
إذ لا يتكلم بمشيئته ولا قدرته ولا إذا شاء.

أما قول من يقول: ليس كلامه إلا ما يخلقه في غيره، فهذا تعطيل للكلام من كل  
وجه، وحقيقته أنه لا يتكلم كما قال ذلك قدماء الجهمية، وهو سلب للصفات؛ إذ فيه من  
التناقض والفساد - حيث أثبتوا الكلام المعروف ونفوا لوازمه - ما يظهر به أنه من أفسد أقوال  
العالمين بأنهم أثبتوا أنه يأمر وينهى، ويخبر ويبشر، وينذر وينادي، من غير أن يقوم به شيء  
من ذلك، كما قالوا: إنه يريد ويحب ويبغض ويغضب، من غير أن يقوم به شيء من  
ذلك، وفي هذا من مخالفة صريح المعقول وصحيح المنقول ما هو مذكور في غير هذا  
الموضع.

وأما القائلون بقدم هذا العالم فهم أبعد عن المعقول والمنقول من جميع الطوائف؛ ولهذا  
أنكروا الكلام القائم بذاته والذي يخلقه في غيره، ولم يكن كلامه عندهم إلا ما يحدث في  
النفوس. من المعقولات والمنتخليات، وهذا معنى تكليمه لموسى - عليه السلام - عندهم،  
فعاد التكليم إلى مجرد علم المكلم. ثم إذا قالوا مع ذلك: إنه لا يعلم الجزئيات، فلا علم  
ولا إعلام، وهذا غاية التعطيل والنقص، وهم ليس لهم دليل قط/على قدم شيء من ٢٣٥/١٨  
العالم، بل حججهم إنما تدل على قدم نوع الفعل، وأنه لم يزل الفاعل فاعلا أو لم يزل  
لفعله مدة، أو أنه لم يزل للمادة مادة. وليس في شيء من أدلتهم ما يدل على قدم الفلك،  
ولا قدم شيء من حركاته، ولا قدم الزمان الذي هو مقدار حركة الفلك. والرسل أخبرت  
بخلق الأفلاك، وخلق الزمان الذي هو مقدار حركتها، مع إخبارها بأنها خلقت من مادة  
قبل ذلك، وفي زمان قبل هذا الزمان، فإنه - سبحانه - أخبر أنه خلق السموات والأرض  
في ستة أيام، وسواء قيل: إن تلك الأيام بمقدار هذه الأيام المقدره بطلوع الشمس وغروبها،  
أو قيل: إنها أكبر منها، كما قال بعضهم: إن كل يوم قدره ألف سنة، فلا ريب أن تلك  
الأيام التي خلقت فيها السموات والأرض غير هذه الأيام، وغير الزمان الذي هو مقدار  
حركة هذه الأفلاك. وتلك الأيام مقدره بحركة أجسام موجودة قبل خلق السموات  
والأرض.

وقد أخبر - سبحانه - أنه ﴿أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَيَالْأَرْضِ أَقْنِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا  
أَنبَيَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، فخلقت من الدخان، وقد جاءت الآثار عن السلف أنها خلقت  
من بخار الماء، وهو الماء الذي كان العرش عليه، المذكور في قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ  
وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧]، فقد أخبر نه خلق

٢٣٦/١٨ السموات والأرض في مدة ومن مادة، ولم يذكر القرآن خلق شيء/من لا شيء، بل ذكر أنه خلق المخلوق بعد أن لم يكن شيئاً، كما قال: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئاً﴾ [مريم: ٩]، مع إخباره أنه خلقه من نطفة.

وقوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥] فيها قولان.

فالأكثر على أن المراد أم خلقوا من غير خالق بل من العدم المحض؟ كما قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]، وكما قال تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]، وقال تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِّنْ يَّعْمَلٍ فَمِنْ لَّدُنَّا﴾ [النحل: ٥٣].

وقيل: أم خلقوا من غير مادة؟ وهذا ضعيف؛ لقوله بعد ذلك: ﴿أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، فدل ذلك على أن التقسيم أم خلقوا من غير خالق، أم هم الخالقون؟ ولو كان المراد من غير مادة لقال: أم خلقوا من غير شيء، أم من ماء مهين؟ فدل على أن المراد أنا خالقهم لا مادتهم.

ولأن كونهم خلقوا من غير مادة ليس فيه تعطيل وجود الخالق، فلو ظنوا ذلك لم يقدح في إيمانهم بالخالق بل دل على جهلهم، ولأنهم لم يظنوا ذلك ولا يوسوس الشيطان لابن آدم بذلك، بل كلهم يعرفون أنهم خلقوا من آبائهم وأمهاتهم، ولأن اعترافهم بذلك لا يوجب إيمانهم، ولا يمنع كفرهم. والاستفهام استفهام إنكار، مقصوده تقريرهم أنهم لم يخلقوا من غير شيء، فإذا أقروا بأن خالقاً خلقهم نفعهم ذلك، وأما إذا أقروا بأنهم خلقوا من مادة لم يغن ذلك عنهم من الله شيئاً.

الوجه الخامس عشر: أن الإقرار بأن الله لم يزل يفعل ما يشاء، ويتكلم بما يشاء هو وصف الكمال الذي يليق به، وما سوى ذلك نقص يجب نفيه عنه، فإن كونه لم يكن قادراً ثم صار قادراً على الكلام أو الفعل مع أنه وصف له، فإنه يقتضى أنه كان ناقصاً عن صفة القدرة التي هي من لوازم ذاته، والتي هي من أظهر صفات الكمال، فهو ممتنع في العقل بالبرهان اليقيني، فإنه إذا لم يكن قادراً ثم صار قادراً فلا بد من أمر جعله قادراً بعد أن لم يكن، فإذا لم يكن هناك إلا العدم المحض امتنع أن يصير قادراً بعد أن لم يكن، وكذلك يمتنع أن يصير عالماً بعد أن لم يكن قبل هذا، بخلاف الإنسان فإنه كان غير عالم ولا قادر، ثم جعله غيره عالماً قادراً، وكذلك إذا قالوا: كان غير متكلم ثم صار متكلماً.

وهذا مما أورده الإمام أحمد على الجهمية؛ إذ جعلوه كان غير متكلم ثم صار متكلماً. قالوا: كالإنسان، قال: فقد جمعتم بين تشبيهه وكفره. وقد حكيت ألفاظه في غير هذا

الموضع .

/ وإذا قال القائل : كان في الأزل قادراً على أن يخلق فيما لا يزال ، كان هذا كلاماً ٢٣٨/١٨ متناقضاً ؛ لأنه في الأزل عندهم لم يكن يمكنه أن يفعل ، ومن لم يمكنه الفعل في الأزل امتنع أن يكون قادراً في الأزل ؛ فإن الجمع بين كونه قادراً وبين كون المقدور ممتنعاً جمع بين الضدين ، فإنه في حال امتناع الفعل لم يكن قادراً .

وأيضاً ، يكون الفعل ينتقل من كونه ممتنعاً إلى كونه ممكناً بغير سبب موجب يحدد ذلك وعدم ممتنع .

وأيضاً ، فما من حال يقدرها العقل إلا والفعل فيها ممكن وهو قادر ، وإذا قدر قبل ذلك شيئاً شاءه الله فالأمر كذلك ، فلم يزل قادراً والفعل ممكن ، وليس لقدرته وتمكنه من الفعل أول ، فلم يزل قادراً يمكنه أن يفعل ، فلم يكن الفعل ممتنعاً عليه قط .

وأيضاً ، فإنهم يزعمون أنه يمتنع في الأزل ، والأزل ليس شيئاً محدوداً يقف عنده العقل ، بل ما من غاية ينتهي إليها تقدير الفعل إلا والأزل قبل ذلك بلا غاية محدودة ، حتى لو فرض وجود مدائن أضعاف مدائن الأرض في كل مدينة من الخردل ما يملؤها ، وقدر أنه كلما مضت ألف سنة فنت خردلة فني الخردل كله والأزل لم ينته ، ولو قدر أضعاف ذلك أضعافاً لا ينتهي . فما من وقت يقدر إلا والأزل قبل ذلك . وما من وقت صدر فيه ٢٣٩/١٨ الفعل إلا وقد كان قبل ذلك ممكناً . وإذا كان ممكناً ، فما الموجب لتخصيص حال الفعل بالخلق دون ما قبل ذلك فيما لا يتناهي ؟

وأيضاً ، فالأزل معناه : عدم الأولية ، ليس الأزل شيئاً محدوداً ، فقولنا : لم يزل قادراً بمنزلة قولنا : هو قادر دائماً ، وكونه قادراً وصف دائم لا ابتداء له ، فكذلك إذا قيل : لم يزل متكلماً إذا شاء ، ولم يزل يفعل ما شاء ، يقتضى دوام كونه متكلماً وفاعلاً بمشيئته وقدرته ، وإذا ظن الظان أن هذا يقتضى قدم شيء معه كان من فساد تصويره ، فإنه إذا كان خالق كل شيء فكل ما سواه مخلوق مسبوق بالعدم ، فليس معه شيء قديم بقدمه . وإذا قيل : لم يزل يخلق ، كان معناه لم يزل يخلق مخلوقاً بعد مخلوق ، كما لا يزال في الأبد يخلق مخلوقاً بعد مخلوق ، تنفي ما تنفيه من الحوادث والحركات شيئاً بعد شيء وليس في ذلك إلا وصفه بدوام الفعل ، لا بأن معه مفعولاً من المفعولات بعينه .

وإن قدر أن نوعها لم يزل معه ، فهذه المعية لم ينفها شرع ولا عقل ، بل هي من كماله ، قال تعالى : ﴿ أَمَّنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل : ١٧] ، والخلق لا يزالون معه ، وليس في كونهم لا يزالون معه في المستقبل ما ينافي كماله ، وبين الأزل في المستقبل

مع أنه فى الماضى حدث بعد أن لم يكن؛ إذ كان كل مخلوق فله ابتداء، ولا نجزم أن يكون له انتهاء.

٢٤٠/١٨ / وهذا فرق فى أعيان المخلوقات، وهو فرق صحيح، لكن يشبهه على كثير من الناس النوع بالعين، كما اشتبه ذلك على كثير من الناس فى الكلام، فلم يفرقوا بين كون كلامه قديماً بمعنى أنه لم يزل متكلماً إذا شاء، وبين كون الكلام المعين قديماً.

وكذلك لم يفرقوا بين كون الفعل المعين قديماً، وبين كون نوع الفعل المعين قديماً، كالفلك محدث مخلوق مسبوق بالعدم، وكذلك كل ما سواه، وهذا الذى دل عليه الكتاب والسنة والآثار، وهو الذى تدل عليه المعقولات الصريحة الخالصة من الشبه، كما قد بسطنا الكلام عليها فى غير هذا الموضع، وبيننا مطابقة العقل الصريح للنقل الصحيح.

وإن غلط أهل الفلسفة والكلام، أو غيرهم فيهما، أو فى أحدهما، وإلا فالقول الصدق المعلوم بعقل أو سمع يصدق بعضه بعضاً، لا يكذب بعضه بعضاً، قال تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣]، بعد قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ﴾ [العنكبوت: ٦٨]، وإنما مدح من جاء بالصدق وصدق بالحق الذى جاءه. وهذه حال من لم يقبل إلا الصدق، ولم يرد ما يجيشه به غيره من الصدق، بل قبله ولم يعارض بينهما ولم يدفع أحدهما بالآخر، / وحال من كذب على الله ونسب إليه بالسمع أو العقل ما لا يصح نسبه إليه، أو كذب بالحق لما جاءه، فكذب من جاء بحق معلوم من سمع أو عقل، وقال تعالى: ﴿عَنْ أَهْلِ النَّارِ: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]، فأخبر أنه لو حصل لهم سمع أو عقل ما دخلوا النار، وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ<sup>(١)</sup> يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿سَرَّبِهِمْ أَيْتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]، أى: أن القرآن حق، فأخبر أنه سبب عبادته الآيات المشهودة المخلوقة، حتى يتبين أن الآيات المتلوة المسموعة حق.

ومما يعرف به منشأ غلط هاتين الطائفتين غلطهم فى الحركة والحدوث ومسمى ذلك.

فطائفة - كآرسطو وأتباعه - قالت: لا يعقل أن يكون جنس الحركة والزمان والحوادث حادثاً، وأن يكون مبدأ كل حركة وحادث صار فاعلاً لذلك بعد أن لم يكن، وأن يكون الزمان حادثاً بعد أن لم يكن حادثاً، مع أن قبل وبعد لا يكون إلا فى زمان، وهذه القضايا

(١) فى المطبوعة: «أولم»، والصواب ما أثبتناه.

كلها إنما تصدق كلية لا تصدق معينة، ثم ظنوا أن الحركة المعينة - وهي حركة الفلك - هي  
القديمة الأزلية وزمانها قديم، فضلوا ضلالاً مبيهاً مخالفاً لصحيح المنقول المتواتر عن الأنبياء ٢٤٢/١٨  
صلى الله عليهم وسلم، مع مخالفته لصريح المعقول الذي عليه جمهور العقلاء من  
الأولين والآخرين.

وطائفة ظنوا أنه لا يمكن أن يكون جنس الحركة والحوادث والفعل إلا بعد أن لم يكن  
شيء من ذلك، أو أنه يجب أن يكون فاعل الجميع لم يزل معطلاً، ثم حدثت الحوادث بلا  
سبب أصلاً، وانتقل الفعل من الامتناع إلى الإمكان بلا سبب، وصار قادراً بعد أن لم يكن  
بلا سبب، وكان الشيء بعد مالم يكن في غير زمان، وأمثال ذلك مما يخالف صريح  
العقل.

وهم يظنون - مع ذلك - أن هذا قول أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى، وليس  
هذا القول منقولاً عن موسى، ولا عيسى، ولا محمد صلوات الله عليهم وسلامه، ولا  
عن أحد من أصحابهم، إنما هو مما أحدثه بعض أهل البدع، وانتشر عند الجهال بحقيقة  
أقوال الرسل وأصحابهم، فظنوا أن هذا قول الرسل صلى الله عليهم وسلم، وصار نسبة  
هذا القول إلى الرسل وأتباعهم يوجب القدح فيهم؛ إما بعدم المعرفة بالحق في هذه المطالب  
العالية، وإما بعدم بيان الحق. وكل منهما يوجب عند هؤلاء أن يعزلوا الكتاب والسنة وآثار  
السلف عن الاهتداء.

وإنما ضلوا لعدم علمهم بما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه - رضى الله عنهم - ٢٤٣/١٨  
والتابعون لهم بإحسان. فإن الله - تعالى - أرسل رسوله ﷺ بالهدى ودين الحق ليظهره  
على الدين كله، وكفى بالله شهيداً.

## ٢٤٤/١٨ / وقال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ -:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المستوجب لصفات المدح والكمال، المستحق للحمد على كل حال، لا يحصى أحد ثناءً عليه، بل هو كما أتى على نفسه بأكمل الشناء وأحسن المقال، فهو المنعم على العباد بالخلق، وإرسال الرسل إليهم، وبهداية المؤمنين منهم لصالح الأعمال. وهو المتفضل عليهم بالعفو عنهم، وبالثواب الدائم، بلا انقطاع ولا زوال. له الحمد في الأولى والآخرة، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، متصلاً بلا انفصال.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، الذي هدى به من الضلال، وأمر المؤمنين بالمعروف، ونهاهم عن المنكر، وأحل لهم الطيبات، وحرم عليهم الخبائث، ووضع عنهم الآصار ٢٤٥/١٨ والأغلال، فصلى الله عليه وعلى آله خير/آل، وعلى أصحابه الذين كانوا نصرة للدين، حتى ظهر الحق وانظمت أعلام الضلال.

أما بعد: فإن الله تعالى خلق الخلق لما شاء من حكمته، وأسبغ عليهم ما لا يحصونه من نعمته، وكرم بني آدم بأصناف كرامته، وخص عباده المؤمنين باصطفائه وهدايته، وجعل أمة محمد ﷺ خير أمة أخرجت للناس من برئته. وبعث فيهم رسولا من أنفسهم، يعلمون صدقه وأمانته وجميل سيرته، يتلو عليهم آياته؛ ليخرجهم من ظلمة الكفر وحيرته، ويهديهم إلى صراط مستقيم، ويدعوهم إلى عبادته.

وأنزل عليهم أفضل كتاب أنزله إلى خليقته، وجعله آية باقية إلى قيام ساعته، معجزة باهرة مبدية عن حجته، وبينه<sup>(١)</sup> ظاهرة موضحة لدعوته، يهدي به الله من اتبع رضوانه سبيل السلام، ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه، ويدلهم على طريق جنته. فالسعيد من اعتصم بكتاب الله، واتباع الرسول في سنته وشريعته. والمهتدي بمناره، المفتي لآثاره هو أفضل الخلق في دنياه وآخرته، والمحيي لشيء من سنته له أجرها وأجر من عمل بها من غير نقصان في أجر طاعته، فإن الله لا يظلم مثقال ذرة، بل يضاعف الحسنات بفضله ورحمته.

٢٤٦/١٨ / وإحياء سنته يشمل أنواعا من البر لسعة فضل الله وكرامته، فيكون بالتبليغ لها والبيان لأجل ظهور الحق ونصرتة، ويكون بالإعانة عليها بإنفاق المال والجهد؛ إعانة على دين الله

(١) في المطبوعة: «وبينته» والصواب ما أثبتناه.

وعلو كلمته، فالجهاد بالمال مقرون بالجهاد بالنفس، قد ذكره الله تعالى قبله - وفي غير موضع - لعظم منزلته وثمرته، وقد قال النبي ﷺ: «من جهز غازياً فقد غزا، ومن خلفه في أهله بخير فقد غزا»<sup>(١)</sup> وقال: «من فطر صائماً فله مثل أجره»<sup>(٢)</sup> ومثوبته، لا سيما ما يبقى نفعه بعد موت الإنسان ومصيره إلى تربته، كما قال في الحديث: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث»<sup>(٣)</sup>، فهذه الثلاث هي من أعماله الباقية بعد ميته، بخلاف ما ينفعه بعد موته من أعمال غيره من الدعاء والصدقة والعتق؛ فإن ذلك ليس من سعيه، بل من سعي غيره وشفاعته، وكما يلحق بالمؤمن من يدخله الله الجنة من ذريته.

وأصل العمل الصالح هو إخلاص العبد لله في نيته، فإنه - سبحانه - إنما أنزل الكتب، وأرسل الرسل، وخلق الخلق لعبادته، وهي دعوة الرسل لكافة بريته، كما ذكر ذلك في كتابه على السنة رسله بأوضح دلالة؛ ولهذا كان السلف يستحبون أن يفتتحوا مجالسهم وكتبهم وغير ذلك بحديث: «إنما الأعمال بالنيات» في أول الأمر وبدايته فنجري في ذلك على منهاجهم؛ إذ كانوا أفضل جيش الإسلام ومقدمته، فنقول -/مستعينين بالله على سلوكك ٢٤٧/١٨ سبيل أهل ولايته وأحبته -:

عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه»<sup>(٤)</sup>.

هذا حديث صحيح متفق على صحته، تَلَقَّته الأمة بالقبول والتصديق، مع أنه من غرائب الصحيح؛ فإنه، وإن كان قد روى عن النبي ﷺ من طرق متعددة، كما جمعها ابن منده وغيره من الحفاظ، فأهل الحديث متفقون على أنه لا يصح منها إلا من طريق عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - هذه المذكورة، ولم يروه عنه إلا علقمة بن وقاص الليثي، ولا

(١) البخاري في الجهاد (٢٨٤٣)، ومسلم في الإمارة (١٣٥/١٨٩٥)، وأبو داود في الجهاد (٢٥٠٩)، والترمذي

في فضائل الجهاد (١٦٢٩)، وقال: «هذا حديث حسن»، كلهم عن زيد بن خالد.

(٢) الترمذي في الصوم (٨٠٧) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وابن ماجه في الصيام (١٧٤٦)، والدارمي

في الصيام ٧/٢، وأحمد ٤/١١٤، ١١٦ كلهم عن زيد بن خالد الجهني.

(٣) مسلم في الوصية (١٤/١٦٣١)، وأبو داود في الوصايا (٢٨٨٠).

(٤) البخاري في بدء الوحي (١) وفي الإيمان (٥٤)، ومسلم في الإمارة (١٥٥/١٩٠٧)، وأبو داود في الطلاق

(٢٢٠١)، والترمذي في فضائل الجهاد (١٦٤٧) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائي في الطهارة (٧٥)،

وابن ماجه في الزهد (٤٢٢٧)، وأحمد ١/٢٥.

عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم، ولا عن محمد إلا يحيى بن سعيد الأنصارى قاضى المدينة.

ورواه عن يحيى بن سعيد أئمة الإسلام، يقال: إنه رواه عنه نحو من مائتى عالم، مثل: مالك، والثورى، وابن عيينة، وحماد، وحماد، وعبد الوهاب الثقفى، وأبى خالد ٢٤٨/١٨ الأحمر، وزائدة، ويحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن هارون، وغير هؤلاء خلق من أهل مكة والمدينة والكوفة والبصرة والشام، وغيرها، من شيوخ الشافعى وأحمد وإسحاق وطبقتهم، ويحيى بن معين، وعلى بن المدينى، وأبى عبيد.

ولهذا الحديث نظائر من غرائب الصحاح، مثل: حديث ابن عمر، عن النبى ﷺ: أنه نهى عن بيع الولاء وهبته. أخرجاه، تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر<sup>(١)</sup>.

ومثل حديث أنس: أن النبى ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر فقيل: إن ابن خطل متعلق بأستار الكعبة، فقال: «اقتلوه» أخرجاه، تفرد به الزهرى عن أنس<sup>(٢)</sup>، وقيل: تفرد به مالك عن الزهرى، فالحديث الغريب: ما تفرد به واحد، وقد يكون غريب المتن، أو غريب الإسناد، ومثل أن يكون متنه صحيحاً من طريق معروفة، وروى من طريق أخرى غريبة.

ومن الغرائب ما هو صحيح، وغالبها غير صحيح، كما قال أحمد: اتقوا هذه الغرائب فإن عامتها عن الكذابين؛ ولهذا يقول الترمذى فى بعض الأحاديث: إنه غريب من هذا الوجه.

٢٤٩/١٨ والترمذى أول من قسم الأحاديث إلى صحيح، وحسن، وغريب، وضعيف، ولم يعرف قبله هذا التقسيم عن أحد، لكن كانوا يقسمون الأحاديث إلى صحيح، وضعيف، كما يقسمون الرجال إلى ضعيف، وغير ضعيف، والضعيف عندهم نوعان: ضعيف لا يحتاج به، وهو الضعيف فى اصطلاح الترمذى، والثانى: ضعيف يحتاج به، وهو الحسن فى اصطلاح الترمذى، كما أن ضعف المرض فى اصطلاح الفقهاء نوعان: نوع يجعل تبرعات صاحبه من الثلث، كما إذا صار صاحب فراش، ونوع يكون تبرعات صاحبه من رأس المال، كالمرض اليسير الذى لا يقطع صاحبه، ولهذا يوجد فى كلام أحمد وغيره من الفقهاء أنهم يحتجون بالحديث الضعيف؛ كحديث عمرو بن شعيب، وإبراهيم الهجرى

(١) البخارى فى العتق (٢٥٣٥)، ومسلم فى العتق (١٦/١٥٠٦) وقال مسلم: «الناس كلهم عيال، على عبد الله ابن دينار، فى هذا الحديث».

(٢) البخارى فى المغازى (٤٢٨٦)، ومسلم فى الحج (٤٥٠/١٣٥٧).

وغيرهما؛ فإن ذلك الذى سماه أولئك ضعيفاً هو أرفع من كثير من الحسن، بل هو مما يجعله كثير من الناس صحيحاً، والترمذى قد فسر مراده بالحسن أنه ما تعددت طرقه، ولم يكن فيها متهم، ولم يكن شاذاً.

## فصل

والمعنى الذى دل عليه هذا الحديث: أصل عظيم من أصول الدين، بل هو أصل كل عمل؛ ولهذا قالوا: مدار الإسلام على ثلاثة أحاديث فذكروه منها، كقول أحمد حديث: «إنما الأعمال بالنيات»<sup>(١)</sup>، و«من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»<sup>(٢)</sup> «والحلال بين والحرام بين»<sup>(٣)</sup>، ووجه هذا الحديث أن الدين فعل ما أمر الله به، وترك ما نهى عنه. ٢٥٠/١٨

فحديث الحلال بين فيه بيان ما نهى عنه. والذى أمر الله به نوعان: أحدهما: العمل الظاهر، وهو ما كان واجباً أو مستحباً، والثانى: العمل الباطن، وهو إخلاص الدين لله. فقوله: «من عمل عملاً» إلخ ينفى التقرب إلى الله بغير ما أمر الله به؛ أمر إيجاب أو أمر استحباب.

وقوله: «إنما الأعمال بالنيات» إلخ يبين العمل الباطن، وأن التقرب إلى الله إنما يكون بالإخلاص في الدين لله؛ كما قال الفضيل في قوله تعالى: ﴿لِبَلْوَاكُمْ أَلَيْسَ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢٢]، قال: أخلصه وأصوبه، قال: إن العمل إذا كان خالصاً، ولم يكن صواباً لم يقبل، وإذا كان صواباً، ولم يكن خالصاً لم يقبل، حتى يكون خالصاً صواباً. والخالص: أن يكون لله، والصواب: أن يكون على السنة، وعلى هذا دل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]، فالعمل الصالح هو ما أمر الله به ورسوله؛ أمر إيجاب أو أمر استحباب، وألا يشرك العبد بعبادة ربه أحداً، وهو إخلاص الدين لله.

وكذلك قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرٌ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ١١٢]. وقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ ٢٥١/١٨ [النساء: ١٢٥]، وقوله: ﴿وَمَنْ يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ [لقمان: ٢٢]، فإن إسلام الوجه لله يتضمن إخلاص العمل لله، والإحسان هو إحسان العمل لله وهو فعل ما أمر به فيه كما قال تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]،

(١) سبق تخريجه ص ٤٢٧.

(٢) مسلم فى الأفضية (١٨/١٧١٨).

(٣) البخارى فى الإيمان (٥٢)، ومسلم فى المساقاة (١٠٧/١٥٩٩)، (١٠٨).

فإن الإساءة في العمل الصالح تتضمن الاستهانة بالإمر به، والاستهانة بنفس العمل، والاستهانة بما وعده الله من الثواب، فإذا أخلص العبد دينه لله وأحسن العمل له كان ممن أسلم وجهه لله وهو محسن، فكان من الذين لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

## فصل

لفظ «النية» في كلام العرب من جنس لفظ القصد والإرادة، ونحو ذلك، تقول العرب: نواك الله بخير، أى: أراذك بخير، ويقولون: نَوَى مَنْوِيَه، وهو المكان الذين ينويه، يسمونه نوى، كما يقولون: قبض بمعنى مقبوض، والنية يعبر بها عن نوع من إرادة، ويعبر بها عن نفس المراد، كقول العرب: هذه نيتي، يعنى: هذه البقعة هي التي نويت إتقانها، ويقولون: ٢٥٢/١٨ نيته قريبة أو بعيدة، أى: البقعة التي/نوى قصدها، لكن من الناس من يقول: إنها أخص من الإرادة؛ فإن إرادة الإنسان تتعلق بعمله وعمل غيره، والنية لا تكون إلا لعمله، فإنك تقول: أردت من فلان كذا، ولا تقول: نويت من فلان كذا.

## فصل

وقد تنازع الناس في قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات» هل فيه إضمار، أو تخصيص؟ أو هو على ظاهره وعمومه؟ فذهب طائفة من المتأخرين إلى الأول، قالوا: لأن المراد بالنيات الأعمال الشرعية التي تجب أو تستحب، والأعمال كلها لا تشترط في صحتها هذه النيات، فإن قضاء الحقوق الواجبة من الغُصُوب والعَوَارِي والودائع والديون تبرأ ذمة الدافع، وإن لم يكن له في ذلك نية شرعية، بل تبرأ ذمته منها من غير فعل منه، كما لو تسلم المستحق عين ماله، أو أطارت الريح الثوب المودع أو المغصوب، فأوقعته في يد صاحبه، ونحو ذلك.

ثم قال بعض هؤلاء: تقديره إنما ثواب الأعمال المترتبة عليها بالنيات، أو إنما تقبل ٢٥٣/١٨ بالنيات، وقال بعضهم: تقديره إنما الأعمال الشرعية، أو إنما صحتها، أو إنما أجزاءها، ونحو ذلك.

وقال الجمهور: بل الحديث على ظاهره وعمومه، فإنه لم يرد بالنيات فيه الأعمال الصالحة وحدها، بل أراد النية المحمودة والمذمومة، والعمل المحمود والمذموم؛ ولهذا قال في تمامه: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله» إلخ، فذكر النية المحمودة بالهجرة إلى الله

ورسوله فقط، والنية المذمومة وهى الهجرة إلى امرأة أو مال، وهذا ذكره تفصيلا بعد إجمال، فقال: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»، ثم فصل ذلك بقوله: «فمن كانت هجرته» إلخ.

وقد روى أن سبب هذا الحديث: أن رجلا كان قد هاجر من مكة إلى المدينة لأجل امرأة كان يحبها تُدعى أم قيس، فكانت هجرته لأجلها، فكان يسمى مهاجر أم قيس، فلهذا ذكر فيه «أو امرأة يتزوجها - وفى رواية - ينكحها» فخص المرأة بالذكر لاقتضاء سبب الحديث لذلك. والله أعلم.

والسبب الذى خرج عليه اللفظ العام لا يجوز إخراجه منه باتفاق الناس، والهجرة فى الظاهر هى: سفر من مكان إلى مكان، والسفر جنس تحته أنواع مختلفة تختلف باختلاف نية صاحبه. فقد يكون سفراً واجباً، كحج أو جهاد متعين، وقد يكون محرماً؛ كسفر العادى لقطع الطريق، والباغى على جماعة المسلمين، والعبد الآبق. والمرأة ٢٥٤/١٨ الناشز.

ولهذا تكلم الفقهاء فى الفرق بين العاصى بسفره، والعاصى فى سفره، فقالوا: إذا سافر سفراً مباحاً؛ كالحج والعمرة والجهاد جاز له فيه القصر والفطر باتفاق الأئمة الأربعة، وإن عصى فى ذلك السفر. وأما إذا كان عاصياً بسفره؛ كقطع الطريق، وغير ذلك فهل يجوز له الترخيص برخص السفر كالقصر والقصر؟ فيه نزاع:

فمذهب مالك، والشافعى، وأحمد: أنه لا يجوز له القصر والفطر، ومذهب أبى حنيفة يجوز له ذلك: وإذا كان النبى ﷺ قد ذكر هذا السفر وهذا السفر علم أن مقصوده ذكر جنس الأعمال مطلقاً، لا نفس العمل الذى هو قرينة بنفسه كالصلاة والصيام، ومقصوده ذكر جنس النية، وحيثئذ يتبين أن قوله: «إنما الأعمال بالنيات» مما خصه الله تعالى به من جوامع الكلم، كما قال: «بعثت بجوامع الكلم»<sup>(١)</sup>، وهذا الحديث من أجمع الكلم الجوامع التى بعث بها، فإن كل عمل يعمله عامل من خير وشر هو بحسب ما نواه، فإن قصد بعمله مقصوداً حسناً كان له ذلك المقصود الحسن، وإن قصد به مقصوداً سيئاً كان له ما نواه.

(١) البخارى فى الاعتصام بالكتاب والسنة (٧٢٧٣)، والنسائى فى الجهاد (٣٠٨٧) كلاهما عن أبى هريرة.

## فصل

ولفظ «النية» يراد بها النوع من المصدر، ويراد بها المنوى، واستعمالها في هذا لعله أغلب في كلام العرب، فيكون المراد إنما الأعمال بحسب ما نواه العامل، أى: بحسب منويه؛ ولهذا قال في تمامه: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله» فذكر ما ينويه العامل ويريده بعمله وهو الغاية المطلوبة له، فإن كل متحرك بالإرادة لا بد له من مراد. ولهذا قال ﷺ «أحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن، وأقبحها حرب ومرة، وأصدقها حارث وهمام»<sup>(١)</sup> فإن كل آدمى حارث وهمام، والحارث هو العامل الكاسب، والهمام الذي يهيم ويريد. قال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُمْ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ [الشورى: ٢٠]، فقله حارث الدنيا أى: كسبها وعملها؛ ولهذا وضع الحريرى مقاماته على لسان الحارث بن همام؛ لصدق هذا الوصف على كل أحد.

## فصل

ولفظ «النية» يجرى في كلام العلماء على نوعين: فتارة يريدون بها تمييز عمل من عمل، وعبادة من عبادة، وتارة يريدون بها تمييز معبود عن معبود، ومعمول له عن معمول له.

**فالأول:** كلامهم في النية: هل هي شرط في طهارة الأحداث؟ وهل تشترط نية التعيين والتبیت في الصيام؟ وإذا نوى بطهارته ما يستحب لها هل تجزيه عن الواجب؟ أو أنه لا بد في الصلاة من نية التعيين؟ ونحو ذلك.

**والثاني:** كالتمييز بين إخلاص العمل لله، وبين أهل الرياء والسمعة، كما سألوا النبي ﷺ عن الرجل يقاتل شجاعة وحمية ورياءً، فأى ذلك في سبيل الله؟ فقال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله»<sup>(٢)</sup> وهذا الحديث يدخل فيه سائر الأعمال، وهذه النية تميز بين من يريد الله بعمله والدار الآخرة، وبين من يريد الدنيا؛ مالا وجاها ومدحاً وثناءً وتعظيمًا، وغير ذلك، والحديث دل على هذه النية بالقصد، وإن كان قد يقال: إن عمومها يتناول النوعين، فإنه فرق بين من يريد الله ورسوله، وبين من يريد دنيا أو

(١) أبو داود في الأدب (٤٩٥٠)، والترمذي في الأدب (٢٨٣٣) وقال: «حديث حسن غريب من هذا الوجه»، وأحمد ٤/٣٤٥.

(٢) البخارى في العلم (١٢٣)، ومسلم في الإمارة (١٩٠٤/١٥٠، ١٥١).

امرأة، ففرق بين معمول له ومعمول له . ولم يفرق بين عمل وعمل .

وقد ذكر الله تعالى الإخلاص في كتابه في غير موضع، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، وقوله: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ . أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٢، ٣] . وقوله: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لِمِ دِينِي﴾ [الزمر: ١٤]، وغير ذلك من الآيات .

وإخلاص الدين هو أصل دين الإسلام؛ ولذلك ذم الرياء في مثل قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ . الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ . الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ﴾ [الماعون: ٤ - ٦]، وقوله: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، وقال تعالى: ﴿كَأَلَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ﴾ الآية [البقرة: ٢٦٤]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ<sup>(١)</sup> يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِثَاءَ النَّاسِ﴾ الآية [النساء: ٣٨] .

## فصل

وقد اتفق العلماء على أن العبادة المقصودة لنفسها؛ كالصلاة والصيام والحج لا تصح إلا بنية، وتنازعا في الطهارة، مثل: مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِ جَنَابَةٌ فَيَسَاهَا، وَيَغْتَسِلُ لِلنَّظَافَةِ، فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: النِّيةُ/شَرَطٌ لَطَهَارَةِ الْأَحْدَاثِ كُلِّهَا. وقال أبو حنيفة: لا تشترط في ٢٥٨/١٨ الطهارة بالماء بخلاف التيمم، وقال زُفَرٌ: لا تشترط لا في هذا ولا في هذا، وقال بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي وأحمد: تشترط لإزالة النجاسة، وهذا القول شاذ؛ فإن إزالة النجاسة لا يشترط فيها عمل العبد، بل تزول بالمطر النازل، والنهر الجارى، ونحو ذلك، فكيف تشترط لها النية؟!

وأيضاً، فإن إزالة النجاسة من باب التروك لا من باب الأعمال؛ ولهذا لو لم يخطر بقلبه في الصلاة أنه مجتنب النجاسة صَحَّتْ صَلَاتُهُ إِذَا كَانَ مُجْتَنِبًا لَهَا؛ ولهذا قال مالك وأحمد - في المشهور عنه - والشافعي - في أحد قوليهِ -: لو صلى وعليه نجاسة لم يعلم بها إلا بعد الصلاة لم يُعَدْ؛ لأنه من باب التروك . وقد ذكر الله عن المؤمنين قولهم: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] . وثبت عن النبي ﷺ «أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ قَدْ فَعَلْتَ»<sup>(٢)</sup> فمن فعل ما نهى عنه ناسياً أو مخطئاً فلا إثم عليه، بخلاف من ترك ما أمر به، كمن ترك الصلاة فلا بد من قضائها .

(١) في المطبوعة: «الذين» والصواب ما أثبتناه .

(٢) أحمد ٤/١٤ . وضعفه الألباني في ضعيف ابن ماجه (٣، ١٣) .

ولهذا فرق أكثر العلماء فى الصلاة والصيام والإحرام بين من فعل المحظور ناسياً، وبين من ترك الواجب ناسياً، كمن تكلم فى الصلاة ناسياً، ومن أكل فى الصيام ناسياً، ومن تطيب أو لبس ناسياً فى الإحرام. والذين يوجبون النية فى طهارة الأحداث يحتجون بهذا الحديث على/أبى حنيفة، وأبو حنيفة يسلم أن الطهارة غير المنوية ليست عبادة ولا ثواب فيها، وإنما النزاع فى صحة الصلاة بها، فقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات» لا يدل على محل النزاع إلا إذا ضمت إليه مقدمة أخرى، وهو أن الطهارة لا تكون إلا عبادة، والعبادة لا تصح إلا بنية، وهذه المقدمة إذا سلمت لم تَحْتَجْ إلى الاستدلال بهذا، فإن الناس متفقون على أن ما لا يكون إلا عبادة لا يصح إلا بنية، بخلاف ما يقع عبادة وغير عبادة، كأداء الأمانات وقضاء الديون.

وحيثُذ، فالمسألة مدارها على أن الوضوء هل يقع غير عبادة؟ والجمهور يحتجون بالنصوص الواردة فى ثوابه، كقوله: «إذا توضأ العبد المسلم خرجت خطاياهُ مع الماء، أو مع آخر قطر الماء»<sup>(١)</sup> وأمثال ذلك، فيقولون: ففيه الثواب لعموم النصوص، والثواب لا يكون إلا مع النية، فالوضوء لا يكون إلا بنية.

وأبو حنيفة يقول: الطهارة شرط من شرائط الصلاة، فلا تشترط لها النية؛ كاللباس وإزالة النجاسة، وأولئك يقولون: اللباس والإزالة يقعان عبادة وغير عبادة؛ ولهذا لم يرد نص بثواب الإنسان على جنس اللباس والإزالة، وقد وردت النصوص بالثواب على جنس الوضوء.

٢٦٠/١٨ وأبو حنيفة يقول: النصوص وردت بالثواب على الوضوء المعتاد،/وعامة المسلمين إنما يتوضؤون بالنية، والوضوء الخالى عن النية نادر لا يقع إلا للمثل من أراد تعليم غيره، ونحو ذلك، والجمهور يقولون: هذا الوضوء الذى اعتاده المسلمون هو الوضوء الشرعى الذى تصح به الصلاة، وما سوى هذا لا يدخل فى نصوص الشارع، كقوله ﷺ «لا تقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»<sup>(٢)</sup>، فإن المخاطبين لا يعرفون الوضوء المأمور به إلا الوضوء الذى أثنى عليه، وحث عليه، وغير هذا لا يعرفونه، فلا يقصد إدخاله فى عموم كلامه، ولا يتناوله النص.

(١) مسلم فى الطهارة (٣٢٤/٢٤٤)، ومالك فى الموطأ ١/٣٢ (٣١)، وأحمد ٢/٣٠٣ كلهم عن أبى هريرة.  
(٢) البخارى فى الوضوء (١٣٥٠)، وفى الحيل (٦٩٥٤)، ومسلم فى الطهارة (٢/٢٢٥)، وأبو داود فى الطهارة (٦٠)، والترمذى فى الطهارة (٧٦)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وأحمد ٢/٣٠٨. كلهم عن أبى هريرة.

## فصل

وأما النية التي هي إخلاص الدين لله فقد تكلم الناس في حدها، وحد الإخلاص، كقول بعضهم: المخلص هو الذي لا يبالي لو خرج كل قدر له في قلوب الناس من أجل صلاح قلبه مع الله - عز وجل، ولا يجب أن يطلع الناس على مثاقيل الذر من عمله، وأمثال ذلك من كلامهم الحسن. لكن كلامهم يتضمن الإخلاص في سائر الأعمال، وهذا لا يقع من سائر الناس، بل لا يقع من أكثرهم، بل غالب المسلمين يخلصون لله في كثير من أعمالهم؛ كإخلاصهم في الأعمال المشتركة بينهم، /مثل صوم شهر رمضان، فغالب ٢٦١/١٨ المسلمين يصومونه لله، وكذلك مَنْ دأوم على الصلوات فإنه لا يصلى إلا لله - عز وجل، بخلاف من لم يحافظ عليها وإنما يصلى حياءً، أو رياءً، أو لعله دنيوية؛ ولهذا قال ﷺ فيما رواه الترمذى: «إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الَّذِينَ هُمْ يَرْزُقُونَ وَالَّذِينَ هُمْ يَرْزُقُونَ سَوَاءٌ لَّهُمُ الْآيَاتُ وَلَهُمُ الْآيَاتُ﴾ [التوبة: ١٨]»<sup>(١)</sup>.

ومن لم يصل إلا بوضوء واغتسال فإنه لا يفعل ذلك إلا لله؛ ولهذا قال ﷺ فيما رواه أحمد، وابن ماجه من حديث ثوبان عنه أنه قال: «استقيموا ولن تُحْصُوا، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن، فإن الوضوء سر بين العبد وبين الله - عز وجل»<sup>(٢)</sup>، وقد ينتقص وضوؤه ولا يدرى به أحد، فإذا حافظ عليه لم يحافظ عليه إلا لله - سبحانه، ومن كان كذلك لا يكون إلا مؤمناً، والإخلاص في النفع المتعدى أقل منه في العبادات البدنية؛ ولهذا قال في الحديث المتفق على صحته: «سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله»<sup>(٣)</sup> الحديث.

(١) الترمذى فى الإيمان (٢٦١٧) وقال: «هذا حديث غريب حسن»، وابن ماجه فى المساجد والجماعات (٨٠٢)

كلاهما عن أبى سعيد.

(٢) ابن ماجه فى الطهارة (٢٧٧) وقال البوصيرى فى الزوائد: «رجال إسناده ثقات؛ إلا أن فيه انقطاعاً بين سالم

وثوبان...»، وأحمد ٥/٢٨٢.

(٣) البخارى فى الأذان (٦٦٠)، ومسلم فى الزكاة (١٠٣١/٩١).

## /فصل

والنية محلها القلب باتفاق العلماء؛ فإن نوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه أجزأته النية باتفاقهم، وقد خَرَجَ بعض أصحاب الشافعي وجهاً من كلام الشافعي غلط فيه على الشافعي؛ فإن الشافعي إنما ذكر الفرق بين الصلاة والإحرام بأن الصلاة في أولها كلام، فظن بعض الغالطين أنه أراد التكلم بالنية، وإنما أراد التكبير، والنية تتبع العلم، فمن علم ما يريد فعله فلا بد أن ينويه ضرورة، كمن قدم بين يديه طعاماً ليأكله فإذا علم أنه يريد الأكل فلا بد أن ينويه، وكذلك الركوب وغيره، بل لو كُلف العباد أن يعملوا عملاً بغير نية كلفوا ما لا يطيقون؛ فإن كل أحد إذا أراد أن يعمل عملاً مشروعاً، أو غير مشروع فعلمه سابق إلى قلبه، وذلك هو النية، وإذا علم الإنسان أنه يريد الطهارة والصلاة والصوم فلا بد أن ينويه إذا علمه ضرورة، وإنما يتصور عدم النية إذا لم يعلم ما يريد، مثل: من نسي الجنابة واغتسل للظافة أو للتبرد، أو من يريد أن يُعلِّم غيره الوضوء ولم يرد أنه يتوضأ لنفسه، أو من لا يعلم أن غداً من رمضان فيصبح غير ناوٍ للصوم.

٢٦٣/١٨ /وأما المسلم الذي يعلم أن غداً من رمضان - وهو يريد صوم رمضان - فهذا لا بد أن ينويه ضرورة، ولا يحتاج أن يتكلم به، وأكثر ما يقع عدم التبييت والتعيين في رمضان عند الاشتباه، مثل: من لا يعلم أن غداً من رمضان أم لا، فينوي صوم رمضان مطلقاً أو يقصد تطوعاً، ثم يتبين أنه من رمضان، ولو تكلم بلسانه بشيء وفي قلبه خلافه كانت العبرة بما في قلبه لا بما لفظ به، ولو اعتقد بقاء الوقت فنوى الصلاة أداء، ثم تبين خروج الوقت، أو اعتقد خروجه فنواها قضاء، ثم تبين له بقاءه أجزأته صلواته بالاتفاق.

ومن عرف هذا تبين له أن النية مع العلم في غاية اليسر لا تحتاج إلى وسوسة وآصار وأغلال؛ ولهذا قال بعض العلماء: الوسوسة إنما تحصل للعبد من جهل بالشرع أو خبل في العقل.

وقد تنازع الناس: هل يستحب التلفظ بالنية؟ فقالت طائفة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد: يستحب ليكون أبلغ، وقالت طائفة من أصحاب مالك وأحمد: لا يستحب ذلك، بل التلفظ بها بدعة؛ فإن النبي ﷺ وأصحابه والتابعين لم ينقل عن واحد منهم أنه تكلم بلفظ النية لا في صلاة، ولا طهارة، ولا صيام، قالوا: لأنها تحصل مع العلم بالفعل ضرورة، فالتكلم بها نوعٌ هوسٍ وعبثٌ وهديان، والنية تكون في قلب الإنسان ٢٦٤/١٨ ويعتقد أنها ليست في قلبه، فيريد/تحصيلها بلسانه، وتحصيل الحاصل مُحال، فلذلك يقع

كثير من الناس فى أنواع من الوسواس .

واتفق العلماء على أنه لا يسوغ الجهر بالنية، لا لإمام، ولا للمأموم، ولا لمنفرد، ولا يستحب تكريرها، وإنما النزاع بينهم فى التكلم بها سرًا: هل يكره أو يستحب؟

## فصل

لفظة «إنما» للحصر عند جماهير العلماء، وهذا مما يعرف بالاضطرار من لغة العرب، كما تعرف معانى حروف النفى والاستفهام والشرط، وغير ذلك، لكن تنازع الناس: هل دلالتها على الحصر بطريق المنطوق أو المفهوم؟ على قولين، والجمهور على أنه بطريق المنطوق، والقول الآخر قول بعض مشبى المفهوم، كالقاضى أبى يعلى فى أحد قوليهِ، وبعض الغلاة من نفاثه، وهؤلاء زعموا أنها تفيد الحصر، واحتجوا بمثل قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأنفال: ٢].

وقد احتج طائفة من الأصوليين على أنها للحصر بأن حرف «إن» للإثبات وحرف «ما» للنفى فإذا اجتماعا حصل النفى والإثبات جميعاً، وهذا خطأ عند العلماء بالعربية؛ فإن «ما» ٢٦٥/١٨ هنا هى ما الكافّة، ليست ما النافية، وهذه الكافة تدخل على إن وأخواتها فتكفها عن العمل، وذلك لأن الحروف العاملة أصلها أن تكون للاختصاص؛ فإذا اختصت بالاسم أو بالفعل - ولم تكن كالجاء منه - عملت فيه، فإن وأخواتها اختصت بالاسم فعملت فيه، وتسمى الحروف المشبهة للأفعال؛ لأنها عملت نصباً ورفعاً وكثرت حروفها، وحروف الجر اختصت بالاسم فعملت فيه، وحروف الشرط اختصت بالفعل فعملت فيه، بخلاف أدوات الاستفهام فإنها تدخل على الجملتين ولم تعمل، وكذلك ما المصدرية.

ولهذا القياس فى ما النافية ألا تعمل - أيضاً - على لغة تميم، ولكن تعمل على اللغة الحجازية التي نزل بها القرآن فى مثل قوله تعالى: ﴿مَا هُرِّمَ عَلَيْهَا﴾ [المجادلة: ٢]، و﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، استحساناً لمشابتها «ليس» هنا، لما دخلت ما الكافة على إن أزالته إختصاصها، فصارت تدخل على الجملة الإسمية والجملة الفعلية فبطل عملها، كقوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧]، وقوله: ﴿إِنَّمَا يُجِزُونَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الطور: ١٦].

وقد تكون ما التي بعد إن إسماً لا حرفاً، كقوله: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَحِيرٌ﴾ [طه: ٦٩]، بالرفع، أي: أن الذي صنعه كيد ساحر، خلاف قوله: ﴿إِنَّمَا نَقِضَىٰ هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [طه: ٧٢]، فإن القراءة بالنصب لا تستقيم إذا كانت ما بمعنى الذي، وفي كلا

٢٦٦/١٨ المعنيين الحصر موجود، لكن إذا كانت ما بمعنى الذى فالحصر جاء من جهة أن المعارف هي من صيغ العموم، فإن الأسماء إما معارف وإما نكرات، والمعارف من صيغ العموم والنكرة في غير الموجب كالنفي وغيره من صيغ العموم، فقوله: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرًا﴾ [طه: ٦٩]، تقديره: إن الذي صنعه كيد ساحر.

وأما الحصر في إنما فهو من جنس الحصر بالنفي والاستثناء، كقوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [الشعراء: ١٥٤]، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

والحصر قد يعبر عنه بأن الأول محصور في الثانى، وقد يعبر عنه بالعكس، والمعنى واحد، وهو أن الثانى أثبتة الأول، ولم يثبت له غيره، مما يتوهم أنه ثابت له، وليس المراد إنك تنفي عن الأول كل ما سوى الثانى، فقوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧]، أي: إنك لست رباً لهم، ولا محاسباً، ولا مجازياً، ولا وكيلاً عليهم، كما قال: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢] وكما قال: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ﴾ [آل عمران: ٢٠]، ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ [المائدة: ٧٥]، ليس هو إلهاً ولا أمه إلهة، بل غايته أن يكون رسولاً، كما غاية محمد أن يكون رسولاً، وغاية مريم أن تكون صديقة.

وهذا مما استدلل به على بطلان قول بعض المتأخرين: إنها نبيه، وقد حكى الإجماع على عدم نبوة أحد من النساء القاضى أبو بكر/بن الطيب والقاضى أبو يعلى، والأستاذ أبوالمعالى الجوينى، وغيرهم.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، أي: ليس مخلداً في الدنيا ولا يقتل، بل يجوز عليه ما جاز على إخوانه المرسلين من الموت أو القتل، ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، نزلت يوم أحد لما قيل: إن محمداً قد قتل، وتلاها الصديق يوم مات رسول الله ﷺ، فقال: من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت<sup>(١)</sup>، وتلا<sup>(٢)</sup> هذه الآية، فكان الناس لم يسمعوها حتى تلاها أبو بكر - رضى الله تعالى عنه - فكان لا يوجد أحد إلا يتلوها.

(٢) فى المطبوعة: «تلى» والصواب ما أثبتناه.

(١) البخارى فى الجناز (١٢٤٢).

## فصل

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢] فهذه الآية أثبت فيها الإيمان لهؤلاء، ونفاه عن غيرهم، كما نفاه النبي ﷺ عن نفاه عنه في الأحاديث مثل قوله: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، فإياكم وإياكم»<sup>(١)</sup> وكذلك قوله: «لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له»<sup>(٢)</sup>، ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٢٦٨/١٨ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ؕ لَمْ يَرْتَابُوا ؕ﴾ الآية [الحجرات: ١٥]، وقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ؕ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ﴾ الآية [النور: ٦٢].

وهذه المواضع قد تنازع الناس في نفيها، والذي عليه جماهير السلف وأهل الحديث وغيرهم: أن نفى الإيمان لانتفاء بعض الواجبات فيه، والشارع دائماً لا ينفي المسمى الشرعي إلا لانتفاء واجب فيه، وإذا قيل: المراد بذلك نفى الكمال فالكمال نوعان: واجب، ومستحب، فالمستحب؛ كقول بعض الفقهاء: الغسل ينقسم إلى كامل ومجزئ، أى: كامل المستحبات، وليس هذا الكمال هو المنفى في لفظ الشارع، بل المنفى هو الكمال الواجب وإلا فالشارع لم ينف الإيمان ولا الصلاة ولا الصيام ولا الطهارة، ولا نحو ذلك من المسميات الشرعية لانتفاء بعض مستحباتها؛ إذ لو كان كذلك لانتفى الإيمان عن جماهير المؤمنين، بل إنما نفاه لانتفاء الواجبات، كقوله - عليه الصلاة والسلام -: «لا صيام لمن لم يبيت النية»<sup>(٣)</sup>، و«لا صلاة إلا بأمر القرآن»<sup>(٤)</sup>.

وقد رويت عنه ألفاظ تنازع الناس في ثبوتها عنه، مثل: قوله: «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل»<sup>(٥)</sup> «ولا صلاة إلا بوضوء، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»<sup>(٦)</sup>، «لا

(١) البخارى فى الحدود (٦٧٧٢)، ومسلم فى الإيمان (٥٧/١٠٠). (٢) أحمد ١٣٥/٣، ١٥٤، ٢١٠.

(٣) الدارقطنى فى سننه ١٧٢/٢ وقال: تفرد به عبد الله بن عباد عن المفضل بهذا الإسناد، وكلهم ثقات، والبيهقى فى السنن الكبرى ٢٠٣/٤ كلاهما عن عائشة.

(٤) البخارى فى الأذان (٧٥٦)، ومسلم فى الصلاة (٣٤/٣٩٤)، ٣٦ بنحوه.

(٥) أبو داود فى الصوم (٢٤٥٤)، والترمذى فى الصوم (٧٣٠) وقال: «حديث حفصة لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه»، وابن ماجه فى الصيام (١٧٠٠)، وأحمد ٢٨٧/٦ كلهم عن حفصة بلفظ مقارب.

(٦) أبو داود فى الطهارة (١٠١)، وابن ماجه فى الطهارة (٣٩٩)، وأحمد ٤١٨/٢، كلهم عن أبى هريرة.

صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»<sup>(١)</sup>، من ثبتت عنده هذه الألفاظ فعليه أن يقول بموجبها، فيوجب ما تضمنته من التبييت، وذكر اسم الله، وإجابة المؤذن، ونحو ذلك. ثم إذا ترك الإنسان بعض واجبات العبادة، هل يقال: بطلت كلها، فلا ثواب له عليها؟ أم يقال: يثاب على ما فعله، ويعاقب على ما تركه؟ وهل عليه إعادة ذلك؟ هذا يكون بحسب الأدلة الشرعية، فمن الواجبات في العبادة ما لا تبطل العبادة بتركه ولا إعادة على تاركه، بل يجبر المتروك؛ كالواجبات في الحج التي ليست أركاناً، مثل: رمى الجمار، وأن يحرم من غير الميقات، ونحو ذلك.

وكذلك الصلاة عند الجمهور؛ كمالك وأحمد، وغيرهم، فيها واجب لا تبطل الصلاة بتركه عندهم، كما يقول أبو حنيفة في الفاتحة والطمأنينة. وكما يقول مالك وأحمد في التشهد الأول، لكن مالك وأحمد يقولان: ما تركه من هذا سهواً فعليه أن يسجد للسهو، وأما إذا تركه عمداً فتبطل صلاته، كما تبطل الصلاة بترك التشهد الأول عمداً في المشهور من مذهبيهما، لكن أصحاب مالك يسمون هذا سنة مؤكدة، ومعناه معنى الواجب عندهم.

وأما أبو حنيفة فيقول: من ترك الواجب - الذي ليس بفرض - عمداً أساء ولا إعادة عليه، والجمهور يقولون: لا نعهد في العبادة واجباً فيما يتركه الإنسان إلى غير بدل، ولا إعادة عليه، فلا بد من وجوب البدل للإعادة. ولكن مع هذا اتفقت الأئمة على أن من ترك واجباً في الحج ليس بركن، ولم يجبره بالدم الذي عليه لم يبطل حجه، ولا تجب إعادته، فهكذا يقول جمهور السلف وأهل الحديث: أن من ترك واجباً من واجبات الإيمان الذي لا يناقض أصول الإيمان - فعليه أن يجبر إيمانه؛ إما بالتوبة، وإما بالحسنات المكفرة. فالكباير يتوب منها، والصغار تكفرها الصلاة والصيام والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن لم يفعل لم يحبط إيمانه جملة.

وأصلهم أن الإيمان يتبعّض، فيذهب بعضه ويبقى بعضه، كما في قوله - عليه الصلاة والسلام - : «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان»<sup>(٢)</sup>، ولهذا مذهبهم أن الإيمان يتفاضل ويتبعض، هذا مذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وغيرهم.

وأما الذين أنكروا تبعضه وتفاضله كأنهم قالوا: متى ذهب بعضه ذهب سائرته، ثم انقسموا قسمين: فقالت الخوارج والمعتزلة: فعل الواجبات وترك المحرمات من الإيمان، فإذا ذهب بعض ذلك ذهب الإيمان كله فلا يكون مع الفاسق إيمان أصلاً بحال.

(١) الدارقطني في السنن ١/ ٤٢٠، والحاكم في المستدرک ١/ ٢٤٦، والدبلي في الفردوس (٧٩٢٩)، والسيوطي في الجامع الصغير (٩٨٩٨) ورمز له بالضعف، وقال ابن حجر في تلخيص الحبير ٢/ ٣١: «ضعيف ليس له إسناد ثابت أخرجه الدارقطني عن جابر وأبي هريرة وفي الباب عن علي وهو ضعيف أيضاً».

(٢) البخاري في التوحيد (٧٥١٠)، ومسلم في الإيمان (٣٠٢/١٨٣)، كلاهما بنحوه.

ثم قالت الخوارج: هو كافر، وقالت المعتزلة: ليس بكافر ولا مؤمن، بل هو فاسق، نزله منزلةً بين المنزلتين، فخالقوا الخوارج في الاسم ووافقوهم في الحكم، وقالوا: إنه مخلد في النار، لا يخرج منها بشفاعة ولا غيرها. والحزب الثاني وافقوا أهل السنة على أنه ٢٧١/١٨ لا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد، ثم ظنوا أن هذا لا يكون إلا مع وجود كمال الإيمان؛ لاعتقادهم أن الإيمان لا يتبعض، فقالوا: كل فاسق فهو كامل الإيمان، وإيمان الخلق متماثل لا متفاضل، وإنما التفاضل في غير الإيمان من الأعمال، وقالوا: الأعمال ليست من الإيمان؛ لأن الله فرَّق بين الإيمان والأعمال في كتابه. ثم قال الفقهاء المعتبرون من أهل هذا القول: إن الإيمان هو تصديق اللسان وقول القلب، وهذا المنقول عن حماد بن أبي سليمان - ومن وافقه؛ كأبي حنيفة وغيره، وقال جهم والصالحي - ومن وافقهما من أهل الكلام كأبي الحسن وغيره: إنه مجرد تصديق القلب.

وفصل الخطاب في هذا الباب أن اسم الإيمان قد يذكر مجرداً، وقد يذكر مقروناً بالعمل أو بالإسلام. فإذا ذكر مجرداً تناول الأعمال كما في الصحيحين: «الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول: لا إله إلا الله. وأدناها إمطة الأذى عن الطريق»<sup>(١)</sup>، وفيهما أنه قال لوفد عبد القيس: «أمركم بالإيمان بالله، أتدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم»<sup>(٢)</sup>، وإذا ذكر مع الإسلام - كما في حديث جبريل أنه سأل النبي ﷺ عن الإيمان ٢٧٢/١٨ والإسلام والإحسان - فرَّق بينهما، فقال: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله»، إلى آخره<sup>(٣)</sup>. وفي المسند عن النبي ﷺ: «الإسلام علانية، والإيمان في القلب»<sup>(٤)</sup>، فلما ذكرهما جميعاً ذكر أن الإيمان في القلب، والإسلام ما يظهر من الأعمال.

وإذا أفرد الإيمان أدخل فيه الأعمال الظاهرة؛ لأنها لوازم ما في القلب؛ لأنه متى ثبت الإيمان في القلب، والتصديق بما أخبر به الرسول وجب حصول مقتضى ذلك ضرورة؛ فإنه ما أسرَّ أحد سريرة إلا أبداها الله على صفحات وجهه وفلَّتات لسانه، فإذا ثبت التصديق في القلب لم يتخلف العمل بمقتضاه البتة، فلا تستقر معرفة تامة ومجبة صحيحة ولا يكون لها أثر في الظاهر.

ولهذا ينفي الله الإيمان عمن انتفت عنه لوازمه؛ فإن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمَا لَتَأْخُذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٨١]، وقوله: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللهَ

(١) البخارى فى الإيمان (٩) ، ومسلم فى الإيمان (٥٨/٣٥) .

(٢) البخارى فى الإيمان (٥٣) ، وفى العلم (٨٧) ، ومسلم فى الإيمان (٢٣/١٧) ، (٢٤) كلاهما عن ابن عباس .

(٣) البخارى فى الإيمان (٥٠) ، ومسلم فى الإيمان (١/٨) .

(٤) أحمد ١٣٥/٣ ، وقال الهيثمى فى المجمع (٥٧/١) : «رواه أحمد وأبو يعلى بتمامه، والبخارى باختصار، وقد وثقه ابن حبان وأبو داود الطيالسى وأبو حاتم وابن معين ، وضعفه آخرون» ، وحسنه السيوطى فى الجامع الصغير (٣٠٦٠) .

وَرَسُولُهُ ﴿ [المجادلة: ٢٢] ، ونحوها فالظاهر والباطن متلازمان لا يكون الظاهر مستقيماً إلا مع استقامة الباطن، وإذا استقام الباطن فلا بد أن يستقيم الظاهر؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «ألا إن في الجسد مُضغَةً إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسدت لها سائر الجسد، ألا وهي القلب»<sup>(١)</sup>، وقال عمر لمن رآه يعبث في صلاته: لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه، وفي الحديث: «لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيم لسانه، ولا يستقيم لسانه حتى يستقيم قلبه»<sup>(٢)</sup>.

ولهذا كان الظاهر لازماً للباطن من وجه وملزوماً له من وجه، وهو دليل عليه من جهة كونه ملزوماً، لا من جهة كونه لازماً؛ فإن الدليل ملزوم المدلول، يلزم من وجود الدليل وجود المدلول، ولا يلزم من وجود الشيء وجود ما يدل عليه، والدليل يطرُد ولا يتعكس، بخلاف الحد فإنه يطرُد ويتعكس.

وتنازعوا في العلة هل يجب طردها، بحيث تبطل بالتخصيص والانتقاص؟ والصواب أن لفظ العلة يعبر به عن العلة التامة، وهو مجموع ما يستلزم الحكم، فهذه يجب طردها، ويعبر به عن المقتضى للحكم الذي يتوقف اقتضاؤه على ثبوت الشروط، وانتفاء الموانع، فهذه إذا تخلف الحكم عنها لغير ذلك بطلت.

وكذلك تنازعوا في انعكاسها، وهو أنه هل يلزم من عدم الحكم عدمها؟ فقيل: لا يجب انعكاسها؛ لجواز تعليل الحكم بعلتين. وقيل: يجب الانعكاس؛ لأن الحكم متى ثبت مع عدمها لم تكن مؤثرة فيه، بل كان غنياً عنها، وعدم التأثير مبطل للعلة. وكثير من الناس يقول/بأن عدم التأثير يبطل العلة، ويقول بأن العكس ليس بشرط فيها، وآخرون يقولون: هذا تناقض.

والتحقيق في هذا أن العلة إذا عُدِمَتْ عُدِمَ الحكم المتعلق بها بعينه، لكن يجوز وجود مثل ذلك الحكم بعلة أخرى، فإذا وجد ذلك الحكم بدون علة أخرى علم أنها عديمة التأثير وبطلت، وأما إذا وجد نظير ذلك الحكم بعلة أخرى كان نوع ذلك الحكم معللاً بعلتين، وهذا جائز، كما إذا قيل في المرأة المرتدة: كفرت بعد إسلامها، فنقتل قياساً على الرجل؛ لقول النبي ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله إلا بإحدى ثلاث: رجل كفر بعد إسلامه، أو زنى بعد إحصانه، أو قتل نفساً فقتل بها»<sup>(٣)</sup>. فإذا قيل له لا تأثير

(١) البخارى فى الإيمان (٥٢) ، ومسلم فى المساقاة (١٠٧/١٥٩٩) .

(٢) أحمد ١٩٨/٣ ، عن أنس، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ٥٨/١ وقال: «رواه أحمد وفى إسناده على بن مسعدة وثقه جماعة وضعفه آخرون» .

(٣) البخارى فى الدييات (٦٨٧٨) ، ومسلم فى القسامة (٢٥/١٦٧٦) ، (٢٦) .

لقولك: كفر بعد إسلامه، فإن الرجل يقتل بمجرد الكفر، وحينئذ فالمرأة لا تقتل بمجرد الكفر، فيقول: هذه علة ثابتة بالنص، ويقول: «من بدل دينه فاقتلوه»<sup>(١)</sup> وأما الرجل فما قتله لمجرد كفره، بل لكفره وجراءته؛ ولهذا لا أقتل من كان عاجزاً عن القتال؛ كالشيخ الهرم، ونحوه. وأما الكفر بعد الإسلام فعلة أخرى مبيحة للدم؛ ولهذا قتل بالردة من كان عاجزاً عن القتال كالشيخ الكبير.

وهذا قول مالك وأحمد، وإن كان ممن يرى أن مجرد الكفر/بيح القتال كالشافعي؛ قال: ٢٧٥/١٨ الكفر وحده علة، والكفر بعد الإسلام علة أخرى.

وليس هذا موضع بسط هذه الأمور، وإنما نبه عليها.

والمقصود أن لفظ الإيمان تختلف دلالاته بالإطلاق والاقتران، فإذا ذكر مع العمل أريد به أصل الإيمان المقتضى للعمل، وإذا ذكر وحده دخل فيه لوازم ذلك الأصل.

وكذلك إذا ذكر بدون الإسلام كان الإسلام جزءاً منه، وكان كل مسلم مؤمناً، فإذا ذكر لفظ الإسلام مع الإيمان تميز أحدهما عن الآخر، كما في حديث جبريل، وكما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ولهذا نظائر كلفظ المعروف والمنكر، والعدل والإحسان، وغير ذلك، ففي قوله: ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، يدخل في لفظ المعروف كل أمور به، وفي لفظ المنكر كل منهي عنه، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصُّكُوتَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، جعل الفحشاء غير المنكر، وقوله: ﴿وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ [النحل: ٩٠]، جعل الفحشاء والبغي غير المنكر.

وإذا قيل: هذا من باب عطف الخاص على العام، والعام على الخاص/فللناس هنا ٢٧٦/١٨ قولان: منهم من يقول: الخاص دخل في العام وخص بالذكر، فقد ذكر مرتين. ومنهم من يقول: تخصيصه بالذكر يقتضى أنه لم يدخل في العام، وقد يعطف الخاص على العام، كما في قوله: ﴿وَمَلَأْكُمْ بِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [٢] وَجِبْرِيلَ ﴿البقرة: ٩٨﴾، وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ﴾ [الأحزاب: ٧]، وقد يعطف العام على الخاص، كما في قوله تعالى:

(١) البخارى فى الجهاد (٣٠١٧)، وأبو داود فى الحدود (٤٣٥١)، والترمذى فى الحدود (١٤٥٨) وقال: «هذا حديث صحيح حسن»، والنسائى فى قسم الفىء (٤٠٥٩)، وابن ماجه فى الحدود (٢٥٣٥)، وأحمد

٢٨٢/١، ٢٨٣ كلهم عن ابن عباس.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من المطبوعة، والصواب ما أثبتناه.

﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَمْ تَطَّوُّهَا﴾ [الأحزاب: ٢٧].

وأصل الشبهة فى الإيمان أن القائلين: أنه لا يتبعض قالوا: إن الحقيقة المركبة من أمور متى ذهب بعض أجزائها انتفت تلك الحقيقة، كالعشرة المركبة من آحاد، فلو قلنا: إنه يتبعض لزم زوال بعض الحقيقة مع بقاء بعضها، فيقال لهم: إذا زال بعض أجزاء المركب تزول الهيئة الاجتماعية الحاصلة بالتركيب، لكن لا يلزم أن يزول سائر الأجزاء، والإيمان المؤلف من الأقوال الواجبة، والأعمال الواجبة الباطنة والظاهرة هو المجموع الواجب الكامل، وهذه الهيئة الاجتماعية. تزول بزوال بعض الأجزاء، وهذه هى المنفية فى الكتاب والسنة فى مثل قوله: «لا يزني الزاني» إلخ<sup>(١)</sup>، وعلى ذلك جاء قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ الآيات [الحجرات: ١٥]، ولكن لا يلزم أن تزول سائر الأجزاء، ولا أن سائر الأجزاء الباقية لا تكون من الإيمان بعد زوال بعضه. كما ٢٧٧/١٨ أن واجبات الحج من الحج الواجب الكامل، وإذا زالت زال هذا الكمال ولم يزل سائر الحج.

وكذلك الإنسان الكامل يدخل فى مسماه أعضاؤه كلها، ثم لو قطعت يده ورجلاه لم يخرج عن اسم الإنسان، وإن كان قد زال منه بعض ما يدخل فى الاسم الكامل. وكذلك لفظ الشجرة والباب والبيت والحائط، وغير ذلك، يتناول المسمى فى حال كمال أجزائه بعد ذهاب بعض أجزائه.

وبهذا تزول الشبهة التى أوردها الرازى - ومن اتبعه، كالأصبهاني وغيره - على الشافعى؛ فإن مذهبه فى ذلك مذهب جمهور أهل الحديث والسلف، وقد اعترض هؤلاء بهذه الشبهة الفاسدة على السلف.

والإيمان يتفاضل من جهة الشارع، فليس ما أمر الله به كل عبد هو ما أمر الله به غيره، ولا الإيمان الذى يجب على كل عبد يجب على غيره، بل كانوا فى أول الإسلام يكون الرجل مؤمناً كامل الإيمان، مستحقاً للثواب إذا فعل ما أوجبه الله عليه ورسوله، وإن كان لم يقع منه التصديق المفصل بما لم ينزل من القرآن، ولم يصم رمضان، ولم يحج البيت، كما أن من آمن فى زمننا هذا إيماناً تاماً، ومات قبل دخول وقت صلاة عليه مات مستكماً للإيمان الذى وجب عليه، كما أنه مستحق للثواب على إيمانه ذلك.

٢٧٨/١٨ | وأما بعد نزول ما نزل من القرآن وإيجاب ما أوجبه الله ورسوله من الواجبات وتمكن

(١) سبق تخريجه ص ٤٣٩.

من فعل ذلك فإنه لا يكون مستحقاً للثواب بمجرد ما كان يستحق به الثواب قبل ذلك، فلذلك يقول هؤلاء: لم يكن هذا مؤمناً بما كان به مؤمناً قبل ذلك، وهذا لأن الإيمان الذي شرع لهذا أعظم من الإيمان الذي شرع لهذا، وكذلك المستطيع الحج يجب عليه ما لا يجب على العاجز عنه، وصاحب المال يجب عليه من الزكاة ما لا يجب على الفقير، ونظائره متعددة.

وأما تفاصيله من جهة العبد؛ فتارة يقوم هذا من الإقرار والعمل بأعظم مما يقوم به هذا. وكل أحد يعلم أن ما في القلب من الأمور يتفاضل، حتى إن الإنسان يجد نفسه - أحياناً - أعظم حباً لله ورسوله وخشية لله، ورجاء لرحمته وتوكلاً عليه، وإخلاصاً منه في بعض الأوقات.

وكذلك المعرفة والتصديق تتفاضل في أصح القولين، وهذا أصح الروايتين عن أحمد، وقد قال غير واحد من الصحابة، كعمر بن حبيب الخطمي وغيره: الإيمان يزيد وينقص، فإذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه فثلك زيادته، وإذا غفلنا ونسينا وضعنا فذلك نقصانه.

ولهذا سنَّ الاستثناء في الإيمان، فإن كثيراً من السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم استثنوا في الإيمان، وآخرون أنكروا الاستثناء فيه، وقالوا: هذا شك. والذين استثنوا فيه ٢٧٩/١٨ منهم من أوجبه، ومنهم من لم يوجبه، بل جَوَّز تركه باعتبار حالتين، وهذا أصح الأقوال، وهذان القولان في مذهب أحمد وغيره، فمن استثنى لعدم علمه بأنه غير قائم بالواجبات كما أمر الله ورسوله فقد أحسن، وكذلك من استثنى لعدم علمه بالعاقبة، وكذلك من استثنى تعليقاً للأمر بمشيئة الله تعالى لا شكاً، ومن جزم بما هو في نفسه في هذه الحال كمن يعلم من نفسه أنه شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فجزم بما هو متيقن حصوله في نفسه فهو محسن في ذلك.

وكثير من منازعات الناس في مسائل الإيمان ومسائل الأسماء والأحكام هي منازعات لفظية، فإذا فصل الخطاب زال الارتياب. والله - سبحانه - أعلم بالصواب.

## فصل

قوله ﷺ: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله» ليس هو تحصيل للحاصل، لكنه إخبار بأن من نوى بعمله شيئاً فقد حصل له ما نواه، أى: من قصد بهجرته الله ورسوله حصل له ما قصده، ومن كان قصده الهجرة إلى دنيا أو امرأة فليس له إلا ذلك، فهذا تفصيل لقوله: «إنما الأعمال بالنيات»/ولما أخبر أن لكل امرئ ما نوى ذكر أن لهذا ما نواه ولهذا ما نواه.

والهجرة مشتقة من الهجر، وقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: «المهاجر من هجرَ ما نهى الله عنه، والمجاهد من جاهد نفسه في ذات الله»<sup>(١)</sup>، كما قال: «المسلم من سلمَ المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن من آمنه الناس على دمانهم وأموالهم»<sup>(٢)</sup>، وهذا بيان منه لكمال مسمى هذا الاسم، كما قال: «ليس المسكين بهذا الطواف»<sup>(٣)</sup> إلخ، وقد يشبه هذا قوله: «ما تعدون الفللس فيكم؟» قالوا: من ليس له درهم ولا دينار. قال: «ليس هذا الفللس، ولكن الفللس من يأتي يوم القيامة بحسنات أمثال الجبال، فيأتي وقد ضرب هذا، وشم هذا، وأخذ مال هذا، فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإذا لم يبقَ له حسنة أخذَ من سيئاتهم فطرحت عليه، ثم طرح في النار»<sup>(٤)</sup>. وقال: «ما تعدون الرقوب فيكم؟» قالوا: من لا يولد له. قال: «الرقوب من لم يُقدِّم من ولده شيئاً»<sup>(٥)</sup>، ومثله قوله: «ليس الشديد بالصرعة، وإنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب»<sup>(٦)</sup>.

لكن في هذه الأحاديث مقصود وبيان ما هو أحق بأسماء المدح والذم مما يظنون. فإن الإفلاس حاجة وذلك مكروه، فبين أن حقيقة الحاجة إنما تكون يوم القيامة، وكذلك عدم

(١) البخارى فى الإيمان (١٠)، وأحمد ٢١/٦، ٢٢.

(٢) الترمذى فى الإيمان (٢٦٢٧) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الإيمان (٤٩٩٥).

(٣) البخارى فى الزكاة (١٤٧٩)، ومسلم فى الزكاة (١٠٣٩/١-١٠)، ومالك فى الموطأ فى صفة النبي ﷺ ٩٢٣/٢، كلهم عن أبى هريرة.

(٤) مسلم فى البر والصلة (٥٩/٢٥٨١)، والترمذى فى صفة القيامة (٢٤١٨) وقال: «حديث حسن صحيح»، وأحمد ٣٠٣/٢، ٣٣٤ كلهم عن أبى هريرة.

(٥) مسلم فى البر والصلة (١٠٦/٢٦٠٨)، وأحمد ٣٨٢/١، ٣٨٣، كلاهما عن عبد الله بن مسعود.

والرقوب: الذى لا يعيش له ولد. ومعنى الحديث: أنكم تعتقدون أن الرقوب المحزون هو المصاب بموت أولاده، وليس هو كذلك شرعاً. بل هو من لم يمت أحد من أولاده فى حياته فيحتسبه ويكتب له ثواب مصيبتيه به، وثواب صبره عليه. ويكون له فرطاً وسلفاً. انظر: النهاية ٢٤٩/٢.

(٦) مسلم فى البر (١٠٧/٢٦٠٩).

الولد تكرهه النفوس لعدم الولد النافع، فيبين أن الانتفاع بالولد حقيقة إنما يكون في الآخرة لمن قَدَّمَ أولاده بين يديه، وكذلك الشدة والقوة محبوبة، فبين أن قوة النفوس أحق بالمدح ٢٨١/١٨ من قوة البدن، وهو أن يملك نفسه عند الغضب، كما قيل لبعض سادات العرب: ما بال عبيدكم أصبر منكم عند الحرب وعلى الأعمال؟ قال: هم أصبر أجساداً، ونحن أصبر نفوساً.

وأما قوله: في اسم المسلمين فهو من جنس قوله: في المسلم والمؤمن والمهاجر والمجاهد، وهذا مطابق لما تقدم من أن الشارع لا ينفى مسمى اسم شرعي إلا لانتفاء كماله الواجب؛ فإن هَجَرَ ما نهى الله عنه واجب، وسلامة المسلمين من عدوان الإنسان بلسانه ويده واجب، والمؤمن على دمائهم وأموالهم لا يكون من أمنه الناس إلا إذا كان أميناً والأمانة واجبة، والمسكين الذي لا يسأل ولا يعرف هو أحق بالإعطاء ممن أظهر حاجته وسؤاله، وعطاؤه واجب، وتخصيص السائل بالعطاء دون هذا لا يجوز، بل تخصيص الذي لا يسأل أولى وأوجب وأحب.

وقد قال ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية؛ وإذا استنفرتم فانفروا»<sup>(١)</sup>، وقال «لا تنقطع الهجرة ما قوتل العدو»<sup>(٢)</sup> وكلاهما حق. فالأول أراد به الهجرة المعهودة في زمانه، وهي الهجرة إلى المدينة من مكة وغيرها من أرض العرب، فإن هذه الهجرة كانت مشروعة لما كانت مكة وغيرها دار كفر وحرب، وكان الإيمان بالمدينة، فكانت الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام واجبة لمن قدر عليها، فلما فتحت مكة وصارت دار الإسلام، ودخلت العرب في الإسلام/صارت هذه الأرض كلها دار الإسلام، فقال: «لا هجرة بعد ٢٨٢/١٨ الفتح». وكون الأرض دار كفر ودار إيمان أو دار فاسقين ليست صفة لازمة لها، بل هي صفة عارضة بحسب سكانها، فكل أرض سكانها المؤمنون المتقون هي دار أولياء الله في ذلك الوقت، وكل أرض سكانها الكفار فهي دار كفر في ذلك الوقت، وكل أرض سكانها الفساق فهي دار فسوق في ذلك الوقت، فإن سكنها غير ما ذكرنا وتبدلت بغيرهم فهي دارهم.

وكذلك المسجد إذا تبدل بخمارة، أو صار دار فسق، أو دار ظلم، أو كنيسة يشرك فيها بالله كان بحسب سكانه، وكذلك دار الخمر والفسوق، ونحوها، إذا جعلت مسجداً يعبد الله فيه - جل وعز - كان بحسب ذلك، وكذلك الرجل الصالح يصير فاسقاً والكافر يصير مؤمناً، أو المؤمن كافرًا، أو نحو ذلك، كُلُّ بحسب انتقال الأحوال من حال إلى حال،

(١) البخارى فى الجهاد (٢٧٨٣)، ومسلم فى الإمارة (١٨٦٤/٨٦).

(٢) أحمد ٥/٢٧٠، والبيهقى فى السنن الكبرى فى السير ٩/١٨، وذكره الهيثمى فى المجمع ٥/٢٥٤ وقال: «رواه أحمد، وحيوة لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

وقد قال تعالى: ﴿وَصَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً﴾ الآية [النحل: ١١٢]، نزلت في مكة لما كانت دار كفر، وهى ما زالت فى نفسها خير أرض الله وأحب أرض الله إليه، وإنما أراد سكانها. فقد روى الترمذى مرفوعاً، أنه قال لمكة وهو واقف بالحزورة: «والله إنك لخير أرض الله، وأحب أرض الله إلى الله، ولولا أن قومى أخرجونى منك لما خرجت». وفى رواية: «خير أرض الله وأحب أرض الله إلى»<sup>(١)</sup> فبين أنها أحب أرض الله إلى الله ورسوله، وكان مقامه بالمدينة ومقام من معه من المؤمنين أفضل من مقامهم بمكة؛ لأجل أنها دار هجرتهم؛ ولهذا كان الرباط بالثغور أفضل من مجاورة مكة والمدينة، كما ثبت فى الصحيح: «رباط يوم وليلة فى سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه، ومن مات مرابطاً مات مجاهداً، وجرى عليه عمله، وأجرى رزقه من الجنة وأمن الفتان»<sup>(٢)</sup>.

وفى السنن، عن عثمان، عن النبى ﷺ، أنه قال: «رباط يوم فى سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل»<sup>(٣)</sup> وقال أبو هريرة: لأن أربط ليلة فى سبيل الله أحب إلى من أن أقوم ليلة القدر عند الحجر الأسود؛ ولهذا كان أفضل الأرض فى حق كل إنسان أرض يكون فيها أطوع لله ورسوله، وهذا يختلف باختلاف الأحوال، ولا تتعين أرض يكون مقام الإنسان فيها أفضل وإنما يكون الأفضل فى حق كل إنسان بحسب التقوى والطاعة والخشوع والخضوع والحضور، وقد كتب أبو الدرداء إلى سلمان: هلم إلى الأرض المقدسة، فكتب إليه سلمان: إن الأرض لا تقدر أحداً وإنما يقدر العبد عمله. وكان النبى ﷺ قد آخى بين سلمان وأبى الدرداء، وكان سلمان أفقه من أبى الدرداء فى أشياء من جملتها هذا.

وقد قال الله تعالى لموسى - عليه السلام - : ﴿سَأُورِيكَ دَارَ الْفَلْسِيقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وهى الدار التى كان بها أولئك العمالقة، ثم صارت بعد هذا دار المؤمنين، وهى الدار التى دل عليها القرآن من الأرض المقدسة، وأرض مصر التى أورثها الله بنى إسرائيل، فأحوال البلاد كأحوال العباد فيكون الرجل تارة مسلماً، وتارة كافراً، وتارة مؤمناً، وتارة منافقاً، وتارة براً تقياً، وتارة فاسقاً، وتارة فاجراً شقيماً.

وهكذا المساكن بحسب سكانها، فهجرة الإنسان من مكان الكفر والمعاصى إلى مكان الإيمان والطاعة كتوبته وانتقاله من الكفر والمعصية إلى الإيمان والطاعة، وهذا أمر باق إلى

(١) الترمذى فى المناقب (٣٩٢٥) وقال: «حديث حسن غريب صحيح» عن عبد الله بن عدى بن حمراء الزهرى.

والحزورة: التل الصغير، وهو موضع بمكة عند باب الحنطين. انظر: النهاية ١/ ٣٨٠.

(٢) مسلم فى الإمامة (١٦٣/١٩١٣)، والنسائى فى الجهاد (٣١٦٧) كلاهما عن سلمان.

(٣) النسائى فى الجهاد (٣١٦٩)، والدارمى فى الجهاد ٢/ ٢١١، وأحمد ١/ ٧٥.

يوم القيامة، والله تعالى قال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِ وَهَجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَٰئِكَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٧٥].

قالت طائفة من السلف: هذا يدخل فيه من آمن وهاجر وجاهد إلى يوم القيامة، وهكذا قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا قُتِلُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٠]، يدخل في معناها كل من فتنه الشيطان عن دينه، أو أوقعه في معصية، ثم هجر السيئات وجاهد نفسه وغيرها من العدو، وجاهد المنافقين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وغير ذلك وصبر على ما أصابه من قول أو فعل. والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

---

(١) في المطبوعة: «والذين»، والصواب ما أثبتناه.

## فَصْل

الأذكار الثلاثة التي اشتملت عليها خطبة ابن مسعود وغيره، وهي الحمد لله، نستعينه، ونستغفره<sup>(١)</sup>: هي التي يروى عن الشيخ عبد القادر ثم أبي الحسن الشاذلي، أنها جوامع الكلام النافع. وهي: الحمد لله وأستغفر الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وذلك أن العبد بين أمرين: أمر يفعله الله به، فهي نعم الله التي تنزل عليه، فتحتاج إلى الشكر. وأمر يفعله هو؛ إما خير، وإما شر، فالخير يفتقر إلى معونة الله له، فيحتاج إلى الاستعانة، والشر يفتقر إلى الاستغفار؛ ليمحو أثره.

وجاء في حديث ضماد الأزدي: «الحمد لله، نحمده ونستعينه»<sup>(٢)</sup> فقط، وهذا موافق لفاحة الكتاب، حيث قسمت نصفين: نصفاً للرب، ونصفاً للعبد، فنصف الرب مفتتح بالحمد لله، ونصف العبد مفتتح بالاستعانة به، فقال نحمده ونستعينه، وقد يقرن بين الحمد والاستغفار، كما في الأثر الذي رواه أحمد في الزهد «أن رجلاً كان على عهد/الحسن فقيل له: تلقينا هذه الخطبة عن الوالد عن والده، كما يقولها كثير من الناس: الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفبه، ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا» فأما «نحمده ونستعينه» ففي حديث ضماد، «ونستعينه ونستغفره» في حديث ابن مسعود<sup>(٣)</sup>. وأما «نستغفبه» ففي فاتحة الكتاب؛ لأن نصفها للرب وهو الحمد، ونصفها للعبد، وهو الاستعانة والاستهداء، وليس فيها الاستغفار؛ لأنه لا يكون إلا مع الذنب، والسورة أصل الإيمان والفاحة باب السعادة، المانعة من الذنوب. كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

وعن ابن عباس أن ضماداً قدم مكة وكان من أزدِشْنوَةَ. وكان يُرْقَى من هذه الريح، فسمع سفهاء من أهل مكة يقولون: إن محمداً مجنون، فقال: لو أني رأيت

(١) أبو داود في الصلاة (١٠٩٧)، والنسائي في النكاح (٣٢٧٧)، وابن ماجه في النكاح (١٨٩٢)، والدارمي في النكاح ١٤٢/٢، وأحمد ٤٣٢/١.

(٢) مسلم في الجمعة (٤٦/٨٦٨)، والنسائي في النكاح (٣٢٧٨)، وأحمد ٣٥٠/١.

(٣) النسائي في النكاح (٣٢٧٧).

هذا الرجل لعل الله يشفيه على يدي، قال: فلقية، فقال: يا محمد إني أرقى من هذه الريح، وإن الله يشفي على يدي من شاء الله، فهل لك؟ فقال رسول الله ﷺ: «إن الحمد لله نحمده ونستعينه، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، أما بعد» قال: فقال أعد على كلماتك هؤلاء، فأعادهن عليه رسول الله ﷺ ثلاث مرات، قال: فقال: /لقد سمعت قول الكهنة، وقول السحرة، وقول الشعراء، فما سمعت بمثل كلماتك ٢٨٧/١٨ هؤلاء، ولقد بلغت قاعوس البحر، قال: فقال هات يدك أبايعك على الإسلام، قال: فبايعه، فقال رسول الله ﷺ: «وعلى قومك؟» فقال: وعلى قومي. رواه مسلم في صحيحه<sup>(١)</sup>.

ولهذا استحبت، وفعلت في مخاطبة الناس بالعلم عموماً وخصوصاً؛ من تعليم الكتاب والسنة والفقه في ذلك، وموعظة الناس، ومجادلتهم أن يفتح بهذه الخطبة الشرعية النبوية، وكان الذي عليه شيوخ زماننا، الذين أدركناهم، وأخذنا عنهم، وغيرهم يفتحون مجلس التفسير، أو الفقه في الجوامع والمدارس، وغيرها بخطبة أخرى.

مثل: الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد خاتم المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ورضى الله عنا وعنكم، وعن مشائخنا، وعن جميع المسلمين، أو وعن السادة الحاضرين، وجميع المسلمين، كما رأيت قوماً يخطبون للنكاح بغير الخطبة المشروعة، وكل قوم لهم نوع غير نوع الآخرين، فإن حديث ابن مسعود لم يخص النكاح، وإنما هي خطبة لكل حاجة في مخاطبة العباد بعضهم بعضاً، والنكاح من جملة ذلك، فإن مراعاة السنن الشرعية في الأقوال والأعمال في جميع العبادات والعبادات، هو كمال الصراط المستقيم، وما سوى ذلك - إن لم يكن/منهياً عنه - فإنه منقوص مرجوح؛ إذ خير الهدى هدى محمد ٢٨٨/١٨ ﷺ.

والتحقيق أن قوله: «الحمد لله نستعينه ونستغفره» هي الجوامع، كما في الحديث النبوي، حديث ابن مسعود ذكر ذلك، وأن النبي ﷺ أوتي جوامع الكلم وخواتمه وفوائده، كما في سورتي «أبي» فإن الاستهداء يدخل في الاستعانة، وتكرير نحمده

(١) مسلم في الجمعة (٤٦/٨٦٨).

وقوله: «قاعوس البحر»: قال ابن الأثير: «قال أبو موسى: هكذا وقعت في صحيح مسلم، وفي سائر الروايات «قاموس البحر» وهو وسطه وبلته، ولعله لم يوجد كتبه فصحه بعضهم. وليست هذه اللفظة أصلاً في مسند إسحاق الذي روى عنه مسلم هذا الحديث، غير أنه قرنه بأبي موسى وروايته، فلعلها فيها». انظر: النهاية ٨١/٥.

قد استغنى به بقوله: «الحمد لله»، فإذا فصلت جاز، كما في دعاء القنوت: «اللهم إنا نستعينك، ونستهديك، ونستغفرك، ونؤمن بك، وتوكل عليك، وثنتى عليك الخير كله، ونشكرك، ولا نكفرك، ونخلع، ونترك من يفجرُك»<sup>(١)</sup>. فهذه إحدى سورتي أبي، وهى مفتحة بالاستعانة التى هى نصف العبد، مع ما بعدها من فاتحة الكتاب، وفى السورة الثانية: «اللهم إياك نعبد، ولك نصلى ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك، ونخشى عذابك، إن عذابك الجد بالكفار ملحق»<sup>(٢)</sup>. فهذا مفتحة بالعبادة التى هى نصف الرب، مع ما قبلها من الفاتحة، وفى سورتي القنوت مناسبة لفاتحة الكتاب، وفيهما جميعاً مناسبة لخطبة الحاجة وذلك جميعه من فواتح الكلم، وجوامعه، وخواتمه.

وأما قوله: «ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا» فإن المستعاذ منه نوعان: ٢٨٩/١٨ فنوع موجود، يستعاذ من ضرره الذى لم يوجد بعد، ونوع مفقود يستعاذ من وجوده؛ فإن نفس وجوده ضرر، مثال الأول: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، ومثال الثاني: ﴿رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيْطَانِ . وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٧، ٩٨]، و«اللهم إني أعوذ بك أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو أزل»<sup>(٣)</sup>.

وأما قوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ . مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ . وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ . وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ . وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ [سورة الفلق]. فيشترك فيه النوعان، فإنه يستعاذ من الشر الموجود ألا يضر، ويستعاذ من الشر الضار المفقود ألا يوجد، فقوله فى الحديث: «ونعوذ بالله من شرور أنفسنا» يحتمل القسمين: يحتمل نعوذ بالله أن يكون منها شر، ونعوذ بالله أن يصيبنا شرها، وهذا أشبه، والله أعلم.

وقوله: «ومن سيئات أعمالنا» السيئات هى عقوبات الأعمال، كقوله: ﴿سَيِّئَاتٍ مَا مَكْرُوهًا﴾ [غافر: ٤٥]، فإن الحسنات والسيئات يراد بها النعم والنقم كثيراً، كما يراد بها الطاعات والمعاصى، وإن حملت على السيئات التى هى المعاصى، فيكون قد استعاذ أن يعمل السيئات، أو أن تضره. وعلى الأول - وهو أشبه - فقد استعاذ من عقوبة أعماله أن تصيبه، وهذا أشبه.

(١) البيهقى فى السنن الكبرى ٢/ ٢١٠، والسيوطى فى الدر المنثور ٦/ ٤٢١.

(٢) البيهقى فى السنن الكبرى ٢/ ٢١١، والسيوطى فى الدر المنثور ٦/ ٢٢٠.

وقوله: «نحفد»: معناه: نسرع فى العمل والخدمة. انظر: النهاية ١/ ٤٠٦.

(٣) أبو داود فى الأدب (٥٠٩٤)، والترمذى فى الدعوات (٣٤٢٧) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائى فى

الاستعاذة (٥٤٨٦)، وابن ماجه فى الدعاء (٣٨٨٤)، وأحمد ٦/ ٣٠٦، ٣١٨ كلهم عن أم سلمة.

| فيكون الحديث قد اشتمل على الاستعانة من الضرر الفاعلي، والضرر الغائي، فإن ٢٩٠/١٨  
سبب الضرر هو شر النفس، وغايته عقوبة الذنب، وعلى هذا فيكون قد استعاز من الضرر  
المفقود الذي انعقد سببه ألا يكون؛ فإن النفس مقتضية للشر، والأعمال مقتضية للعقوبة،  
فاستعاز أن يكون شر نفسه، أو أن تكون عقوبة عمله، وقد يقال: بل الشر هو الصفة  
القائمة بالنفس الموجبة للذنوب، وتلك موجودة كوجود الشيطان، فاستعاز منها أن تضره أو  
تصيبه، كما يقال: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، وإن حمل على الشرور الواقعة، وهي  
الذنوب من النفس، فهذا قسم ثالث.

## فصل

فى قول النبى ﷺ فى الحديث الصحيح :

«بدأ الإسلام غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء!»<sup>(١)</sup>.

لا يقتضى هذا أنه إذا صار غريباً يجوز تركه . والعياذ بالله، بل الأمر كما قال تعالى :  
 ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ [آل عمران : ٨٥] ،  
 وقال تعالى : ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران : ١٩] ، وقال تعالى : ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ  
 ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران : ١٠٢] ، وقال تعالى :  
 ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ  
 الصَّالِحِينَ . إِذْ قَالَ لِرَبِّهِ أَسْلِمْتُ قَالَ أَتَسْلِمُ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ . وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ بَنِيَّ إِنَّ  
 اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة : ١٣٠ - ١٣٢].

٢٩٢/١٨ / وقد بسطنا الكلام على هذا فى موضع آخر، وبيننا أن الأنبياء كلهم كان دينهم الإسلام  
 من نوح إلى المسيح .

ولذا لما بدأ الإسلام غريباً لم يكن غيره من الدين مقبولاً، بل قد ثبت فى الحديث  
 الصحيح - حديث عياض بن حمار - عن النبى ﷺ، أنه قال: «إن الله نظر إلى أهل  
 الأرض فمقتهم - عربهم وعجمهم - إلا بقايا من أهل الكتاب» الحديث<sup>(٢)</sup>.

ولا يقتضى هذا أنه إذا صار غريباً أن المتمسك به يكون فى شر، بل هو أسعد الناس،  
 كما قال فى تمام الحديث «فطوبى للغرباء». و«طوبى» من الطيب، قال تعالى : ﴿طُوبَى لَهُمْ  
 وَحَسُنَ مَا جِئَ بِكُمْ مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [الرعد : ٢٩] ، فإنه يكون من جنس السابقين الأولين الذين اتبعوه لما كان  
 غريباً . وهم أسعد الناس .

أما فى الآخرة فهم أعلى الناس درجة بعد الأنبياء - عليهم السلام .

(١) مسلم فى الإيمان (١٤٥ / ٢٣٢) ، والترمذى فى الإيمان (٢٦٢٩) وقال : «حسن صحيح غريب» ، وابن ماجه  
 فى الفتن (٣٩٨٦) ، وأحمد ٢ / ٣٨٩ كلهم عن أبى هريرة ، ما عدا الترمذى فعن عبد الله بن مسعود .

(٢) مسلم فى الجنة وصفة نعيمها (٢٨٦٥ / ٦٣) ، وأحمد ٤ / ١٦٢ كلاهما عن عياض بن حمار .

وأما في الدنيا فقد قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأَنْفَال: ٦٤]، أي: إن الله حسبك وحسب من تبعك وقال تعالى: ﴿إِنَّ وَلِيََّ اللَّهُ الَّذِي نَزَلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَكْفَى اللَّهُ عَيْبَهُمْ﴾ [الزمر: ٣٦]، وقال: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا. وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٢، ٣]، فالمسلم المتبع للرسول الله تعالى حسبه وكافيه، وهو وليه حيث كان ومتى كان.

ولهذا يوجد المسلمون المتمسكون بالإسلام في بلاد الكفر، لهم السعادة كلما كانوا أتمّ تمسكًا بالإسلام، فإن دخل عليهم شر كان بذنوبهم. حتى إن المشركين وأهل الكتاب إذا رأوا المسلم القائم بالإسلام عظموه وأكرموه وأعفوه من الأعمال التي يستعملون بها المتسيئين إلى ظاهر الإسلام من غير عمل بحقيقته لم يكرم.

وكذلك كان المسلمون في أول الإسلام وفي كل وقت.

فإنه لا بد أن يحصل للناس في الدنيا شر، والله على عباده نعم، لكن الشر الذي يصيب المسلم أقل، والنعم التي تصل إليه أكثر، فكان المسلمون في أول الإسلام وإن ابتلوا بأذى الكفار والخروج من الديار، فالذي حصل للكفار من الهلاك كان أعظم بكثير، والذي كان يحصل للكفار من عز أو مال كان يحصل للمسلمين أكثر منه حتى من الأجانب.

/فرسول الله ﷺ - مع ما كان المشركون يسعون في أذاه بكل طريق - كان الله يدفع عنه ٢٩٤/١٨ ويعزه ويمنعه وينصره، من حيث كان أعز قريش ما منهم إلا من كان يحصل له من يؤذيه، ويهينه من لا يمكنه دفعه؛ إذ لكل كبير كبير يناظره ويتأويه ويعاديه. وهذه حال من لم يتبع الإسلام - يخاف بعضهم بعضاً، ويرجو بعضهم بعضاً.

وأتباعه الذين هاجروا إلى الحبشة، أكرمهم ملك الحبشة، وأعزهم غاية الإكرام والعز، والذين هاجروا إلى المدينة فكانوا أكرم وأعز.

والذي كان يحصل لهم من أذى الدنيا كانوا يعوضون عنه عاجلاً من الإيمان، وحلاوته ولذته ما يحتملون به ذلك الأذى، وكان أعداؤهم يحصل لهم من الأذى والشر أضعاف ذلك من غير عوض لا آجلاً ولا عاجلاً، إذ كانوا معاقبين بذنوبهم.

وكان المؤمنون ممتحنين ليخلص إيمانهم وتكفّر سيئاتهم. وذلك أن المؤمن يعمل لله، فإن أذى احتسب أذاه على الله، وإن بذل سعيًا أو مالاً بذله لله، فاحتسب أجره على الله.

/والإيمان له حلاوة في القلب، ولذة لا يعدلها شيء البتة. وقد قال النبي ﷺ: «ثلاث ٢٩٥/١٨ من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ومن كان

يحب المرء لا يحبه إلا الله، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقي في النار» أخرجاه في الصحيحين<sup>(١)</sup>. وفي صحيح مسلم: «ذاق طعم الإيمان من رضى بالله ربا، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً»<sup>(٢)</sup>.

وكما أن الله نهى نبيه أن يصيبه حزن أو ضيق ممن لم يدخل في الإسلام في أول الأمر، فكذلك في آخره. فالؤمن منهى أن يحزن عليهم، أو يكون في ضيق من مكرهم.

وكثير من الناس إذا رأى المنكر، أو تغير كثير من أحوال الإسلام جَزَع و كَلَّ و نَاحَ، كما ينوح أهل المصائب، وهو منهى عن هذا، بل هو مأمور بالصبر والتوكل والثبات على دين الإسلام، وأن يؤمن بالله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون، وأن العاقبة للتقوى. وأن ما يصيبه فهو بذنوبه، فليصبر، إن وعد الله حق، وليستغفر لذنبه، وليسبح بحمد ربه بالعشى والإبكار.

٢٩٦/١٨ وقوله ﷺ: «ثم يعود غريباً كما بدأ» يحتمل شيئين: /أحدهما: أنه في أمكنة وأزمنة يعود غريباً بينهم ثم يظهر، كما كان في أول الأمر غريباً ثم ظهر؛ ولهذا قال «سيعود غريباً كما بدأ». وهو لما بدأ كان غريباً لا يعرف ثم ظهر وعرف، فكذلك يعود حتى لا يعرف ثم يظهر ويعرف. فيقل من يعرفه في أثناء الأمر كما كان من يعرفه أولاً.

ويحتمل أنه في آخر الدنيا لا يبقى مسلماً إلا قليل. وهذا إنما يكون بعد الدجال ويأجوج ومأجوج عند قرب الساعة. وحيث يبعث الله ريحاً تقبض روح كل مؤمن ومؤمنة، ثم تقوم الساعة.

وأما قبل ذلك فقد قال ﷺ: «لاتزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة». وهذا الحديث في الصحيحين<sup>(٣)</sup>، ومثله من عدة أوجه.

فقد أخبر الصادق المصدوق أنه لا تزال طائفة ممتنعة من أمة على الحق، أعزاء، لا يضرهم المخالف ولا خلاف الخاذل. فأما بقاء الإسلام غريباً ذليلاً في الأرض كلها قبل الساعة فلا يكون هذا.

٢٩٧/١٨ وقوله ﷺ: «ثم يعود غريباً كما بدأ» أعظم/ما تكون غريبته إذا ارتد الداخلون فيه عنه، وقد قال تعالى: ﴿مَنْ رَتَدَ مِنْكُمْ عَنِ بَيْتِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعْرَفٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤]. فهو لاء يقيمونه إذا ارتد عنه أولئك.

(١) البخارى فى الإيمان (٢١) ومسلم فى الإيمان (٦٧/٤٣، ٦٨). (٢) مسلم فى الإيمان (٥٦/٣٤).

(٣) البخارى فى المناقب (٣٦٤٠، ٣٦٤١) ومسلم فى الإمامة (١٩٢٠/١٧٠، ١٧١، ١٧٣).

وكذلك بدأ غريباً ولم يزل يقوى حتى انتشر. فهكذا يتغرب فى كثير من الأمكنة والأزمنة، ثم يظهر، حتى يقيمه الله - عز وجل - كما كان عمر بن عبد العزيز لما ولى، قد تَغَرَّبَ كثير من الإسلام على كثير من الناس، حتى كان منهم من لا يعرف تحريم الخمر. فأظهر الله به فى الإسلام ما كان غريباً.

وفى السنن: «إن الله يبعث لهذه الأمة فى رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»<sup>(١)</sup>. والتجديد إنما يكون بعد الدروس، وذلك هو غربة الإسلام.

وهذا الحديث يفيد المسلم أنه لا يغتم بقله من يعرف حقيقة الإسلام، ولا يضيق صدره بذلك، ولا يكون فى شك من دين الإسلام، كما كان الأمر حين بدأ. قال تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْئَلِ الَّذِينَ يُقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤]، إلى غير ذلك من الآيات/والبراهين الدالة على صحة الإسلام.

٢٩٨/١٨

وكذلك إذا تغرب يحتاج صاحبه من الأدلة والبراهين إلى نظير ما احتاج إليه فى أول الأمر. وقد قال له ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آمَنَتَهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ. وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ. وَإِنْ تَطِعْ أَكْثَرَهُمْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٤ - ١١٦]، وقال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤].

وقد تكون الغربة فى بعض شرائعه، وقد يكون ذلك فى بعض الأمكنة. ففى كثير من الأمكنة يخفى عليهم من شرائعه ما يصير به غريباً بينهم، لا يعرفه منهم إلا الواحد بعد الواحد.

ومع هذا، فطوبى لمن تمسك بتلك الشريعة كما أمر الله ورسوله، فإن إظهاره، والأمر به، والإنكار على من خالفه هو بحسب القوة والأعوان. وقد قال النبى ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه». ليس وراء ذلك ٢٩٩/١٨ من الإيمان حبة خردل»<sup>(٢)</sup>.

وإذا قُدِّرَ أن فى الناس من حصل له سوء فى الدنيا والآخرة بخلاف ما وعد الله به

(١) أبو داود فى الملاحم (٤٢٩١)، والحاكم فى المستدرک ٥٢٢/٤، والبيهقى فى معرفة السنن والآثار ٢٠٨/١،

وذكره السيوطى فى الجامع الصغير (١٨٤٥) ورمز له بالصحة.

(٢) مسلم فى الإيمان (٧٨/٤٩) بلفظ «وذلك أضعف الإيمان».

رسوله وأتباعه فهذا من ذنوبه ونقص إسلامه، كالهزيمة التي أصابتهم يوم أحد.

وإلا فقد قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ . إِنْهُمْ لَهُمُ الْمُنْصُرُونَ . وَإِنَّا جُنَدًا لَهُمُ الْمُغْلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧١ - ١٧٣]. وفيما قصه الله تعالى من قصص الأنبياء وأتباعهم ونصرهم ونجاتهم وهلاك أعدائهم عِزَّةً، والله أعلم.

فإن قيل : قوله تبارك وتعالى : ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُمْ﴾ [المائدة: ٥٤]، وهو خطاب لذلك القرن، كقوله تعالى: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [النور: ٥٥]. ولهذا بين النبي ﷺ أنهم أهل اليمن الذين دخلوا في الإسلام لما ارتد من ارتد من العرب. ويدل على ذلك أنه في آخر الأمر لا يبقى مؤمن.

٣٠١/١٨ قيل : قوله تبارك وتعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ خطاب لكل من بلغه القرآن من المؤمنين كسائر أنواع هذا الخطاب، كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٦]، وأمثالها. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ﴾ [النور: ٥٥].

وكلاهما وقع، ويقع كما أخبر الله - عز وجل. فإنه ما ارتد عن الإسلام طائفة إلا أتى الله بقوم يحبهم يجاهدون عنه، وهم الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة.

يبين ذلك أنه ذكر هذا في سياق النهي عن موالة الكفار، فقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَحْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَمَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ تَدْمِينًا﴾ - إلى قوله - : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُمْ﴾ [المائدة: ٥١] - [٥٤]. فالمخاطبون بالنهي عن موالة اليهود والنصارى هم المخاطبون بآية الردة. ومعلوم أن هذا يتناول جميع قرون الأمة.

وهو لما نهى عن موالة الكفار وبين أن من تولاهم من المخاطبين فإنه منهم بين أن من تولاهم وارتد عن دين الإسلام لا يضر الإسلام شيئاً.

٣٠١/١٨ / بل سيأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه، فيتولون المؤمنين دون الكفار، ويجاهدون في سبيل

الله، لا يخافون لومة لائم، كما قال في أول الأمر ﴿فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيَسُوْا بِهَا بِكَفْرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩]. فهؤلاء الذين لم يدخلوا في الإسلام، وأولئك الذين خرجوا منه بعد الدخول فيه - لا يضررون الإسلام شيئاً، بل يقيم الله من يؤمن بما جاء به رسوله، وينصر دينه إلى قيام الساعة.

وأهل اليمن هم ممن جاء الله بهم لما ارتد من ارتد إذ ذاك، وليست الآية مختصة بهم، ولا في الحديث ما يوجب تخصيصهم، بل قد أخبر الله أنه يأتي بغير أهل اليمن - كأبناء فارس - لا يختص الوعد بهم.

بل قد قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَالَكُمُ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنَا قُلْنَا إِلَى الْأَرْضِ أَرْضِينَهُمْ بِالْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعُ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ . إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبَكُمُ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التوبة: ٣٨، ٣٩]، وهذا أيضاً خطاب لكل قرن، وقد أخبر فيه أنه من نكل عن الجهاد المأمور به عذبه واستبدل به من يقوم بالجهاد. وهذا هو الواقع.

وكذلك قوله في الآية الأخرى: ﴿هَاتَيْنِئِ هَؤُلَاءِ تَدْعُونَ لِئُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَّن يَبْخُلُ وَمَن يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَن نَّفْسِهِ ؕ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنسُرُ الْفُقَرَاءَ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمُ﴾ [محمد: ٣٨]. فقد أخبر تعالى أنه من يتول عن الجهاد بنفسه أو عن الإنفاق في سبيل الله استبدل به.

فهذه حال الجبان البخيل، يستبدل الله به من ينصر الإسلام، وينفق فيه. فكيف تكون حال أصل الإسلام من ارتد عنه؟ أتى الله بقوم يحبهم ويحبونه، أذلة على المؤمنين، أعزة على الكافرين، يجاهدون في سبيل الله، ولا يخافون لومة لائم.

وهذا موجود في أهل العلم، والعبادة، والقتال، والمال، مع الطوائف الأربعة مؤمنون مجاهدون منصورون إلى قيام الساعة، كما منهم من يرتد أو من ينكل عن الجهاد والإنفاق.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النور: ٥٥]. فهذا الوعد مناسب لكل من اتصف بهذا الوصف. فلما اتصف به الأولون استخلفهم الله كما وعد. وقد اتصف بعدهم به قوم بحسب إيمانهم وعملهم الصالح. فمن كان أكمل إيماناً وعمل صالحاً كان استخلافه المذكور أتم. فإن كان فيه نقص وخلل كان في تمكينه خلل ونقص؛ وذلك أن هذا جزاء هذا العمل، فمن قام بذلك العمل استحق ذلك الجزاء.

٣٠٣/١٨ / لكن ما بقي قرن مثل القرن الأول، فلا جُرْمَ ما بَقِيَ قرن يتمكن تمكن القرن الأول. قال ﷺ: «خير القرون القرن الذين بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»<sup>(١)</sup>.

ولكن قد يكون هذا لبعض أهل القرن، كما يحصل هذا لبعض المسلمين في بعض الجهات، كما هو معروف في كل زمان.

وأما قوله ﷺ: «إن الله يبعث ريحاً تقبض روح كل مؤمن»<sup>(٢)</sup> فذاك ليس فيه رِدَّةٌ، بل فيه موت المؤمنين. وهو لم يقل: «إذا مات كل مؤمن» أن يستبدل الله موضعه آخر، وإنما وعد بهذا إذا ارتد بعضهم عن دينه.

وهو مما يستدل به على أن الأمة لا تجتمع على ضلالة، ولا تترد جميعها، بل لا بد أن يبقى الله من المؤمنين مَنْ هو ظاهر إلى قيام الساعة. فإذا مات كل مؤمن فقد جاءت الساعة.

وهذا كما في حديث العلم «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء. فإذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا». والحديث مشهور في الصحاح من حديث عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

٣٠٤/١٨ / فإن قيل: ففي حديث ابن مسعود وغيره أنه قال: «يسرى على القرآن فلا يبقى في المصاحف منه آية ولا في الصدور منه آية»<sup>(٤)</sup> وهذا يناقض هذا.

قيل: ليس كذلك. فإن قبض العلم ليس قبض القرآن بدليل الحديث الآخر: «هذا أوان يقبض العلم». فقال بعض الأنصار: وكيف يقبض وقد قرأنا القرآن وأقرأناه نساءنا وأبناءنا؟ فقال: «ثكلتك أمك! إن كنت لأحسبُك لمن أفقه أهل المدينة، أو ليست التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى؟ فماذا يغني عنهم؟»<sup>(٥)</sup>.

فتبين أن مجرد بقاء حفظ الكتاب لا يوجب هذا العلم، لا سيما فإن القرآن يقرأه المنافق المؤمن، ويقرأه الأمي الذي لا يعلم الكتاب إلا أمانى. وقد قال الحسن البصرى: العلم

(١) البخارى فى الشهادات (٢٦٥٢) ومسلم فى فضائل الصحابة (٢٥٣٣/٢١٠)، (٢١٦/٢٥٣٦).

(٢) مسلم فى الإيمان (١١٧/١٨٥)، والحاكم فى المستدرک ٤/٤٥٥ وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه!» ووافقه الذهبي، والحديث فى مسلم، وليس كما قال الحاكم، والسيوطى فى الجامع الصغير (١٨٤٦).

(٣) البخارى فى العلم (١٠٠) ومسلم فى العلم (١٣/٢٦٧٣).

(٤) السيوطى فى الدر المنثور ٦/٢٠١ وعزاه إلى سعيد بن منصور، وابن أبى شيبة، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبى حاتم، والطبرانى، والحاكم وصححه، وابن مردويه، والبيهقى فى الشعب.

(٥) ابن ماجه فى الفتن (٤٠٤٨) وأحمد ٤/١٦٠.

علمان: علم فى القلب، وعلم على اللسان. فعلم القلب هو العلم النافع، وعلم اللسان حجة الله على عباده. فإذا قبض الله العلماء بقى من يقرأ القرآن بلا علم، فيسرى عليه من المصاحف والصدور.

فإن قيل: ففى حديث حذيفة، الذى فى الصحيحين، أنه حدثهم عن قبض الأمانة وأن «الرجل ينام النَّوْمَةَ، فتقبض الأمانة من قلبه. فيظل/أثرها مثل الوكْت. ثم ينام النومة، ٣٠٥/١٨ فتقبض الأمانة من قلبه، فيظل أثرها مثل أثر المَجَلِّ، كَجَمْرٍ دَحْرَجَتْه على رجلك فتراه مُتَّبِرًا وليس فيه شيء»<sup>(١)</sup>.

قيل: وقبض الأمانة والإيمان ليس هو قبض العلم. فإن الإنسان قد يؤتى إيمانًا مع نقص علمه. فمثل هذا الإيمان قد يرفع من صدره؛ كإيمان بنى إسرائيل لما رأوا العجل. وأما من أوتى العلم مع الإيمان فهذا لا يرفع من صدره. ومثل هذا لا يرتد عن الإسلام قط، بخلاف مجرد القرآن أو مجرد الإيمان، فإن هذا قد يرتفع. فهذا هو الواقع.

لكن أكثر ما نجد الردة فيمن عنده قرآن بلا علم وإيمان، أو من عنده إيمان بلا علم وقرآن. فأما من أوتى القرآن والإيمان فحصل فيه العلم فهذا لا يرفع من صدره. والله أعلم.

---

(١) البخارى فى الرقاق (٦٤٩٧)، ومسلم فى الإيمان (٢٣٠/١٤٣).

وقوله: «الوكْت»: الأثر فى الشيء كالنقطة من غير لونه. انظر: النهاية ٢١٨/٥.

وقوله: «المَجَلِّ»: يقال: مجلت يده تَمَجَلُ مجلاً، ومجلت تَمَجَلُ مجلاً، إذا نخن جلدها وتعجر، وظهر

فيها ما يشبه البشر، من الأعمال بالأشياء الصلبة الحشنة. انظر: النهاية ٣٠٠/٤.

وقوله: «متَّبِرًا»: أى مرتفعاً فى جسمه. انظر: النهاية ٨/٥.

٣٠٦/١٨ / وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ :-

## فَصْل

وأما قوله ﷺ: «مثل أمتى كمثل الغيث، لا يدرى أوله خيرٌ أو آخره»، فهذا قد رواه أحمد في المسند<sup>(١)</sup>، وقد ضعفه بعض الناس، وبعضهم لم يضعفه، لكن قال معناه: أنه يكون في آخر الأمة من يقارب أولهم فى الفضل، وإن لم يكن منهم، حتى يشتهبه على الناظر أيهما أفضل، وإن كان الله يعلم أن الأول أفضل، كما يقال فى الثوب المتشابه الطرفين: هذا الثوب لا يدرى أى طرفيه خير، مع العلم بأن أحد طرفيه خير من الآخر؛ وذلك لأنه قال: لا يدرى أوله خير، أو آخره، ومن المعلوم أن الله يعلم أيهما خير، إذا كان الأمر كذلك، وإنما ينفى العلم عن المخلوق، لا عن الخالق؛ لأن المقصود التشابه والتقارب، وما كان كذلك اشتهبه على المخلوق أيهما خير.

٣٠٧/١٨ / وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «سَبْعَةٌ لَا تَمُوتُ وَلَا تَفْنَى وَلَا تَذُوقُ الْفَنَاءَ: النَّارُ وَسَكَانُهَا، وَاللُّوحُ، وَالْقَلَمُ، وَالْكَرْسِيُّ، وَالْعَرْشُ» فَهَلْ هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ أَمْ لَا؟

## فَأَجَابَ:

هذا الخبر بهذا اللفظ ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما هو من كلام بعض العلماء. وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة على أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى بالكلية؛ كالجنة والنار، والعرش، وغير ذلك. ولم يقل بفناء جميع المخلوقات إلا طائفة من أهل الكلام المبتدعين، كالجهنم بن صفوان، ومن وافقه من المعتزلة، ونحوهم، وهذا قول باطل يخالف كتاب الله، وسنة رسوله، وإجماع سلف الأمة وأئمتها. كما فى ذلك من الدلالة على بقاء الجنة وأهلها، وبقاء غير ذلك مما لا تتسع هذه الورقة لذكره. وقد استدل طوائف من أهل الكلام والمتفلسفة على امتناع فناء جميع المخلوقات بأدلة عقلية. والله أعلم.

(١) الترمذى فى الأمثال (٢٨٦٩) وقال: «حديث حسن غريب»، وأحمد ٣/١٤٣، كلاهما عن أنس بن مالك.

## فَصْل

قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أُعْطِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ»<sup>(١)</sup> - وروى - «وخواتمه» - وروى «وفواتحه، وخواتمه» وقال في حديث: «أعطي نبيكم جوامع الكلم وفواتحه وخواتمه».

وهذا حديث شريف جامع؛ وذلك أن الكلم نوعان: إنشائية فيها الطلب، والإرادة، والعمل. وإخبارية فيها الاعتقاد والعلم، وكل واحد من العلم والإرادة الذي هو الخبر والطلب فيه فروع كثيرة، وله أصول محيطية. وهى نوعان: كلية جامعة عامة. وأولية عليّة، فالعلوم الكلية والأولية والإرادات والتدابير والأوامر الكلية والأولية هى: جماع أمر الوجود كله. والخبر المطلوب كله الحق الموجود، والحق المقصود؛ ولهذا كان القياس العقلى والشرعى وغيرهما نوعين: قياس شمول، / وقياس تحليل. فإن قياس التمثيل مُنْدَرِجٌ فى ٣٠٩/١٨ أحدهما؛ لأن القدر المشترك بين المثليين إن كان هو محل الحكم فهو قياس شمول، وإن كان مناط الحكم فهو قياس تحليل.

وذلك أن العلوم والإرادات، وما يُظهِرُ ذلك من الكلمة الخبرية والطلبية إذا كانت عامة جامعة كلية فقد دخل فيها كل مطلوب، فلم يبق مما يطلب علمه شيء، وكل مقصود من الخبر، فلم يبق فيها مما يطلب قصده شيء، ثم ذلك علم وإرادة لنفسها وذاتها، سواء كانت مفردة أو مركبة. ثم لا بد أن يتعلق بها علتان:

إحدهما: السبب وهى العلة الفاعلة.

والثانى: الحكمة: وهى العلة الغائية. فذلك هو العلم والإرادة للأمر الأولية. فإن السبب والفاعل أدل فى الوجود العينى. والحكمة والغاية أدل فى الوجود العلمى الإرادى؛ ولهذا كانت العلة الغائية علة فاعلية للعلة الفاعلية. وكانت هى فى الحقيقة علة العلل لتقدمها علماً وقصدًا، وأنها قد تستغنى عن المعلول والمعلول لا يستغنى عنها، وأن الفاعل لا يكون فاعلاً إلا بها، وأنها هى كمال الوجود وتماهه؛ ولهذا قدمت فى قوله: ﴿إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُ وَإِنَّا كُنَّا نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. فإذا كانت الحكم المظهرة للعلم والطلب فيها الفواتح، وفيها الخواتم، جمعت نَوْعِي العلتين الأوليين. وإذا كانت جامعة كانت علة عامة.

(١) البخارى فى الجهاد (٢٩٧٧) ومسلم فى المساجد (٥/٥٢٣) واللفظ لمسلم.

## ٣١٠/١٨ / وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ :-

قوله في حديث الكرب الذي رواه أحمد من حديث ابن مسعود: «اللهم إني عبدك، ابن عبدك، ابن أمتك، ناصيتي بيدك، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيعاً قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب همي وغمّي إلا أذهب الله همه وغمه، وأبدله به فرحاً»<sup>(١)</sup>.

الربيع: هو المطر المنبت للربيع، ومنه قوله في دعاء الاستسقاء: «اللهم اسقنا غيثاً مُغِيثاً، ربيعاً، مُرْبِعاً»<sup>(٢)</sup> وهو المطر الوَسْمِيُّ الذي يَسِمُ الأرض بالنبات، ومنه قوله: «القرآن ربيع للمؤمن». فسأل الله أن يجعله ماء يحيى به قلبه كما يحيى الأرض بالربيع، ونوراً لصدوره.

والحياة والنور جماع الكمال، كما قال: «أَوْ مَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّارِ» [الأنعام: ١٢٢]، وفي خطبة أحمد بن حنبل: يُحيون بكتاب الله الموتى، ٣١١/١٨ وَيُبْصِرُونَ بنور الله أهل العمى؛ لأنه بالحياة يخرج عن الموت، وبالنور يخرج عن ظلمة الجهل، فيصير حياً عالماً ناطقاً، وهو كمال الصفات في المخلوق. وكذلك قد قيل في الخالق، حتى النصارى فسروا الأب والابن وروح القدس بالموجود الحى العالم. والغزالي رد صفات الله إلى الحى العالم، وهو موافق فى المعنى لقول الفلاسفة: عاقل، ومعقول، وعقل؛ لأن العلم يتبع الكلام الخبرى، ويستلزم الإرادة، والكلام الطلبى؛ لأن كل حى عالم فله إرادة وكلام، ويستلزم السمع والبصر، لكن هذا ليس بجيد؛ لأنه يقال: فالحى نفسه مستلزم لجميع الصفات، وهو أصلها؛ ولهذا كان أعظم آية فى القرآن: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وهو الإسم الأعظم؛ لأنه ما من حى إلا وهو شاعر مرید، فاستلزم جميع الصفات، فلو اكتفى فى الصفات بالتلازم لاكتفى بالحى، وهذا ينفع فى الدلالة والوجود، لكن لا يصح أن يجعل معنى العالم هو معنى المرید، فإن الملزوم ليس هو عين اللازم، وإلا فالذات المقدسة مستلزمة لجميع الصفات.

فإن قيل: فلم جمع فى المطلوب لنا بين ما يوجب الحياة والنور فقط دون الاقتصار على

(١) أحمد ١/٣٩١، ٤٥٢ وقال الهيثمى فى المجمع (١٣٩/١٠): «رواه أحمد وأبو يعلى والبخارى والطبرانى ورجال أحمد وأبو يعلى رجال الصحيح غير أبى سلمة الجهنى وقد وثقه ابن حبان».

(٢) أبو داود فى الصلاة (١١٦٩)، وابن ماجه فى إقامة الصلاة (١٢٧٠)، وأحمد ٤/٢٣٦، والحاكم فى المستدرک ١/٣٢٧، والطبرانى فى الكبير ١٠/٣٤٥، ١٢/١٣٠. بلفظ مقارب، وضعفه الألبانى.

الحياة، أو الازدياد من القدرة وغيرها؟

قيل: لأن الأحياء الأدميين فيهم من يهتدى إلى الحق، وفيهم من لا يهتدى. فالهداية كمال الحياة، وأما القدرة فشرط في التكليف لا في السعادة، فلا يضر فقدها، ونور الصدر ٣١٢/١٨ يمنع أن يريد سواه.

ثم قوله: «ربيع قلبى ونور صدرى» لأنه - والله أعلم - الحيا لا يتعدى محله، بل إذا نزل الربيع بأرض أحيائها. أما النور، فإنه ينتشر ضوءه عن محله. فلما كان الصدر حاوياً للقلب جعل الربيع في القلب والنور في الصدر لانتشاره، كما فسرتة المشكاة في قوله: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِثْقَاتٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجٍ﴾ [النور: ٣٥]، وهو القلب.

## فصل

وأما قوله ﷺ: «المرء مع مَنْ أَحَبَّ»<sup>(١)</sup> فهو من أصح الأحاديث، وقال أنس فما فرحَ المسلمون بشيء بعد الإسلام فرحهم بهذا الحديث، فأنا أحب رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر، وأرجو أن يحشرني الله معهم، وإن لم أعمل مثل أعمالهم<sup>(٢)</sup>، وكذلك «أوثق عرى الإسلام الحب في الله، والبغض في الله»<sup>(٣)</sup> لكن هذا بحيث أن يحب المرء ما يحبه الله، ومَنْ يحبه الله. فيحب أنبياء الله كلهم؛ لأن الله يحبهم، ويحب كل من علم أنه مات على الإيمان والتقوى، فإن هؤلاء أولياء الله، والله يحبهم؛ كالذين يشهد لهم النبي ﷺ بالجنة، وغيرهم من أهل بدر، وأهل بيعة الرضوان.

فمن شهد له النبي ﷺ بالجنة شهدنا له بالجنة، وأما من لم يشهد له بالجنة فقد قال ٣١٤/١٨ طائفة من أهل العلم: لا يشهد له بالجنة/ولا نشهد أن الله يحبه. وقال طائفة: بل من استفاض من بين الناس إيمانه وتقواه، واتفق المسلمون على الثناء عليه، كعمر بن عبدالعزيز، والحسن البصرى، وسفيان الثورى، وأبى حنيفة، ومالك، والشافعى، وأحمد، والفضيل بن عياض، وأبى سليمان الدارانى، ومعروف الكرخى، وعبد الله بن المبارك - رضى الله عنهم - وغيرهم، شهدنا له بالجنة؛ لأن فى الصحيح: أن النبى ﷺ مرَّ عليه بجنزة فأتوا عليها خيراً، فقال: «وَجَبَتْ، وَجَبَتْ»، ومرَّ عليه بجنزة فأتوا عليها شراً. فقال: «وجبت، وجبت». قالوا: يا رسول الله ما قولك وجبت، وجبت؟. قال: «هذه الجنزة أتيتم عليها خيراً، فقلت: وجبت لها الجنة، وهذه الجنزة أتيتم عليها شراً، فقلت: وجبت لها النار». قيل: بِمَ يا رسول الله؟! قال: «بالثناء الحسن، والثناء السيء»<sup>(٤)</sup>.

وإذا علم هذا، فكثير من المشهورين بالمشيخة فى هذه الأزمان قد يكون فيهم من الجهل والضلال والمعاصى والذنوب ما يمنع شهادة الناس لهم بذلك، بل قد يكون فيهم المنافق والفساق، كما أن فيهم من هو من أولياء الله المتقين، وعباد الله الصالحين، وحزب الله

(١) البخارى فى الأدب (٦١٦٨، ٦١٦٩)، ومسلم فى البر والصلة (٢٦٤٠ / ١٦٥)، وأحمد ٣٩٢/١ كلهم عن عبد الله بن مسعود.

(٢) مسلم فى البر والصلة (٢٦٣٩ / ١٦٣).

(٣) أحمد ٢٨٦/٤ بلفظ: «أوسط عرى الإيمان» وابن أبى شيبه (١٠٤٦٩) والبيهقى فى الشعب (١٣).

(٤) البخارى فى الجنائز (١٣٦٧)، ومسلم فى الجنائز (٦٠ / ٩٤٩)، وأحمد ١٨٦/٣ كلهم عن أنس بن مالك.

المفلحين، كما أن غير المشائخ فيهم هؤلاء - وهؤلاء في الجنة - كالتجار والفلاحين، وغيرهم من الأصناف .

/ وإذا كان كذلك، فمن طلب أن يحشر مع شيخ لم يعلم عاقبته كان ضالاً، بل عليه ٣١٥/١٨ أن يأخذ فيطلب - بما يعلم - أن يحشره الله مع نبيه والصالحين من عباده . كما قال الله تعالى: ﴿ وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [التحریم: ٤]، وقال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ ذَكَوَةٌ . وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ [المائدة: ٥٥، ٥٦] .

وعلى هذا، فمن أحب شيخاً مخالفاً للشريعة كان معه ، فإذا أدخل الشيخ النار كان معه، ومعلوم أن الشيوخ المخالفين للكتاب والسنة أهل الضلال والجهالة، فمن كان معهم كان مصيره مصير أهل الضلالة والجهالة، وأما من كان من أولياء الله المتقين؛ كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، وغيرهم . فمحنة هؤلاء من أوثق عُرى الإيمان، وأعظم حسنات المتقين، ولو أحب الرجل لما ظهر له من الخير الذي يحبه الله ورسوله أثابه الله تعالى على محبة ما يحبه الله ورسوله، وإن لم يعلم حقيقة باطنه، فإن الأصل هو حب الله، وحب ما يحبه الله، فمن أحب الله وأحب ما يحبه الله كان من أولياء الله .

لكن كثيراً من الناس يدعي المحبة من غير تحقيق، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٣١] . قال بعض السلف: ادعى

قوم على عهد رسول الله ﷺ أنهم يحبون الله، فأنزل الله هذه الآية، فمحنة الله ورسوله، ٣١٦/١٨ وعباده المتقين تقتضى فعل محبوباته، وترك مكروهاته، والناس يتفاضلون في هذا تفاضلاً عظيماً، فمن كان أعظم نصيباً من ذلك كان أعظم درجة عند الله، وأما من أحب شخصاً لهواه، مثل: أن يحبه لنديا يصيبها منه، أو لحاجة يقوم له بها، أو لمال يتأكله به، أو بعصية فيه، ونحو ذلك من الأشياء فهذه ليست محبة لله، بل هذه محبة لهوى النفس، وهذه المحبة هي التي توقع أصحابها في الكفر والفسوق والعصيان .

وما أكثر من يدعى حب مشائخ الله، ولو كان يحبهم لله لأطاع الله الذي أحبهم لأجله، فإن المحبوب لأجل غيره تكون محبته تابعة لمحبة ذلك الغير، وكيف يحب شخصاً لله من لا يكون محباً لله؟ وكيف يكون محباً لله من يكون معرضاً عن رسول الله ﷺ، وسبيل الله؟ وما أكثر من يحب شيوخاً أو ملوكاً وغيرهم، فيتخذهم أنداداً يحبهم كحب الله، والفرق بين المحبة لله والمحبة مع الله ظاهرة، فأهل الشرك يتخذون أنداداً، يحبونهم كحب الله، والذين آمنوا أشد حباً لله، وأهل الإيمان يحبون؛ وذلك أن أهل الإيمان أصل حبهم هو حب الله، ومن أحب الله أحب من يحبه الله، ومن أحبه الله أحب الله، فمحبوب المحبوب

محبوب لله، يحب الله، فمن أحب الله أحبه الله، فيحب من أحب الله .

٣١٧/١٨ / وأما أهل الشرك فيتخذون أنداداً وشفعاء يدعونهم من دون الله، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرْكُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَهُ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَّا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤]، وقال الله تعالى: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ . ءَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً إِن يُرِدِنِ الرَّحْمَنُ بَصِيرَةَ لَّا تُعِينُ عَنِّي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُقَدِّونَ . إِنِّي إِنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ . إِنِّي ءَأَمِنْتُ بِرَبِّيكُمْ فَاسْمِعُونِ﴾ [يس: ٢٢ - ٢٥] وقال الله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَرِيٌّ وَلَا سَفِيحٌ لَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٥١] وقال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِشَيْءٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ وَلَكِن كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ . وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَن تَتَّخِذُوا لِلتَّائِبَةِ وَالنَّائِبِينَ أَرْبَابًا أَيُّكُمْ بِأَلْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩، ٨٠].

والله تعالى بعث الرسل، وأنزل الكتب ليكون الدين كله لله، وقال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «إنا معشر الأنبياء ديننا واحد»<sup>(١)</sup>. فالدين واحد، وإن تفرقت الشرعة والمنهاج، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال الله تعالى: ﴿وَسَلِّ مَن أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجْعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥]، وقال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، ومن حين بعث الله محمداً ﷺ ما يقبل من أحد بلغته الدعوة إلا الدين الذي بعثه به. فإن دعوته عامة لجميع الخلائق، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يسمع بي من هذه الأمة يهودى ولا نصرانى ثم لا يؤمن بي إلا دخل النار»<sup>(٢)</sup>.

وقال الله تعالى: ﴿وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُمُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ ءَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . قُلْ يَتَّبِعْهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا

(١) البخارى فى الأنبياء (٢٤٤٣) ومسلم فى الفضائل (١٤٥/٢٣٦٥) بنحوه .

(٢) مسلم فى الإيمان (٢٤٠/١٥٣) .



فالحب لغير الله؛ كحب النصارى للمسيح، وحب اليهود لموسى، وحب الرافضة لعلی، وحب الغلاة لشيخوهم وأئمتهم، مثل: مَنْ يُوَالِي شَيْخًا أَوْ إِمَامًا وَيَنْفِرُ عَنْ نَظِيرِهِ، وَهُمَا مُتَقَارِبَانِ، أَوْ مُتَسَاوِيَانِ فِي الرِّتْبَةِ، فَهَذَا مِنْ جِنْسِ أَهْلِ الْكِتَابِ الَّذِينَ آمَنُوا بِبَعْضِ الرِّسَالِ وَكَفَرُوا بِبَعْضِ، وَحَالِ الرَّافِضَةِ الَّذِينَ يُوَالُونَ بَعْضَ الصَّحَابَةِ وَيُعَادُونَ بَعْضَهُمْ، وَحَالِ أَهْلِ الْعَصِيَّةِ مِنَ الْمُتَسَبِّينِ إِلَى فِئَةِ زُهْدِ الَّذِينَ يُوَالُونَ الشُّيُوخَ وَالْأَئِمَّةَ دُونَ الْبَعْضِ.

وَإِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ مِنْ يُوَالِي جَمِيعَ أَهْلِ الْإِيمَانِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبَنِيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا - وَشَبَكَ بَيْنَ ٣٢١/١٨ أَصَابِعِهِ» (١) وَقَالَ: «مِثْلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحِمِهِمْ كَمِثْلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عَضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحَمِي وَالسَّهْرِ» (٢) وَقَالَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «لَا تَقَاطَعُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا» (٣).

وَمَا يَبِينُ الْحُبَّ لِلَّهِ وَالْحُبَّ لِغَيْرِ اللَّهِ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ يُحِبُّ النَّبِيَّ ﷺ مُخْلِصًا لِلَّهِ، وَأَبُو طَالِبٍ - عَمُّهُ - كَانَ يُحِبُّهُ وَيَنْصُرُهُ لِهَوَاهُ لَا لِلَّهِ، فَتَقَبَّلَ اللَّهُ عَمَلَ أَبِي بَكْرٍ وَأَنْزَلَ فِيهِ: ﴿وَسَيَجْزِيهَا الْآتِي. الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى. وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى. إِلَّا أَتْبَعًا وَبِحِدْوَةِ رِيءٍ أُخْلَى. وَسَوْفَ يُرْضَى﴾ [الليل: ١٧ - ٢١]. وَأَمَّا أَبُو طَالِبٍ فَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ، فَأَبُو بَكْرٍ لَمْ يَطْلُبْ أَجْرَهُ وَجِزَاءَهُ مِنَ الْخَلْقِ؛ لَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا غَيْرِهِ، بَلْ آمَنَ بِهِ وَأَحْبَهُ وَكَلَّاهُ وَأَعَانَهُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، مُتَقَرِّبًا بِذَلِكَ إِلَى اللَّهِ، وَطَالِبًا لِأَجْرٍ مِنَ اللَّهِ، وَرَسُولِهِ، يَبْلُغُ عَنِ اللَّهِ أَمْرَهُ وَنَهْيَهُ وَوَعْدَهُ وَوَعِيدَهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾ [الرعد: ٤٠].

وَاللَّهُ هُوَ الَّذِي يَخْلُقُ، وَيَرْزُقُ، وَيُعْطِي، وَيَمْنَعُ، وَيَخْفِضُ، وَيَرْفَعُ، وَيَعِزُّ وَيَذِلُّ، وَهُوَ - سُبْحَانَهُ - مُسَبِّبُ الْأَسْبَابِ، وَرَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ، وَالْأَسْبَابُ الَّتِي تَفْعَلُهَا الْعِبَادُ مِنْهَا مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَأَبَاحَهُ، فَهَذَا يَسْلُكُ، وَمِنْهَا مَا نَهَى عَنْهُ نَهْيًا خَالِصًا، أَوْ كَانَ مِنَ الْبِدْعِ الَّتِي لَمْ يَأْذَنَ اللَّهُ بِهَا، فَهَذَا لَا يَسْلُكُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ رَزَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ. وَلَا نَنْفَعُ الشَّفَعَةَ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُمْ﴾ [سبأ: ٢٢، ٢٣].

بَيْنَ - سُبْحَانَهُ - ضَلَالِ الَّذِينَ يَدْعُونَ الْمَخْلُوقَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ، فَبَيْنَ أَنْ الْمَخْلُوقِينَ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ، ثُمَّ بَيْنَ أَنَّهُ لَا شِرْكََ لَهُمْ، ثُمَّ بَيْنَ أَنَّهُ لَا عَوْنَ لَهُ وَلَا ظَهِيرٍ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الشِّرْكِ يَشْبَهُونَ الْخَالِقَ بِالْمَخْلُوقِ كَمَا يَقُولُ بَعْضُهُمْ إِذَا

(١) البخارى فى الصلاة (٤٨١) ومسلم فى البر والصلة (٦٥/٢٥٨٥).

(٢) البخارى فى الأدب (٦٠١١) ومسلم فى البر والصلة (٦٦/٢٥٨٦).

(٣) البخارى فى الأدب (٦٠٦٤) ومسلم فى البر والصلة (٣٠/٢٥٦٣).

كانت لك حاجة: استَوْحَ الشيخ فلانا فإنك تجده، أو توجه إلى ضريحه خطوات، وناد: يا شيخ، تقضى حاجتك، وهذا غلط لا يحل فعله، وإن كان من هؤلاء الداعين لغير الله من يرى صورة المدعو أحياناً، فذلك شيطان يمثل له، كما وقع مثل هذا لعدد كثير، ونظير هذا قول بعض الجهال من أتباع الشيخ عَدِيٍّ وغيره: كل رزق لا يجيء على يد الشيخ لا أريده.

والعجب من ذى عقل سليم يستوحى من هو ميت، ويستغيث به، - ولا يستغيث بالحي الذى لا يموت - فيقول أحدهم: إذا كانت لك حاجة إلى ملك توصلت إليه بأعوانه، فهكذا يتوسل إليه بالشيخ، وهذا كلام أهل الشرك والضلال، فإن الملك لا يعلم حوائج رعيته، ولا يقدر على قضائها وحده، ولا يريد ذلك إلا لغرض يحصل له سبب ذلك، والله أعلم ٣٢٣/١٨ بكل شىء يعلم السر وأخفى، وهو على كل شىء قدير، فالأسباب منه وإليه.

وما من سبب من الأسباب إلا دأثر موقوف على أسباب أخرى، وله معارضات، فالنار لا تحرق إلا إذا كان المحل قابلاً، فلا تحرق السمندر<sup>(١)</sup>، وإذا شاء الله منع أثرها، كما فعل بإبراهيم - عليه السلام -، وأما مشيئة الرب فلا تحتاج إلى غيره، ولا مانع لها، بل ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وهو - سبحانه - أرحم من الوالدة بولدها، يحسن إليهم، ويرحمهم ويكشف ضرهم مع غناه عنهم، وافتقارهم إليه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فنفى الرب هذا كله، فلم يبق إلا الشفاعة فقال: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُمْ﴾ [سبأ: ٢٣]، وقال: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فهو الذى يأذن فى الشفاعة وهو الذى يقبلها، فالجميع منه وحده.

وكلما كان الرجل أعظم إخلاصاً لله، كانت شفاعة الرسول أقرب إليه قال له أبو هريرة: من أسعد الناس بشفاعتك يا رسول الله؟ قال: «من قال لا إله إلا الله يبتغى بها وجه الله»<sup>(٢)</sup>.

وأما الذين يتوكلون على فلان ليشفع لهم من دون الله تعالى، ويتعلقون بفلان، فهؤلاء

من جنس المشركين الذين اتخذوا شفعاء من/دون الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَئِكَ أَوْلُوا كَمَا تُؤْمِنُونَ وَلَا يَعْقِلُونَ . قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٣، ٤٤]، وقال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوِي عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السجدة: ٤]، وقال: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفِ الضُّرِّ

(١) السَّمْنَدَلُ: طائر بالهند لا يحترق بالنار. انظر: القاموس المحيط، مادة «سمندل».

(٢) البخارى فى العلم (٩٩).

عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا . أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿الإسراء: ٥٦، ٥٧﴾، قال طائفة من السلف:

كان أقوام يدعون المسيح والعزير والملائكة، فبين الله تعالى أن هؤلاء الأنبياء والملائكة عباده، كما أن هؤلاء عباده، هؤلاء يتقربون إلى الله، وهؤلاء يرجون رحمة الله، وهؤلاء يخافون عذاب الله، فالمشركون اتخذوا مع الله أندادا يحبونهم كحب الله، واتخذوا شفعاء يشفعون لهم عند الله، ففيهم محبة لهم، وإشراك بهم، وفيهم من جنس ما فى النصارى من حب المسيح، وإشراك به.

المؤمنون أشد حبا لله، فلا يعبدون إلا الله وحده، ولا يجعلون معه شيئا، يحبونه كحبه لا أنبياءه ولا غيرهم، بل أحبوا ما أحبه بمحبتهم لله، وأخلصوا دينهم لله، وعلموا أن أحدا لا يشفع لهم إلا بإذن الله، فأحبوا عبد الله ورسوله محمدا ﷺ لحب الله، وعلموا أنه عبد الله المبلغ عن الله، فأطاعوه فيما أمر، وصدقوه فيما أخبر، ولم يرجوا إلا الله، ولم يخافوا إلا الله، ولم يسألوا إلا الله، وشفاعته لمن يشفع له هو بإذن الله، ولا ينفع رجاؤنا للشفيع، ولا مخافتنا له، وإنما ينفع توحيدنا وإخلاصنا لله، وتوكلنا عليه، فهو الذى يأذن للشفيع.

فعلى المسلم أن يفرق بين محبة النصارى والمشركين ودينهم، ويتبع أهل التوحيد والإيمان، ويخرج عن مشابهة المشركين وعبد الصلطان. وفى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا الله، ومن كان يكره أن يرجع فى الكفر بعد إذ أنقذه الله

منه كما يكره أن يلقى فى النار»<sup>(١)</sup>. ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ وَاللَّهُ لَا يَهْدَى الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤]، وقال الله تعالى: ﴿مَنْ رَتَدَ مِنْكُمْ عَنِ دِينِهِ فَمَا بَقِيَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يُجَاهِدُونَ عَنْ دِينِهِمْ وَأُذِنَ لَهُمْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعْرَضَ عَلَى الْكٰفِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٥٤]، وهذا باب واسع، ودين الإسلام مبني على هذا الأصل، والقرآن يدور عليه.

(١) البخارى فى الإيمان (٢١) ومسلم فى الإيمان (٦٧/٤٣).

/ وسئل شيخ الإسلام عن «المسكنة» وعن قوله ﷺ: «اللهم أحيني مسكيناً، وأمتني ٣٢٦/١٨ مسكيناً، واحشرنى فى زُمرَةِ المساكين»<sup>(١)</sup>.

## فأجاب:

الحمد لله، هذا الحديث قد رواه الترمذى، وقد ذكره أبو الفرج فى الموضوعات، وسواء صح لفظه، أو لم يصح، فالمسكين المحمود هو المتواضع، الخاشع لله، ليس المراد بالمسكنة عدم المال، بل قد يكون الرجل فقيراً من المال، وهو جبار، كما قال النبى ﷺ فى الحديث الصحيح: «ثلاثة لا يكلمهم الله، ولا ينظر إليهم يوم القيامة، ولا يزكّيهم، ولهم عذاب أليم: ملك كذاب، وفقير مختال، وشيخ زان»<sup>(٢)</sup>. وكان النبى ﷺ يقول: «أنا عبد أكل كما يأكل العبد، وأجلس كما يجلس العبد»<sup>(٣)</sup>. فالمسكنة: خلق فى النفس، وهو التواضع والخشوع، واللين ضد الكبر. كما قال عيسى . عليه السلام: «وَبَرًّا بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا» [مريم: ٣٢]، ومنه قول الشاعر:

٣٢٧/١٨

/ مساكين أهل الحب حتى قبورهم

عليها تراب الذل بين المقابر

أى: أذلاء فالحب يعطى الذل، وعبادة الله تجمع كمال الحب له وكمال الذل له، فمن كان محباً شيئاً ولم يكن ذليلاً له، لم يكن عابداً. ومن كان ذليلاً له، وهو مبغض، لم يكن عابداً، والحب درجات: أعلاه التّيمُّ، وهو التعبد، وتيمُّ الله: عبَدَ الله، وقد قال تعالى: «وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا» الآيات [الفرقان: ٦٣]. وشواهد هذا الأصل كثيرة.

(١) الترمذى فى الزهد (٢٣٥٢) وقال: «حديث غريب»، وابن الجوزى فى الموضوعات ١٤٢/٣، كلاهما عن أنس ابن مالك. وابن ماجه فى الزهد (٤١٢٦) وقال البوصيرى فى الزوائد: «أبو المبارك لا يعرف اسمه، وهو مجهول. ويزيد ابن سنان ضعيف، والحديث صححه الحاكم، وعده ابن الجوزى فى الموضوعات»، والحاكم فى المستدرک ٣٢٢/٤ وقال: «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبى، وابن الجوزى فى الموضوعات ١٤١/٣ وقال: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ» كلهم عن أبى سعيد الخدرى.

(٢) مسلم فى الإيمان (١٠٧/١٧٢)، والنسائى فى الكبرى فى الرجم (١٥/٧١٣٨) كلاهما عن أبى هريرة.

(٣) ابن عدى فى الكامل فى ضعفاء الرجال ٣٣٤/٥، والديلمى فى الفردوس (١٣٦٢)، والسيوطى فى جمع الجوامع (٦٣٨٣)، كلهم عن أنس بن مالك، والسيوطى فى الدر المنثور ١١٥/٤ عن ابن عمر، وكنز العمال (٤٠٧٩٢) وعزاه إلى ابن عساکر.

## فصل

جمع النبي ﷺ بين العفة والغنى في عدة أحاديث، منها: قوله في حديث أبي سعيد المخرج في الصحيحين: «من يَسْتَعْنِ يَغْنِهِ اللهُ، ومن يستعفف يُعِفَّهُ اللهُ»<sup>(١)</sup>. ومنها: قوله في حديث عياض بن حمار في صحيح مسلم: «أهل الجنة ثلاثة: ذو سلطان مُقْسَط، ورجل غني عفيف متصدق»<sup>(٢)</sup>. ومنها: قوله في حديث الخليل الذي في الصحيح: «ورجل ارتبطها تَغْنِيًا وتعففًا. ولم يَنْسَ حق الله في رقابها وظهورها، فهي له سِتْرٌ»<sup>(٣)</sup>. ومنها: ما روى عنه: «من طلب المال استغناءً عن الناس واستعفافاً عن المسألة لقي الله ووجهه كالقمر ليلة البدر»<sup>(٤)</sup>. ومنها: قوله في حديث عمر - وغيره -: «ما أتاك من هذا المال وأنت غير سائل ولا مُشْرِفٍ فخذ»<sup>(٥)</sup> فالسائل بلسانه، وهو ضد المتعفف، والمُشْرِفُ بقلبه، وهو ضد الغنى.

٣٢٩/١٨ قال في حق الفقراء: ﴿يَخْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، أي/عن السؤال للناس. وقال: «ليس الغنى عن كثرة العَرَضِ، وإنما الغنى غنى النفس»<sup>(٦)</sup> فغنى النفس الذي لا يستشرف إلى المخلوق، فإن الحر عبدٌ ما طمع، والعبد حرٌ ما قَنَع. وقد قيل:

أطعت مطامعي فاستعبدتني

فكره أن يتبع نفسه ما استشرفت له لئلا يبقى في القلب فقر وطمع إلى المخلوق، فإنه خلاف التوكل المأمور به، وخلاف غنى النفس.

(١) البخارى فى الزكاة (١٤٦٩)، ومسلم فى الزكاة (١٠٥٣/١٢٤)، وأبو داود فى الزكاة (١٦٤٤).

(٢) مسلم فى الجنة (٢٨٦٥/٦٣).

(٣) البخارى فى الاعتصام (٧٣٥٦)، والنسائى فى الخليل (٣٥٦٣) كلاهما عن أبى هريرة.

(٤) ابن أبى شيبه فى مصنفه (٢٢٢٨)، وأبو نعيم فى حلية الأولياء ٣/١١٠، كلاهما عن أبى هريرة.

(٥) البخارى فى الزكاة (١٤٧٣)، ومسلم فى الزكاة (١٠٤٥/١١٠، ١١١).

وقوله «مُشْرِفٌ» أى: متطلع إليه، وطامع فيه. انظر: النهاية ٢/٤٦٢.

(٦) البخارى فى الرقاق (٦٤٤٦)، ومسلم فى الزكاة (١٠٥١/١٢٠) كلاهما عن أبى هريرة.

## فصل

جاء في حديث «إن أكبر الكبائر الكفر والكبر» وهذا صحيح، فإن هذين الذننين أساس كل ذنب في الإنس والجن، فإن إبليس هو الذى فعل ذلك أولاً، وهو أصل ذلك. قال الله تعالى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكٰفِرِينَ﴾ [ص: ٧٤]، وقال: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ ابْنِىْ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] وفي صحيح مسلم، عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل النار من فى قلبه مثقال ذرة من إيمان، ولا يدخل الجنة من فى قلبه مثقال ذرة من كبر»<sup>(١)</sup> فجعل الكبر يُضاد الإيمان.

وكذلك الشرك في مثل قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨]، وقال ابن مسعود: قال رسول الله ﷺ: «من مات وهو لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة» قال: وأنا أقول: من مات وهو يشرك بالله شيئاً دخل النار<sup>(٢)</sup>.

ثم من الناس من يجمع بينهما، ومنهم من ينفرد له أحدهما، والمؤمن الصالح عافاه الله ٣٣١/١٨ /منهما. فإن الإنسان؛ إما أن يخضع لله وحده، أو يخضع لغيره مع خضوعه له، أو لا يخضع لا لله ولا لغيره. فالأول: هو المؤمن، والثانى: هو المشرك، والثالث: هو المتكبر الكافر. وقد لا يكون كافرًا فى بعض المواضع، والنصارى آفَتُهُمُ الشرك، واليهود آفَتُهُمُ الكبر، كما قال تعالى عن النصارى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحٰنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، وقال عن اليهود: ﴿سَأَصْرَفُ عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، ولهذا عوقبت اليهود بِضَرْبِ الذَّلَّةِ والمسكنة عليهم، والنصارى بالضلال والبدع والجهالة.

(١) مسلم فى الإيمان (١٤٨/٩١).

(٢) البخارى فى الجنائز (١٢٣٨)، ومسلم فى الإيمان (١٥٠/٩٢).

## فصل /

ومما يتعلق بالثلاث المهلكات والمنجيات التي ذكر أنه عند المهلكات عليك بخويصة نفسك. أنه قال: «شُحُّ مطاع، وهوى متَّبِع»<sup>(١)</sup> فجعل هذا مطاعاً، وهذا متَّبِعاً، وهذا - والله أعلم - لأن الهوى هوى النفس، وهو محبتها للشيء، وشهوتها له، سواء أريد به المصدر أو المفعول. فصاحب الهوى يأمره هواه، ويدعوه فيتبعه، كما تتبع حركات الجوارح إرادة القلب، ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا﴾ [المائدة: ٧٧]، ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَفْتَرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠].

وهذا يعم الهوى في الدين، كالتصاري، وأهل البدع في المقال والقدَر. كما كان السلف يسمونهم أهل الأهواء، من الرافضة والخوارج. وهذا الهوى موجود في كثير من الفقهاء والفقهاء، إلا من عصمه الله.

٣٣٣/١٨ / وقد اختلف أصحابنا، هل يدخل الفقهاء المختلفون في اسم أهل الأهواء. على وجهين، أدخلهم في التقسيم القاضي أبو يعلى، وكذلك قبله الشيخ أبو حامد الإسفرائيني فيما أظن، وأنكره ابن عقيل.

وأما «الشح المطاع» فقد ذكرنا أن مفسدته عائدة إلى منع الخير، وهذا في الأصل ليس هو محبوباً، وإنما يحمل عليه الحرص على المشحوح به، فإنه من باب النَّفَرَة والبغض، فهو يأمر صاحبه فيطيعه، وليس كل مطاع متَّبِعاً، وإن كان كل متَّبِع مطاعاً، فإن الإنسان يطيع الطبيب والأمير وغيرهما في أمور خاصة، وليس متَّبِعاً لهم، أما التابع لغيره فهو مطيع وزيادة، فإنه يذهب معه حيثما ذهب.

وفرق ثان، أن المتَّبِع الذي يطلب في نفسه، فغاية المتَّبِع إدراكه ونيله، وهذا شأن الهوى. وأما المطاع فغاية لغيره، وهذا شأن الشح.

وتحقيق معنى الشح: أنه شدة المنع التي تقوم في النفس. كما يقال: شحيح بدينه،

(١) أبو نعيم في حلية الأولياء ٣٤٣/٢، والبيزار في كشف الاستار (٨٠)، والطبراني في الأوسط (٥٤٥٢)، كلهم عن أنس بسند ضعيف. ورواه أبو نعيم في حلية الأولياء ٢١٩/٣، والبيزار في كشف الاستار (٨٢)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٩٦/١ وقال: «رواه البيزار وفيه محمد بن عون الخراساني وهو ضعيف» كلهم عن ابن عباس. ورواه الطبراني في الأوسط (٥٧٥٤)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٩٥/١ وقال: «رواه الطبراني في الأوسط وفيه ابن لهيعة ومن لا يعرف» كلاهما عن ابن عمر.

وضنين بدينه، فهو خلق في النفس، والبخل من فروعه. كما في الصحيحين عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «إياكم والشح فإن الشح أهلك من كان قبلكم، أمرهم بالبخل فبخلوا، وأمرهم بالظلم فظلموا، وأمرهم بالقطيعة فقطعوا»<sup>(١)</sup>، وكذلك في حديث عبد الرحمن بن عوف أنه كان يقول في طوافه: رب قنى/شح نفسى. فقيل له: ما أكثر ما ٣٣٤/١٨ تستعذ من ذلك! فقال: إذا وقيت شح نفسى، وقيت الظلم والبخل والقطيعة، أو كما قال؛ ولهذا بين الكتاب والسنة أن الشح والحسد من جنس واحد في قوله: ﴿وَلَا يَحْدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقْ شَحْنًا فَاُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩]، فأخبر عنهم بأنهم يبذلون ما عندهم من الخير مع الحاجة، وأنهم لا يكرهون ما أنعم به على إخوانهم. وضد الأول البخل، وضد الثاني الحسد.

ولهذا كان البخل والحسد من نوع واحد، فإن الحاسد يكره عطاء غيره، والباخل لا يحب عطاء نفسه، ثم قال: ﴿وَمَن يُوقْ شَحْنًا فَاُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩]، فإن الشح أصل للبخل، وأصل للحسد، وهو ضيق النفس وعدم إرادتها وكرهاتها للخير على الغير، فيتولد عن ذلك امتناعه من النفع، وهو البخل وإضرار المنعم عليه وهو الظلم، وإذا كان في الأقارب كان قطيعة.

ولهذا في حديث أبي هريرة الذي رواه...<sup>(٢)</sup> النسائي من حديث محمد بن عجلان، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «لا يجتمع في النار/مسلم قتل كافرًا ثم سدّد وقارب، ولا يجتمعان في جوف مؤمن: ٣٣٥/١٨ غبار في سبيل الله وقبح جهنم، ولا يجتمعان في قلب عبد: «الإيمان والحسد»<sup>(٣)</sup> ورواه النسائي أيضًا من حديث جرير<sup>(٤)</sup>، عن سهيل [عن صفوان]<sup>(٥)</sup> بن أبي يزيد، عن القعقاع بن اللجلاج<sup>(٦)</sup>، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجتمع غبار في سبيل الله

(١) أبو داود في الزكاة (١٦٩٨)، وأحمد ١٩١/٢، ١٩٥، والحاكم في المستدرک ٤١٥/١ وقال: «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأبو كثير الزبيدي من كبار التابعين» ووافقه الذهبي، وابن حبان في موارد الظمان (١٥٨٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه في الأدب ٩٧/٩، كلهم عن عبد الله بن عمرو.

ولم نثر عليه في الصحيحين عن أبي هريرة، ولكن في مسلم رواية عن جابر بن عبد الله في البر والصلة (٥٦/٢٥٧٨) بلفظ مقارب.

(٢) خرم بالأصل. (٣) النسائي في الجهاد (٣١٠٩).

(٤) في المطبوعة: «جماعة»، والمثبت من سنن النسائي.

(٥) ما بين المعقوفين بياض بالأصل، والمثبت من سنن النسائي.

(٦) في المطبوعة: «واللحلاج»، والصواب ما أثبتناه من سنن النسائي.

ودخان جهنم في جوف عبد أبداً، ولا يجتمع الشح والإيمان في قلب عبد أبداً<sup>(١)</sup>.

... (٢) فانظر كيف ذكر الشح في الروايات المشهورة، وفي الأخرى والحسد، واللفظ الأول أجمع، وكيف قرن في الحديث السماحة والشجاعة، كما قال في الحديث الآخر: «شر ما في المرء: شح هالع، وجبن خالع»<sup>(٣)</sup> فمدح الشجاعة في سبيل الله، وذم الشح. ونظير هذا قوله: «إن من الخيلاء ما يحبها الله، وهو اختيال الرجل بنفسه عند الحرب، وعند الصدقة»<sup>(٤)</sup> وقصد من الحديث قوله: «وَمَنْ يُوقَ شَحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» [الحشر: ٩] فحصر المفلحين فيمن يوق شح نفسه، والشحيح الذي لا يجب فعل الخير، والذي يضر نفسه، ويكره النعمة على غيره.

---

(١) النسائي في الجهاد (٣١١٠). (٢) بياض بالأصل.

(٣) أبو داود في الجهاد (٢٥١١)، وأحمد ٣٠٢/٢، ٣٢٠.

وقوله: «هالع»: الهلع: أشد الجزع والضجر. انظر: النهاية ٢٦٩/٥.

وقوله: «خالع»: أى شديد، كأنه يخلع فؤاده من شدة خوفه، وهو مجاز في الخلع. والمراد به ما يعرض من

نوازع الأفكار وضعف القلب عند الخوف. انظر: النهاية ٦٥/٢.

(٤) أبو داود في الجهاد (٢٦٥٩)، والنسائي في الزكاة (٢٥٥٨)، وأحمد ٤٤٥/٥ كلهم عن جابر بن عتيك.

/ وسئل عن أحاديث: هل هي صحيحة؟ وهل رواها أحد من المعترين بإسناد صحيح؟ ٣٣٦/١٨

وهي قوله: «أول ما خلق الله العقل قال له: أقبِل، فأقبل. ثم قال له: أدبر، فأدبر. ثم قال: وعزتي وجلالي ما خلقت خلقاً أكرم علىّ منك. بك آخذ، وبك أعطي؛ وبك أئيب، وبك أعاقب»<sup>(١)</sup>. وقوله: «أمرت أن أخطب الناس على قدر عقولهم»<sup>(٢)</sup>. وهل هذا اللفظ هو لفظ حديث؟ أو فيه تحريف؟ أو زيادة أو نقص؟ وقوله: «إن الله منّ علىّ فيما منّ علىّ: أن أعطيتك فاتحة الكتاب، وهي من كنوز عرشي، قسمتها بيني وبينك نصفين»<sup>(٣)</sup>. وقوله: «الناس شركاء في ثلاث: الماء، والكلأ، والنار»<sup>(٤)</sup>.

## فأجاب:

أما الحديث الأول، فهو كذب موضوع عند أهل العلم بالحديث، ليس هو في شيء من كتب الإسلام المعتمدة، وإنما يرويه مثل داود بن المحبر، وأمثاله من المصنفين في العقل، ويذكره أصحاب «رسائل إخوان الصفا» ونحوهم من المتفلسفة، وقد ذكره أبو حامد في بعض كتبه، وابن عربي، وابن سبّين، وأمثال هؤلاء، وهو عند أهل العلم بالحديث كذب ٣٣٧/١٨ على النبي ﷺ، كما ذكر ذلك أبو حاتم الرازي، وأبو الفرج ابن الجوزي، وغيرهما من المصنفين في علم الحديث.

ومع هذا فلفظ الحديث: «أول ما خلق الله العقل قال له: أقبِل فأقبل، وقال له: أدبر، فأدبر، قال: ما خلقت خلقاً أكرم علىّ منك، فبك آخذ، وبك أعطي، وبك الثواب، وبك العقاب»، وفي لفظ: «لما خلق الله العقل قال له: كذلك» ومعنى هذا اللفظ أنه قال للعقل في أول أوقات خلقه، ليس فيه أن العقل أول المخلوقات، لكن المتفلسفة القائلون بقدّم العالم

(١) ابن الجوزي في الموضوعات ١٧٥/١ وقال: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ».

(٢) الديلمي في الفردوس (١٦١١) عن ابن عباس، والسخاوي في المقاصد الحسنة ص ٩٣ وقال: «قد عزاه الحافظ ابن حجر لمسند الحسن بن سفيان من حديث ابن عباس، وسنده ضعيف جداً»، والعجلوني في كشف الحفاء ١٩٦/١.

(٣) البيهقي في شعب الإيمان (٢٣٦٣)، والسيوطي في الدر المنثور ٥/١ وعزاه إلى ابن الضريس في فضائل القرآن، والبيهقي في الشعب، وكذا كنز العمال (٢٥٢٠) عن أنس.

(٤) أبو داود في البيوع (٣٤٧٧)، وأحمد ٥/٣٦٤ كلاهما عن أبي خراش عن رجل من أصحاب النبي ﷺ. ورواه ابن ماجه في الرهون (٢٤٧٢) عن ابن عباس، وفي الزوائد: «عبد الله بن خراش. قد ضعفه أبو زرعة والبخاري وغيرهما. وقال محمد بن عمار الموصلي: كذاب».

أتباع أرسطو، هم ومن سلك سبيلهم من باطنية الشيعة، والمتصوفة، والمتكلمة، رَوَوْهُ أول ما خلق الله العقل «بالضم»، ليكون ذلك حجةً لذهبيهم، في أن أول المبدعات هو العقل الأول، وهذا اللفظ لم يروه به أحد من أهل الحديث، بل اللفظ المروى - مع ضعفه - يدل على نقيض هذا المعنى، فإنه قال: «ما خلقت خلقاً أكرم على منك» فدل على أنه قد خلق قبله غيره، والذي يسميه الفلاسفة العقل الأول، ليس قبله مخلوق عندهم.

وأيضاً، فإنه قال: «بك آخذ، وبك أعطى، وبك الثواب، وبك العقاب»، فجعل به هذه الأعراض الأربعة، وعند أولئك المتفلسفة الباطنية،/ أن جميع العالم صدر عن العقل الأول، وهو رب السموات والأرض وما بينهما عندهم، وإن كان مربوباً للواجب بنفسه، وهو عندهم متولد عن الله، لازم لذاته، وليس هذا قول أحد من أهل الملل، لا المسلمين ولا اليهود، ولا النصارى - إلا مَنْ أَلْحَدَ منهم - ولا هو قول المجوس، ولا جمهور الصابئين، ولا أكثر المشركين، ولا جمهور الفلاسفة، بل هو قول طائفة منهم.

وأيضاً، فإن العقل في لغة المسلمين عَرَضَ من الأعراض، قائم بغيره وهو غريزة، أو علم، أو عمل بالعلم، ليس العقل في لغتهم جوهرًا قائمًا بنفسه، فيمتنع أن يكون أول المخلوقات عرضاً قائمًا بغيره، فإن العرض لا يقوم إلا بمحل، فيمتنع وجوده قبل وجود شيء من الأعيان، وأما أولئك المتفلسفة، ففي اصطلاحهم أنه جوهر قائم بنفسه، وليس هذا المعنى هو معنى العقل في لغة المسلمين، والنبى ﷺ خاطب المسلمين بلغة العرب، لا بلغة اليونان، فعلم أن المعنى الذى أرادته المتفلسفة لم يقصده الرسول، لو كان تكلم بهذا اللفظ، فكيف إذا لم يتكلم به!؟

وأما الحديث الثانى، وهو قوله: «أمرت أن أخطب الناس على قدر عقولهم»<sup>(١)</sup> فهذا لم يروه أحد من علماء المسلمين الذين يعتمد عليهم فى الرواية، وليس هو فى شيء من كتبهم، وخطاب الله ورسوله للناس/ عام يتناول جميع المكلفين، كقوله: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ [النساء: ١]، ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ١٠٤]، ﴿يَعْبَادِ﴾ [الزخرف: ٦٨] ﴿يَبْنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٤٧] وكذلك النبى ﷺ كان يخاطب الناس على منبره بكلام واحد يسمعه كل أحد، لكن الناس يتفاضلون فى فهم الكلام بحسب ما يخص الله به كل واحد منهم من قوة الفهم، وحسن العقيدة.

ولهذا كان أبو بكر الصديق أعلمهم بمراده، كما فى الصحيحين، عن أبى سعيد: أن النبى ﷺ خطب الناس فقال: «إن عبداً خيره الله بين الدنيا والآخرة، فاختر ذلك العبد ما عند الله» قال: فبكى أبو بكر وقال: نفذيك بأنفسنا وأموالنا، فجعل الناس يعجبون منه،

(١) سبق تخريجه ص ٤٧٩.

ويقولون: عجباً لهذا الشيخ! بكى أن ذكر رسول الله ﷺ عبداً خيره الله بين الدنيا والآخرة، قال: فكان رسول الله ﷺ هو المخير. وكان أبو بكر أعلمنا به<sup>(١)</sup> فالنبي ﷺ ذكر عبداً مطلقاً لم يعينه، ولكن أبو بكر عرف عينه.

وما يرويه بعض الناس عن عمر، أنه قال: كان رسول الله ﷺ وأبو بكر يتحدثان، وكنت كالزنجيِّ بينهما فهذا كذب مختلق. وكذلك ما يروى أنه أجاب أبا بكر بجواب، وأجاب عائشة بجواب، فهذا كذب باتفاق أهل العلم.

---

(١) البخارى فى الفضائل (٣٦٥٤) ومسلم فى فضائل الصحابة (٢٣٨٢ / ٢) .

٣٤٠/١٨ /سئل عن هذه الأحاديث: «من طاف بهذا البيت أسبوعاً إيماناً واحتساباً غفر له ما قد سلف»<sup>(١)</sup>. وقوله ﷺ: «من وقف بعرفات، وظن أن الله لا يغفر له، لا غفر الله له» وأيضاً: «لو مر بعرفات راعى غنم - ولم يعلم أنه يوم عرفة - غفر له» وقوله - عليه السلام -: «من حج ولم يزرني فقد جفاني، ومن زارني فقد وجبت له شفاعتي»<sup>(٢)</sup> هل هذه الأحاديث في الصحيح أم لا؟ وما معنى قوله عز وجل: ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

## فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، ليس في هذه الأحاديث حديث لا في الصحيح، ولا في السنن، وفيها ما معناه مخالف للكتاب والسنة، فإنه لو وقف الرجل بعرفات خائفاً من الله ألا يغفر له ذنوبه؛ لكونها كبائر، لم يقل: إن الله لا يغفر له، فإن الله لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، فما دون الشرك - إن شاء الله - غفره لصاحبه، وإن شاء لم يغفره، لكن إذا تاب العبد من الذنب غفره الله له؛ شركاً كان أو غير شرك. كما قال تعالى: ﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]، فهذا في حق التائب.

(١) الترمذي في الحج (٩٥٩)، وقال: «حديث حسن»، وابن ماجه في المناسك (٢٩٥٦)، وأحمد ٩٥/٢، والحاكم في المستدرک ٤٨٩/١ وقال: «هذا حديث صحيح على ما بيته من حال عطاء بن السائب ولم يخرجاه»، والطبرانی في الكبير ٣٩٢/١٢ كلهم عن ابن عمر بلفظ: «من طاف بهذا البيت أسبوعاً كانت له كعتق رقبة».

وقال السخاوی في المقاصد الحسنة ص ٤١٧: «رواه الواحدی في تفسیره، والجندي في فضائل مكة، والديلمي في مسنده عن جابر مرفوعاً بلفظ: «من طاف بهذا البيت أسبوعاً وصلى خلف المقام ركعتين وشرب من ماء زمزم غفرت له ذنوبه بالغة ما بلغت»، ولا يصح بهذا اللفظ وقد ولع به العامة كثيراً لا سيما بمكة بحيث كتب على بعض جدرانها الملاصق لزمزم وتعلقوا في ثوبه بنام وشبهه مما لا تثبت الأحاديث النبوية بمثله». وجاءت ألفاظ أخرى رواها الطبرانی في الأوسط، والغزالي في الإحياء، وابن حبان وغيرهم.

(٢) ابن عدی في الكامل في ضعفاء الرجال ١٤/٧، وابن حبان في المجروحين ٧٣/٣، وابن الجوزی في الموضوعات ٢١٧/٢ وقال: «قال ابن حبان: النعمان يأتي عن الثقات بالطامات. وقال الدارقطني: الطعن في هذا الحديث من محمد بن محمد لا من النعمان»، وتنزيه الشريعة ١٧٢/٢ وقال: «قال الزركشي في تخريج أحاديث الرافعي: «الحديث ضعيف وبالغ ابن الجوزي فذكره في الموضوعات»، والسيوطي في الدر المنثور ٢٣٧/١، والسخاوی في المقاصد ص ٤٢٧، والعجلوني في كشف الحفاء ٢٧٨/٢.

وأيضاً، فالواقف بعرفات لا يسقط عنه ما وجب عليه من صلاة وزكاة بإجماع المسلمين، بل هم متفقون على أن الصلاة أوكد من الحج بمالا نسبة بينهما. فإن الحج يجب مرة في العمر على المستطيع، والنبى ﷺ لم يحج بعد الهجرة إلا حَجَّةً واحدة، وأما الصلاة فإنها فرض على كل عاقل بالغ - إلا الحائض والنفساء - سواء كان صحيحاً، أو مريضاً، آمناً، أو خائفاً، غنياً أو فقيراً، رجلاً أو امرأة، فى اليوم والليلة نحو أربعين ركعة، سبعة عشر فريضة، والسنن الرواتب عشر ركعات، أو اثنتا عشرة ركعة، وقيام الليل إحدى عشرة ركعة، أو ثلاث عشرة ركعة، وكذلك حقوق العباد من الذنوب، والمظالم، وغيرها لا تسقط بالحج باتفاق الأئمة.

والحديث الذى يروى فى سقوط المظالم وغيرها بذلك فى حديث عباس بن مرداس حديث ضعيف. وقد ثبت فى الصحيح عن النبى ﷺ، أنه قال: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان، كفارة لما بينهن، إذا اجْتَنَبْتَ الكبائر»<sup>(١)</sup> فهذه الأمور التى هى أعظم من الحج، ولكن الكبائر تكفرها التوبة منها بالكتاب والسنة، وإجماع الأمة.

وكذلك قوله: «من حج ولم يزرني فقد جفاني»<sup>(٢)</sup> كذب، فإن جفاء النبى ﷺ حرام، ٣٤٢/١٨  
وزيارة قبره ليست واجبة باتفاق المسلمين، ولم يثبت عنه حديث فى زيارة قبره، بل هذه الأحاديث التى تروى: «من زارنى، وزار أبى فى عام واحد ضمنت له على الله الجنة»<sup>(٣)</sup> - وأمثال ذلك كذب باتفاق العلماء.

وقد روى الدارقطنى، وغيره فى زيارة قبره أحاديث، وهى ضعيفة.

وقد كره الإمام مالك - وهو من أعلم الناس بحقوق رسول الله ﷺ وبالسننة التى عليها أهل مدينته من الصحابة، والتابعين، وتابعيهم - كره أن يقال: زُرْتُ قبر رسول الله ﷺ، ولو كان هذا اللفظ ثابتاً عن رسول الله ﷺ معروفاً عند علماء المدينة، لم يكره مالك ذلك.

وأما إذا قال: سلمت على رسول الله ﷺ، فهذا لا يكره بالاتفاق، كما فى السنن عنه ﷺ، أنه قال: «ما من رجل يسلم علىَّ إلا رد الله علىَّ رُوحى حتى أرد عليه السلام»<sup>(٤)</sup> وكان ابن عمر يقول: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبت. وفى سنن أبى داود عنه، أنه قال: «أكثرُوا علىَّ من الصلاة يوم الجمعة، وليلة الجمعة، فإن صلاتكم معروضة علىَّ» قالوا: وكيف تعرض صلاتنا عليك، وقد أُرْمِتْ؟! قال: «إن الله حَرَّمَ علىَّ الأرض أن تأكل لحوم الأنبياء»<sup>(٥)</sup>.

٣٤٣/١٨

(١) مسلم فى الطهارة (١٦/٢٣٣) عن أبى هريرة. (٢) سبق تخريجه ص ٤٨٢.

(٣) كشف الخفاء (٢/٢٥١)، وقال النووى فى شرح المذهب فى آخر الحج: «موضوع لا أصل له».

(٤) أبو داود فى المناسك (٤١-٢). (٥) أبو داود فى الصلاة (١٥٣١).

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فهذا من باب البيت. كما قال تعالى: ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَسَخَطْنَا النَّاسَ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ . الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٣]، [٤]، وقال تعالى: ﴿أَوْلَمْ تُمْكِنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجِيبُونَ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [القصص: ٥٧]، فكانوا في الجاهلية يقتل بعضهم بعضاً خارج الحرم، فإذا دخلوا الحرم، أو لقي الرجل قاتل أبيه لم يهجه<sup>(١)</sup>، وكان هذا من الآيات التي جعلها الله فيه، كما قال: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، والإسلام زاد حرمة.

فمذهب أكثر الفقهاء أن من أصاب حداً خارج الحرم، ثم لجأ إلى الحرم لم يقم عليه الحد حتى يخرج منه، كما قال ابن عمر، وابن عباس. وهو مذهب أبي حنيفة، وأحمد، وغيرهما؛ لما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «إن مكة حرمها الله، ولم يحرمها الناس، فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا، ولا يعضد بها شجرًا، وإنها لم تحل لأحد قبلي، ولا تحل لأحد بعدى، وإنما أحلت لى ساعة من نهار، ثم قد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس»<sup>(٢)</sup>.

٣٤٤/١٨ / ومن ظن أن من دخل الحرم كان آمناً من عذاب الآخرة، مع ترك الفرائض من الصلاة وغيرها، ومع ارتكاب المحارم، فقد خالف إجماع المسلمين، فقد دخل البيت من الكفار والمنافقين والفاسقين من هو من أهل النار بإجماع المسلمين. والله أعلم.

(١) يهجه: من الهياج بالكسر: القتال. انظر: القاموس المحيط، مادة «هوج».

(٢) البخارى فى العلم (١٠٤) ومسلم فى الحج (٤٤٦/١٣٥٤).

/ سئـلَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - : عن هذا الحديث: «من علمك آية من كتاب الله فكأنما ٣٤٥/١٨  
ملك رِقِّكَ، إن شاء باعك وإن شاء أعتقك»، فهل هذا في الكتب الستة، أو هو كذب على  
رسول الله ﷺ؟

## فأجاب:

ليس هذا في شيء من كتب المسلمين؛ لا في الستة ولا في غيرها، بل مخالف لإجماع  
المسلمين؛ فإن من علّم غيره لا يصير به مالكا، إن شاء باعه وإن شاء أعتقه، ومن اعتقد  
هذا فإنه يُستتاب، فإن تاب وإلا قتل. والحر المسلم لا يُسترق، وسيد معلّم الناس رسول الله  
ﷺ علمهم الكتاب والحكمة، وهو أولى بهم من أنفسهم، ومع هذا فهم أحرار لم يسترقتهم  
ولم يستعبدتهم، بل كان حكمه في أمته الأحرار خلاف حكمه فيما ملكته يمينه، ولو كان  
المؤمنات ملكا له لجاز أن يطأ كل مؤمنة بلا عقد نكاح، ولكان لمن علّم امرأة آية من القرآن  
أن يطأها بلا نكاح، وهذا لا يقوله مسلم.

٣٤٦/١٨ / سئل عن معنى قوله ﷺ: «من انتهر صاحب بدعة ملأ الله قلبه أمناً وإيماناً، وأمنه يوم الفرع الأكبر»<sup>(١)</sup>.

## فأجاب:

أما قوله: «من انتهر صاحب بدعة ملأ الله قلبه أمناً وإيماناً»، وقوله: «من وقرَّ صاحب بدعة أعان على هدم الإسلام»<sup>(٢)</sup> ونحو ذلك، فهذا الكلام معروف عن الفضيل بن عياض. والبدعة: ما خالفت الكتاب والسنة أو إجماع سلف الأمة من الاعتقادات والعبادات؛ كأقوال الخوارج والروافض والقدرية والجهمية، وكالذين يتعبدون بالرقص والغناء في المساجد، والذين يتعبدون بحلق اللحى وأكل الحشيشة، وأنواع ذلك من البدع التي يتعبد بها طوائف من المخالفين للكتاب والسنة، والله أعلم.

---

(١) ابن الجوزي في الموضوعات ١/ ٢٧٠ وقال: «باطل موضوع»، والغزالي في الإحياء ٢/ ١٨٤ وقال العراقي:

«أخرجه أبو نعيم في الحلية، والهروي في ذم الكلام من حديث ابن عمر بسند ضعيف»، وتنزيه الشريعة

١/ ٣١٤، والمعجلوني في كشف الحفاء ٢/ ٢٣٥ قال: «قال القاري: موضوع».

(٢) ابن عدى في الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٣٢٤، والطبراني في الأوسط (٦٧٧٢) عن عائشة، وأبو نعيم في

الحلية ٥/ ٢١٨ عن عبد الله بن بسر، وابن الجوزي في الموضوعات ١/ ٢٧١ وقال: «أحاديث كلها باطلة

موضوعة»، والعراقي في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ٢/ ٩٨، وتنزيه الشريعة ١/ ٣١٤.

سُئِلَ عَمَّنْ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَوْ كُنْتُ فَعَلْتُ كَذَا لَمْ يَجْرِ عَلَيْكَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا. فَقَالَ لَهُ ٣٤٧/١٨  
 رجل آخر سمعه: هذه الكلمة قد نهى النبي ﷺ عنها، وهي كلمة تؤدي قاتلها إلى الكفر،  
 فقال رجل آخر: قال النبي ﷺ - في قصة موسى مع الخضر -: «يرحم الله موسى، ودنا لو  
 كان صبر حتى يقص الله علينا من أمرهما»<sup>(١)</sup> واستدل الآخر بقوله ﷺ: «المؤمن القوى خير  
 وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف - إلى أن قال: - فإن كلمة لو تفتح عمل الشيطان»<sup>(٢)</sup> فهل  
 هذا ناسخ لهذا أم لا؟

## فأجاب:

الحمد لله، جميع ما قاله الله ورسوله حق، و«لو» تستعمل على وجهين:  
 أحدهما: على وجه الحزن على الماضي والجزع من المقدر، فهذا هو الذي نهى عنه،  
 كما قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي  
 الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾  
 [آل عمران: ١٥٦]، وهذا هو الذي نهى عنه النبي ﷺ، حيث قال: «وإن أصابك شيء فلا  
 تقل: لو أني فعلت لكان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل  
 الشيطان» أي: تفتح عليك الحزن والجزع، وذلك يضر ولا ينفع، بل اعلم أن ما أصابك لم  
 يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، كما قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا  
 بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١]، قالوا: هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم  
 أنها من عند الله فيرضى ويسلم.

والوجه الثاني: أن يُقال: «لو» لبيان علم نافع، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا  
 اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وبيان محبة الخير وإرادته، كقوله: «لو أن لي مثل ما لفلان  
 لعملت مثل ما يعمل»<sup>(٣)</sup> ونحوه جائر.

وقول النبي ﷺ: «وددت لو أن موسى صبر ليقص الله علينا من خبرهما»<sup>(٤)</sup> هو من هذا

(١) البخارى فى التفسير (٤٧٢٥، ٤٧٢٧)، والترمذى فى تفسير القرآن (٣١٤٩) وقال: «حديث حسن صحيح»  
 كلاهما عن أبى بن كعب.

(٢) مسلم فى القدر (٣٤/٢٦٦٤) . (٣) ابن ماجه فى الزهد (٤٢٢٨) . (٤) البخارى فى التفسير (٤٧٢٥) .

الباب، كقوله: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩]، فإن نبينا ﷺ أحب أن يقص الله خبرهما، فذكرهما لبيان محبته للصبر المترتب عليه، فغرفه ما يكون لما في ذلك من المنفعة، ٣٤٩/١٨ ولم يكن في ذلك جزع ولا حزن ولا ترك لما يحب من الصبر على المقدور.

وقوله: «وددت لو أن موسى صبر»، قال النحاة: تقديره وددت أن موسى صبر. وكذلك قوله: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩]، تقديره ودوا أن تدهن، وقال بعضهم: بل هي «لو» شرطية وجوابها محذوف، والمعنى على التقديرين معلوم، وهو محبة ذلك الفعل وإرادته، ومحبة الخير وإرادته محمود، والحزن والجزع وترك الصبر مذموم، والله أعلم.

٣٥٠/١٨ /وسئل عن قصة إبليس وإخباره النبي ﷺ وهو في المسجد مع جماعة من أصحابه، وسؤال النبي ﷺ له عن أمور كثيرة، والناس ينظرون إلى صورته عياناً، ويسمعون كلامه جهراً. فهل ذلك حديث صحيح، أم كذب مختلق؟ وهل جاء ذلك في شيء من الصحاح والمسانيد والسنن، أم لا؟ وهل يحل لأحد أن يروى ذلك؟ وماذا يجب على من يروى ذلك ويحدثه للناس ويزعم أنه صحيح شرعي؟

## فأجاب:

الحمد لله. بل هذا حديث مكذوب مختلق ليس هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة، لا الصحاح ولا السنن ولا المسانيد. ومن علم أنه كذب على النبي ﷺ لم يحل له أن يرويه عنه، ومن قال: إنه صحيح فإنه يعلم بحاله، فإن أصر عوقب على ذلك، ولكن فيه كلام كثير قد جمع من أحاديث نبوية، فالذي كذبه واختلقه جمعه من أحاديث بعضها كذب وبعضها صدق؛ فلهذا يوجد فيه كلمات متعددة صحيحة؛ وإن كان أصل الحديث وهو مجيء إبليس عياناً إلى النبي ﷺ بحضرة أصحابه وسؤاله له كذباً مختلقاً لم ينقله أحد من علماء المسلمين، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

## / وقال - رحمه الله تعالى :-

٣٥١/١٨

إن كتاب «تنقلات الأنوار» المنسوب إلى أحمد بن عبد الله البكرى من أعظم الكتب كذباً وافتراءً على الله ورسوله وعلى أصحاب رسول الله ﷺ، وقد افترى فيه من الأمور من جنس ما افتراه المفترون في سيرة دلهمة والبطال، وسيرة عنتره، وحكايات الرشيد ووزيره جعفر البرمكي؛ وحكايات العيارين. مثل: الزئبق المصرى، وأحمد الدنق، ونحو ذلك. لكن هؤلاء يفترون الكذب على من ليس من الأنبياء؛ وصاحب الكتاب الذى سماه «تنقلات الأنوار» يفتري الكذب على رسول الله ﷺ وعلى أصحابه، ويكذب عليه كذباً لا يعرف أن أحداً كذب مثله فى كتاب، وإن كان فى بعض ما يذكره صدق قليل جداً، فهو من جنس ما فى سيرة عنتره والبطال، فإن عنتره كان شاعراً فارساً من فرسان الجاهلية، وله شعر معروف، وقصيدته إحدى السبع المعلقة، لكن افتروا عليه من الكذب ما لا يحصيه إلا الله، وكل من جاء زاد ما فيها من الأكاذيب.

/ وكذلك أبو محمد البطل كان من أمراء المسلمين المعروفين، وكان المسلمون قد غزوا ٣٥٢/١٨ القسطنطينية غزوتين:

الأولى: فى خلافة معاوية، أمر فيها ابنه يزيد، وغزا معه أبو أيوب الأنصارى، الذى نزل النبي ﷺ فى داره لما قدم مهاجراً إلى المدينة، ومات أبو أيوب فى تلك الغزوة ودُفن إلى جانب القسطنطينية، وقد روى البخارى فى صحيحه، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، أنه قال: «أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور له»<sup>(١)</sup>.

والغزوة الثانية: فى خلافة عبد الملك بن مروان، أمر ابنه مسلمة أو خلف الوليد ابنه، وأرسل معه جيشاً عظيماً وحاصروها وأقاموا عليها مدة سنين، ثم صالحوهم على أن يدخلوها، وبنوا فيها مسجداً، وذلك المسجد باقٍ إلى اليوم، فجاء الكذابون فزادوا فى سيرة البطل وعبد الوهاب من الأكاذيب ما لا يحصيه إلا الله، وذكر دلهمة والقاضى عقبه، وأشياء لا حقيقة لها.

والبكرى صاحب «تنقلات الأنوار» سلك مسلك هؤلاء المفترين الكذابين، لكن كذبه على رسول الله ﷺ وعلى أصحابه -أفضل الخلق بعد النبيين- أكثر، وفيه من أنواع الأكاذيب المفتريات، وغرائب الموضوعات ما يجلب عن الوصف، مثل حديث السبع حصون، وهضام بن جحاف، ومثل حديث الدهر، ورأس الغول، وكلندجة، وغير ذلك ٣٥٣/١٨

(١) البخارى فى الجهاد (٢٩٢٤) عن أم حرام بلفظ: «مدينة قيصر» بدلاً من «القسطنطينية».

من كتبه، وغير ذلك من ذكر أماكن لا وجود لها، وغزوات لا حقيقة لها، وأسماء ومسميات لا يعرفها أحد من أهل العلم، ورواية أحاديث تخالف كتاب الله وسنة رسوله وإجماع المسلمين، وتخالف ما تواتر عن النبي ﷺ.

وفيها من الأقوال والأفعال المضافة إلى النبي ﷺ وأصحابه ما برأه الله منه، وهى من جنس أحاديث الزنادقة النصيرية وأشباههم، الذين يختلقون ما فيه غلو فى على وغيره، وفيه من القدح فى دين الإسلام والإفساد له ما يوجب إباحتة دم من يقول ذلك، وإن كان جاهلاً استتيب، فإن تاب وإلا قتل.

وأقل ما يفعل بمن يروى مثل هذا أن يعاقب عقوبة تردعه عن مثل ذلك، وكذلك يستحق العقوبة من يكرها لمن يقرأها ويصدق ما فيها، ومن ينسخها - أيضاً - كذلك.

ويجب على أهل العلم إظهار ما يعلمون من كذب هذه وأمثالها، فكما يجب بيان كذب ما نقل عنه فى الأحاديث كأحاديث البخارى يجب بيان كذب ما كذب عليه من الأحاديث الموضوعية التى يعلم أنها كذب، كما بين أهل العلم من حال من كان يكذب عليه من الرواة / ٣٥٤/١٨ وبيان ما نقل عنه من الكذب الذى يعلمون أنه كذب، وكثير من الموضوعات إنما يعلم أنها موضوعة خوَّاصُّ أهل العلم بالأحاديث، وأما مثل ما فى «تنقلات الأنوار» من الأحاديث فهو مما يعلمه من له أدنى علم بأحوال الرسول ومغازيه أنه كذب. وعلى ولاية الأمور عقوبة من يروى هذه أو يعين على ذلك بنوع من أنواع الإعانة، ولولى الأمر أن يحرقها، فقد حرق عثمان - رضى الله عنه - كتباً هذه أولى بالتحريق منها، والله أعلم.

/ ما تقوله السادة العلماء - رضی الله عنهم أجمعين - فی أناس ۳۵۵/۱۸

قصاصین؟ ينقلون مغازی النبی ﷺ، وقصص الأنبياء - عليهم السلام - تحت القلعة، وفي الجوامع والأسواق، ويقولون: إن النبی أتى إليه ملك یقال له: حبيب، فقال له: إن كنت رسول الله فإننا نريد أن القمر ليلة تسع وعشرين یعود وينزل من طوفك ویطلع من أكمامك، فأراهم ذلك، فآمنوا به جميعهم وقال: كانوا الرب.

ويقولون: إنه أتى إليه ملك یقال له: بشير بن غنّام عمل عليه حيلة وأخذ منه تسع أنفس علقهم على النخل، فبعث النبی ﷺ علياً فخلصهم، وكان من جملتهم خالد.

وأتى إليه ملك وهو فی مكة یقال له: الملك الدحاق، وكانت له بنت اسمها حمّانة فكسر النبی ﷺ وزوج بنته لبلال، فقتله وهو فی الصلاة، فحط النبی ﷺ برده فأحياه الله له.

/ وأنه بعث المقداد إلى ملك یقال له: الملك الخطّار، فالتقى فی طريقه ملكة یقال لها: ۳۵۶/۱۸

روضة، فتزوج بها، وراح إلى الملك الذي أرسل إليه فاقتتل هو وإياه فأسره، وجاء إلى النبی ﷺ، وقاتل فی غزاة تبوك بولص بن عبد الصليب، وأنه قاتل فی الأحزاب وكانوا ألوفاً، وانكسرت الأحزاب قُدّام عليّ سبع عشرة فرقة، وخلف كل واحدة رجل یضرب بالسيف ويقول: أنا عليّ - وليه - ضرب عمرو بن العامري فقطع فخذه، فأخذ عمرو فخذه وضرب بها فی المسلمین فقلع شجرة وقتل بها جماعة منهم، والملائكة ضجت عند ذلك وقالوا: لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا عليّ.

وأن عليّاً قاتل الجن فی البئر، ورماه بالمنجنیق إلى حصن الغراب، وجاءت رميته ناقصة فمشى فی الهواء، وأنه ضرب مَرَحَب اليهودی، وكان علی رأسه جُرْن رُخَام فقسّم له وللفرس نصفین، وأنه عبر العسكر علی زنده إلى خيبر وهد الحصن، وأن ذا الفقار أنزل إليه من السماء، فإن الله سماه من السماء، وقال: علی أسبق من العجل، وأنه بعث مع كل نبی سرّاً وبعث مع النبی جهرّاً، وأنه كان عصا موسى وسفينة نوح وخاتم سليمان، وأنه شرب من سرّة النبی ﷺ لما مات، فوزن علم الأولین والآخريّن.

وأن ملك الموت جاء إلى النبی ﷺ فی زىّ أعرابي، فقال له النبی: قابض أم زائر؟ فقال ۳۵۷/۱۸

له: ما زرت أحداً من قبلك حتى أزورك، فأعطاه تفاحة، فشمها، فخرجت روحه فيها، وأن فاطمة بكت عليه حتى أقلت أهل المدينة حتى أخرجوها إلى بيوت الأحزان، وينقلون

قصص الأنبياء من جنس هذا السؤال، ويفسرونها بآيات لم تسمع من أهل العلم، وكل واحدة من هذه تحزبوا فيها ليلة.

وكان بعض العلماء قد منعهم من هذا النقل، وأنهم لا ينقلون إلا من كتب عليها سماعات المشايخ أهل العلم، فاعتمدوا على كتب فيها من جنس ما ذكر من تصنيف رجل يقال له: البكري، فما يجب عليهم في مثل هذه الأمور؟ لأنهم ينقلون ما يخالف ما ثبت عن الرسل -عليهم السلام- وينقلون في بعض الأشياء ما هو تنقيص بهم، وهل يثاب من أمر بمنعهم؟

وينقلون - أيضاً -: أن الله قبض من نور وجهه قبضة ونظر إليها فعرقت ودلقت. فخلق الله من كل قطرة نبياً، وكانت القبضة النبي وبقي كوكب دري، وكان نوراً منقولاً من أصلاب الرجال إلى بطون النساء.

**فأجاب شيخ الإسلام، قدوة الإيمان، تقي الدين أبو العباس أحمد ابن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، فقال:**

٣٥٨/١٨ / الحمد لله رب العالمين، هذه الأحاديث من الأحاديث المفتراة باتفاق أهل العلم، وإنما تؤخذ مثل هذه الأحاديث من مثل «تنقلات الأنوار» للبكري وأمثاله ممن روى الأكاذيب الكثيرة.

أما الأول، فإن القمر لم يدخل في طوق النبي ﷺ ولا ثيابه ولا باشر النبي ﷺ، ولكن انشق فرقتين: فرقة دون الجبل، وفرقة فوق الجبل.

وكذلك حبيب أبي مالك لا وجود له، والحديث المذكور عن بشير بن غنام -أيضاً- كذب، وهذا الاسم غير معروف. وخالد بن الوليد لم يؤسر أصلاً، بل أسلم بعد الحديبية، وما زال منصوراً في حروبه.

وكذلك ما ذكر عن المسمى بالملك الدحاق كذب، وهذا الاسم لا وجود له فيمن حاز به النبي ﷺ عاش، ولكن الذين عاشوا بعد الموت في هذه الأمة كان بينهم طائفة في زمن الصحابة والتابعين، وأما من أحيا الله له دابته بعد الموت من المؤمنين فهؤلاء بعضهم كان من المسلمين على عهد النبي ﷺ، ومنهم من كان بعد موته ﷺ.

٣٥٩/١٨ / وكذلك ما ذكر عن الملك المسمى بالخطار، هو من الأكاذيب ولا وجود له. وأما غزاة تبوك فلم يكن بها قتال، بل قدم النبي ﷺ بالشام رومهم وعربهم، وغيرهم، ولم يجتمع

المسلمون في غزاة مع النبي ﷺ أكثر مما اجتمع معه عام تبوك، وهي آخر المغازي، وأقام بتبوك عشرين يوماً فلم تقدم عليه النصارى.

وكذلك الأحزاب، لم يكن فيها اقتتال بين الجيشين، بل كان الأحزاب محاصرين للمسلمين خارج الخندق الذي حفره المسلمون حول المدينة، وكان المسلمون داخل الخندق، وكان فيها مناوشة قليلة بين بعض المسلمين وبعض الكفار بمنزلة المبارزة أو ما يشبهها، وقتل على - رضى الله عنه - عمرو بن عبد ود العامري، ولم تنكسر الأحزاب بقتال، ولا قتل منهم ولا من المسلمين عدد له قدر، بل أرسل الله عليهم الريح - ريح الصبا - وأرسل الملائكة، كما قال تعالى في قصة الأحزاب: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا﴾. . الآيات الأحزاب: ٩]، وما ذكر من كيفية قتل عمرو بن عبد ود العامري فهو كذب، وكذلك ضرب عمرو بن عبد ود الشجرة بفضذه وقلعها كذب، ولم يكن هناك شجر وإنما النخيل كان بعيداً من العسكر.

وكذلك ما ذكر من مناداة المنادى بقوله: «لا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتى إلا علي»<sup>(١)</sup> ٣٦٠/١٨ كذب مفترى، وكذلك من نقل أن ذلك كان يوم بدر أو غيره، وذو الفقار لم يكن سيفاً لعلی، ولكن كان سيفاً لأبي جهل، غنمه المسلمون منه يوم بدر، وكان سيفاً من السيوف المعدنية، ولم ينزل من السماء سيف، ولم يكن سيف يطول لا هو ولا غيره.

وكذلك ما ذكره من قتال الجن، وأن علياً أو غيره من الإنس قاتلهم في بئر ذات العلم أو غيره من الإنس، فهذا كله كذب، والجن لم تكن لتقاتل الصحابة أصلاً، ولكن الجن الكفار كانوا يقاتلون الجن المؤمنين، وأما علي وأمثاله من الصحابة فهم أجلُّ قدرًا من أن يثبت الجن لقتالهم. وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال لعمر بن الخطاب: «ما رأى الشيطان سالكًا فجأً إلا سلك فجأً غير فجك»<sup>(٢)</sup>.

وما ذكر من رمى علي في المنجنيق، ومحاصرة المسمى بحصن الغراب، كله كذب مفترى، ولم يرم المسلمون قط أحداً في منجنيق إلى الكفار لا علياً ولا غيره، بل ولم

(١) ابن الجوزي في الموضوعات ٣٨٢/١ وقال: «هذا حديث لا يصح، والمتهم به عيسى بن مهران. قال ابن عدی: حدث بأحاديث موضوعة وهو محترف في الرفض». وكثر العمال (١٤٢٤٢)، والسخاوي في المقاصد الحسنة ص ٤٦٦ وقال: «هو في أثر واه عند الحسن بن عرفة في جزئه الشهير قال: حدثني عمار بن محمد عن سعد بن طريف الخنظلي عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر أنه قال: نادى ملك من السماء يوم بدر يقال له رضوان: لا سيف، وذكره» والعجلوني في كشف الحفاء ٣٦٣/٢.

(٢) البخاري في فضائل الصحابة (٣٦٨٣)، ومسلم في فضائل الصحابة (٢٢/٢٣٩٦) كلاهما عن سعد بن أبي وقاص.

وقوله: «فجأ»: الفجج: الطريق الواسع، وجمعها فجاج. انظر: النهاية ٤١٢/٣.

ينصب المسلمون على عهد النبي ﷺ منجنيقاً إلا على الطائف لما حاصرها النبي ﷺ بعد وقعة حنين وهزيمة هوازن، حاصر الطائف ونصب المنجنيق وأقام عليها شهراً، ولم تفتح حتى أسلم أهل الطائف بعد ذلك طوعاً، ولما كان المسلمون يقاتلون مسيلمة الكذاب وأصحابه الجؤوهم إلى حديقتهم، فحمل الناس البراء بن مالك حتى ألقوه إليهم داخل السور، ففتح لهم الباب.

وأما قصة مرحب فقد روى في الصحيح: أن علياً - رضى الله عنه - قتل مرحباً<sup>(١)</sup>، وروى في الصحيح أن محمد بن مسلمة قتل مرحباً<sup>(٢)</sup> وقال بعضهم: بل إحدى الرويتين غلط.

وأما كون البيضة التي على رأسه كانت جرن رخام فكذب، وكذلك كون الضربة قسمت الفارس وفرسه ونزلت إلى الأرض، فهذا كله كذب، ولم ينقل مثل هذا أهل العلم بالمغازي والسير، وإنما ينقله الجهال والكذابين.

وأظهر من ذلك عبور العسكر على ساعد علي، ومرور البغلة، ودعاء علي عليها بقطع النسل؛ فإن هذا وأمثاله إنما يرويه من هو من أجهل الناس بأحوال الصحابة، ومن هو من أجهل الناس بأحوال الوجود؛ فإن البغلة مازالت عقيماً، وعسكر خبير لم يكن فيه بغلة أصلاً، ولم يكن مع المسلمين بغلة ولا في المدينة بغلة ولا حولها من أرض العرب بغلة، إلا البغلة التي أهداها المقوقس صاحب مصر للنبي ﷺ، وكان أهداها له بعد خبير؛ فإنه ﷺ لما صالح أهل الحديبية رجع منصوراً/فتح الله عليهم خبير، ثم رجع وأرسل إلى الملوك رسله، فأرسل إلى كسرى، وقيصر، والمقوقس، وملوك العرب بالشام واليمن واليمامة والمشرق، ولكن المعروف عند أهل العلم أن علياً قلع باب خبير.

وما ذكر من نزول ذو الفقار من السماء كذب، وقد تقدم أنه كان سيفاً من سيوف أبي جهل غنمه المسلمون يوم بدر منه، فأما علي فقد سماه أبوه بهذا الاسم قبل أن يبعث الله محمداً بالنبوة، وقبل أن يثبت لأحد حكم الإسلام؛ لا من الرجال، ولا من الصبيان.

٣٦٣/١٨ / وأما قول القائل: إنه كان عصى موسى وسفينة نوح وخاتم سليمان، فهذا لا يقوله عاقل يتصور ما يقول، وهو بكلام المجانين أشبه منه بكلام العقلاء، وهذا لا يقصد أحد مدح على به إلا لفرط في الجهل، فإن علياً - هو من دونه من الصحابة - أشرف قدراً عند الله من هذه الجمادات، وإن كانت العصى آية لموسى، فليس كل ما كان معجزة لنبي أفضل من المؤمنين، بل المؤمنون أفضل من الطير الذي كان المسيح يصوره من الطين، فينفخ فيه فيكون طيراً بإذن الله، وأفضل من الجراد والقمل والضفادع والدم الذي كان آية لموسى، وأفضل من العصى والحية، وأفضل من ناقة صالح. فمن ظن أنه بهذا الكذب والجهل يمدح

(١) مسلم في الجهاد (٧/١٨٠-١٣٢) عن سلمة. (٢) البيهقي في دلائل النبوة ٤/٢١٦.

عليًا كان جهله من المدح والثناء من جنس جهله بأن هذه الجمادات لم تكن آدميين قط .

وأما قول القائل: إنه شرب من سره النبي ﷺ فَدَرَى علم الأولين والآخرين، فهو - أيضاً - من الأكاذيب، فإن العلم الذى تعلم على من النبي ﷺ كان حاصلًا قبل موته، وما رزقه الله من الفهم والسماع وزيادة العلم بعد موته فلم يكن سببه شرب ماء السرّة، ولا شرب أحد علي نبي ولا غير نبي فحصل له بذلك علم أصلا، ولا كان أحد من الصحابة؛ لا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على ولا غيرهم يعلم علم الأولين والآخرين .

وقد ثبت للصحابة - رضى الله عنهم - من الفضائل الثابتة فى الصحاح ما أغنى الله بها عن أكاذيب المفترين، مثل قوله - الذى صح عنه من غير وجه -: «لو كنت متخذًا من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً»<sup>(١)</sup> وقوله: «لا يبقين فى المسجد خوخةٌ إلا سدت إلا خوخةً أبى بكر»<sup>(٢)</sup> وقوله: «إن آمنَّ الناس علينا فى صحبتته وذات يده أبو بكر»<sup>(٣)</sup> وقوله: «أيها الناس إنى أتيت إليكم، فقلت: إنى رسول الله إليكم، فقلت: كذبت، وقال أبو بكر: صدقت، فهل أنتم تاركو لى صاحبي؟ فهل أنتم تاركو لى صاحبي؟ فهل أنتم تاركو لى صاحبي»<sup>(٤)</sup> وقوله - فى مرضه الذى توفى فيه -: «مروا أبا بكر فليصل بالناس»<sup>(٥)</sup> مرة بعد مرة، ومثل قوله لعائشة: «ادعى لى أباك وأخاك حتى أكتب كتابا لأبى بكر لا يختلف الناس من بعدى» ثم قال: «يأبى الله/المؤمنون إلا أبا بكر»<sup>(٦)</sup>؛ وأمثال ذلك .

٣٦٤/١٨

ومثل قوله: «إنه كان فى الأمم قبلكم مُحدّثون؛ فإن يكن فى أمتى أحد فعمر»<sup>(٧)</sup>، وقوله لعمر: «ما رآك الشيطان سالكا فجا إلا سلك فجا غير فجا»<sup>(٨)</sup>، وقوله: «رأيت كأنى أتيت بإناء من لبن، فشربت، ثم ناولت فضلى عمر، قالوا: فما أولته؟ قال: العلم»<sup>(٩)</sup>، وقوله: «رأيت كأن الناس يعرضون على وعليهم قُمْصٌ، منها ما بلغ الثدى، ومنها ما يبلغ دون ذلك، وعرض على عمر وعليه قميص يجره قالوا: فما أولته؟ قال: الدين»<sup>(١٠)</sup>، وقوله: «رأيت كأنى على قلبى أنتزع منها، فأخذها ابن أبى قحافة فتزع دَنُوبًا أو ذنوبين وفى نزعه ضعف والله يغفر له، ثم أخذها ابن الخطاب فاستحالت غربا،

(١) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٦٥٦-٣٦٥٨) ومسلم فى فضائل الصحابة (٢٣٨٣/٣-٧) .

(٢) البخارى فى مناقب الأنصار (٤-٢٩٠) ومسلم فى فضائل الصحابة (٢/٢٣٨٢) .

(٣) انظر الحديث السابق . (٤) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٦٦١) .

(٥) البخارى فى الأذان (٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٢) ومسلم فى الصلاة (٤١٨/٩٤) .

(٦) مسلم فى فضائل الصحابة (١١/٢٣٨٧) .

(٧) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٦٨٩) ومسلم فى فضائل الصحابة (٢٣/٢٣٩٨) .

(٨) سبق تخريجه ص ٤٩٣ .

(٩) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٦٨١) ومسلم فى فضائل الصحابة (١٦/٢٣٩١) .

(١٠) البخارى فى الإيمان (٢٣) وفى فضائل الصحابة (٣٦٩١)، ومسلم فى فضائل الصحابة (١٥/٢٣٩٠) .

كلاهما عن أبى سعيد الخدرى .

فلم أر عبقرياً يفري قريته، حتى صدر الناس بعبطن<sup>(١)</sup>.

وأمثال ذلك، مثل قوله عن عثمان: «ألا أستحي ممن تستحي منه ملائكة السماء»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «من يشتري بئر رومة وله الجنة»<sup>(٣)</sup> فاشتراها عثمان، وقوله في عثمان - لما جهز جيش العسرة -: «ما ضرَّ عثمان ما فعل بعد اليوم»<sup>(٤)</sup>، وقوله - يوم بيعة الرضوان لما بايع المسلمين تحت الشجرة - : «هذه يدي عن يمين عثمان»<sup>(٥)</sup>، وكان قد بعثه رسولا إلى أهل مكة، وقال ابن عمر: كنا نقول على عهد رسول الله ﷺ: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان<sup>(٦)</sup>. وأمثال ذلك.

٣٦٥/١٨ / ومثل قوله عام خيبر: «لأعطين الراية - غداً - رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، يفتح الله على يديه»<sup>(٧)</sup>، وكان على غائباً بالمدينة؛ لأنه كان أرمداً، فلحق بالنبي ﷺ، فلما أصبح، قدم على فأعطاه الراية حتى فتح الله على يديه، ولما خرج في غزوة تبوك بجميع الناس ولم يأذن في التخلف إلا لأهل العذر واستخلف علياً على المدينة، فطعن فيه بعض المنافقين، فلحقه على وهو يبكي، وقال: أتخلفني مع النساء والصبيان؟ فقال: «أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى؟ غير أنه لا نبي بعدي»<sup>(٨)</sup>، وأدار كسائه على علي وفاطمة وحسن وحسين فقال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً»<sup>(٩)</sup>، ولما أراد أن يباهل أهل نجران أخذ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً وخرج ليباهل بهم، ولما تنازع على وجعفر وزيد في حضانة ابنة حمزة قضى بها لخالتها وكانت تحت جعفر، وقال لجعفر: «أشبهت خلقي وخلقي»<sup>(١٠)</sup>، وقال لعلي: «أنت منى وأنا منك»<sup>(١١)</sup>، وقال لزيد: «أنت أخونا ومولانا»<sup>(١٢)</sup>.

وكذلك قال: «إن الأشعريين إذا أرملوا في السفر أو قلت نفقة عيالهم بالمدينة جمعوا ما

(١) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٦٨٢)، ومسلم فى فضائل الصحابة (١٩/٢٣٩٣) كلاهما عن عبد الله بن

عمر.  
وقوله: «يفرى قريته»: أى يعمل عمله ويقطع قطيعه. انظر: النهاية ٤٤٢/٣.

وقوله: «حتى صدر الناس بعبطن»: العطن: مَبْرَك الإبل حول الماء، وضرب ذلك مثلاً لاتساع الناس فى زمن عمر، وما فتح الله عليهم من الأمصار. انظر: النهاية ٢٥٨/٣.

(٢) مسلم فى فضائل الصحابة (٢٦/٢٤٠١)، (١٦٧/٢٥٠٠).

(٣) البخارى فى الروايات (٢٧٧٨) بلفظ: «من حفر رومة فله الجنة» والترمذى فى المناقب من حديث طويل (٣٧٠٣) وقال: «هذا حديث حسن».

(٤) الترمذى فى المناقب (٣٧٠١) وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه» وأحمد ٦٣/٥.

(٥) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٦٩٨)، والترمذى فى المناقب (٣٧٠٦) كلاهما عن ابن عمر.

(٦) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٦٩٧).

(٧) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٧٠٢) ومسلم فى فضائل الصحابة (٣٤/٢٤٠٦)، (٣٥/٢٤٠٧).

(٨) البخارى فى المغازى (٤٤١٦) ومسلم فى فضائل الصحابة (٤/٣١).

(٩) مسلم فى فضائل الصحابة (٦١/٢٤٢٤) والترمذى فى المناقب (٣٨٧١) وقال: «هذا حديث حسن».

(١٠) البخارى فى الصلح (٢٦٩٩) والترمذى فى المناقب (٣٧٦٥) وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

(١١) البخارى فى فضائل الصحابة معلقاً (٧٠/٧).

(١٢) البخارى فى الصلح (٢٦٩٩) عن البراء، وأحمد ١١٥/١ عن علي بن أبي طالب.

كان معهم فى ثوب واحد ثم قسموه بالسوية، هم منى وأنا منهم»<sup>(١)</sup>.

وقال: «إن لكل أمة أميناً وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح»<sup>(٢)</sup>.

وقال: «إن لكل نبي حوارين وحوارى الزبير»<sup>(٣)</sup>.

٣٦٦/١٨

فهذه الأحاديث وأمثالها فى الصحاح فيها غنية عن الكذب.

وكذلك ما ذكر من إتيان ملك الموت فى صورة أعرابى، وإعطاؤه إياه تفاحة فشمها، هو- أيضاً - من الكذب، بل الحديث الطويل الذى روى فى قصة موت النبى ﷺ، وأنه طرق الباب فخرج إليه واحد بعد واحد، وأنهم لما عرفوا أنه ملك الموت خضعوا له، هو - أيضاً - من الكذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث. مع أنه قد رواه الطبرانى من حديث عبد المنعم بن إدريس، عن أبيه من حديث وهب بن منبه، عن ابن عباس، وعبد المنعم هذا معروف بالأكاذيب<sup>(٤)</sup>.

وكذلك ما ذكر من بكاء فاطمة على النبى ﷺ، حتى أفلقت أهل المدينة وأخرجوها إلى بيوت الأحزان، هذا - أيضاً - من الأكاذيب المفتراة، وما يروى مثل هذا إلا جاهل، أو من قصده أن يسب فاطمة والصحابة - رضى الله عنهم - ينقل مثل هذا الفعل الذى نزه الله فاطمة والصحابة عنه.

وكذلك ما ذكر من «أن الله قبض من نور وجهه قبضة ونظر إليها فعرقت ودلقت، فخلق من كل قطرة نبيا، وأن القبضة كانت/هى النبى ﷺ، وأنه بقى كوكب درى» فهذا - أيضاً - ٣٦٧/١٨ كذب باتفاق أهل المعرفة بحديثه.

وكذلك ما يشبه هذا، مثل أحاديث يذكرها شيرويه الديلمي فى كتابه «الفردوس» ويذكرها ابن حمويه فى حقائقه، مثل: كتاب «المحبوب» ونحو ذلك، مثل ما يذكرون أن النبى ﷺ كان كوكباً، أو أن العالم كله خلق منه، أو أنه كان موجوداً قبل أن يخلق أبواه، أو أنه كان يحفظ القرآن قبل أن يأتى به جبريل! وأمثال هذه الأمور، فكل ذلك كذب مفترى باتفاق أهل العلم بسيرته.

والأنبياء كلهم لم يُخلَقُوا من النبى ﷺ، بل خلق كل واحد من أبويه ونفخ الله فيه الروح، ولا كان كلما يُعلم الله لرسله وأنبيائه بوحيه يأخذونه بواسطة سوى جبريل، بل تارة يكلمهم الله وحيا يوحيه إليهم، وتارة يكلمهم من وراء حجاب، كما كلم موسى بن

(١) البخارى فى الشركة (٢٤٨٦) ومسلم فى فضائل الصحابة (١٦٧/٢٥٠).

(٢) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٧٤٤)، ومسلم فى فضائل الصحابة (٥٣/٢٤١٩) كلاهما عن أنس.

(٣) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٧١٩) ومسلم فى فضائل الصحابة (٤٨/٢٤١٥) كلاهما عن جابر بن عبد الله.

(٤) الهيثمى فى مجمع الزوائد ٢٩/٩-٣٤ وقال: «رواه الطبرانى وفيه عبد المنعم بن إدريس وهو كذاب وضاع».

عمران، وتارة يبعث ملكا فيوحى بإذنه ما يشاء.

ومن الأنبياء من يكون على شريعة غيره، كما كان أنبياء بنى إسرائيل على شريعة التوراة.

٣٦٨/١٨ وأما كونهم كلهم يأخذون من واحد فهذا يقوله ونحوه أهل/الإلحاد من أهل الوحدة والاتحاد؛ كابن عربى صاحب «الفتوحات المكية» و«الفصوص» وأمثالهما؛ فإنه لما ذكر مذهبه الذى مضمونه أن الوجود واحد، وأن الوجود الخالق هو الوجود المخلوق وإن تعددت الأعيان الثابتة فى العدم . قال: وليس هذا العلم إلا لخاتم الرسل وخاتم الأولياء، وما يراه أحد من الأنبياء والرسل إلا من مشكاة الرسول الخاتم، وما يراه أحد من الأولياء إلا من مشكاة الولي الخاتم، حتى أن الرسل لا يرونه إذا رأوه إلا من مشكاة خاتم الأولياء، فإن الرسالة والنبوة - أعنى نبوة التشريع ورسالته - ينقطعان، وأما الولاية فلا تنقطع أبداً، فالمرسلون من كونهم أولياء لا يرونه إلا من مشكاة خاتم الأولياء .

وساق الكلام إلى أن ذكر أن خاتم الأنبياء موضع لبنة فضة، وأن خاتم الأولياء موضع لبنتين: لبنة ذهب، ولبنة فضة، فهو موضع اللبنة الفضية، وهو ظاهره وما يتبعه من الأحكام؛ لأنه يرى الأمر على ما هو عليه فلا بد أن يراه هكذا، وهو موضع اللبنة الذهبية فى الباطن؛ فإنه يأخذ من المعدن الذى يأخذ منه الملك الذى يوحى به إلى الرسل .

فهذا الكلام ونحوه فيه كثير من الضلال، مثل دعواه أن جميع الأنبياء والرسل يستفيدون معرفة الله من خاتم الأنبياء، فإن هذا كذب .

٣٦٩/١٨ | ومن قال : إن إبراهيم الخليل، وموسى وعيسى، وغيرهم إنما استفادوا معرفة الله من النبي ﷺ فقد كذب، بل الله أوحى إليهم وعلمهم، والنبي ﷺ لم يكن موجوداً حين خُلِقُوا، والمتقدم لا يستفيد من المتأخر .

وقوله ﷺ : «كنت نبياً وأدم بين الروح والجسد»<sup>(١)</sup> وفى لفظ «كُتبت نبياً»، كقوله ﷺ : «إني عند الله لمكتوب خاتم النبيين، وإن آدم لمُنْجَدِلٌ فى طَيْبَتِهِ»<sup>(٢)</sup> فإن الله بعد خَلْقِ جسد آدم وقبل نفخ الروح فيه كتب وأظهر ما سيكون من ذريته، فكتب نبوة محمد وأظهرها، كما ثبت فى الصحيحين عن النبي ﷺ قال : «يجمع خلق أحدكم فى بطن أمه أربعين يوماً نطفة ، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث إليه ملكا، فيؤمر بأربع كلمات، فيقال: اكتب رزقه وأجله، وعمله، وشقى أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح»<sup>(٣)</sup>،

(١) الترمذى فى المناقب (٣٦٠٩) وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث أبى هريرة لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وأحمد ٤/٦٦، ٥٩/٥ .

(٢) أحمد ٤/١٢٧ وقال الهيثمى فى المجمع (٢٢٦/٨) : « رواه أحمد بأسانيد والبراز والطبرانى بنحوه » .

(٣) البخارى بدء الخلق (٣٢٠٨) ومسلم فى القدر (١/٢٦٤٣) .

فقد أخبر ﷺ أنه بعد أن يخلق بدن الجنين فى بطن أمه - وقبل نفخ الروح فيه - يكتب رزقه وأجله وعمله وشقى أم سعيد فهكذا كتب خير سيد ولد آدم وآدم منجدل فى طيئته قبل أن ينفخ الروح فيه .

وأما قول بعضهم: «كنت نبياً وآدم بين الماء والطين»<sup>(١)</sup> فهذا نقل باطل نقلا وعقلا؛ فإن آدم ليس بين الماء والطين، بل الطين ماء وتراب، ولكن كان بين الروح والجسد. فهذا ونحوه فيه/علم الله بالأشياء قبل كونها، وكتابتها إياها، وإخباره بها، وذلك غير وجود ٣٧٠/١٨ أعيانها؛ لأنها لا توجد أعيانها حتى تخلق، ومن لم يفرق بين ثبوت الشيء فى العلم والكلام والكتاب، وبين حقيقته فى الخارج، وكذلك بين الوجود العلمى والعينى - عَظُمَ جهله وضلاله .

وأهل العلم قد أعظموا النكبة على من يقول: المعدوم شىء ثابت فى الخارج، وإن كان لهؤلاء شبهة عقلية لكونهم ظنوا أن تميزه فى العلم والإرادة يقتضى تميزه فى الخارج، فإنهم فى ذلك، والتحقيق الفرق بين الثبوت العلمى والعينى، وأما وجود الأشياء قبل خلقها فهذا أعظم فى الجهل والضلال.

وأما دعواه أن الأولياء كلهم - حتى الأنبياء - يستفيدون من خاتم الأولياء فهذا مخالف للعقل والشرع؛ فإن الأنبياء أفضل من الأولياء، وخيار الأولياء أتبعهم للأنبياء، كما كان أبو بكر أفضل من طلعت عليه الشمس بعد النبيين والمرسلين.

وكذلك دعواه أن خاتم الأولياء يأخذ العلم الظاهر من حيث يأخذه النبى، ويأخذ العلم الباطن من المعدن الذى يأخذ منه الملك ما يوحىه إلى النبى؛ فهذا من أعظم الكفر والضلال، وهو مبنى على قول المتفلسفة الذين يجعلون النبوة فيضاً يفيض على عقل النبى، ويقولون: إن الملك هو ما يتمثل فى نفس النبى من الأشكال النورانية، ٣٧١/١٨ فيقولون: إن النبى يأخذ عن تلك الصور الخيالية وهى الملك عندهم، فمن أخذ المعانى العقلية عن العقل المجرد كان أعظم وأكمل ممن يأخذ عن الأمثلة الخيالية، فهؤلاء اعتقدوا أقوال هؤلاء الفلاسفة الملحدون وسلكوا مسلك الرياضة، فأخذوا يتكلمون بتلك الأمور الإلحادية الفلسفية، ويخرجونها فى قالب المكاشفات والمخاطبات.

وما ذكره من خاتم الأولياء لا حقيقة له، وإن كان قد ذكره الحكيم الترمذى فى كتاب «خاتم الأولياء» فقد غلط فى ذلك الكتاب غلطاً معروفاً عند أهل المعرفة والعلم والإيمان. وهذه الأمور مبسطة فى غير هذا الموضع.

فهذه الأحاديث، وأمثالها مما هو كذب وفرية عند أهل العلم، لاسيما إذا كانت معلومة

(١) سبق تخريجه ص ٤٩٨ .

البطلان بالعقل، بل متخلية في العقل، ليس لأحد أن يرويها ويحدث بها إلا على وجه  
البيان لكونها كذبا، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «من رَوَى عني حديثاً  
وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»<sup>(١)</sup>.

وعلى ولادة الأمور أن ينعوا من التحدث بها في كل مكان، ومن أصر على ذلك فإنه  
يعاقب العقوبة البليغة التي تزجره وأمثاله عن الكذب على النبي ﷺ وأصحابه وأهل بيته،  
وغيرهم من أهل العلم والدين، واللّه أعلم.

---

(١) مسلم في المقدمة ص ٩ والترمذي في العلم (٢٦٦٢) وقال: «هذا حديث حسن صحيح» وابن ماجه في  
المقدمة (٣٨ - ٤١) وأحمد ١٤/٥.

## وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

٣٧٢/١٨

فى الصحيحين عن أبى موسى عن النبى ﷺ قال: «على كل مسلم صدقة» قيل: أرأيت إن لم يجد؟ قال: «يَعْتَمَلُ بيديه فينفع نفسه ويتصدق»، قال: أرأيت إن لم يستطع؟ قال: «يعين ذا الحاجة الملهوف»، قال: قيل له: أرأيت إن لم يستطع؟ قال: «يأمر بالمعروف أو الخير»، قال: أرأيت إن لم يفعل؟ قال: «يمسك عن الشر فإنها صدقة»<sup>(١)</sup>.

وفى الصحيحين عن أبى ذر قال: قلت: يارسول الله، أى الأعمال أفضل؟ قال: «الإيمان بالله، والجهاد فى سبيله» قال: قلت: أى الرقاب أفضل؟ قال: «أنفسها عند أهلها، وأكثرها ثمناً» قال: قلت: فإن لم أفعل، قال: «تعين صانعاً، أو تصنع لأخرق» قال: قلت: يارسول الله، أرأيت إن ضَعُفْتُ عن بعض العمل؟ قال: «تكف شرك عن الناس، فإنها صدقة منك على نفسك»<sup>(٢)</sup>.

ففى هذا الحديث أنه أوجب الصدقة على كل مسلم، وجعلها خمس مراتب على البدل: الأولى الصدقة بماله، فإن لم يجد اكتسب المال فنفق وتصدق. وفيه دليل وجوب الكسب، فإن لم يستطع فيعين المحتاج بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يفعل فيكف عن الشر. فالأوليان تقع بمال إما بوجود أو بمكسوب، والأخريان تقع بيدين إما بيد وإما بلسان.

وفى صحيح مسلم، عن أبى ذر، عن النبى ﷺ قال: «يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة؛ فكل تسبيحة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليل صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وأمرٌ بالمعروف صدقة، ونهى عن المنكر صدقة، ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى»<sup>(٣)</sup>، ففى هذا الحديث أنه جعل الصدقة الكلمات الأربع. والأمر والنهى، وركعتا الضحى كافتان.

وفيه عنه، أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا للنبى ﷺ: يارسول الله ذهب أهل الدُّنُور بالأجور، يصلون كما نصلى، ويصومون كما نصوم، ويتصدقون بفضول أموالهم، قال: «أوليس قد جعل الله لكم ما تصدقون؟ إن بكل تسبيحة صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليل صدقة، وأمر بالمعروف صدقة، ونهى عن منكر صدقة،

(١) البخارى فى الزكاة (١٤٤٥) وفى الأدب (٦٠٢٢)، ومسلم فى الزكاة (٥٥/١٠٠٨).

(٢) البخارى فى العتق (٢٥١٨)، ومسلم فى الإيمان (١٣٦/٨٤).

والأخرق: هو الجاهل بما يجب أن يعمل، ولم يكن فى يديه صنعة يكتسب بها. انظر: النهاية ٢/٢٦.

(٣) مسلم فى صلاة المسافرين (٨٤/٧٢٠).

وفى بُضْع أحدكم صدقة». قالوا: يا رسول الله، أيأتى أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال: «أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر»<sup>(١)</sup>.

قلت: يشبه - والله أعلم - أن يكون قوله: صدقة أى: تقوم مقام الصدقة التى للأغنياء، فيكون الحديث الثانى مفسرا للأول، بخلاف حديث أبى موسى فإنه موجب للصدقة، أو تكون صدقة نفسه على نفسه، كما فى حديث أبى ذر المتقدم تكف شرك عن الناس.

---

(١) مسلم فى الزكاة (٦/١٠٠٦/٥٣).

/وقال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللهُ - عن أحاديث يرويها القصاص، وغيرهم ٣٧٤/١٨  
بالطرق وغيرها عن النبي ﷺ .

## فأجاب عنها:

منها ما يروون أنه قال: «أدبني ربي فأحسن تأديبي»<sup>(١)</sup>.

فأجاب: الحمد لله، المعنى صحيح. لكن لا يعرف له إسناد ثابت.

ومما يروونه عنه ﷺ، أنه قال: «لو كان المؤمن في ذروة جبل قيض الله له من يؤذيه، أو شيطاناً يؤذيه»<sup>(٢)</sup>.

فأجاب: الحمد لله، ليس هذا معروفاً من كلام النبي ﷺ.

ومما يروونه عنه ﷺ، أنه قال: «لو كانت الدنيا دماً عبيطاً كان قوت المؤمن منها حلالاً».

فأجاب: الحمد لله، ليس هذا من كلام النبي ﷺ، ولا يعرف عنه بإسناد، ولكن المؤمن لا بد أن يتيح الله له من الرزق ما يغنيه، ويمتنع في الشرع أن يحرم على المؤمن ما لا بد منه، فإن الله لم يوجب على المؤمنين ما لا يستطيعونه، ولا حرم عليهم ما يضطرون إليه من غير ٣٧٥/١٨ معصية منهم. قاله وكتبه أحمد بن تيمية.

ومما يروونه عنه ﷺ، عن الله: «ما وسعني سمائي ولا أرضي، ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن»<sup>(٣)</sup>.

فأجاب: الحمد لله، هذا مذكور في الإسرائيليات، ليس له إسناد معروف عن النبي ﷺ، ومعنى «وسعني قلبه» الإيمان بي ومحبتى ومعرفتى، ولا من قال: إن ذات الله تحل في قلوب الناس، فهذا من التصاري، خصصوا ذلك بالمسيح وحده.

(١) السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٢٩، وقال: «سنده ضعيف جدا ولكن معناه صحيح»، والعجلونى فى كشف الخفاء ٧٠/١.

(٢) السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٤٨، وقال: «رواه ابن عدى والقضاعى من حديث عيسى بن عبد الله بن محمد بن على بن أبى طالب وهو متروك الحديث يروى الموضوعات عن أبيه عن جده عن على به مرفوعاً»، والعجلونى فى كشف الخفاء ١٦٢/٢.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٥٩.

ومما يروونه عنه أيضاً : «القلب بيت الرب»<sup>(١)</sup> .

فأجاب : الحمد لله ، هذا كلام من جنس الأول ، فإن القلب بيت الإيمان بالله ومعرفته ومحبته ، وليس هذا من كلام النبي ﷺ .

ومما يروونه عنه أيضاً : «كنت كنتراً لا أعرف ، فأحببت أن أعرف ، فخلقت خلقاً فعرفتهم بي فعرفوني»<sup>(٢)</sup> .

فأجاب : ليس هذا من كلام الله النبي ﷺ ، ولا يعرف له إسناد صحيح ولا ضعيف .

ومما يروونه عنه ﷺ : أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ إذا تكلم مع أبي بكر كنت كالزنجي بينهما<sup>(٣)</sup> الذي لا يفهم .

فأجاب : الحمد لله ، هذا كذب ظاهر لم ينقله أحد من أهل العلم بالحديث ، ولم يروه إلا جاهل أو ملحد .

ومما يروونه عن النبي ﷺ ، أنه قال : «أنا مدينة العلم وعلى بابها»<sup>(٤)</sup> .

فأجاب : هذا حديث ضعيف ، بل موضوع عند أهل المعرفة بالحديث ، لكن قد رواه الترمذى وغيره ، ومع هذا فهو كذب .

ومما يروون عن النبي ﷺ : «أن الله يعتذر للفقراء يوم القيامة ويقول : وعزتي وجلالي ما زويت الدنيا عنكم لهوانكم على ، لكن أردت أن أرفع قدركم في هذا اليوم ، انطلقوا إلى الموقف فمن أحسن إليكم بكسرة ، أو سقاكم شربة من الماء ، أو كساكم خرقة انطلقوا به إلى الجنة» .

فأجاب : الحمد لله ، هذا الشأن كذب ، لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث ، وهو باطل مخالف للكتاب والسنة بالإجماع .

ومما يروون عنه ﷺ : أنه لما قدم المدينة في الهجرة خرجت بنات النجار بالدفوف وهن يقلن :

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع

إلى آخر الشعر ، قال رسول الله ﷺ : «هزوا كرايبلكم بارك الله فيكم» .

(١) تنزيه الشريعة ١/١٤٨ ، والسخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٠٨ ، وقال : «ليس له أصل فى المرفوع» ، والعجلونى فى كشف الخفاء ٢/٩٩ وقال : «قال الزركشى والسخاوى والسيوطى : لا أصل له» .

(٢) تنزيه الشريعة ١/١٤٨ ، والسخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٢٧ وقال : «قال ابن تيمية : إنه ليس من كلام النبي ﷺ ، ولا يعرف له سند صحيح ولا ضعيف وتبعه الزركشى وشيخنا» ، والعجلونى فى كشف الخفاء ٢/١٣٢ وقال : «هو واقع كثيراً فى كلام الصوفية واعتمدوه وبنوا عليه أصولاً لهم» .

(٣) الأسرار المرفوعة (٤٥٤) وقال : «مما وضعه جهلة المنتسبين إلى السنة فى فضل الصديق» .

(٤) الترمذى فى المناقب (٣٧٢٣) وقال : «حديث غريب منكر» .

فأجاب: أما ضرب النسوة الدف في الزواج فقد كان معروفا على عهد رسول الله ﷺ، ٣٧٧/١٨،  
وأما قوله: «هزوا كراييلكم بارك الله فيكم» فهذا لا يعرف عنه ﷺ.

ومما يروون عنه، أنه قال: «لو وُزِنَ إيمان أبي بكر بإيمان الناس لرجح إيمان أبي بكر على ذلك»<sup>(١)</sup>.

فأجاب: الحمد لله، هذا جاء معناه في حديث معروف في السنن أن أبا بكر - رضى الله  
عنه - وزن هذه الأمة فرجح<sup>(٢)</sup>.

ومما يروون عنه ﷺ، أنه قال: «اللهم إنك أخرجتني من أحب البقاع إلى فأسكنني في  
أحب البقاع إليك»<sup>(٣)</sup>.

فأجاب: الحمد لله، هذا باطل، بل ثبت في الترمذى، وغيره أنه قال لمكة: «والله إنك  
لأحب بلاد الله إلى الله»، وقال: «إنك لأحب البلاد إلى»<sup>(٤)</sup>، فأخبر أنها أحب البلاد إلى  
الله وإليه.

ومما يروون عنه ﷺ: «من زارنى، وزار أبى إبراهيم فى عام واحد دخل الجنة»<sup>(٥)</sup>.

فأجاب: الحمد لله، هذا حديث كذب موضوع، ولم يروه أحد من أهل العلم  
بالحديث.

ومما يروون عنه ﷺ: «فقرأؤكم».

فأجاب: الحمد لله، هذا اللفظ ليس مأثوراً، لكن معناه صحيح، وأن الفقراء موضع  
الإحسان إليهم، فبهم تحصل الحسنات.

ومما يروون عنه ﷺ: «البركة مع أكابركم»<sup>(٦)</sup>.

فأجاب: الحمد لله، قد ثبت في الصحيح من حديث جبير، أنه قال: «كَبْرٌ، كَبْرٌ»<sup>(٧)</sup> ٣٧٨/١٨  
أى: يتكلم الأكبر. وثبت من حديث الإمامة، أنه قال: «فإن استوتوا - أى فى القراءة والسنة

(١) البيهقى فى شعب الايمان (٣٦)، والسيوطى فى الدر المنثور ١٢/٤ وعزاه إلى الحكيم الترمذى، والسخاوى فى  
المقاصد الحسنة ص ٣٤٩ وقال: «رواه البيهقى فى الشعب بسند صحيح عن عمر».

ورواه ابن عدى فى الكامل فى الضعفاء ٥/٢٦٠ بلفظ: «لو وضع إيمان..» عن ابن عمر مرفوعاً، وفى  
سنده عيسى بن عبد الله ضعيف، وكشف الخفاء ٢/١٦٥.

(٢) أبو داود فى السنة (٤٦٣٤)، والترمذى فى الرؤيا (٢٢٨٧) وقال: «حسن صحيح»، وأحمد ٥/٤٤، ٥٠.

(٣-٥) سبق تخريجها ص ٣٦١.

(٦) ابن حبان فى صحيحه (٥٦٠) وفى موارد الظمان (١٩١٢)، والحاكم فى المستدرک ١/٦٢ وقال: «هذا حديث  
صحيح على شرط البخارى ولم يخرجاه»، والخطيب فى تاريخ بغداد ١١/١٦٥ كلهم عن عبد الله بن  
عباس.

(٧) البخارى فى الوضوء (٢٤٦)، ومسلم فى الرؤيا (١٩/٢٢٧١) كلاهما عن ابن عمر.

والهجرة - فليؤمهم أكبرهم سنأ<sup>(١)</sup>.

ومما يروون - أيضاً - : «الشيخ فى قومه كالنبي فى أمته»<sup>(٢)</sup>.

فأجاب: الحمد لله، ليس هذا من كلام النبي ﷺ وإنما يقوله بعض الناس.

ومما يروون - أيضاً - : «لو وزن خوف المؤمن ورجاؤه لاعتدلا»<sup>(٣)</sup>.

فأجاب: الحمد لله، هذا مأثور عن بعض السلف، وهو كلام صحيح.

ومما رواه عن على - رضى الله عنه - ، أن أعرابياً صلى وتقرَّ صلواته، فقال له على: لا

تنقر صلواتك، فقال له الأعرابى: لو نقرها أبوك ما دخل النار.

فأجاب: الحمد لله، هذا كذب، ورووه عن عمر، وهو كذب.

ومما يروون عن عمر رضى الله عنه، أنه قتل أباه.

فأجاب: هذا كذب؛ فإن أبا عمر - رضى الله عنه - مات فى الجاهلية قبل أن يبعث

الرسول ﷺ.

ومما يروون عنه ﷺ: «كنت نبياً وآدم بين الماء والطين، وكنت نبياً وآدم لا ماء ولا

طين»<sup>(٤)</sup>.

٣٧٩/١٨ / فأجاب: الحمد لله، هذا اللفظ كذب باطل، ولكن اللفظ المأثور الذى رواه الترمذى

وغيره أنه قيل: يا رسول الله، متى كنت نبياً؟ قال: «وآدم بين الروح والجسد»<sup>(٥)</sup>، وفى

السنن عن العرياض بن سارية، أنه قال: «إنى عند الله لمكتوب خاتم النبيين، وإن آدم

لمنجدل فى طينته»<sup>(٦)</sup>.

ومما يروون - أيضاً - : «العازب فراشه من النار، ومسكين رجل بلا امرأة، ومسكينة امرأة

بلا رجل».

فأجاب: الحمد لله، هذا ليس من كلام النبي ﷺ، ولم أجده مروياً، ولم يثبت.

ومما يروون أن إبراهيم - عليه السلام - لما بنى البيت صلى فى كل ركن ألف ركعة،

فأوحى الله تعالى إليه: يا إبراهيم، أفضل من هذا سد جوعة، أو ستر عورة.

(١) البخارى فى الأذان (٦٢٨، ٦٣١)، والترمذى فى الصلاة (٢٠٥)، والنسائى فى الأذان (٦٣٤، ٦٣٥)، وابن

ماجه فى إقامة الصلاة (٩٧٩) وأحمد ٣٥/٥ كلهم عن مالك بن الحويرث.

(٢) ابن حبان فى المجروحين ٣٩/٢ عن ابن عمر مرفوعاً، والديلمى فى الفردوس (٣٦٦٦) عن ابن عباس، وقال

السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٢٥٧ «هذا موضوع، ولعل البلاء فيه من غير الإفريقى فهو جليل القدر ثقة

لأريب فيه، ومن جزم بكونه موضوعاً شيخنا الحافظ ابن حجر»، ورواه السيوطى فى الجامع الصغير (٤٩٦٩،

٤٩٧٠) ورمز له بالضعف، والعجلونى فى كشف الخفاء ١٧/٢.

(٣) تنزيه الشريعة ٤٠٢/٢. ونقل عن ابن تيمية أنه موضوع.

(٤) سبق تخريجه ص ٣٦١. (٥، ٦) سبق تخريجهما ص ٤٩٨.

فأجاب: الحمد لله، هذا كذب ظاهر، ليس هو في شيء من كتب المسلمين.  
 ومما يروون عنه ﷺ، أنه قال: «إذا ذُكر إبراهيم وذكرنا أنا فصلوا عليه، ثم صلوا  
 على، وإذا ذكرت أنا والأنبياء غيره فصلوا على ثم صلوا عليهم»<sup>(١)</sup>.  
 فأجاب: الحمد لله، هذا لا يعرف من كتب أهل العلم ولا عن أحد من العلماء  
 المعروفين بالحديث.

٣٨٠/١٨

ومما يروون عنه ﷺ: «من أكل مع مغفور له عُفِرَ له».

فأجاب: الحمد لله، هذا ليس له إسناد عن أهل العلم، ولا هو في شيء من كتب  
 المسلمين، وإنما يروونه عن سالم، وليس معناه صحيحاً على الإطلاق، فقد يأكل مع  
 المسلمين الكفار والمنافقون.

ومما يروون - أيضاً - : «من أشبع جوعة، أو ستر عورة ضمنت له الجنة»<sup>(٢)</sup>.

فأجاب: الحمد لله، هذا اللفظ لا يعرف عن النبي ﷺ.

ومما يروون: «لا تکرهوا الفتن، فإن فيها حصاد المنافقين»<sup>(٣)</sup>.

فأجاب: الحمد لله، هذا ليس معروفاً عن النبي ﷺ. ومما يروون: «سب أصحابي  
 ذنب لا يغفر»<sup>(٤)</sup>.

فأجاب: - رحمه الله - : هذا كذب على النبي ﷺ، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ  
 يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

ومما يروون: «من علم أخاه آية من كتاب الله فقد ملك رقه».

فأجاب: الحمد لله، هذا كذب ليس في شيء من كتب أهل العلم.

ومما يروون عنه: «آية من القرآن خير من محمد وآله».

فأجاب: الحمد لله، القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، فلا يشبه بالمخلوقين، واللفظ ٣٨١/١٨  
 المذكور غير مأثور.

ومما يروون عن النبي ﷺ: «أنا من العرب، وليس العرب مني».

(١) تنزيه الشريعة ٣٤١/١ وقال: «قال ابن تيمية: موضوع»، والشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث  
 الموضوعية ص ٣٢٩ وقال: «لا أدري كيف إسناده ولا من رواه».

(٢) تنزيه الشريعة ١٤٤/٢ وقال: «قال ابن تيمية: موضوع» والشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث  
 الموضوعية ص ٨٢، وذكر قول ابن تيمية.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٦٢.

(٤) تنزيه الشريعة ٣٢٠/١ وقال: «قال ابن تيمية: موضوع»، والشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث  
 الموضوعية ص ٣٨٦، وذكر قول ابن تيمية. والعجلوني في كشف الخفاء ٤٤٤/١ وذكر أيضاً قول ابن تيمية.

فأجاب: الحمد لله، هذا ليس من كلام النبي ﷺ .  
ومما يروون عنه - أيضاً -: «اللهم أحييني مسكيناً، وأمّتنى مسكيناً، واحشرنى فى زمرة المساكين»<sup>(١)</sup> .

فأجاب: هذا يروى، لكنه ضعيف لا يثبت، ومعناه أحيينى خاشعاً متواضعاً، لكن اللفظ لم يثبت .

ومما يروون عنه ﷺ ، أنه قال: «إذا سمعتم عنى حديثاً فأعرضوه على الكتاب والسنة، فإن وافق فأرووه، وإن لم يوافق فلا»<sup>(٢)</sup> .

فأجاب: الحمد لله، هذا مروى ولكنه ضعيف عن غير واحد من الأئمة؛ كالشافعى، وغيره .

ومما يروون عنه ﷺ ، أنه قال: «ياعلى ، اتخذ لك نعلين من حديد وأفنيهما فى طلب العلم ولو بالصين»<sup>(٣)</sup> .

فأجاب: الحمد لله، ليس هذا ولا هذا من كلام النبي ﷺ .

ومما يروون عنه ﷺ ، أنه قال: «يقول الله تعالى: لا تؤننى بنياتكم ولا تلاقونى بأعمالكم»<sup>(٤)</sup> . ٣٨٢/١٨

فأجاب: الحمد لله، ليس هذا اللفظ معروفاً عن النبي ﷺ .

ومما يروون عن النبي ﷺ : «من قدم إبريقاً لتوضئ فكأنما قدم جواداً مسرجاً ملجوماً يقاتل عليه فى سبيل الله»<sup>(٥)</sup> .

فأجاب: هذا ليس من كلام النبي ﷺ ، ولا يعرف فى شىء من كتب المسلمين المعروفة .

ومما يروون عنه ﷺ : «يأتى على أمتى زمان ما يسلم بدينه إلا من يفر من شاهق إلى شاهق»<sup>(٦)</sup> .

(١) الترمذى فى الزهد (٢٣٥٢) وقال: «حديث غريب» وابن ماجه فى الزهد (٤١٢٦) .

(٢) السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٦ وعزاه إلى الدارقطنى فى الأفراد والعقبلى فى الضعفاء، والحديث منكر جداً استنكره العقبلى وقال: «إنه ليس له إسناد يصح»، والعجلونى فى كشف الخفاء ٨٦/١ وقال: «هو موضوع» .

(٣) تنزيه الشريعة ٢٨٤/١ وقال: «قال ابن تيمية موضوع»، والشوكانى فى الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعية ص ٢٨٥، وذكر قول ابن تيمية، والعجلونى فى كشف الخفاء ٣٨٣/٢ وذكر أيضاً قول ابن تيمية .

(٤) الشوكانى فى الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعية ص ٢٥٠ وقال: «قال ابن تيمية: موضوع»، وأحاديث القصاص ٥٣ كما فى الأطراف .

(٥) العجلونى فى كشف الخفاء ٢٧٠/٢ وقال: «قال ابن تيمية: موضوع، وفى الذيل هو كما قال»، وأحاديث القصاص ٥٥ كما فى الأطراف .

(٦) لم أقف عليه .

فأجاب: الحمد لله، هذا اللفظ ليس معروفاً عن النبي ﷺ.

ومما يروون عنه ﷺ، أنه قال: «حسنات الأبرار سيئات المقربين»<sup>(١)</sup>.

فأجاب: الحمد لله، هذا كلام بعض الناس، وليس هو من كلام النبي ﷺ.

ومما يروون عنه ﷺ، أنه قال: «ستروا من أصحابي هدنة: القاتل والمقتول في الجنة».

٣٨٣/١٨

فأجاب: الحمد لله، هذا اللفظ لا يعرف عن النبي ﷺ.

ومما يروون عنه: «إذا وصلتكم إلى ما شَجَرَ بين أصحابي فأمسكوا، وإذا وصلتكم إلى

القضاء والقدر فأمسكوا»<sup>(٢)</sup>.

فأجاب: الحمد لله، هذا مأثور بإسناد منقطع، وماله إسناد ثابت.

ومما يروون عنه ﷺ: «إذا كثرت الفتن فعليكم بأطراف اليمن»<sup>(٣)</sup>.

فأجاب: الحمد لله، هذا اللفظ لا يعرف.

ومما يروون عنه ﷺ، أنه قال: «من بات في حراسة كلب بات في غضب الرب»<sup>(٤)</sup>.

فأجاب: الحمد لله، هذا ليس من كلام النبي ﷺ.

ومما يروون عنه ﷺ: «أنه أمر النساء بالغنج»<sup>(٥)</sup> لأزواجهن عند الجماع.

فأجاب: ليس هذا عنه ﷺ.

ومما يروون عنه ﷺ أنه قال: «من كسر قلباً فعليه جبره»<sup>(٦)</sup>.

فأجاب: الحمد لله، هذا أدب من الآداب، وهذا اللفظ ليس معروفاً عن النبي ﷺ،

وكثير من الكلام يكون صحيحاً، لكن يمكن أن يقال عن الرسول ﷺ ما لم يقدح، إذ هذا ٣٨٤/١٨

اللفظ ليس بمطلق في كسر قلوب الكفار والمنافقين؛ إذ به إقامة الملة.

والله أعلم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم

الدين، وعلى آله وأصحابه وأزواجه والتابعين.

### آخر المجلد الثامن عشر

(١) السخاوي في المقاصد الحسنة ص ١٨٨ وقال: «هو من كلام أبي سعيد الخزاز رواه ابن عساکر في ترجمته»،

والعجلوني في كشف الحفاء ٣٥٧/١، والشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ص ٢٥٠.

(٢) لم أفت عليه .

(٣) تنزيه الشريعة ٣٥١/٢ وقال: «قال ابن تيمية موضوع».

(٤) تنزيه الشريعة ٤٠٢/٢، وذكر قول ابن تيمية بأنه موضوع.

(٥) الغنج: التكرس والتدلل عند المرأة. انظر: النهاية في غريب الحديث ٣٨٩/٣.

(٦) تنزيه الشريعة ٤٠٢/٢، وذكر قول ابن تيمية بأنه موضوع.